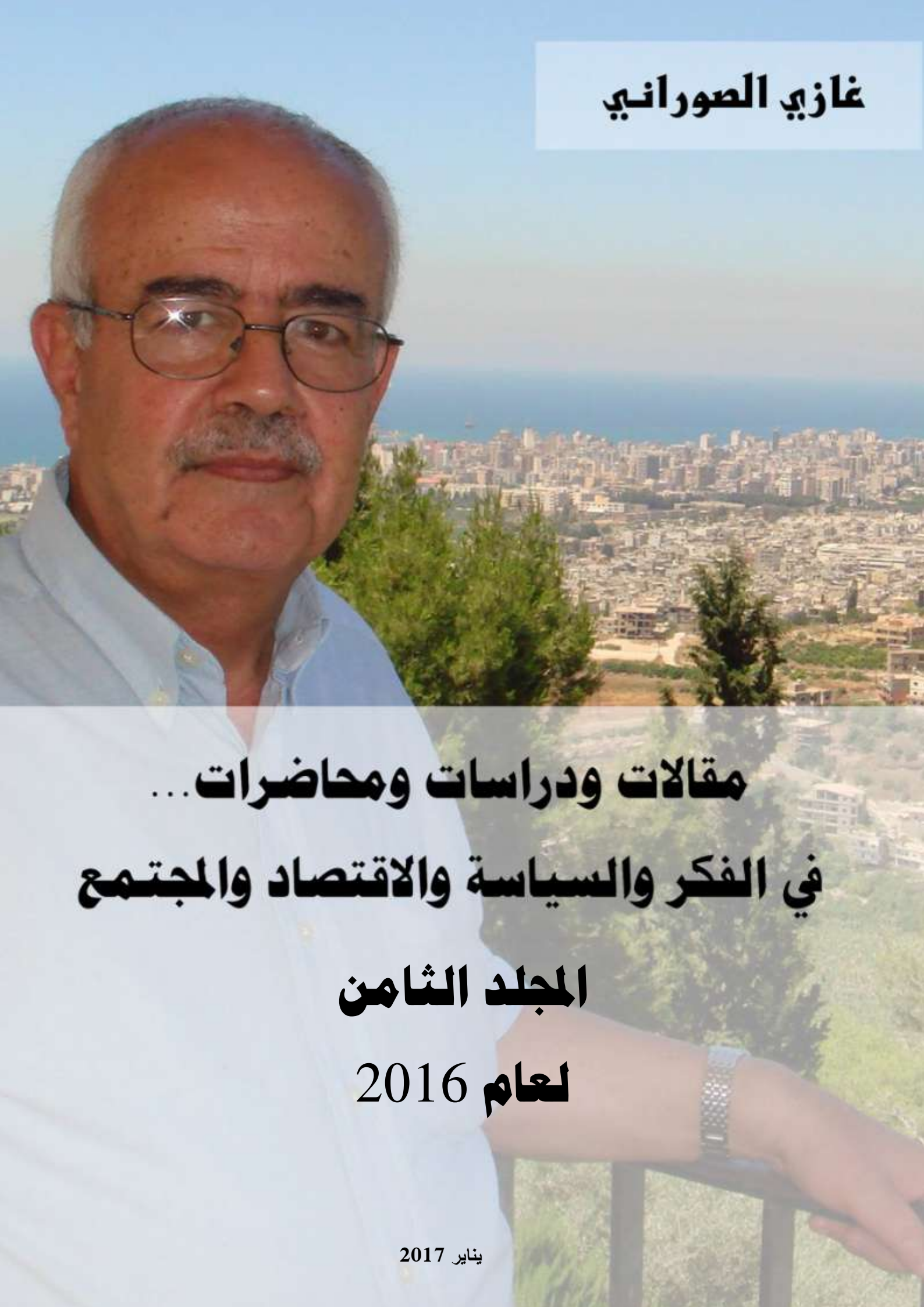

غازي الصوراني

مقالات ودراسات ومحاضرات...
في الفكر والسياسة والاقتصاد والمجتمع

المجلد الثامن

لعام 2016

يناير 2017

اسم الكاتب : غازي الصوراني

المجلد السابع: لعام 2016

إخـراج : نضال نبيل أبو مايلة

المحتويات

على طريق النهوض العربي ..الوطني والقومي الديمقراطي التقدمي 4
عن اسباب الضعف الفكري والسياسي داخل فصائل واحزاب اليسار العربي وتزايد مساحة الاغتراب فيها ؟..... 22
كارل ماركس ذكرى خالدة 24
معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في منتصف عام 2016.. 26
عن الاخلاق والتربية الاخلاقية في احزاب وفصائل اليسار العربي 49
مفارقات التطور السياسي والمجتمعي والثقافي العربي 51
بنية التخلف والاستبداد حاضنة وحيدة لحركات الاسلام السياسي 53
البعد التاريخي للصراع الطائفي بين السُنَّة والشيعة 5/1 57
البعد التاريخي للصراع الطائفي بين السُنَّة والشيعة 5/2 63
البعد التاريخي للصراع الطائفي بين السُنَّة والشيعة 5/3 68
البعد التاريخي للصراع الطائفي بين السُنَّة والشيعة 5/4 73
البعد التاريخي للصراع الطائفي بين السُنَّة والشيعة 5/5 80
الصهيونية – رؤية تحليلية مقارنة 84
معنى ان تكون ماركسيا 103
البنية الاجتماعية وتحولاتها في الضفة الغربية وقطاع غزة 105
التركيب الاجتماعي (الطبقي) في الضفة الغربية وقطاع غزة 115
ملامح التحول والتغير في البنية الاجتماعية ما بعد قيام السلطة الفلسطينية 1994 138
الطبيعة الطبقية للسلطة الفلسطينية 148
رؤية 2 154
المشهد الاجتماعي الفلسطيني الراهن وتحولاته الطبقية 155
الانتخابات البلدية ومستقبل الوحدة الوطنية 159
هل بات عنوان المرحلة الراهنة اليوم هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية ؟ 165
عن كوبا وقائد ثورتها الرفيق الراحل فيدل كاسترو 167

على طريق النهوض العربي ..الوطني والقومي الديمقراطي التقدمي

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5049 – 2016 / 1 / 19

لعل العنوان الأمثل للأزمة السياسية العربية الراهنة، يتجلى في تغير المفاهيم والمبادئ والأهداف ، بعد أن تغيرت طبيعة الأنظمة وتركيبتها وركائزها الاجتماعية والطبقية وتحالفاتها الداخلية بما يتوافق مع الهيمنة الأمريكية وأحاديتها، حيث انتقل النظام العربي في معظمه، من أرضية التحرر الوطني والاجتماعي الديمقراطي كعنوان رئيسي سابق، إلى أرضية التبعية والارتهان السياسي والاقتصادي والاستبداد والاستغلال كعنوان جديد، وتحول التناقض الأساسي إلى شكل آخر أشبه بالتوافق بين التحالف البيروقراطي – الكومبرادوري المهيمن على النظام العربي من جهة، وبين التحالف الأمريكي – الإسرائيلي من ناحية ثانية، مما فاقم من مظاهر الإفقار والبطالة والحرمان، والاستبداد المرتكز إلى الأجهزة الأمنية، ومن ثم توسع وانتشار حركات الإسلام السياسي وانفجار الصراعات الطائفية الدموية في المشهد الراهن، في ظل حالة غير مسبوقة من العزلة الهائلة الاتساع بين الشعوب وأنظمتها ، وهي حالة أسهمت بدورها في اتساع الفجوة بين القله من الأثرياء بمختلف مسمياتهم البورجوازية الرثة (الكومبرادوية ، والعقارية ، والمالية ، والزراعية ، والبيروقراطية العسكرية والمدنية.. إلخ) وبين الأغلبية الساحقة من الجماهير الشعبية العربية الفقيرة التي عانت –وما زالت– من كل أشكال ومظاهر الاستبداد والقهر والافقار طوال العقود الماضية.

والسؤال اليوم هو : ماذا يجري في بلدان الوطن العربي في هذه المرحلة ؟

يَحقُّ لنا أن نطرح هذا السؤال، ونحن نُعاين مجمل التحولات التي حصلت وتحصل في المجتمعات العربية منذ سنة 2011 ، سنة الانفجارات التي عمَّت مجموعة من البلدان العربية، وترتَّب عنها تداعيات سلبيه وصراعات دموية تصنع، اليوم أبرز سمات مشهدها السياسي.

ويبدو أن متابعة سريعة للمواقف والأحداث المتواصلة، سواء في البلدان التي تَعَثَّر فيها الفعل الثوري، أو التي تعرف، اليوم، أطواراً انتقالية متنوعة، تجعلنا، "نميل إما إلى اتخاذ موقف إيجابي من كل ما جرى ويجري، على الرغم من صعوبات هذا الموقف، وبحكم أننا نواجه صوراً من الدمار والعنف والتهجير، وأشكالاً من التطاحن القبلي والمذهبي والطائفي، وهما معاً يشكِّلان العنوان الأبرز في المشهد الاجتماعي والسياسي في أغلب البلدان العربية. أو تجعلنا نختار الموقف الذي يربط كل ما جرى وتداعياته بالمؤامرات التي دُبِّرت، وما فتئت تُدَبَّر، ضد المجتمعات العربية، حيث يزعم أصحاب هذا الموقف أن ما وقع يُعَدُّ أسوأ مما كان، فالاستقرار السابق، على الرغم من سيادة أنظمة الاستبداد والفساد، يُعَدُّ أفضل حالاً من الفتنة، والمعلوم أن هذا الموقف يستوعب الحكمة العربية القديمة التي كانت تُعْلِنُ، في الناس منذ عصورنا الوسطى، أن حاكماً غشوماً أفضل من فتنة تدوم"[1].

على أي حال، فإننا نتفق مع د.كمال عبد اللطيف، بان الذي يتحكَّم في المواقف السائدة ونتائجها في موضوع الراهن العربي، وإشكاليات تحوله، هو زاوية النظر التي ينطلق منها من يريد معرفة ماذا جرى ويجري اليوم في المجتمعات العربية، حيث "يشكل اختيار الزاوية التي نُصَوِّب انطلاقاً منها النظر في واقع الحال في المجتمعات العربية، في نظرنا، المدخل المناسب والمحدَّد لطبيعة الموقف، أو المواقف التي يمكن أن نقرأ، انطلاقاً منها، مختلف الأحداث الجارية في مجتمعاتنا.

وفي هذا الإطار، نتصوَّر أن ما يحصل اليوم في مجتمعنا وثقافتنا السياسية، سواء في فضاء الخطابات والصور، أو في مستوى الأحداث والوقائع، يندرج في سياق مجموعة من المخاضات المرتبطة بمسارنا التاريخي العام، حيث تتم مواجهة جملة تحدِّياتٍ كنا نغفلها ونتجنَّبها، خوفاً من مواقف وأحداث قريبة مما يقع اليوم بيننا.

ولا شك في أن محصلة ما يجري، على الرغم من عنفها وعنف آثارها، ستراكم جملة من الخبرات السياسية والتاريخية التي تُعَدُّ مجتمعاتنا، قبل ذلك وبعده، في أمسِّ الحاجة إليها"، لكن الزاوية التي ننطلق منها في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تنطلق من رؤيتنا الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية، في بعدها الإنساني التقدمي، النقيض ليس لرؤى وبرامج حركات الإسلام السياسي فحسب، بل أيضاً، النقيض لكافة أساليب ومظاهر التخلف والتبعية والاستبداد في مجمل النظام العربي، والالتزام بالمسار التحرري الديمقراطي لبناء الدولة العربية الحديثة المعبرة عن خيارات وطموحات الجماهير العربية في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

فالمجتمعات العربية في المرحلة الراهنة، تعيش رهينة طغيانين، "الطغيان السياسي الذي يتحكم بسلطة الدولة ليهمش المجتمع ويستبعده من أي قرار، والطغيان السلفي التراثي الرجعي يتحكم بالرأي العام ويسعى إلى تحويله إلى كتلة واحدة صماء وتابعة معا. وكلاهما يقومان على نفي الفرد وتجريده من استقلاله وحرية تفكيره ووعيه النقدي في سبيل إلحاقه بهما واستتباعه. فالطاغية (ملكا أو رئيسا أو أميرا أو شيخا) لا يقبل بأقل من الاستسلام والإذعان، وصاحب الوصاية الدينية السلفية الجامدة، المحموله برؤى نقيضة للتطور والنهوض الحضاري الديمقراطي، لا يقبل بأقل من التسليم والانصياع المطلق للنص أو لما يعتبره الرأي الصحيح والتفسير الحق"، دون أي مراجعة موضوعية عقلانية تستند إلى منهجية تاريخية تفسر هذا النص أو الحديث وفقاً للأحداث أو الأسباب التاريخية التي أدت إلى ورود هذا النص أو الحديث أو ذاك.

من هنا ليس من المبالغة القول، أن هناك تحالفا موضوعيا بين احتكار السلطة واحتكار الحقيقة. فهما يكملان بعضهما البعض، رغم اختلاف منظور كل منهما وصراعهما على السلطة والمصالح، فالجوهر بينهما مشترك من حيث تكريس الاستبداد والتخلف، فبقدر ما يجرد الطغيان والقهر السياسي الفرد من وعيه وضميره وحسه النقدي، أي من إرادته واستقلاله، يحوله إلى لقمة سائغة لأصحاب جماعات الاسلام السياسي السلفيه الجامدة النقيضه للاستناره الدينية، أو يحوله إلى إنسان خاضع لنظام الاستبداد بصورة إكراهية هروباً من بشاعة ممارسات تلك الجماعات.

نستنتج مما تقدم أن القوى الكومبرادوية والرأسمالية الرثة المهيمنة والمتصارعه، بجناحيها " اليميني العلماني " و" اليميني الديني او الاسلام السياسي " – في كل بلدان الوطن العربي – لا تملك في الواقع مشروعاً حضاريا

او ديمقراطيا وطنياً مستقلا نقيضاً للنظام الامبريالي الرأسمالي، كما أنها لا تملك أيضاً مشروعاً تنموياً يحقق العدالة الاجتماعية وينهي التبعية ويتجاوزها صوب مبدأ الاعتماد العربي على الذات، فالتنمية عندهما هي ما تأتي به قوى السوق المفتوح والمبادرات العشوائية للقطاع الخاص المحلي الكومبرادوري الذي لا يستهدف سوى تحقيق الربح، حتى لو كان على حساب دماء الكادحين والفقراء من ابناء الطبقات الشعبية، إلى جانب حرصهما على تشجيع نشاط المستثمرين الأجانب والشركات المتعدية الجنسية الكبرى وحكوماتها التي تدعم كل من أنظمة الاستبداد وجماعات الإسلام السياسي ، وفق مصالحها في هذه المرحلة أو تلك ، بما يضمن تطبيق مقولة الاستيلاء على فائض القيمة لشعوبنا من ناحية، وإبقاء شعوبنا أسيرة لآليات التخلف والتبعية والاستغلال واحتجاز التطور من ناحية ثانية، في مقابل حرص القوى الإمبريالية على تقديم كل مقومات القوه لدولة العدو الإسرائيلي لمواصلة تنفيذ مخططاتها العدوانية لتصفية قضية شعبنا الفلسطيني وتفكيك هويته واستسلامه لشروطها، خاصة في ظروف الانقسام والصراع على المصالح بين طغيان واستسلام القيادة المتنفذة في م.ت.ف، وطغيان حركة حماس وتفاوضها على المهادنة، في مقابل تزايد مظاهر القمع والاستبداد والتفرد الدكتاتوري في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو الحال في مجمل النظام العربي اليوم، حيث يعيش المواطن العربي اشكالاً متنوعة من القهر والقمع تتراوح درجاتها في البشاعة بين طغيان النظام الحاكم أو بشاعة ممارسات الجماعات الإسلامية المتطرفة أو كلاهما معاً.

فلا أحد من العرب من الخليج إلى المحيط –اليوم وقبل اليوم– يستطيع أن يقول: أنا "مواطن" بمعنى الشعور الواعي بالمساواة وحرية الرأي والمعتقد ، ذلك لأن الشخص الذي يستحق أن يسمى بهذا الاسم، هو الشخص الذي لا يدين بالولاء لا للقبيلة ولا للطائفة، ولا لحكم على رأسه فرد مطلق الصلاحيات، رئيسا أو ملكا أو شيخا أو اميرا، ولا لدولة يستمد القائمين عليها سلطتهم من مصدر غير إرادة الشعب المُعَبَّر عنها تعبيراً حراً.

وفي خضم فوضى الأجندات المحلية والإقليمية، التنافسية بين الدول المُستَخدِمة للأديان والطوائف والحركات الإسلاموية التي يدعو كل منها لفكرة معينة (الخلافة، الأسلمة، الجهاد،...)، كان الضحية الأولى والأهم هو فكرة المواطنة والتعايش داخل أوطان ما زالت في طور التشكل، وما زالت الأسس المدنية والدستورية والمواطنية المكونة لها غير متبلوره أو مطبقة فعلياً على جميع المواطنين ، على الرغم من صياغة بعض النصوص الدستورية أو القوانين في بعض الدول، إلا أنها ظلت حبراً على ورق.

"وهكذا وخلال أربعة عقود كاملة على الأقل اشتغلت الطائفية الإقليمية والإسلامويات المحلية على تحطيم فكرة الدولة المواطنية، وعلى اختطاف المجال العام باسم الدين، وعلى تديين كل الممارسات السياسية والاجتماعية والثقافية، بحسب الجهة صاحبة النفوذ والسيطرة في هذا البلد أو ذاك، أو هذا الجزء من البلد أو ذاك. كان ذلك جزءا من "سيرورة التطرف" التي نقطف حصادها اليوم.

لذلك لا يمكن محاصرة هذا التطرف عبر محاصرة العناصر والمنظمات والأحداث المتطرفة. علينا أن نعترف أن المطلوب هو أكبر من ذلك وأخطر بكثير، وله علاقة بمعالجة مناخ التطرف وجذوره وخطاباته المُستبطنة في معظم مجالات اشتغال السياسة والاجتماع والثقافة والدين.

يدفع هذا وغيره كثير إلى فتح ملف في غاية الأهمية وهو إحالة مسؤولية مواجهة التطرف وسيروراته إلينا جميعا وليس حصرها بالحكومات، فالمجتمعات عمليا وأولا وآخرا هي الخاسر الأكبر من وقوع المجتمع ضحية فكر الاستئصال والتصفية".[2]

فمنذ منتصف القرن العشرين إلى يومنا هذا ، بقي مفهوم المواطنة في مجتمعاتنا العربية محصوراً في إطار نخبة من المثقفين ، في ظل هيمنة أنظمة رجعية تابعة أو أنظمة وطنية شمولية مستبدة ، الأمر الذي أدى إلى ضعف انتشار هذا المفهوم ، فعندما نعود إلى الأدبيات الفكرية والسياسية حتى منتصف القرن العشرين، نجد أن المفهوم السائد هو مفهوم الرعية ، بمعنى أن الناس رعايا للخليفة أو الإمام أو السلطان أو الملك أو الأمير ، وظل هذا المفهوم سارياً حتى بعد قيام وانتشار الأنظمة " الجمهورية " ، حيث بقية الناس أو الشعوب –وحتى المرحلة الراهنة – رعايا السلطة أو نظام الحكم أو على وجه الدقة رعايا للملك أو الرئيس أو الحاكم او ما يسمى "أمير" الجماعة الإسلامية أو "الخليفة"، وهي رعية – خاصة الشرائح الفقيرة – محكومة بكل مظاهر الاستبداد والقمع والاستغلال والإفقار والبطالة، الأمر الذي يدفع بقسم كبير من هذه الشرائح التشبث بالنظام الحاكم أو الخوف منه والاستسلام له، لتأمين لقمة عيشه ووظيفته، أو الالتحاق بالجماعات والحركات الإسلاموية بوهم الخروج من اوضاعهم البائسة، خاصة في ظل المأزق السياسي الاجتماعي الاقتصادي الراهن، الذي تعيشه مجمل اطراف ومكونات حركة التحرر العربية، التي باتت اليوم عاجزة ومعزولة عن جماهيرها، الأمر الذي عزز من سيطرة الطغيانين الرئيسيين في المجتمعات العربية، الأنظمة الحاكمة وجيوشها من جهة، وجماعات الإسلام السياسي من جهة ثانية، دون أي تأثير فعال للقوى الديمقراطية واليسارية العربية.

إذن ، نحن أمام حركة تحرر عربية تعيش حالة من النكوص، تشير إلى طبيعة مأزقها الراهن، التي تدل على العجز الواضح ، في ظروف ومستجدات يبدو فيها الباب مشرعاً ليس أمام استمرار مشهد الصراعات الطائفية والمذهبية الدموية بذرائع دينيه، سلفية سنية أو شيعيه، تتصدر المساحة الكبرى منها جماعات الإسلام السياسي السنية من خلال جماعة الإخوان المسلمين والقاعدة والنصرة عموماً و "تنظيم داعش" فحسب ، بل أيضاً ، بات الباب مشرعاً امام مزيد من الهيمنة الامبريالية الصهيونية على مقدرات الوطن العربي.

وفي مثل هذه الظروف الشديدة البؤس والانحطاط السياسي والاجتماعي، كان من الطبيعي أن تتوفر كل السبل والمناخات والمساحات امام حركات الإسلام السياسي بمختلف الوانها واطيافها ومذاهبها ، وان تتقدم رافعة شعارها "الاسلام هو الحل" في واقع عربي مهزوم ومأزوم، ينتشر فيه الاستبداد والفقر والبطالة والصراع الطائفي الدموي، بصورة غير مسبوقة في أوساط الجماهير العفوية البسيطة، التي لم تجد في الساحة العربية شبه الفارغة من البديل الذي طالما تطلعت إليه تلك الجماهير، ونقصد بذلك الأحزاب والقوى الديمقراطية الثورية المؤثرة والمؤهلة، وكذلك الأمر ، لم تجد الجماهير قيادة "ملهمة" ، او مرجعية وطنية عبر كتلة تاريخية او إطار جبهوي ديموقراطي وازن قادر على إقناع الجماهير بتأييده والإنضمام إلى صفوفه.

وفي تناولنا للحالة الجماهرية العربية وموقفها أو رد فعلها تجاه الحركات والجماعات الإسلاموية المتطرفة، يمكن القول بأن هناك نوع من ردة الفعل في أوساط الجماهير العفوية تجاه حركات الإسلام السياسي، تتراوح بين

الحياد والرفض المستهجن لممارساتها البشعة والإرهابية، وبين القبول والترحيب والاندفاع في تأييدها دونما وعي حقيقي من الجماهير بطبيعة دور حركات الإسلام السياسي ورؤاها وشعاراتها الديماغوجيه وبرامجها، الأمر الذي يفسر تمسك كافة الجماهير العفوية بنوع ساذج من الدين، هذا التمسك يريح الجماهير عموماً، ويسوغ لبعضها انشدادها للتيارات الدينية طالما ظل البديل الديمقراطي غائباً.

وفي هذا السياق نشير إلى أن النشاط الثوري العفوي للجماهير عبر انتفاضاتها وثوراتها، مستمر منذ أقدم العصور، لكن كل هذه الانتفاضات والثورات لم تحقق انتصارها ،ولهذا ظلت مُستَغَلَّة مُضطهدة، تثور مرة، ثم تعود إلى سباتها سنوات، وربما عقود، والسبب الجوهري هو أن الجماهير لم يتطور وعيها من خلال نشاطها الثوري. إن هذه الواقعة، فرضت على لينين ،أن يتحدث عن أن الوعي الاشتراكي الديمقراطي ،لن يأتي العمال "إلا من خارجهم"... من الحزب الثوري أو الطليعة الثورية، وهذا هو دور قوى اليسار الذي يتوجب على كل رفيق الالتزام به ووعيه بكل عمق، ذلك إن النشاط الثوري غير المنظم قد يُكسب الطبقات المضطهدة (وهو يُكسبها بالضرورة)، خبرات في التخريب ، وفي التظاهر ، والقيام بالإضرابات ... الخ ، لكنه لا يكسبها الوعي الثوري، ومن ثم زخم وتواصل الحراك الجماهيري الثوري لاجتثاث أنظمة الظلم التبعية والاستبداد والتخلف.

لذلك علينا أن نفسر هذه الحالة الهروبية من الواقع، بصورة موضوعية ارتباطاً بظروف التطور الاجتماعي الاقتصادي الريعي المشوه ، الذي أسهم في تشكيل الوعي العفوي على هذه الصورة السالبة في أوساط الجماهير الشعبية ، في ظل استمرار غياب القوى الثورية الديمقراطية ، مما أدى إلى تكريس هيمنة الرجعية والكومبرادورية على ذهنية الجماهير ووعيها وصولاً إلى مشهد تزايد انتشار حركات الإسلام السياسي والصراع الطائفي الراهن ، دون ان نتجاوز تأثير الحالة الثورية العربية الراهنة – بالمعنى النسبي – في قسم هام من القطاعات الشعبية الفقيرة عموماً ، وفي المدن والعواصم العربية خصوصاً.

وهذا يعني بوضوح أن ضعف انتشار الحالة الثورية في أوساط جماهير الفلاحين والمهمشين في المناطق الريفية والطرفية، يعود بشكل رئيسي إلى غياب الدور الفعال لأحزاب اليسار في أوساط هذه الجماهير في ظروف الوضع العربي الراهن، التي تحفز على الثورة المستمرة حتى إسقاط أنظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف، إذ أن الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط الناجمة عن تكريس وتعمق خضوع وارتهان الشرائح الحاكمة في النظام العربي للنظام الامبريالي حفاظا على مصالحها الطبقية النقيضة لتطلعات ومصالح الجماهير، في ظروف تراجعت فيها حركة التحرر العربية، وفقدت قدرتها على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها، الأمر الذي أفسح المجال واسعا لتيار الإسلام السياسي بمختلف تلاوينه ومسمياته في بلداننا العربية بذريعة منطلقاته الدينية أو الإيمانية التي لا تشكل تناقضا جذريا مع البرامج والسياسات الإمبريالية عموما وبرامجها الاقتصادية والمجتمعية خصوصا.

إن مظاهر التراجع أو الانهيار التي أصابت المكونات الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا العربية ، لم يكن ممكناً لها أن تنتشر بهذه الصورة، بدون تعمق المصالح الطبقية الأنانية للشرائح الاجتماعية البيروقراطية والكومبرادور التي كرست مظاهر التخلف عموماً والتبعية خصوصاً في هذه البلدان بما يضمن تلك المصالح.

وقد كان طبيعيا في ضوء هذه المعطيات التي تؤكد على تعمق مظاهر التخلف والتبعية واحتجاز التطور، أن تتكرس ثقافة الاستهلاك أو التبعية الثقافية بصورة مشوهة في بلدان وطننا العربي، عبر استيراد أنماط الاستهلاك الرأسمالية بأنواعها ، والتبدلات النوعية السالبة في القيم لحساب التقليد الباهت للثقافة الغربية، بحيث بات الطريق ممهداً في بلادنا العربية لانتشار وتعمق التبعية بالمعنى السيكولوجي تتويجاً لكل تراكمات الأشكال السابقة ، وهذه التبعية هي الأكثر خطورة في الحاضر والمستقبل ، لأن تكريس هذا الشكل – السيكولوجي ، في الأوساط الشعبية العربية، سيجعل من كل مفاهيم التحرر والنهضة والديمقراطية والتنمية كائنات غريبة مُشَوِّهة للشخصية الوطنية والقومية العربية ، إضافة لتأثير التيارات اليمينية ، و القوى الليبرالية الرثة أو الإسلام السياسي، من خلال طروحاتها التي انتشرت في أوساط الجماهير الشعبية عموماً والطبقة العاملة العربية والجماهير العفوية الفقيرة خصوصاً، بديلاً لمشروع الصمود والمقاومة والنهوض الديمقراطي والتقدم والعدالة الاجتماعية.

فبالرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي العربي إلى 2734[3] مليار دولار عام 2013، إلا ان قسماً كبيراً من هذا الناتج، لم يوظف في تطوير البنية التحتية والمستشفيات والمدارس والجامعات والتقدم العلمي ومشاريع الرعاية الاجتماعية ودعم السلع الغذائية للفقراء من ناحية، وفي تطوير الصناعات التحويلية العربية وتطوير الانتاجية الزراعية والتوسع في الاراضي الزراعية من ناحية ثانية، حيث بقيت القطاعات الاقتصادية الخدماتية والاستهلاكية ومظاهر الفساد والمحسوبيات وتراكم الثروات غير المشروعه، ومظاهر الإنفاق الباذخة الكمالية والتفاخريه، هي السائدة في البلدان العربية، وخاصة النفطية منها ، السعودية والخليج، كما استمر إيداع أو توظيف أموال النفط خارج البلدان العربية، وفق شروط رأس المال المالي الامريكي والغربي علاوة على شروطه السياسية، حيث تقدر الأموال المودعة أو الموظفة في الخارج بما يزيد عن 1,5 تريليون دولار متراكمة منذ أكثر من ثلاثة عقود إلى يومنا هذا، في مقابل تزايد حالة التدهور الاقتصادي وتراجع عناصر النمو والتنمية، وتزايد مظاهر الافقار والبطالة في البلدان غير النفطية التي تضم 78% من مجموع السكان في الوطن العربي، وخاصة مصر التي سيصل عدد سكانها نهاية عام 2015 إلى 90 مليون نسمة، وتعرضت، بعد سقوط مبارك فبراير 2011 عموماً وسقوط محمد مرسي والإخوان المسلمين 30/يونيو/2013 خصوصاً، إلى العديد من الضغوطات الاقتصادية، المحلية والإقليمية والعالمية، حيث نلاحظ تزايد مظاهر الفقر والبطالة وارتفاع حجم الديون الداخلية والخارجية التي وصلت إلى ما يقرب من 150 مليار$ في حين أن الناتج المحلي للسعودية بلغ عام 2013 (682,753) مليار دولار حسب تقرير التنمية الدولي، وعدد سكانها (28) مليون نسمة فقط !! ، ولا تكتفي بعدم تقديم أية مساعدات أو دعم حقيقي لمصر أو فلسطين او سوريا فحسب، بل تعمل – بصورة مباشرة وغير مباشرة– على إضعاف وتفكيك هذه البلدان وتشجيع مساندة حركات الإسلام السياسي فيها وفق

توجهات السيد الأمريكي، الأمر الذي يؤكد على صحة قولنا، بان هناك تحالفاً موضوعياً بين احتكار السلطة عبر الشرائح الطبقية الكومبرادورية واحتكار الحقيقة عبر النظام المستبد أو الحركات الإسلاموية، فهما يكملان بعضهما البعض .

لقد أصبح التحالف بين النظام الامبريالي من جهة، وبين كل من السلطة الاستبدادية أو حركات الإسلام السياسي، شرطاً لبقاء الرأسمالية التابعة نفسها (سواء كانت في النظام الحاكم أو في الحركات الإسلاموية) لوأد علمية النهوض، ومواجهة الاحتجاج والتذمر الاجتماعي الشعبي المستمر، الأمر الذي يفتح الأبواب مشرعة –في ظل غياب البديل الديمقراطي– أمام قوى الثورة المضادة والقوى السلفية والصراعات الطائفية الدموية والمزيد من تفكك الدولة الوطنية، ومن ثم بروز أوجراء أو قوى طبقية "جديدة" في خدمة السياسات الامبريالية والصهيونية وفي خدمة بروباجندات حكام الانظمة لحساب المزيد من التخلف والتبعية والاستبداد في مجتمعات تتميز بتركيبها وتطورها الطبقي المشوه، والمحكوم بخليط من رواسب الانماط الاجتماعية القديمة (العشائرية والقبليه وشبه الاقطاعية)، ومن هيمنة طبقية كومبرادوريه بائسة نقيضة لمفاهيم الوطنية والوطن والديمقراطية والتقدم، بحكم تخلفها وتبعيتها، خاصة في إطار مشايخ وما يسمى باجراء وملوك بلدان النفط، الذين يجسدون أبشع مظاهر التراث الماضي المتخلف تحت مظلة دينية شكلانية في محاولة منهم لإعادة إنتاج الماضي الصحراوي، الميت وأحكام سيطرته على الحاضر الحي الذي تتطلع إلى النهوض والحداثة في المدن والعواصم العربية ، القاهرة ودمشق وبغداد وتونس.. إلم.

وفي هذا السياق ، نشير إلى مقدمة الطبعة الأولى من "رأس المال"، حيث كتب ماركس في عام 1867 يقول: "إلى جانب الشرور الحديثة، أو الآلام في العهد الحالي، علينا أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب (مثالنا على ذلك مجتمعات التخلف العشائري الصحراوي في السعودية والخليج)، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً: فالميت بالمعنى التاريخي الاجتماعي المتخلف في الصحراء يكبل الحي" في المدن الحداثيه العربية، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك، ينطبق على الوضع العربي الداخلي عموماً، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية فيه بشكل خاص.

إن استمرار حالة التبعية التي تعني اننا سنظل – إلى درجة كبيرة – محكومين إلى الفكر الرأسمالي الإمبريالي المعولم (وحليفه الصهيوني) والى العلاقات الرأسمالية المشوهه السائدة في بلادنا، مازالت قائمة، ولن تزول إلا عبر إعادة بناء حركة التحرر العربية الديمقراطية في إطار الدور الطليعي لاحزاب وفصائل اليسار العربي، المرهون بتوعية وتأطير الشباب الثوري العربي الطليعي الديمقراطي التقدمي، واسهامهم بدوره القيادي في إضاءة مساحة هامة من هذا الاظلام المستشري في بلادنا، ومراكمة عوامل التحول الديمقراطي الثوري– بصورة تدرجيه– لمجابهة هذا الواقع وتغييره وتجاوزه، حينها فقط تصبح حركتنا الفكريةالنهضوية الديمقراطية الثورية عبر الممارسة قوة محركة للتاريخ في بلادنا، بما يسمح بأن تتحوّل إلى قوّة قادرة على بناء وتفعيل البديل الشعبي

الديمقراطي التقدمي- في كل قطر عربي- وتحقيق أهدافها للخلاص من كل أشكال ومظاهر وأدوات التخلف والتبعية والاستغلال الطبقي والاستبداد.

إننا نؤكد على أن اللحظة الراهنة من المشهد العربي، هي لحظة لا تعبر عن صيرورة ومستقبل وطننا العربي، رغم كل المؤشرات التي توحي للبعض، أو للقلة المهزومة، من أصحاب المصالح الأنانية الضيقة، أن المشهد العربي المهزوم والمأزوم الراهن، يوحي بأن المطلوب قد تحقق، وأن الإمبريالية الأمريكية وصنيعتها وحليفتها الحركة الصهيونية وإسرائيل، قد نجحتا في نزع إرادة العمال والفلاحين وكل الكادحين والمضطهدين العرب، ذلك إن وعينا بأن المشهد الراهن –على سوداويته- لا يعبر عن حقائق الصراع الاجتماعي / الطبقي، الكامنة في قلوب وعقول هذه الجماهير التي سينبثق من بين صفوفها ، حركات وأحزاب يسارية وديمقراطية جديدة، من داخلها أو من خارجها ، وهو أمر طبيعي إذا ما بقيت فصائل وأحزاب الحركة التحررية العربية القائمة على ما هي عليه من ترهل وتراجع سياسي وفكري وتنظيمي وجماهيري .

ففي هذه اللحظة بات من الواضح أن حركات الاسلام السياسي وكافة القوى الرجعية والبورجوازية الرثة (المدعومة من الامبريالية الامريكية)، يتحركون في بلادنا داخل حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتجدده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة والنهضة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والتقدم بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية إعادة زراعته وإنتاجه باسم وأوهام ما يسمى بـــ" الربيع العربي " عبر شكل " جديد "من أنظمة الاستبداد والتبعية والعمالة والتخلف والاستغلال الطبقي ، في قلب عفوية الجماهير الشعبية، ما يؤكد على أن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، عبر منطق تراجعي، من خلال الدعوة للعودة، بحسب ادعاء هذه الحركات، إلى الماضي بذريعة العودة إلى أصول الإيمان والاعتقاد.

ولذلك سيظل الانفصام السياسي الاقتصادي الاجتماعي، سمة رئيسية من سمات المرحلة الحالية، أو مرحلة "الإسلام السياسي" وهي مرحلة قد تطول ، لكن الجماهير الشعبية ستتكشف تدريجياً حقيقة التيارات الدينية وسياساتها وممارساتها التي لن تختلف –في جوهرها- عن سياسات الأنظمة التابعة ، وهنا يتجلى دور القوى الديمقراطية الوطنية والقومية، والقوى اليسارية في توعية الجماهير بهذه الحقيقة، وأن تكرس كل جهودها من أجل مراكمة توسعها ونضالها في أوساطهم ، بما يمكنها من أن تتخطى حالة الانفصام المذكور، وبداية انحدار وتراجع التعاطف أو الالتحاق الشعبي بحركات التطرف الإسلاموية.

لكن هذه العملية النهضوية مازالت أسيرة لواقعنا المحكوم اليوم لمحددين رئيسيين، هما: الأنظمة المستبدة من ناحية وجماعات الإسلام السياسي من ناحية ثانية ، وهو واقع يحتاج لجرأة عالية ومتصلة من العمل لتخطي دوائر المراوحة والإحباط ومحاولات تبرير الفشل ، باتجاه التأسيس لعمليات نهوض لابد منها ، كوننا لا نزال ، على ما يبدو ، في المرحلة الأولى من جولات الصراع والتناقض الرئيسي التناحري مع أعدائنا، الامبرياليين والصهاينة ، وفي جولات صراعنا وتناقضنا الرئيسي مع القوى الرجعية وكل أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد البورجوازية العائلية والكومبرادورية الرثة .

لذا يجب أن تتم العملية الاستنهاضية ، وعياً وممارسة ،عبر إعادة تجديد وبناء ودمقرطة كل احزاب وفصائل حركة التحرر العربية، لكي تقوم بوظيفتها عبر رؤيتها وبرامجها الثورية ودورها المحدد ،من خلال مراكمة عوامل النهوض والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية إلى التراجع أو الفشل ، وذلك مرهون بتأمين شروط الفعالية السياسية والفكرية والتنظيمية والكفاحية والجماهيرية القصوى في قلب الصراع الطبقي، عبر توفير معايير ونواظم وآليات عمل داخلية ، ديمقراطية وثورية ، كعنصر قوة، للارتقاء بدور أطراف حركة التحرر العربية، وفي مقدمتها فصائل وأحزاب اليسار العربي ورؤيتها وممارستها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها ، إذ أن بقاء وضع هذه الأحزاب /الفصائل تحت رحمة البيروقراطية القيادية اللاديمقراطية التي تتميز في معظمها بأنها ضعيفة الكفاءة والعاجزة أو المترهلة أو المرتدة فكريا وهابطة سياسيا ،أودت بأحزابها وفصائلها إلى الابتعاد عن الممارسة الصحيحة والغرق في مستنقعات الردة أو المناهج التقليدية والعقلية الجامدة او الهابطة والانتهازية، وهذا يفتح الباب واسعا داخل التنظيم "أمام توليد بيئة ملائمة لمزيد من التراجع والتهميش في أحزاب وقوى اليسار، وإغراقها بالأسئلة والمعضلات والمهام الكبرى فكريا وسياسيا وكفاحياً، دون القدرة على الإجابة عليها أو التفاعل معها، وبالتالي وقوعها في مزيد من الأزمات والمناورات والحسابات الأنانية التافهة والعزلة عن الجماهير ، وفي مثل هذه الحالة تكمن المأساة ، في أن الحزب هو الذي يدفع الثمن من رصيده السياسي والمعنوي (والتنظيمي) ، على شكل فقدان الشروط الضرورية لتأدية دوره ووظيفته السياسية والاجتماعية على المستوى الوطني ، ويخل ببنيته "كعقد اجتماعي".

وانطلاقاً من هذا التحليل، لابد من وقفة مراجعة جدية لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي ، بالمعنيين الموضوعي والذاتي ، خاصة وأن ما ينقص معظم كوادر وأعضاء قوى اليسار هو الدافعية الذاتية أو الشغف والإيمان العميق بمبادئه عبر امتلاك الوعي العلمي الثوري في صفوف قواعده وكوادره ، فبينما تتوفر الهمم في أوساط الجماهير الشعبية واستعدادها دوما للمشاركة في النضال بكل إشكاله ضد العدو الامبريالي والصهيوني ، وضد العدو الطبقي المتمثل في أنظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد والقمع، إلا أن أحزاب وفصائل اليسار لم تستثمر كل ذلك كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا ، لأنها عجزت – بسبب أزماتها وتفككها ورخاوتها الفكرية والتنظيمية – عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها الثوري ، وهي على سبيل المثال وليس الحصر:

أولاً: عجزت عن بلورة وتفعيل الأفكار المركزية التوحيدية لاعضاءها وكوادرها وقياداتها واقصد بذلك الفكر الماركسي وصيرورته المتطورة المتجددة.

ثانياً: عجزت بالتالي عن تشخيص واقع بلدانها (الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي) ومن ثم عجزت عن إيجاد الحلول أو صياغة الرؤية الثورية الواضحة والبرامج المحددة.

ثالثاً: كما عجزت عن صياغة البديل الوطني والقومي في الصراع مع العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية، وعن صياغة البديل الديمقراطي الاشتراكي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية .

رابعاً: عجزت عن بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري في صفوف أعضاءها وكوادرها وقياداتها، ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب بل أيضا عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعهم الطبقي (الاقتصاد، الصناعة، الزراعة، المياه ، البترودولار ، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الرأسمالية الرثة والطفيلية ، قضايا المرأة والشباب ، قضايا ومفاهيم الصراع الطبقي والتنوير والحداثة والديمقراطية والتخلف والتبعية والتقدم والثورة ...الخ) فالوعي والإيمان الثوري (العاطفي والعقلاني معا) لدى كل رفيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه، هما القوة الدافعة لأي حزب أو فصيل يساري، وهما أيضاً الشرط الوحيد صوب خروج هذه الأحزاب من أزماتها ،وصوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها .

ولذلك فإن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية ، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية ، وأزمة قياداتها خصوصاً، وهي ازمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة ، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب طوال الحقبة الماضية، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثر قوى اليسار العربي وفشلها، وفي هذا الجانب اشير الى اهم المنطلقات التي باتت بحاجة إلى المراجعة والمناقشة وإعادة الصياغة على طريق النهوض :

أولاً : إشكالية النهضة الوطنية والقومية العربية المعبرة عن طموحات ومصالح العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين ومن ثم تفعيل العلاقة الجدلية بين الماركسية والقومية : حيث بات من الضروري أن تقوم القوى اليسارية العربية في كل قطر ادراج البعد التوحيدي القومي كبعد رئيسى في عملها ، بما سيضيف عمقاً جديداً لقواها بدلاً من أن يبقى كما كان الأمر حتى الآن ، عبئاً عليها وعامل إضعاف لها.

ثانياً: إشكالية التبعية وكسرها وتجاوزها : وهي اشكالية مرتبطة بتبعية كل البلدان العربية ، كأجزاء متناثرة ، للنظام الرأسمالي المعولم وفق محددات قانون التطور اللامتكافئ، وبالتالي فإن وحدة التحليل الأساسية من منظور القوى اليسارية الثورية التي تسعى إلى التغيير، تتحدد أساساً وحصراً بالمجال القومي الديمقراطي العربي الذي تستطيع فيه هذه القوى تعبئة نفسها بشكل فعال وأخذ زمام المبادرة على نحو قادر على خلق صيرورته النضالية المستقبلية .

ثالثا : القاعدة الاقتصادية والأبنية الفوقية : ففي ظروف التخلف والتبعية تلعب الأبنية الفوقية المتصلة بالسلطة السياسية وبالثقافة والأيديولوجية بصفة عامة دوراً أكثر أهمية بكثير من تأثير القاعدة

الاقتصادية بحكم تخلفها. إذ أن التحالف الطبقي الحاكم في الأنظمة العربية يلعب دوراً هاماً في دعم البنى الفوقية القديمة وتحويلها إلى رصيد لقوى التخلف .

رابعاً : الحاضر والماضي : هنا نقول بصراحة ، لابد من الوعي بأهمية العمل الفكري والسياسي الهادئ والمتدرج باتجاه القطيعة المعرفية مع كل رواسب التخلف في ماضينا، التي أتاحت عودة الماضي ليحكم الحاضر، او عودة الميت ليحكم الحي، وهذه العودة تتجسد في بلادنا اليوم على شكل اصوليات يمينية سلفية اسلامويةرجعية أو على شكل القوى اليمينية الحاكمة في الانظمة العربية، وكلاهما من جوهر واحد وان اختلف شكل أحدهما على الأخر، وهذا نذير آخر حي بنوع المستقبل الذي تتحدث عنه تلك الأصوليات.

خامساً: الاستيعاب الموضوعي – بالمعنى الثوري – لدور ووظيفة نشوء وتأسيس الدولة الصهيونية لضمان احتجاز تطور مجتمعاتنا العربية وحفاظا على المصالح الامبريالية،ومن ثم النضال ضد الحركة الصهيونية ودولتها، على قاعدة أن الصراع هو صراع عربي صهيوني، يقف الفلسطيني في طليعته من اجل هزيمة الدولة الصهيونية ، وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها.

إننا لا نزعم –في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– كتنظيم يساري وطني وقومي ديمقراطي، أننا ننفرد بالدعوة إلى إعادة تجديد وتفعيل الفكر الماركسي ومشروعه النهضوي القومي الديمقراطي في بلادنا، ذلك لأن هذه الرؤية تشكل اليوم هاجسا مقلقا ومتصلا في عقل وتفكير العديد من المفكرين والمثقفين في إطار القوى الوطنية والقومية اليسارية الديمقراطية، على مساحة الوطن العربي كله، وهي أيضا ليست دعوة إلى القفز عن واقع المجتمع العربي أو أزمته الراهنة، وانما هي دعوة الى وعي كل مكوناته وتشخيصه وتفكيكه، ومن ثم صياغة البديل الديمقراطي التقدمي بصورة تدرجية عبر استنهاض احزاب وفصائل اليسار في مجتمعاتها تمهيدا لبلورة وتأسيس الحركة الماركسية العربية القادرة على ممارسة التغيير الثوري المنشود.

في هذا السياق نشير إلى أن التحديات التي يواجهها الوطن العربي بمجموعه، أو على صعيد كل قطر عربي على حدة، هي من الضخامة والجدية بحيث أضحت المسألة القومية – برغم تراجعها في المرحلة الراهنة– مسألة مستقبلية ملحة، نظراً للمتغيرات والهزات العميقة التي عصفت بالعالم في الثلاث عقود الأخيرة، مما يفرض على كل القوى الوطنية والقومية الديمقراطية والتقدمية الثورية العربية، أن توليها الجهد والاهتمام اللازمين على مختلف الصعد الفكرية والعملية، بحيث تعيد قراءة التاريخ العربي، قراءة عميقة ونقدية، وتستخلص الدروس والعبر؛ وبالتالي تحدد عناصر الانطلاق والنهوض، على طريق استعادة وتكريس الأفكار التوحيدية القومية التقدمية والديمقراطية في كل بلد عربي.

فقد بات في حكم المؤكد، أنه لا مجال لنهوض جماهيري للأمة العربية، ولا مجال للخروج من هذه الحلقة الطويلة من التراجعات والهزائم والانكسارات والانهيارات؛ إلا باستنهاض البعد الوطني والاجتماعي التقدمي الديمقراطي داخل كل بلد عربي أولاً، تمهيداً لاستنهاض البعد القومي الديمقراطي في الصراع، ودفعه نحو مواقعه اللازمة، خاصة في ظل هذه المرحلة التي تعتبر من أكثر المراحل ركوداً وهبوطاً، وشعوراً بالمخاطر والتحديات،

التي لا تقتصر على القضية الفلسطينية وحدها؛ حيث نشهد الانقسامات المذهبية والاثنية والجغرافية والصراعات الطائفية والدينية الدموية غير المسبوقة، وثقافة الكراهية والفوضى والإرهاب تعصف بالكثير من الدول العربية، والتي باتت تهدد وجودها، وغير ذلك من الأسباب التي يتداخل فيها القومي بالطبقي، والداخلي بالخارجي. الأمر الذي يفرض تعزيز النضال التحرري والديمقراطي في كل بلد عربي من أرضية الصراع الطبقي بمضامينه الحداثية ، التنويرية، النهضوية، العقلانية، بكل أبعادها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، في مواجهة استبداد الأنظمة وتزايد المد الرجعي والصراعات الطائفية الدموية من حركات الإسلام السياسي عموماً، والمتطرفة منها بشكل خاص (داعش والنصرة وبقايا القاعدة وغير ذلك) من جهة، وتزايد العدوانية الامبريالية/الصهيونية والعمل على استعادة القضية الفلسطينية في أذهان شعوبنا العربية من جهة ثانية.

وفي ضوء ما تقدم، فإن كافة قوى اليسار العربي بحاجة إلى مراجعة خطابها السابق، وإعادة تقييم المرحلة الماضية وصولاً إلى بلورة رؤية ثورية ديمقراطية، وبرامج واضحة تستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة، على قاعدة إحياء المشروع القومي الديمقراطي التقدمي ، وذلك انطلاقاً من وعي هذه القوى بان مهمتها اليوم أصعب وأعقد من المرحلة السابقة، مع الأخذ بضرورة عدم التوقف أو الجمود عند التناقض الرئيسي بين "الطبقة" العاملة العربية وبين القوى الرأسمالية (الكومبرادورية والعقارية والمالية والصناعية..إلخ) ، لأن هذا التناقض الرئيسي القائم موضوعياً، هو ظاهرة عامه في كل بلدان العالم الرأسمالي والبلدان الفقيرة التابعة، ولابد من الانطلاق منه في التحليل الطبقي والسياسي والاجتماعي، لكن مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ، وعي اليسار العربي لخصائص التطور الاجتماعي في كل بلد عربي ، وتحديد البرامج والمهام النضالية السياسية والمطلبية الديمقراطية المرحلية، ارتباطاً بتلك الخصائص والسمات الموضوعية لعملية التطور الاجتماعي/الاقتصادي طوال العقود الماضية، وما أنتجته من ممارسات حملت في داخلها عدداً كبيراً من التناقضات التي تراوحت بين الاستبداد والاستغلال والقهر والاعتقالات وقمع الحريات والرأي والرأي الآخر من ناحية، وبين متطلبات النضال التحرري الوطني والديمقراطي ضد الوجود الامبريالي والصهيوني، وضد كل مظاهر التخلف الاجتماعي ورموزه القبائلية والعائلية، وأخيراً متطلبات وخصوصيات النضال السياسي والديمقراطي في إطار التناقض بين المشروع الوطني لبناء الدولة الديمقراطية وبين المشروع الإسلاموي.

إن كل هذه التناقضات لابد من وعيها والتعاطي والتفاعل معها وفق أولويات هذا التناقض أو ذاك، دون أن يعني ذلك غياب البوصلة المنهجية المادية الجدلية في تحليلنا لها، ودراسة الطبيعة الاجتماعية لهذه التناقضات وصعوبة حصرها في إطار حزب او فصيل واحد أو بطبقة اجتماعية واحدة، لأن الصراع الطائفي الدموي الذي تمارسه الحركات الإسلاموية المتطرفة ، إلى جانب أوضاع المعاناة والتشرد والافقار التي أصابت العديد من المجتمعات العربية راهنا، تؤكد على ترابط وتشابك الصراعات والتناقضات الراهنة، بحيث يمكن القول إن الصراعات الدائرة في شكلها الرئيسي اليوم، هي بين القسم الأكبر من الجماهير الشعبية وطموحاتها وتطلعاتها ونضالها من اجل حقوقها السياسية والديمقراطية ، ومن أجل الكرامة والعدالة الاجتماعية والحرية والتحرر

والاستقرار وبين المشاريع التي تستهدف تفكيك الدول الوطنية إلى دويلات طائفية من جهة ، وبين القوى الرجعية عموماً، وقوى الإسلام السياسي الارهابية وصراعاتها الطائفية والمذهبية الدموية خصوصاً من جهة ثانية.

وهنا بالضبط تتجلى صعوبة المرحلة الراهنة وتعقيداتها في وجه اليسار العربي ، الذي يجب أن يبادر إلى توفير العوامل الذاتية والموضوعية التي تمكنه من تحمل مسئولياته التاريخية المستقبلية في معركة التحرر الوطني والديمقراطي في مجابهة الوجود الامبريالي/الصهيوني، وفي مواجهة الحركات السلفية المتطرفة، والأنظمة الرجعية العملية، وهي مسئوليات لن يستطيع أي حزب أو فصيل القيام بها منفرداً أو معزولاً عن بقية الأحزاب والفصائل اليسارية العربية، الأمر الذي يفرض بالضرورة أن تبادر كل قوى اليسار العربي إلى لقاءات حوارية لمناقشة الرؤى والبرامج والمهام النضالية الديمقراطية الجديدة، بما يجب أن يؤدي بها إلى الاتفاق على بلورة الأفكار التأسيسية لبناء الكتلة التاريخية أو الجبهة العربية التقدمية التي يشكل اليسار العربي رافعتها التاريخية في هذه المرحلة، وذلك لضمان الروح الثورية وسيرورتها في مجابهة المشاريع السلفية الإسلاموية، وفي مجابهة مؤامرات تفكيك بعض الدول العربية إلى دويلات طائفية ، جنباً إلى جنب في مجابهة أنظمة التخلف والتبعية ، وفي مجابهة القضية الأخطر المتمثلة في تصفية القضية الفلسطينية وشرعنة وجود الدولة الصهيونية الغاصبة.

باختصار شديد، نقول: إن قوى اليسار العربي أمام مرحلة بالغة الخطورة، ومهام بالغة التعقيد ، لكن ذلك لا يجب ان يمنعها عن رؤية الهدف الكبير المتمثل في : مراكمة العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال النضال بكل أشكاله، تحقيقاً لذلك الهدف الذي يتلخص في إعادة بناء بلدان الوطن العربي برؤى وأسس تستند إلى مفاهيم الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية، وإعادة الاعتبار إلى القضية الفلسطينية باعتبارها قضية عربية بالدرجة الأساسية، حيث أن الصراع مع العدو الصهيوني وهزيمته لا يتحقق إلا من خلال تفعيل قواعد الصراع العربي الصهيوني.

وفي هذا السياق، فإن رؤيتنا تتجاوز حالة التجزئة القطرية العربية (رغم تجذرها)، نحو رؤية ديمقراطية قومية ، تدرجية ، تنطلق من الضرورة التاريخية لوحدة الأمة–الدولة في المجتمع العربي ، وتتعاطى مع الإطار القومي كوحدة تحليلية واحدة ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، مدركين أن الشرط الأساسي للوصول إلى هذه الرؤية–الهدف ، يكمن في توحد المفاهيم والأسس السياسية والفكرية للأحزاب والقوى الديمقراطية اليسارية القومية داخل إطارها القطري/الوطني الخاص كخطوة أولية ، تمهد للتوحد التنظيمي العام وتأطير وتوسع انتشار الكتلة التاريخية –على الصعيد القومي، انطلاقاً من إدراكنا بأن الأزمة التي تعاني منها حركة التحرر الوطني العربية في وضعها الراهن ليست فقط أزمة قيادتها الطبقية البورجوازية الرثة التابعة، بل هي أزمة البديل الديمقراطي لهذه القيادة، يؤكد على صحة هذه المقولة، ما جرى في بلادنا فلسطين وغيرها من انهيار اجتماعي واقتصادي وتفكك في النظام السياسي وتراجع الهوية الوطنية والقومية لحساب الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي، أو للهويات الاثنية والطائفية والعشائرية كما هو الحال في العراق وسوريا والسودان واليمن ولبنان والجزائر.

وفي هذا السياق، نقول بصراحة، لقد آن الأوان لنقل حركة التحرر الوطني العربية من حالة التراجع إلى حالة الهجوم المضاد. ويستدعي ذلك البدء بتصحيح التعامل مع التناقضات في المنطقة العربية.

لقد نجح أعداء القومية العربية بقيادة أمريكا في طمس التناقض الرئيسي وتغليب التناقضات الثانوية. وآن الأوان للتعامل مع التناقضات على حقيقتها: أن يعود العدو عدواً والصديق صديقاً والشقيق شقيقاً. إن ذلك يعني إعادة طرح كل قضايانا الرئيسية من جديد: قضية فلسطين، قضية تحرير الأرض العربية المحتلة في سوريا ولبنان، قضية تحرير الاقتصاد العربي، قضية التنمية العربية الشاملة، قضية التحولات الاجتماعية، قضية الحريات الديمقراطية، قضية حقوق الإنسان والمواطن، قضية الشباب والمرأة في الوطن العربي، قضية الثقافة واستعادة الهوية العربية وقضية التكامل الاقتصادي. وكلها قضايا لا تطرح على حقيقتها إلا في إطار التناقض الرئيسي.

لكن الانتقال إلى مثل هذا الهجوم المضاد يستدعي، بل يفترض النجاح سلفاً في حل أزمة قيادة الحركة الوطنية العربية. إنه يتطلب نقل هذه القيادة إلى أيدي تحالف واسع أو كتلة تاريخية للقوى الاجتماعية الوطنية ذات المصلحة في مواصلة المعركة ضد الإمبريالية وتحقيق التقدم الاجتماعي في ذات الوقت. وهذا التحالف الوطني الواسع يمكن أن يضم يضم البرجوازية الصغيرة وطلائعها المتقدمة ذات القدرات الثورية المتجددة، ويضم أيضاً الطبقة العاملة النامية حيث تضطلع فيه بدور أساسي متصاعد. هذا التحالف الوطني الواسع يجب أن يجذب إليه طلائع المثقفين وكافة القوى والعناصر الديمقراطية في كل أرجاء الوطن العربي. ولا يمكن أن يتحقق مثل هذا التطور من غير السعي الدءوب من أجل كسب وممارسة الحريات الديمقراطية، هذه الحريات التي ينبغي أن تكفل لا مجرد حق الجماهير في التعبير، بل أن تكفل لها أيضاً حقها في التغيير في الوطن العربي، مدركين أن مثل هذا التغيير مستحيل بغير الدور القيادي لمصر –عبر قواها الديمقراطية التقدمية القومية– ذلك أن التغيير الديمقراطي على الصعيد القومي، مشروط بقوة مصر ورؤيتها الوطنية والقومية، فذلك قدرها أو بالأحرى دورها الريادي الراهن والمستقبلي.

لكن من المتوقع أن يمر هذا التطور عبر نضال شاق وطويل مليء بالعقبات والتضحيات وربما بالنكسات. لكنه يبقى هو الطريق الوحيد إلى الهدف. وإذا كان هذا الطريق يبدو لنا قاتماً فينبغي ألا ننسى أنه انعكاس لواقع لا يقل قتامه لكنه لا يمكن أن يستمر إلى الأبد. وهل يطلع الفجر إلا بعد ليل أسود؟ ومن قبل قال " عبد الناصر" كلمته الحكيمة: "لقد سبق كل فجر شهدنا مطلعه ليل طويل "[4].

وفي هذا الجانب،نؤكد على أن الفكرة الوحدوية القومية العربية التي عبر عنها القائد الراحل جمال عبد الناصر مثلت هدفاً مركزياً للجماهير الشعبية العربية منذ منتصف القرن الماضي، ولكن بصورة عفوية انفعالية طموحة للخلاص من الاستعمار والدولة الصهيونية ، دون أن تمتلك المقومات الاقتصادية والاجتماعية النهضوية الثورية التي تعزز بلورة الفكرة القومية التقدمية العربية الوحدوية القادرة على ازاحة الأنظمة أو التجزئة القطرية عموماً والأنظمة الرجعية على وجه الخصوص .

لكن بلورة رؤيتنا القومية الديمقراطية ، مرهونة بوعينا وبنضالنا للانتصار على أزمة فكرنا وواقعنا، وهي ليست فحسب أزمة تخلف وتبعية، بل هي أيضاً أزمة معرفة وأزمة تنمية وأزمة نظام وأزمة حكم وأزمة تفارق صارخ بين مستويات الثروة والتحضر ومستويات المعيشة، والديمقراطية والعلم والثقافة، أزمة علاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، أزمة هيمنة خارجية استغلالية على مقدرات حياتنا ومنطلقات تنميتنا الاجتماعية والثقافية والقومية، إنها في النهاية أزمة فكر نظري نتيجة لمختلف هذه الأزمات المتداخلة، ونتيجة فقداننا للرؤية الاستراتيجية الشاملة لتغيير الواقع وتجديده، ولن نتجاوز تخلفنا وتبعيتنا إلا بمشروع تنموي قومي شامل ذي أبعاد اقتصادية واجتماعية وتعليمية وثقافة وإعلامية وقيمية، ومشروع يستوعب تراثنا العربي الإسلامي استيعابا عقلانيا نقديا، ويضيف إليه ، ويستوعب حقائق عصرنا الراهن استيعابا عقليا نقديا[5].

في هذا الجانب، نؤكد على أن "إن القضية في النهاية، "ليست قضية مشروع نهضوي إيديولوجي مجرد، فما أكثر مثل هذه المشاريع في حياتنا وتاريخنا القريب، وإنما القضية هي رؤية نظرية معرفية تأسيسية استراتيجية نابعة من حقائق واقعنا وعصرنا واحتياجاتها وتحدياتها، رؤية مسلحة بالعلم والإرادة الشعبية الجماعية الواعية على مستوى كل بلد عربي وعلى المستوى القومي العام. إنها ليست يوتيوبيا بل ضرورة تتمخض في حقل الإمكانات المتاحة التي تنتظر الوعي والإرادة والتنظيم والمبادرة في قلب مجتمعاتنا المدنية"[6].

الأمر الذي يفرض على كافة القوى الطليعية اليسارية الديمقراطية العربية عموماً ، النضال المشترك من أجل إعادة وإحياء الفكر القومي العربي بمضمون يساري تقدمي إنساني وديمقراطي وبلورة إطاره التنظيمي لنشر وتفعيل الفكرة القومية النهضوية التقدمية الديمقراطية، كفكرة توحيدية لكل شعوبنا العربية واستنهاضها من قلب الصراع الطبقي لتحقيق الثورة الوطنية والقومية الديمقراطية، باعتبارها استمرار لثورة التحرر الوطني ضد الوجود الإمبريالي الصهيوني من جهة واستمراراً لسيرورة الثورة الاشتراكية من جهة ثانية ، انطلاقا من العلاقة الجدلية بين الثورة الوطنية/القومية الديمقراطية و الثورة الاشتراكية .

في ضوء ما تقدم ، فإن شرط الحديث عن الوحدة العربية أو إعادة تفعيل و تجديد المشروع النهضوي القومي للخروج من هذا المشهد أو المأزق الخانق ، هو الانطلاق بداية من رؤية ثورية واقعية جديدة لحركة التحرر القومي باعتبارها ضرورة تاريخية تقتضيها تناقضات المجتمع العربي الحديث من جهة ، و بوصفها نقيض الواقع القائم من جهة أخرى ، على أن هذه الرؤية لكي تستطيع ممارسة دورها الحركي النقيض ، و القيام بوظيفتها و مهماتها التاريخية فلا بد لها من امتلاك الوعي بالمحددات أو المفاهيم الجوهرية الأساسية التالية :-

1. أن تكون رؤية وطنية وحدوية ترفض وتناضل ضد أي شكل من أشكال تفكيك الدول العربية إلى دويلات طائفية، كما تسعى إلى إلغاء نظام التجزئة الذي فرضته الإمبريالية ، و تعمل على توحيد الجماهير العربية بما يخلق منها قوة وطنية وقومية تقدمية وديمقراطية، قادرة على الفعل التاريخي على الصعيد العربي و الإنساني العام.
2. أن تسعى إلى استيعاب السمات الأساسية لثقافة التنوير والحداثة الأوروبية ، و ما تضمنته من عقلانية علمية و روح نقدية إبداعية و استكشافية متواصلة في فضاء واسع من الحرية و الديمقراطية، و إدراك

واضح لموضوعية الوجود المادي و الوجود الاجتماعي ، و ما يعنيه ذلك من إدراك الدور التاريخي للذات العربية و سعيها إلى الحركة و التغيير انطلاقاً من أن الإنسان هو صانع التاريخ و القادر على الابتكار و التغيير في حاضره و مستقبله ، وفق أسس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية في إطار المشروع القومي العربي النهضوي، ذلك أن عملية التحرر القومي كضرورة تاريخية لمجابهة تناقضات المجتمع العربي الحديث ، لا يمكن تحققها أو ممارسة دورها كنقيض للواقع القائم ، بدون الاشتراكية و برنامجها السياسي الاجتماعي و الاقتصادي ، كضرورة تاريخية أيضاً لعملية التحرر القومي ذاتها ، إذ أن جوهر تناقضاتنا الرئيسة مع الحركة الصهيونية و قوى العولمة الإمبريالية و توابعها المحلية يقوم على الصراع على استرداد الأرض و الموارد و الثروات المادية والبشرية العربية لإلغاء حالة النهب و الاستلاب و الارتهان و الاستغلال التي تعيشها شعوبنا العربية اليوم ، و بالتالي فإننا نؤكد أن حل هذا الصراع لتحرير الأرض و الثروات و الموارد العربية لا يمكن تحقيقه بدون إنضاج الوعي الاشتراكي و برامجه التطبيقية الكفيلة بتغيير بنية العلاقات الإنتاجية و الاجتماعية التابعة والمتخلفة و المشوهة الحالية ، إلى بنية إنتاجية تنموية حضارية شاملة تضمن توليد علاقات اجتماعية ذات طابع جماعي تعاوني ، يؤكد في جوهره على حق جماهيرنا الشعبية في ملكية هذه الثروات و الموارد عبر مؤسساتها الديمقراطية التي ترى في الحوافز الفردية و الدافعية الذاتية شرطاً للإبداع و البناء و ضمانة للتطور المتجدد و الاستمرار .

لذلك ، فإن حديثنا عن الضرورة التاريخية لصياغة منظومة معرفية قومية تقدمية معاصرة ، عبر رؤية وممارسة جديدتين ، يقع بالدرجة الأولى وفي المراحل الأولى على عاتق المثقف الديمقراطي الثوري العربي ، لاعتبارين هامين، أولهما: أن هذا المثقف هو الوحيد القادر من الناحية الموضوعية على وضع الأسس المعرفية النظرية لهذه المنظومة وآفاقها المستقبلية. وثانيهما: أن طبيعة التركيب الاجتماعي/الطبقي المشوه لمجتمعنا العربي ، التي تتسم بتعدد الأنماط الاجتماعية القديمة والمستحدثة وتداخلها ، كما تتسم بالسيولة وعدم التبلور الطبقي بصورة محددة ، والتسارع غير العادي ، الطفيلي أو الشاذ أحيانا في عملية الحراك الاجتماعي ، إلى جانب وضوح وتعمق تبعية "البورجوازية" العربية للمركز الرأسمالي المعولم ، بحيث أصبحت –اليوم– واحدة من أهم أدواته وآلياته في بلادنا ، كل ذلك يجعل من المثقف العربي ، –بالمعنى الجمعي المنظم– بديلا مؤقتا ورافعة في آن واحد للحامل الاجتماعي أو الطبقي ، وما يعنيه ذلك من أعباء ومسئوليات بل وتضحيات في مجرى الصراع لتوليد معالم المشروع النهضوي القومي ونشره في أوساط الجماهير الشعبية العربية كفكرة مركزية أو توحيدية .

إذن ، فالمسألة الأساسية الأولى على جدول أعمال "البديل الديمقراطي ، داخل القطر الواحد أو على الصعيد القومي العام ، هي مسألة كسر نظام الإلحاق أو التبعية الراهن صوب الاستقلال الفعلي السياسي و الاقتصادي ، و التنمية المستقلة الهادفة إلى خلق علاقات إنتاج جديدة تقوم على مبدأ الاعتماد على الذات ، تنمية تهدف إلى رفع معدل إنتاجية العمل ، إذ أن هذا الشرط –كما يقول المفكر الراحل د.إسماعيل صبري عبد

الله– هو "نقطة البداية ، فالمقياس الأشمل و الأكمل لأداء الاقتصاد القومي هو معدل ارتفاع إنتاجية العمل من سنة إلى أخرى، على أن هذه الإنتاجية ترتبط بمفهوم الدافعية كمبدأ رئيس في عملية التنمية ، إذ أن المواطنين الأحرار الذين يعرفون أن بالإمكان مشاركتهم في صنع القرار والتوزيع العادل للدخل والثروة الوطنية ، يعرفون بأن ثمار جهودهم تعود عليهم و على أولادهم ، و أن أحداً لن يستطيع سلبهم حقوقهم" ، بهذا المضمون وحده يمكن أن نتعاطى مع مفهوم أو مصطلح التنمية ، بالمعنى الشمولي العميق ، وليس فقط استخدامه بالمعنى الاقتصادي الضيق فحسب "كما تنادي بذلك أوساط المنظمات غير الحكومية العربية الممولة من الأجنبي" وإنما بمعنى الاتجاه إلى تصفية التبعية للإمبريالية ، فهنا تصبح التنمية قضية غير منفصلة عن قضية الاستقلال الوطني والقومي ، إذ أن الفصل بين القضيتين هو ما تسعى القوى الإمبريالية إلى تثبيته وذلك بعزل عملية التحرر الوطني عن عملية التنمية ومبدأ الاعتماد على الذات والعدالة الاجتماعية ، لذلك فإن كل من يتحدث عن موضوع التنمية والتقدم في بلادنا العربية ارتباطا بالتعاون مع الغرب المتقدم أو وفق آليات السوق الحر الرأسمالي والليبرالية الجديدة وشروط منظمة التجارة الدولية ، فهو إما واهم أو مخادع يسعى إلى تغليب مصالحه الطبقية الأنانية الضيقة على حساب المصالح الوطنية والقومية .

أما المسألة الثانية ، التي لا تنفصم عن الأولى ، بل ترتبط بها ارتباطاً جدلياً فهي تتلخص –على الرغم من كثافة ظلام المرحلة الراهنة– في إعادة تفعيل مشروع النهضة القومية الوحدوية العربية بأفقها التقدمي الديمقراطي ، كفكرة مركزية توحيدية في الواقع الشعبي العربي ، و نقلها من حالة السكون أو الجمود الراهنة إلى حالة الحركة و الحياة و التجدد ، و هي مهمة لا تقبل التأجيل يتحمل تبعاتها –بشكل مباشر المثقف الديمقراطي التقدمي الملتزم في كل أقطار الوطن العرب ، انطلاقاً من أن الدولة القطرية العربية مهما امتلكت من مقومات ، فإنها ستظل عاجزة عن تلبية احتياجات مجتمعاتها ، و إن أية عملية تطوير سياسي أو تنموي داخل القطر الواحد ستدفع بالضرورة نحو استكشاف عمق الحاجة إلى التوجه نحو تواصل ذلك التطور عبر الإطار القومي الديمقراطي الموحد كمخرج وحيد من كل أزماتنا التي نعيشها اليوم و في المستقبل .

إن التحدي الذي تواجهه شعوب و بلدان الوطن العربي هو تحد حقيقي على جميع المستويات السياسية و الثقافية و الاجتماعية و غيرها ، لكنه قبل كل شيء تحدٍ اقتصادي في المقام الأول .

و هذا يتطلب وعي المثقف الديمقراطي العربي لأبعاد و تفاصيل الصورة الاقتصادية القطرية و القومية ، تمهيداً لإنضاج الفكرة التوحيدية السياسية–الاقتصادية القومية في مواجهة العولمة و سياساتها الهمجية من جهة، و من أجل تعزيز مقومات البديل الديمقراطي العربي كخيار وحيد على طريق التحرر و الديمقراطية و العدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية من جهة أخرى .

إن اقتناعنا بهذه الخطوات ، ونضالنا من أجل بلورتها في كل ساحة أو بلد عربي أولاً ، ثم على الصعيد القومي ثانياً، يستند –ذلك الاقتناع– إلى أن هناك إمكانيات واقعية وظروف موضوعية مهيأة لاستقبال الرؤى

والبرامج السياسية والمجتمعية المطلبية والديمقراطية الثورية في بلادنا، ولتحقيق مكاسب جزئية متزايدة في عملية طويلة معقدة عبر مراحل وسيطة متعددة على طريق تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية.

[1] كمال عبد اللطيف – في الموقف من الراهن العربي – 6/أغسطس 2015 – الانترنت .

[2] خالد الحروب – سيرورة التطرف والداعشية.. ودورنا جميعا – 20-07-2015

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014 – صندوق النقد العربي – الجامعة العربية – صفحة ج-منتصف 2014.

[4] د.فؤاد مرسي – نظرة ثانية إلى القومية العربية – كتاب الأهالي رقم 20 – ابريل 1989 –

[5] محمود أمين العالم – الهشاشة النظرية في الفكر العربي المعاصر – قضايا فكرية – الكتاب الخامس والسادس عشر يونيه- يوليو 1995- القاهرة – ص15

[6] محمود أمين العالم – المصدر السابق- ص17.

عن اسباب الضعف الفكري والسياسي داخل فصائل واحزاب اليسار العربي وتزايد مساحة الاغتراب فيها ؟

غازي الصوراني

الحوار المتمدن-العدد: 5111 - 2016 / 3 / 22

سأحاول الاجابة على هذا السؤال من خلال إبداء بعض الملاحظات :.

الملاحظة الأولى: تتعلق بحالة الضعف التاريخي للوعي العميق بمفهومي القومية(بالمعنى التقدمي النقيض للشوفينية) والماركسية ، حيث جاء انهيار الاتحاد السوفيتي وتحولات العولمة الرأسمالية ليضفي مزيداً من الارباكات والحيرة والفوضى الفكرية على جميع فصائل وأحزاب اليسار العربي ، وفي هذا السياق أشير إلىبعض جوانب الخلل السياسي والمعرفي لدى معظم هذه الاحزاب والفصائل ، فمن يقبل بالمناهج الاصلاحية الليبرالية اليمينية اويقبل التحالف مع أي نظام عربي مستبد ، او يتخذ موقفا مؤيدا لهذه الطائفة الدينية او تلك او يقبل باتفاقات كامب ديفيد ووادي عربة واتفاق أوسلو أو يقبل بالتفاوض مع دولة العدو الإسرائيلي او الاعتراف بها ، ومن يقبل المشاركة في حكومات انظمة الاستبداد اوحكومة سلطة الحكم الإداري الذاتي، ومن وافق على الذهاب إلى ما يسمى بمؤتمر جنيف الذي استهدف شطب حق العودة وشطب الحقوق التاريخية ، فلا يجوز موضوعياً ان يندرج تحت مسمى اليسار، وبالتالي فإن هذه الأحزاب تعيش داخلياً حالة شديدة من الاغتراب لدى عموم الاعضاء عندما يصعب على هذا المكون الأيدلوجي إيجاد مكانه الطبيعي ويعيش نوعا من التيه والحيرة معا على مستوى الموقع أولا وقد يمتد إلى ذلك ليشمل المرجعية أيضا.

الملاحظة الثانية: هي أن اليسار العربي عموما لم يعد قادرا على إنتاج معرفة جديدة للواقع السياسي ، الاجتماعي ، الاقتصادي ، الثقافي ، القانوني ، برؤية وطنية وقومية يسارية ثورية وديمقراطية واضحة المعالم ، ويعود السبب في ذلك إلى أزمة القيادة المستفحلة تاريخياً ، والتي انتشرت في أوساط الهياكل والمراتب الحزبية الاخرى ، إلى جانب غياب أو ضعف الوعي العميق بالأفكار المركزية التوحيدية لهذه الأحزاب والفصائل من جهة وتراجع حالة الشغف والدافعية الذاتية أو القناعة لدى الأعضاء بتلك الأفكار من جهة ثانية ، ليس بسبب عدم صلاحية الفكر أو المنهج الماركسي ، بل بسبب الضعف الفكري والبنيوي للقيادة وعجزها أو قصورها في تطبيق البرامج الفكرية والسياسية والمجتمعية التثقيفية لدى أعضائها ؛ إذ أن أغلب تساؤلات اليسار اليوم لا تزال حبيسة ماضيه دون أي ابداع أو تجديد يتناسب مع المستجدات والمتغيرات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الراهنة، الى جانب تفاقم الصراعات الطائفية الدموية تحت مظلة الحركات الاسلاموية التي اعادت انتاج التخلف والتبعية بصورة غير مسبوقة ، بل إن اليسار الفلسطيني – على سبيل المثال – رهن عدد من القضايا والإشكالات السياسية والمقاومة على حساب الاشكالات المجتمعية الديمقراطية والصراع الطبقي ، وعلى الرغم من أهمية ذلك فإنه لا يمكن من الناحية العلمية أن نرهن كل المشكلات بالقضايا التحررية أو السياسية ، فلا بد

من مقاربات علمية لكافة الظواهر الاجتماعية وإيجاد علاقات سببية وروابط واضحة بين التحرر الوطني وقضايا التطور الاجتماعي الديمقراطي ، وإعمال أدوات تحليل مناسبة قادرة على إظهار هذه العلاقات ، بما يمكن الحزب أو الجبهة من الاقتراب والتفاعل مع القضايا المطلبية واقناع الجمهور المعني بالعلاقة التفاعلية المتصلة بينه وبين الحزب.

الملاحظة الثالثة: عدم قدرة اليسار على بلورة الدور الطليعي مع متطلبات التغيير الجديدة في المجتمعات العربية اثناء وبعد الانتفاضات الثورية الشعبية العفوية وعجزه عن قيادتها مما افسح المجال واسعا امام قوى الثورة المضادة في الانظمة وحركات الاسلام السياسي ، ومن ثم تحول ما سمي بالربيع العربي الى ربيع امريكي صهيوني رجعي ،الأمر الذي عزز عوامل الاغتراب لدى قوى واحزاب اليسار العربي في ضوء تفاقم ازماته او مآزقه وعزلته عن جماهيره.

الملاحظة الرابعة: اليسار بحاجة ماسة اليوم إلى مراجعة التنظيم وأسلوب العمل بمنهجيه ديمقراطية نقيضة للبيروقراطية تستلهم شكل وروح التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة وتتفاعل معها، بما يسمح له بإعادة ترتيب البيت الداخلي والفعل المباشر في المجتمع والالتحام بقضاياه المطلبية، مما يطرح السؤال العريض أين اليسار من حلم تأطير الجماهير وتحريك الشارع...؟ إن احوال التراجع السياسي والجماهيري لدى أحزاب وفصائل اليسار ترك –إلى جانب أسباب أخرى– مجالا خصبا للحركات الاسلاموية للاشتغال دون مزاحمة عندما عجز عن الاشتغال الطبيعي في أوساط الفقراء وتجمعاتهم السكنية في المدن والمخيمات والقرى في الوطن والشتات ، وبالتالي عجز عن الاجابة عن اسئلتهم.

والاشكالية هنا أن أحزاب وقوى اليسار ، اعتبروا على الدوام أن المشكلة الأساس تكمن في القضايا السياسية أو التحررية الكبرى، وهذا صحيح من حيث المبدأ ،لكن الفقير الذي لا يملك قوت اسرته أو علاج اطفاله أو تأمين دخل لائق له ولأسرته ، لا يمكن ، بل يستحيل أن يناضل من أجل القضايا السياسية الكبرى ، ولذلك فإن الموضوعية في مسيرة النضال السياسي لليسار الماركسي ، تقتضي ايلاء القضايا المجتمعية والاقتصادية المطلبية للجماهير الفقيرة اهتماماً فائقاً يتوازى ويندمج مع القضايا السياسية التحررية، ذلك إن الضعف الشديد في هذه الممارسة اتجاه الشرائح الفقيرة جعل اليسار يفقد البوابة الرئيسية للنشاط السياسي والتوسع التنظيمي في أوساط الفئات الفقيرة والالتحام بها تمهيداً لتأطيرها وقيادتها في خضم النضال الوطني التحرري والديمقراطي على طريق تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

كارل ماركس ذكرى خالدة

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5153 – 2016 / 5 / 5

يصادف اليوم ذكرى مرور 194 عاما على ميلاد الفيلسوف المادي كارل ماركس (1818 –1883)أوّل مفكّر" أوروبيّ" خلّف نظرية عن العالم الحديث ، تستوعب القيم المعبّرة عن الحداثة الأوربية، ممثّلة في الفلسفة الكلاسيكية الألمانية في أوجها مع كانط وهيجل ، وفي علم الاقتصاد الإنجليزي مع آدم سميت ودافيد ريكاردو، وفي التجربة الديمقراطية كما تجلّت في الثورة الفرنسية. نحن إذن – كما يقول المفكر الفرنسي جاك بيدي Jacques Bidet – أمام قذيفة مرعبة ضدّ "المجتمع البرجوازي"، تشتغل بواسطة سلسلة من المفاهيم المبتكرة، صيغت بلغة خاصة. الرجل الذي كان أول من أعطى لعموم الحركة العمالية وبالتالي للإنسانية جمعاء فلسفة ثورية علمية لتغيير النظام الراسمالي وازالة كل اشكال الاستغلال الطبقي وبناء المجتمع الاشتراكي او مجتمع المستقبل للانسانية جمعاء.. لذلك على كل حركات اليسار الماركسي العالمي عموما والعربي خصوصا ان يدركوا جيدا أن نظرية ماركس ليس بمستطاع احد ان يتجاوزها شرط ان نستوعب جيدا ايضا ان فهم ماركس للعالم– كما اكد رفيقه انجلز– "ليس مذهباً.. وإنما هو منهج. فهو لا يعطي عقيدة جامدة. وإنما يقدم نقاط انطلاق لبحث ما هو آت ". وكما اكد لينين من بعده على أن : "الماركسية ليست نموذجاً نظرياً للكون، وليست رسماً تخطيطياً ملزماً للجميع، وإنما هي طريقة وأسلوب لإدراك كل ما هو موجود في حركته وتغيره".

وإذا كنا نسلم بأن الحركة الشيوعية العالمية تعيش اليوم أزمتها . ترى ما هي طبيعة هذه الأزمة؟ هل هي من أمراض الموت؟ أم من أمراض النمو؟ يجيب المناضل الراحل نبيل الهلالي بقوله :في تقديرنا أن أزمة الاشتراكية من أمراض النمو، لأن النظام الاشتراكي العالمي بحسابات التاريخ لا يزال حديث الولادة، بالمقارنة بالنظام الرأسمالي العالمي الذي احتاج أربعة قرون لتثبيت أقدامه على أرض الواقع. لذلك ليس شاذاً أن يتعرض النظام الاشتراكي العالمي لأزمة نمو بعد انقضاء 70 عاماً فقط على تأسيس أول دولة اشتراكية في التاريخ. وليس نشازاً في عرف التاريخ أن تنتكس الثورة الاشتراكية، لأن الثورات الاجتماعية عمليات طويلة معقدة مركبة، والتطور الاجتماعي لا يسير في اتجاه واحد. ولم يعرف تاريخ البشرية حتى الآن ثورة اجتماعية واحدة محصنة ضد الارتداد. فالثورة البرجوازية في فرنسا ارتدت أكثر من مرة واحتاجت إلى ثلاث ثورات متوالية لتحقيق انتصارها النهائي على الإقطاع.الثورات الاجتماعية كالبحار يحكمها قانون المد والجزر، ومهما اشتد أو امتد الجزر، فهو لا يعني نضوب مياه البحر. ولذلك فإن إخفاق النموذج السوفيتي للاشتراكية لا يبرر الشطب بالقلم الأحمر على الماركسية اللينينية. تماماً كما أن موت المريض داخل غرفة للعمليات بسبب خطأ الجراح لا يبرر إلغاء علم الجراحة.

بالأمس البعيد هللت الرأسمالية العالمية يوم سحقت كوميونة باريس، غير أن ماركس رد على زعمهم بمقولة صادقة، قال ماركس " أن مبادئ كوميونة باريس خالدة، فلا يمكن القضاء عليها. إنها سوف تعلن عن نفسها

من جديد، ومن جديد ما دامت الطبقة العاملة لم تتوصل بعد إلى تحررها". ولكن بفعل قسوة الصدمة، أو بدافع من الانتهازية والوصولية، هناك من غرق في الإحباط وهناك من فقد الاتجاه، وهناك من تنصل من ماضيه، وهناك من هجر الماركسية، وهناك من هرول إلى الخندق الليبرالي المضاد.

لكن يخطئ كل الخطأ من يعتبر الماركسية قد اندثرت، كما يخطئ كل الخطأ من يحكم على مستقبل الاشتراكية على ضوء حاضرها المأزوم، وسوف تثبت الأيام أن عاجلاً أو آجلاً، أن أزمة الماركسية مجرد لحظة عابرة في تاريخ البشرية.

حقاً إن الأوضاع والظروف السائدة، لا تبشر بفرص ثورية في الأمد المنظور، ولكن هاهي وقائع الحياة تؤكد لنا أن هناك أسساً موضوعية لإعادة بناء حركة معادية للرأسمالية على النطاق العالمي. وأن هناك إمكانيات واقعية لتحقيق مكاسب جزئية متزايدة في عملية طويلة معقدة عبر مراحل وسيطة متعددة.

وكما قال بحق الفيلسوف الفرنسي غير الماركسي جان بول سارتر فإن "الماركسية غير قابلة للتجاوز لأن الظروف التي ولدتها لم يتم تجاوزها بعد" ولا زالت البشرية في عالمنا اليوم تعاني من: التفاوت الطبقي، الاستغلال الطبقي، القهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ الاستغلال والقهر الاجتماعي والإفقار المستوى الذي وصل إليه اليوم، وهو يزداد تعمقاً بفعل العولمة ويصبح تناقضاً بين الرأسمال الدولي والطبقة العاملة العالمية، والماركسية هي النظرية العلمية الوحيدة القادرة على مساعدة البشرية في حل هذا التناقض وإرشاد البشرية في كفاحها للخلاص من الاستغلال الرأسمالي.إن الاشتراكية اليوم ضرورة حتمية لاستمرار الحضارة البشرية، وضمان لا غنى عنه لبقاء الجنس البشري.

لذلك فان المطلوب ماركسية عصرية عبر تجديدها وتطويرها على ضوء الواقع المعاصر بحيث تستجيب لمتطلبات الزمن الذي نعيش فيه، ولكي لا تكون الدعوة للتجديد صيحة حق يراد بها باطل ولكي نضمن أن يأتي التجديد: تطويراً في الماركسية لا تطويحاً بالماركسية، وإغناء للماركسية لا استغناء عن الماركسية واجتهاداً في الماركسية لا ارتدادا عن الماركسية.

غازي الصوراني

2016/5/14

معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في منتصف عام 2016

في الذكرى الثامنة والستين للنكبة نقول: إن الحديث عن الذاكرة ومسار النضال الوطني التحرري والديمقراطي لشعبنا الفلسطيني، لا معنى له أو قيمة بدون الوعي العميق بالإحصاءات والبيانات عن كافة جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني (في الوطن والمنافي) بكل تفريعاتها السياسية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية، بما يمكن الجهات المعنية في الفصائل والأحزاب والقوى السياسية، والباحثين المتخصصين من تنظيم البيانات والحقائق الاحصائية، وتفسير دلالاتها ومضامينها السياسية والمجتمعية، ومن ثم استخلاص الرؤى والبرامج المطلوبة على طريق اتخاذ القرار في إطار الممارسة الوطنية النضالية أو في إطار البحث العلمي الأكاديمي.

وبالتالي فإن إعداد هذه المعطيات والبيانات الإحصائية يأتي ضمن الجهود البحثيه الهادفة إلى الاسهام في تعزيز الوعي بكافة الضرورات الوطنية والقومية والانسانية بما يخدم تطلعات ونضالات شعبنا من اجل تحقيق اهدافه الوطنية.

أرقام ومعطيات احصائية كما في منتصف عام 2016 :

1. يقدر عدد أبناء الشعب الفلسطيني من المقيمين في فلسطين أو في الشتات ، كما في منتصف عام 2016 بحوالي **(12.551)** مليون نسمة يتوزعون كما يلي:-

---

4,821,250 نسمة في الضفة (بما فيها القدس) والقطاع بنسبة 38.4% من إجمالي الشعب الفلسطيني (بواقع 1,877,750 في غزة بنسبة 38.9%، و 2,943,500 في الضفة الغربية ما يعادل 61.1%).

1,484,700 نسمة داخل الخط الأخضر – الأراضي المحتلة 1948 (بدون القدس) بنسبة 11.8% من إجمالي الشعب الفلسطيني .

5,553,047 نسمة في الدول العربية بنسبة 44.2% من إجمالي الشعب الفلسطيني .

692,250 نسمة في أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة وأوروبا ودول أخرى بنسبة 5.5% من اجمالي الشعب الفلسطيني.

12,551,247 [1] إجمالي تعداد الشعب الفلسطيني كما في منتصف عام 2016

[1] **المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – 2015/5/13 – (مع إضافة 1.5% نسب الزيادة السكانية من قبل الباحث حتى منتصف عام 2016)**

2. بلغ مجموع الفلسطينيين في الشتات في منتصف عام 2016 (6.245 مليون نسمة) بنسبة 49.8% من مجموع الشعب الفلسطيني، في حين بلغ مجموع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأرض المحتلة عام 1948، (6.305 مليون نسمة) بنسبة 50.2% من مجموع الشعب الفلسطيني.
3. أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن المجتمع الفلسطيني المقيم في قطاع غزة فتياً بشكل أكبر مما هو عليه في الضفة الغربية، إذ تقدر نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0-14) سنة منتصف عام 2016 بواقع 38.6% في الضفة الغربية، 43.8% في قطاع غزة ، وبالنسبة للشريحة من 15-29 سنة فتقدر بنسبة 29.7% في الضفة الغربية و 29.7% في قطاع غزة ، أما الفئة العمرية من 30-59 سنة فتقدر نسبة الأفراد بـ 27% في الضفة و 23% في قطاع غزة ، أما نسبة الأفراد في الفئة العمرية 60 فما فوق فتقدر في الضفة بنسبة 4.7% وفي قطاع غزة بنسبة 3.7% .
4. بلغت نسبة السكان الحضر بناء على التقديرات السكانية نهاية عام 2015 حوالي 73.9%، وبلغت نسبة السكان المقيمين في الريف 16.7%، في حين بلغت نسبتهم في المخيمات 9.4% [2].
5. تشير بيانات عام 2014 إلى أنه طرأ انخفاض في متوسط حجم الأسرة في الضفة والقطاع مقارنة مع عام 1997، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.2 فرداً عام 2014 مقارنة مع 6.4 فرداً عام 1997 . من جانب آخر انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية إلى 4.9 فرداً عام 2014، أما في قطاع غزة فقد انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.7 فرداً في العام 2014 .
6. تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2014، إلى أن 10.1% من الأسر ترأسها إناث في الضفة والقطاع، بواقع 11.1% في الضفة الغربية و 8.1% قطاع غزة. وغالباً ما يكون حجم الأسرة التي ترأسها أنثى صغيراً نسبياً، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة التي ترأسها أنثى عام 2014 في الضفة والقطاع 3 فرداً مقارنةً بمتوسط مقداره 5.7 فرداً للأسر التي يترأسها ذكور .
7. حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نلاحظ تدني مشاركة الإناث في القوى العاملة مقارنة بالذكور خلال العام 2014، حيث تصل نسبة مشاركة الإناث إلى 17.1% بواقع 18.0% في الضفة الغربية و15.4% في قطاع غزة، مقابل 69.0% نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة، بواقع 71.3% في الضفة الغربية و65.0% في قطاع غزة (أكثر من 80% من الإناث يعملون في القطاعات والمهن الإدارية – أعمال السكرتارية – الوظيفة العامة – مدرسات في المدارس عموماً وفي روضات الأطفال خصوصاً – بالإضافة إلى العاملات في القطاع الزراعي) .
8. يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين كما في منتصف عام 2016، نحو (5,843,528)[3] نسمة، أي بنسبة 46.5% من إجمالي الشعب الفلسطيني، أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع من إجمالي الشعب

[2] **المصدر: وكالة معاً الإخبارية – نقلاً عن الجهاز المركزي للإحصاء – 2015/7/9.**

الفلسطيني فتبلغ 19% . أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع إلى إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث (الأنروا) فتبلغ 40.9% في منتصف عام 2016.

9. الفلسطينيون غير المسجلين في سجلات اللاجئين لدى وكالة الأمم المتحدة من فلسطيني الشتات يبلغ تعدادهم منتصف عام 2016 (2,797,581) نسمة أي بنسبة 22.2% من مجموع أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات موزعين كما يلي :

الفلسطينيون في الشتات غير المسجلين في الاونروا (بالمليون)	
الدولة	**العدد**
الأردن	**1,519,716**
باقي الدول العربية	**585,615**
الدول الأجنبية	**692,250**
الإجمالي	**2,797,581**

10. تصل نسبة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن إلى 39.6% (منتصف عام 2016) من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث مقابل 24.1% في قطاع غزة، و16.8% في الضفة الغربية، 8.8% في لبنان، و13.9% في سوريا.

11. عدد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الشتات بلغ في منتصف عام 2016 (3,447,716 لاجئ) بنسبة تصل إلى 59% من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة (الأونروا) البالغ عددهم في منتصف 2016 (5,843,528 لاجئ) ، أما اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع فتبلغ نسبتهم 41% من مجموع اللاجئين المسجلين .

12. يبلغ إجمالي عدد المخيمات المنظمة –حسب سجلات الأونروا في 2015/12/31 – (59) مخيم "معترف بهم في كل من :

– الضفة الغربية (19) مخيماً .
– قطاع غزة (8) مخيمات .
– الأردن (10) مخيمات .
– لبنان (10) مخيمات .
– سوريا (9 مخيمات رسمية + 3 غير رسمية) **من بينها مخيم اليرموك الذي عاش فيه طوال العقود الماضية ما يزيد عن ماية وخمسون ألف لاجئ فلسطيني حتى أول عام 2015، اضطر أكثر من 95%**

---

[3] **المصدر: موقع الأونروا – الانترنت – عدد اللاجئين المسجلين كما في يناير 2015 ، وقد أضاف الباحث نسبة 3% زيادة سكانية لعام 2015، ونسبة 1.5% زياد سكانية للنصف الأول من عام 2016**

منهم مغادرته إلى بعض المدن السورية والمخيمات الأخرى، حيث تؤكد العديد من المصادر أن عدد اللاجئين في مخيم اليرموك أوائل عام 2016 لا يتجاوز ستة آلاف لاجئ، إلى جانب اضطرار مجموعات كبيرة منهم الخروج من سوريا إلى لبنان وبلدان الخليج العربي وتركيا وبعض البلدان الأوروبية عموماً والسويد خصوصاً ، حيث يقدر عدد اللاجئين اللذين هاجروا إليها حوالي 40 ألف لاجئ [4] ، علماً بان عملية الهجرة[5] تمت بصورة إكراهية واضطرارية بسبب الصراعات الدموية الطائفية من جهة وبسبب الهجمات العدوانية التي شنتها حركة داعش وبعض حركات الإسلام السياسي ضد المخيم، الأمر الذي فرض على الأغلبية الساحقة من اللاجئين الفلسطينيين أوضاعاً جديدة من التشرد والبؤس والمعاناة أدت إلى تفريغ مخيم اليرموك من اللاجئين الفلسطينيين ، بما يؤشر على الدور الخطير لتلك الحركات الإسلاموية في ممارسة أشكال عدوانية بذرائع مختلفة، تستهدف تهجير ليس سكان مخيم اليرموك فحسب، بل أيضاً قد تستهدف تهجير مخيمات اللجوء في لبنان بما يخدم المخططات الأمريكية الصهيونية في تفريغ المخيمات وتنفيذ مخططات التوطين.

13. يقدر عدد اللاجئين (في منتصف 2016) في قطاع غزة نحو (1,410,806 لاجئ)، أي بنسبة 75.1% من مجموع سكان القطاع، كما ويقدر عدد اللاجئين في الضفة الغربية (985,006 لاجئ) أي بنسبة 33.4% من مجموع سكان الضفة، أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع إلى مجموع السكان فيهما فتبلغ 49.7% .
14. نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات قطاع غزة إلى إجمالي سكان القطاع تبلغ 31.2% في حين تبلغ نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات الضفة الغربية 8.1% من مجموع سكان الضفة .
15. وفيما يتعلق بعدد الفلسطينيين المقيمين حالياً في فلسطين التاريخية (ما بين النهر والبحر) منتصف عام 2016 فإن البيانات تشير إلى أن عددهم قد بلغ في منتصف عام 2016 حوالي 6,305,950 نسمة، بنسبة 49.9% من مجموع السكان اليهود والعرب في فلسطين، البالغ عددهم 12,640,950 نسمة منهم 6,335,000 يهودي بنسبة 50.1%.
16. بناء على تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني[6] ، فإن من المتوقع أن يتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية مع نهاية عام 2016 ، في حين ستصبح نسبة السكان اليهود

---

[4] المصدر: جريدة الايام – العدد 6951 – بتاريخ 2015/5/18 – ص4

[5] من المعروف أن اللاجئين الفلسطينيين في سوريا تميزوا بالمساواة في المعاملة في كل ما يتعلق بشؤون حياتهم في الاقتصاد والتجارة والتعليم ومساواتهم الكاملة مع إخوانهم المواطنين السوريين ، إلا أن ظروف الصراعات الدموية التي نشبت في سوريا منذ أكثر من ثلاثة سنوات بدعم من الإمبريالية الأمريكية والرجعيات العربية في قطر والسعودية والخليج ودعمهم للحركات الاسلاموية المتطرفة ، انعكست سلباً على أحوال اللاجئين الفلسطينيين وعلى مجمل أبناء الشعب السوري وقواه السياسية الديمقراطية والتقدمية المناضلة من أجل إزاحة كل أشكال الاستبداد والاستقلال وصولاً إلى تحقيق نظام سياسي وطني وديمقراطي تعددي يكفل تحقيق الحريات العامة والشخصية والتنمية المستقبلة والعدالة الاجتماعية.

[6] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – عدد الفلسطينيين في العالم – ديسمبر 2013 – (وكالة معاً الاخبارية).

حوالي 49.3% من السكان بحلول نهاية عام 2020 حيث سيصل عددهم إلى 7 مليون مقابل 7.2 مليون فلسطيني.

17. **القدس تهويد ممنهج** [7]: بلغ عدد السكان في القدس حوالي 300 ألف نسمة في نهاية العام 2015 [8].

كما تقوم سلطات الاحتلال بهدم المنازل الفلسطينية ووضع العراقيل والمعوقات لإصدار تراخيص البناء للفلسطينيين ، وحسب مؤسسة المقدسي، قامت سلطات الاحتلال منذ العام 1967 – 2000 بهدم نحو 500 مبنى، وخلال الفترة 2000 – 2014 تم هدم 1,342 مبنى في ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في العام 1967، ما أسفر عن تشريد ما يقارب 5،760 شخصاً [9].

18. بالرغم من كل ما تعرض له أبناء شعبنا الفلسطيني من عمليات الإرهاب والتعذيب والقتل والمعاناة على يد دولة الكيان الصهيوني منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم، إلا ان كل هذه الممارسات العدوانية، المستمرة إلى يومنا هذا، في سياق الصراع التاريخي الوجودي مع العدو الصهيوني، لم تنجح في اقتلاع هذا الشعب من أرضه بالكامل، وفق المخططات التي رسمت لهذه الغاية، فبعد 67 عاما على النكبة الأولى، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 65% من مجموع أبناء شعبنا هم من مواليد فلسطين، أي (8,026,947 نسمة) ، منهم (6,215,147) نسمة يعيشون اليوم في مدن ومخيمات الضفة والقطاع، ومدن وقرى الأراضي المحتلة 1948 ، بعكس الحال لدى العدو الصهيوني، إذ انه بالرغم من توفر كل وسائل الإغراء، فان مجموع الإسرائيليين المولودين في فلسطين المحتلة لا تتجاوز نسبتهم 40% من مجموع الإسرائيليين ، والباقي ونسبتهم (60 %) وفدوا من بلدان أوروبية (خاصة من الاتحاد السوفيتي سابقا)، وبلدان عربية وإفريقية وآسيوية وغير ذلك من جنسيات متنوعة ومختلفة في أصولها وتاريخها وجنسها ولغتها وتطورها الحضاري ، وهذه مفارقة تشير إلى العديد من العبر والدلالات والاستنتاجات الموضوعية التي تؤكد دون أدنى ريب ان لا مستقبل لهذه الدولة الوظيفية العنصرية القائمة كشكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني في بلادنا المستند إلى دواعي القوة الغاشمة والاغتصاب، لحماية مصالح العولمة الرأسمالي في بلدان وطننا العربي، وهي دولة لا يمكن ان ترقى عبر هذا الدور الوظيفي لتصبح جزءا من نسيج هذه المنطقة العربية بأي شكل من الأشكال .

19. **السكان وسوق العمل والبطالة في الضفة والقطاع:** عدد السكان في الضفة والقطاع منتصف 2016 (4,82) مليون نسمة، يتوزعون في الضفة الغربية بنسبة 61% ما يعادل 2,943,500 شخص، وقطاع غزة بنسبة 39% ما يعادل 1,877,750 شخص .

---

[7] **المصدر: جريد الأيام – العدد رقم 6947 – بتاريخ 2015/5/13 – صفحة 13.**

[8] **المصدر: عدد سكان "إسرائيل" نهاية 2015 – موقع الحدث – الانترنت.**

[9] **الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – مايو 2015.**

أما مجموع القوى العاملة في الضفة والقطاع كما في نهاية عام 2014 ، فيبلغ 1,290,000شخص، يتوزعون بنسبة 64.2% في الضفة الغربية ، ما يعادل 828,360 فرد، منهم 81.4% يعلمون بالفعل عددهم 674,285 فرد، مقابل نسبة 18.6% عاطلين عن العمل وعددهم 154,075 فرد.

أما في قطاع غزة فتبلغ نسبة القوى العاملة 44.8% ، ما يعادل 453,084 شخص، يعمل بالفعل منهم 56.1% (254,180) مقابل 43.9% عاطلين عن العمل[10]، ما يعادل 198,903 عاطل عن العمل في قطاع غزة بداية عام 2015 يعيلون حوالي ثمانماية ألف نسمة (حوالي 132 ألف أسرة) يعيشون في حالة من الفقر المدقع ينتظرون انتشالهم من واقعهم عبر اجراءات تضمن توفير سبل التكافل الاجتماعي ودعم السلع الغذائية الضرورية لهم والغاء كافة الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة عن كاهلهم وتوفير فرص العمل وانهاء الانقسام واستعادة وحدة الصف او الحد الادنى من الوحدة الوطنية بما يمهد لانهاء الحصار وتنفيذ عملية الاعمار واستعادة النشاط الاقتصادي بكل قطاعاته الانتاجية والخدمية تعزيزا لصمودهم ومقاومتهم.

20. **الناتج المحلي** [11]: يقدر الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة) للضفة وقطاع غزة نهاية 2014 بحوالي 7,463.4 مليار دولار يتوزع على الضفة الغربية بنسبة 77.1% ما يعادل 5,421.3 مليار دولار، وبنسبة 22.9% لقطاع غزة ما يعادل 1,709.1 مليار دولار ، وبالتالي فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية والقطاع 1,737 دولار، يتوزع في الضفة 2,269$ للفرد/سنة ، يهبط في قطاع غزة إلى 971$ للفرد/سنة.

21. **إنفاق الأسرة** : بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري النقدي على مختلف السلع والخدمات 945.4 ديناراً أردنياً في الضفة والقطاع، (بواقع 1,058.4 ديناراً أردنياً في الضفة الغربية مقابل 729.3 ديناراً أردنياً في قطاع غزة)، لأسرة متوسط حجمها في الضفة والقطاع 6.0 أفراد (بواقع 5.7 أفراد في الضفة الغربية و6.6 أفراد في قطاع غزة). **وشكل الإنفاق على مجموعات الطعام من متوسط الإنفاق الكلي للأسرة في الضفة والقطاع 34.5% من مجمل الإنفاق الشهري، بواقع 32.7% في الضفة الغربية و39.4% في قطاع غزة.**

22. **الفقر**: قبل العدوان الأخير على قطاع غزة تموز/آب 2014 بلغ معدل الفقر بين السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة منتصف عام 2014 ، بواقع 17.8% في الضفة ما يعادل 496,620 نسمة، و 38.8% في قطاع غزة [12] ما يعادل 682,880 نسمة، أما نسب الفقر المدقع فقد بلغت 7.8% من إجمالي السكان في الضفة (217,620 نسمة) ، مقابل 21.1% في قطاع غزة [13] ما يعال (371,360) نسمة.

---

[10] **المصدر: جريد الأيام – العدد رقم 6947 – بتاريخ 2015/5/13– ص13.**

[11] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – آذار/مارس 2016 – ص7.**

[12] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – النشرة الإحصائية بمناسبة اليوم العالمي للسكان – رام الله – 2014/7/11.**

[13] **المصدر السابق.**

وفي ضوء نتائج العدوان الصهيوني على القطاع الذي تواصل منذ صباح يوم 2014/7/8 واستمر لمدة 51 يوماً حتى تاريخ 2014/8/28 ، تحول قطاع غزة إلى منطقة منكوبة، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة فيه إلى 43.9% [14] من مجموع القوى العاملة، ما يعادل 198,903 عاطل عن العمل يعيشون اليوم ظروف اجتماعية واقتصادية ونفسية بالغة القسوة، وهذا يعني أن معدل الفقر في قطاع غزة ارتفع حسب العديد من المصادر – إلى ما يقرب من 50% من السكان ، ما يعادل 894 ألف نسمة ، أما الذين يعيشون اليوم في حالة من الفقر المدقع، أقل من دولارين في اليوم، فقد ارتفعت النسبة إلى حوالي 30% ما يعادل 536 ألف نسمة، مع العلم ان خط الفقر للأسرة قد بلغ 2293 شيكل ما يعادل (580 $) وخط الفقر المدقع قد بلغ 1832 شيكل ما يعادل (470 $).

23. **الفقر في مخيمات الشتات : بالنسبة لمخيمات اللاجئين في الشتات ، فإننا نقدر أن نسبة الفقر والفقر المدقع في أوساط اللاجئين المقيمين في سوريا تزيد عن 80% من مجموع اللاجئين فيها، وذلك بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن تزايد حدة الصراعات الدموية الداخلية وتأثيرها السلبي على المخيمات في سوريا عموماً وعلى مخيم اليرموك خصوصاً ، الذي تعرض للحصار والعدوان من قبل حركة داعش بداية عام 2015 ، وفي هذا السياق تشير العديد من المصادر إلى أن أكثر من 250 ألف لاجئ فلسطيني في سوريا يعيشون أوضاعاً كارثية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، أما بالنسبة للاجئين في لبنان فإن نسبة الفقر والفقر المدقع تزيد عن 50% من مجموع اللاجئين في لبنان ، في حين أن اللاجئين المقيمين في مخيمات الأردن وخارجها فإن نسبة الفقر والفقر المدقع لا تزيد عن 25% من مجموع اللاجئين، حيث تتقارب أوضاع اللاجئين في مخيمات الأردن مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان في الأردن عموماً.**

24. **الواقع الصحي:** تشير البيانات الاحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن نمو الموارد البشرية الصحية في الضفة والقطاع ما زال متدنيا، وقد أشارت بيانات العام 2014 إلى أن معدل الأطباء البشريين المسجلين لدى نقابة الأطباء لكل 1,000 من السكان في الضفة الغربية قد بلغ 1,3 طبيب، فيما بلغ هذا المعدل في قطاع غزة 2,1 طبيب لكل 1,000 من السكان.

من جانب آخر، فإن هناك 2,1 ممرض/ة لكل 1,000 من السكان في الضفة الغربية في العام 2013، و 4,5 ممرض/ة لكل 1,000 من السكان في قطاع غزة لنفس العام، وفي هذا الجانب نشير إلى ضعف وتراجع الكفاءة والخبرة التمريضية لدى نسبة عالية من الممرضين/ة في مستشفيات قطاع غزة خصوصاً.

أما بالنسبة لعدد المستشفيات العاملة في الضفة والقطاع فقد بلغت –حسب البيانات– 80 مشفى، بواقع 50 مشفى في الضفة الغربية و 30 مشفى في قطاع غزة ، موزعة على النحو الآتي: 25 مشفى حكومياً ، و 34 مشفى غير حكومي، و 17 مشفى خاصاً، و 3 مشافٍ عسكرية ومشفىً واحد تابع لوكالة الغوث، في

[14] **المصدر: جريد الأيام – العدد رقم 6947 – بتاريخ 2015/5/13 – ص13.**

حين بلغ عدد الأسرة 5,619 سريراً بمعدل 1,3 سرير لكل 1,000 مواطن، موزعة بواقع 3,263 سريراً في الضفة الغربية و 2,356 سريراً في قطاع غزة [15] .

كما أشارت البيانات إلى أن عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية للعام 2013 بلغ 622 مركزاً في الضفة الغربية و 137 مركزاً في قطاع غزة .

25. **التعليم** : أظهرت البيانات الأولية للتعليم للعام الدراسي 2016/2015 بأن عدد المدارس في الضفة وقطاع غزة بلغ 2,897 مدرسة بواقع 2,145 مدرسة في الضفة الغربية و 698 مدرسة في قطاع غزة، منها 2,096 مدرسة حكومية، و 349 مدرسة تابعة لوكالة الغوث و398 مدرسة خاصة [16].

وبلغ عدد الطلبة في المدارس 1,199,866 مليون طالب وطالبة، (596,333 ألف ذكر، 603,532 ألف أنثى)، منهم 703,121 ألف طالب وطالبة في الضفة الغربية ، و496,745 ألف طالب وطالبة في قطاع غزة. ويتوزع الطلبة بواقع 793 ألف طالب وطالبة في المدارس الحكومية، و 295,167 ألف طالب وطالبة في مدارس وكالة الغوث الدولية، و 111,699 ألف طالب وطالبة في المدارس الخاصة.

أما فيما يتعلق بالخصائص التعليمية لأفراد المجتمع الفلسطيني فقد بلغت نسبة الأمية للأفراد 15 سنة فأكثر 3.6% في العام 2014 ، وتتفاوت هذه النسبة بشكل ملحوظ بين الذكور والإناث، فبلغت بين الذكور 1.6% و 5.6% للإناث، فيما بلغت نسبة الأمية للاجئين الفلسطينيين خلال العام 2014 للأفراد 15 سنة فأكثر 3.3% مقارنة مع 3.8% لغير اللاجئين.

وفيما يتعلق بالتعليم العالي فقد بلغ عدد الجامعات التقليدية 14 جامعة في فلسطين، منها 5 جامعات في قطاع غزة ، و9 جامعات في الضفة الغربية، فيما بلغ عدد الكليات التي تمنح درجة البكالوريوس 19 كلية جامعية، موزعة على النحو الآتي 6 كليات جامعية في قطاع غزة، و 13 كلية جامعية في الضفة الغربية.

أما التعليم المفتوح فيوجد جامعة واحدة لها 15 مركزاً في الضفة الغربية و 5 مراكز في قطاع غزة، في حين بلغ عدد كليات المجتمع المتوسطة 18 كلية، منها 11 كلية في الضفة الغربية و 7 كليات في قطاع غزة.

26. **الدمار الناجم عن العدوان الصهيوني على قطاع غزة تموز 2014** [17]: بلغ عدد الوحدات السكنية التي دمرت تدميراً كلياً خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال العام 2014 حوالي 9 آلاف وحدة، بالإضافة إلى 47 ألف وحدة سكنية تم تدميرها جزئياً ، وبلغ عدد المدارس التي تم تدميرها كلياً وجزئياً 327 مدرسة، 50% من هذه المدارس كانت تعمل بنظام الورديتين، بالإضافة إلى 6 جامعات تم تدميرها جزئياً، فيما بلغ عدد المساجد التي دمرت كلياً أو جزئياً 71 مسجداً إضافة إلى تدمير بعض الكنائس ، أما عدد

---

[15] **المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – كراس فلسطين في أرقام – آذار/مارس 2016 – ص41**

[16] **المصدر السابق – فلسطين في أرقام – صفحة 26.**

[17] **المصدر : جريد الأيام – العدد رقم 6947 – بتاريخ 2015/5/13 – صفحة 13.**

المباني الحكومية التي تم تدميرها تدميراً كلياً فبلغ 20 مبنى، بالإضافة إلى تدمير 29 مستشفى ومركز رعاية صحية أولية (كلياً وجزئياً).

27. **التبادل التجاري**[18]: بالرغم من القيود المفروضة على المعابر والصادرات ، إلا أن هناك زيادة في قيمة الواردات والصادرات الفلسطينية المرصودة للعام 2014، حيث بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة 5,683 مليار دولار أميركي، منها 5,030 مليار واردات الضفة الغربية و 653 مليون دولار واردات قطاع غزة، وفي هذا الجانب نشير إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء لم يتمكن من الحصول على أجمالي قيمة واردات قطاع غزة عن الأنفاق أو "إسرائيل" لاعتبارات تتعلق بالانقسام الراهن، حيث ان تقديرنا أن واردات قطاع غزة السنوية تدر خلال السنوات الثلاث الماضية بما يزيد عن 1,5 مليار دولار سنوياً.

كما بلغت قيمة الصادرات السلعية المرصودة حوالي 900.6 مليون دولار أمريكي خلال العام 2013 بزيادة مقداراها 15.1% مقارنة مع العام 2012، وعليه فقد سجل الميزان التجاري السلعي عجزاً بقيمة حوالي 4,263 مليار دولار أميركي خلال العام 2013 بزيادة مقدارها 8,9% مقارنة مع العام 2012.

أما من حيث التصدير إلى العالم الخارجي، فقد تم تصدير 12.7% فقط من إجمالي الصادرات الفلسطينية إلى العالم الخارجي، أما باقي الصادرات والتي تبلغ نسبتها 87.3% فكانت إلى "إسرائيل" وذلك بسبب القيود المفروضة على تصدير المنتجات الفلسطينية إلى العالم الخارجي وخاصة من قطاع غزة وقد بلغت قيمة الصادرات السلعية من قطاع غزة حوالي 1.5 مليون دولار أمريكي خلال عام 2013.

28. **مجتمع المعلومات** [19]: بلغت نسبة الأسر التي لديها جهاز حاسوب في الضفة والقطاع 63.1% للعام 2014، بواقع 66.9% في الضفة الغربية ، مقابل 55.6% في قطاع غزة مقارنة مع 50.9% من الأسر كان لديها جاهز حاسوب في الضفة والقطاع في العام 2011.

أما بخصوص الاتصال بالإنترنت، فقد بينت النتائج أن 48.3% من الأسر في الضفة والقطاع لديها اتصال بالإنترنت، بواقع 51.4% على مستوى الضفة الغربية، و 42.2% على مستوى قطاع غزة للعام 2014، مقارنة مع 30.4% من الأسر في الضفة والقطاع كان لديها اتصال بالإنترنت في العام 2011[20].

وبلغت نسبة الأسر المقتنية للاقط الفضائي (ستالايت) 99.8% على مستوى الضفة والقطاع، بواقع 99.8% في الضفة الغربية، و 99.9% في قطاع غزة للعام 2014، مقارنة مع 93.9% من الأسر المقتنية للاقط الفضائي في العام 2011.

29. **المسكن** : أكثر من ثلاثة أرباع الأسر تعيش في مسكن ملك بلغت نسبة الأسر الفلسطينية التي تعود ملكية المسكن فيها لأحد أفراد الأسرة حوالي 77.0% في عام 2012، بواقع 73.8% في الضفة الغربية

---

[18] **المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – آذار/مارس 2016 – ص7.**

[19] **المصدر السابق – فلسطين في أرقام – آذار/مارس 2016 – ص7.**

[20] **المصدر السابق – فلسطين في أرقام – آذار/مارس 2016 – صفحة 37**

و83.0% في قطاع غزة، في حين أن نسبة الأسر التي تعيش في مساكن مستأجرة في الضفة والقطاع بلغت 10.6% أسرة، (بواقع 12.5% في الضفة الغربية و7.0% في قطاع غزة).

30. **الكثافة السكانية:** بلغت الكثافة السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية العام 2014 حوالي 767 فرداً/ كم^2 بواقع 500 فرد/ كم^2 في الضفة الغربية و 4,904 أفراد/ كم^2 في قطاع غزة أما في "إسرائيل" فبلغت الكثافة السكانية في العام 2014 حوالي 383 فرداً/ كم^2 من العرب واليهود[21].

31. **المستعمرات الصهيونية:** بلغ عدد المواقع الاستيطانية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في نهاية العام 2013 في الضفة الغربية 409 مواقع، أما عدد المستوطنين في الضفة الغربية فقد بلغ 580,801 مستوطن نهاية العام 2013، إلى جانب 206,705 مستوطن في القدس الشرقية، أي ان مجموع المستوطنين الصهاينة حوالي 788 ألف مستوطن عام 2014.

ويتضح من البيانات أن 48.5% من المستوطنين يسكنون في محافظة القدس حيث بلغ عددهم حوالي 281,684 مستوطناً منهم 206،705 مستوطنين في القدس الشرقية، وتشكل نسبة المستوطنين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي 21 مستوطناً مقابل كل 100 فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي 69 مستوطناً مقابل كل 100 فلسطيني[22].

32. **المستعمرات الصهيونية واستغلال المياه في الضفة الغربية المحتلة** [23]: تشير البيانات الواردة من وزارة التخطيط في تقرير الإطار الوطني الاستراتيجي للسياسات والتدخلات الإنمائية في المناطق المسماة (ج) نقلاً عن البنك الدولي أن المساحة المزروعة في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية خلال العام 2013 بلغت حوالي 100 كم^2 معظمها زراعات مروية تصديرية، مستغلة اكثر من 50 مليون م^3 سنوياً للزراعة من المياه الجوفية الفلسطينية ، بينما لم تتجاوز المساحة الأرضية المزروعة المروية من قبل الفلسطينيين 78 كم^2 وذلك في العام 2011.

وفي هذا الجانب ، نشير إلى شح المياه في الضفة وقطاع غزة ومحدودية مصادرها التي تقتصر فقط على المياه الجوفية والمياه السطحية، حيث بلغت كمية المياه المضخوخة من الآبار الجوفية في الضفة والقطاع 262.9 مليون م^3 والمياه المتدفقة من الينابيع 39.5 مليون م^3 في الضفة الغربية كما هو في العام 2013

وبناء على المعلومات المائية للعام 2013 فإن نسبة المياه التي يحصل عليها الفلسطينيون من مياه الأحواض الجوفية في الضفة الغربية لا تتجاوز 15% من مجموع المياه المستغلة منها، في حين يحصل الاحتلال الإسرائيلي على ما يزيد على 85% من مياه الأحواض ذاتها، ناهيك عن أن الفلسطينيين محرومون من الوصول إلى مياههم في نهر الأردن منذ العام 1967 ما يجبر الفلسطينيين على شراء

---

[21] **جريد الأيام – العدد رقم 6947 – بتاريخ 2015/5/13 – صفحة 13.**

[22] **جريد الأيام – العدد رقم 6947 – بتاريخ 2015/5/13 – صفحة 13.**

[23] **جريد الأيام – العدد رقم 6947 – بتاريخ 2015/5/13 – صفحة 13.**

المياه من شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت"، حيث وصلت كمية المياه المشتراة 63.3 مليون م^3 العام 2013.

وبلغت حصة الفرد الفلسطيني من المياه المستهلكة في القطاع المنزلي 78.8 لتر/فرد/ يوم العام 2013 في الضفة الغربية و 91.3 لتر/فرد/يوم في قطاع غزة، وفي هذا الجانب لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن ما يزيد على 95% من مياه قطاع غزة لا تنطبق عليها معايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب، كما أنها من حيث الكمية أقل من الحد الأدنى الذي توصي به المنظمة ذاتها وهو (100 لتر/فرد/يوم) كحد أدنى.

33. **جدار الضم والتوسع:** تشير التقديرات حسب مسار الجدار إلى أن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار والخط الأخضر بلغت حوالي 733 كم^2 في العام 2010 أي حوالي 13.0% من مساحة الضفة الغربية، منها حوالي 348 كم2أراضٍ زراعية و110 كم^2 مستغلة كمستعمرات وقواعد عسكرية و250 كم^2 غابات ومناطق مفتوحة بالإضافة إلى 25 كم^2 أراضٍ مبنية فلسطينية(**وهنا بالضبط تكمن فكرة تبادل الأراضي بين دولة العدو الصهيوني وبين رئيس السلطة محمود عباس التي تم الترحيب بها من قبل وفد الجامعة العربية برئاسة قطر وطرحها مع وزير الخارجية الأمريكي في الأول من أيار 2013**).

وفي هذا السياق، نشير إلى أن الجدار العنصري يعزل نهائيا حوالي 53 تجمعاً يسكنها ما يزيد على ثلاثمائة ألف نسمة، تتركز أغلب التجمعات في القدس بواقع 27 تجمعا يسكنها ما يزيد على ربع مليون نسمة، بالإضافة إلى ذلك يحاصر الجدار 165 تجمعا سكانيا يقطنها ما يزيد على نصف مليون نسمة وتعتبر مدينة قلقيلية أحد الأمثلة الشاهدة على ذلك.

34. **الأطماع الصهيونية في غور الأردن:** تشكل مساحة غور الأردن ما نسبته 29% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، حيث تسيطر "إسرائيل" على أكثر من 90% من مساحته حسب بيانات مؤسسات حقوقية إسرائيلية، ويقيم فيه نحو 65 ألف فلسطيني في حين يقدر عدد المستعمرين في ذات المنطقة أكثر من عشرة آلاف مستعمر.

35. **الشهداء:** بلغ عدد الشهداء منذ بدية انتفاضة الأقصى 10,184 شهيداً خلال الفترة 2000/9/29 وحتى 2015/12/31، **ويشار إلى أن العام 2014 كان أكثر الأعوام دموية حيث سقط 2,240 شهيداً منهم 2,181 استشهدوا في قطاع غزة خلال العدوان الأخير في تموز/آب 2014** ، و 58 شهيداً من الضفة الغربية، وشهيد من أراضي العام 1948، تلاه العام 2009 حيث سقط 1,219 شهيداً، فيما استشهد 306 شهداء خلال العام 2012، منهم 15 في الضفة الغربية و 291 شهيداً في قطاع غزة، منهم 189 شهيداً سقطوا خلال العدوان على قطاع غزة في تشرين الثاني 2012، بينما استشهد 56 شهيداً خلال العام 2013 من بينهم 42 من الضفة الغربية و 14 من قطاع غزة [24]، **وصولاً إلى لحظة الفعل**

[24] **المصدر السابق – جريدة الأيام – صفحة 13.**

الانتفاضي الثوري في الضفة والقطاع التي انطلقت ضد المحتل الصهيوني في الأول من أكتوبر/تشرين أول 2015 من اجل حرية شعبنا واستقلاله وقدمت منذ العاشر من اكتوبر 2015 حتى نهاية ديسمبر 2015 ، 120 شهيداً .

36. **المعاقين :** يقدر عدد المعوقين في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2011 بحوالي 113 ألف فرد ، منهم 75 ألف في الضفة الغربية، أي 2.7% من مجمل السكان في ذلك العام، و38 ألف في قطاع غزة، أي 2.4% من مجمل السكان عام 2011. وبلغت هذه النسبة 2.9% بين الذكور مقابل 2.5% بين الإناث على مستوى الضفة والقطاع .

وبسبب العدوان الصهيوني على قطاع غزة صيف 2014 فقد ارتفع عدد المعوقين ليصبح حوالي 50 ألف في قطاع غزة حيث أن عدد الجرحى بلغ بسبب هذه الحرب العدوانية حوالي (12) ألف جريح/ة ، بنسبة 2.9% من إجمالي عدد السكان منتصف 2015.

37. **الأسرى :** تشير بيانات هيئة شؤون الأسرى والمحررين إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت منذ العام 1967 وحتى منتصف نيسان 2016 نحو (850) ألف فلسطيني، طالت كافة فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني، منهم 85 ألف حالة اعتقال منذ بداية انتفاضة الأقصى العام 2000، وحالياً (منتصف عام 2016) بلغ عدد المعتقلين في السجون ومراكز التوقيف الإسرائيلية حوالي 7,000 أسير، منهم 69 أسيرة، وقرابة 400 طفل ، ونحو 500 معتقل إداري (من بينهم رفيقتنا المناضلة خالدة جرار التي اعتقلها جيش الاحتلال الصهيوني أوائل نيسان 2015) و 480 أسيراً يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد (مدى الحياة).

إحصائيات الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية – نيسان 2016

الأسرى	العدد
مجمل اعداد الأسرى	7,000
الأسرى الإداريين	500 (17 نواب تشريعي)
الأسيرات	69
الأطفال الأسرى	400 (26 منهم تحت 14-16 عاما)
أعضاء المجلس التشريعي الأسرى	13
أسرى القدس	471
أسرى الداخل (فلسطينيو 1948)	100

أسرى غزة	375 (1 نائب تشريعي)
أسرى محكومون مدى الحياة	480
أسرى محكومون أكثر من 20 سنة	456
أسرى قضو أكثر من 25 سنة	15
أسرى قضو اكثر من 20 سنة	30
الأسرى القدامى قبل أوسلو	30

* **المصدر: مؤسسة الضمير لرعاية الأسرى وحقوق الإنسان – نيسان 2015 –** http://www.addameer.org/atemplate.php?id=508 – ونشرة الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني الصادرة بتاريخ 2015/5/13 – انظر جريدة الايام العدد 6947– رام الله – 2015/5/13

الجداول

جدول رقم (1) : مجموع أبناء الشعب الفلسطيني وتوزيعهم في الوطن والشتات في منتصف عام 2016 [1]

الدولة	عدد الفلسطينيين	النسبة المئوية
الضفة الغربية	2,943,500	23.5
قطاع غزة	1,877,750	15.0
الأراضي المحتلة 1948 (إسرائيل)	1,484,700	11.8
الأردن[2]	3,833,210	30.5
لبنان[3]	515,546	4.1
سوريا[4]	618,676	4.9
باقي الدول العربية	585,615	4.7
أمريكا اللاتينية والشمالية وأوروبا ودول أخرى	692,250	5.5
الإجمالي	12,551,247	100

(1) المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – 2015/5/13، مع إضافة 1.5% نسبة زيادة سكانية عن منتصف عام 2016

(2) عدد اللاجئين المسجلين في الأردن كما في يناير 2015 حسب موقع الأونروا 2212917 نسمة ، قام الباحث بإضافة نسبة 3% زيادة سكانية لعام 2015 ، ثم نسبة 1.5% من زيادة سكانية عن النصف الأول لعام 2016، ويصبح الاجمالي في منتصف 2016 2313494 يضاف لهم 1519716 فلسطيني مقيم قبل وبعد عام 1948 ، يكون المجموع الإجمالي للفلسطينيين في الاردن 3833210 نسمة .

[3] المصدر: موقع الاونروا – عدد اللاجئين المسجلين كما في يناير 2015 – وقد اضاف الباحث نسبة 3% زيادة سكانية لعام 2015، ونسبة 1.5% زيادة سكانية عن النصف الأول من عام 2016.

(4) المصدر السابق : موقع الأونروا

جدول رقم (2) :اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين كما في منتصف عام 2016 [1]

المنطقة	عدد اللاجئين داخل المخيمات[2]	عدد اللاجئين خارج المخيمات	المجموع
الأردن	**402,935**	**1,910,559**	**2,313,494**
لبنان	**260,745**	**254,801**	**515,546**
سوريا[3]	**186,786**	**431,890**	**618,676**
الضفة الغربية	**238,948**	**746,058**	**985,006**
قطاع غزة	**586,459**	**824,347**	**1,410,806**
المجمـوع	**1,675,873**	**4,167,655**	**5,843,528**

[1] المصدر : موقع الأونروا – الانترنت – عدد اللاجئين المسجلين كما في يناير 2015 ، وقد أضاف الباحث نسبة 3% زيادة سكانية لعام 2015، ونسبة 1.5% زياد سكانية للنصف الأول من عام 2016

[2] المصدر: موقع الأونروا – اللاجئين المسجلين داخل المخيمات كما في يناير 2015، وقد أضاف الباحث نسبة 3% زيادة سكانية لعام 2015، ونسبة 1.5% زياد سكانية للنصف الأول من عام 2016

[3] نلاحظ الانخفاض الحاد في عدد اللاجئين داخل مخيمات سوريا بسبب الصراعات الطائفية والمعارك المسلحة الجارية فيها.

جدول رقم (3) : اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية كما في منتصف عام 2016[1]

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة (دونم) [2]	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
نابلس	عسكر	1950	120	22330	290843
	بلاطة	1950	250	33141	
	الفارعة	1949	260	10673	
	مخيم (1)	1950	50	9480	
	نور شمس	1952	230	12639	
طولكرم	طولكرم	1950	180	–	
جنين	جنين	1953	420	22469	
القدس	شعفاط	1966	200	15447	217881
	الأمعري	1948	930	14746	
	دير عمار	1949	160	3369	
	الجلزون	1949	250	15448	
	قلنديا	1949	350	15448	
الخليل	الدهيشة	1949	310	18257	203764
	عايدة	1948	710	6601	
	بيت جبرين	1949	20	1405	
	الفوار	1950	270	11235	
	العروب	1949	240	14606	
أريحا	عقبة جبر	1948	–	8987	17860
	عين السلطان	1948	870	2667	
لاجئون من غزة	-	-	–	–	15710
الإجمالي				238,948	746,058
إجمالي عدد اللاجئين في الضفة الغربية					985,006

[1] المصدر: موقع وكالة غوث اللاجئين – الانترنت –عدد اللاجئين المسجلين كما في يناير 2015.

[2] المصدر: تم اعتماد مساحة المخيمات من موقع الأونروا، تقرير وكالة الغوث للاجئين لعام 2013

جدول رقم (4) : اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة كما في منتصف عام 2016 [1]

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة (دونم)[2]	عدد اللاجئين داخل المخيم*	عدد اللاجئين خارج المخيم
دير البلح	دير البلح	1949	132	24313	62080
	المغازي	1949	600	28463	
خانيونس	خانيونس	1948	564	80646	189278
النصيرات	النصيرات	1948	588	73530	39666
	البريج	1952	528	36765	
رفح	رفح	1949	-	117410	105695
غزة	الشاطئ	1951	447	97249	318577
جباليا	جباليا	1954	1448	128083	109051
الإجمالي				586,459	824,347
إجمالي عدد اللاجئين في قطاع غزة					1,410,806

[1] المصدر: موقع وكالة غوث اللاجئين – الانترنت –عدد اللاجئين المسجلين كما في يناير 2015.

[2] المصدر: تم اعتماد مساحة المخيمات من موقع الأونروا، تقرير وكالة الغوث للاجئين لعام 2013

جدول رقم (5) : اللاجئون الفلسطينيون في الأردن كما في منتصف عام 2016 [1]

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة (دونم)[2]	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
شمال عمان	جبل الحسين (النزهة)	1952	420	32916	456469
	البقعة	1968	1400	118043	
جنوب عمان	الوحدات(عمان الجديد)	1955	480	57887	510362
	الطالبية	1968	130	7945	
منطقة الزرقاء	مخيم الزرقاء	1949	180	22701	534291
	مخيم حطين(ماركا)	1968	920	60156	
منطقة إربد	مخيم اربد	1951	240	28376	274396
	مخيم الحصن	1968	770	24971	
	مخيم سوف	1968	500	22700	
جرش	مخيم غزة(جرش)	1967	750	27240	135041
لاجئون مسجلون وموزعون داخل المخيمات	–	–	–	–	–
الإجمالي				402,935	1,910,559
إجمالي عدد اللاجئين في الأردن				2,313,494	

[1] المصدر: موقع وكالة غوث اللاجئين – الانترنت –عدد اللاجئين المسجلين كما في يناير 2015.

يتمتع كافة اللاجئين في الأردن بالمواطنة الأردنية الكاملة (أي أن عملية التوطين مطبقة بالكامل!!؟) باستثناء اللاجئين والنازحين من أبناء قطاع غزة وعددهم حوالي (180) ألف يقيمون في مدن وقرى الأردن ، والباقي منهم حوالي (30) ألف لاجي يقيمون في مخيم جرش/غزة (غازي).

[2] المصدر: تم اعتماد مساحة المخيمات من موقع الأونروا، تقرير وكالة الغوث للاجئين لعام 2013

جدول رقم (6) :اللاجئون الفلسطينيون في لبنان كما في منتصف عام 2016 [1]

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة (دونم)[2]	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
بيروت	مار الياس	1952	-	827	48610
الجبل	برج البراجنة	1948	104	22062	42814
	دكوانة	1949	-	-	
	ضبية	1956	1200	5515	
	شاتيلا	1949	40	11721	
صيدا	عين الحلوة	1948	420	65496	86513
	نباتية		-	-	
	المية مية	1948	400	6206	
صور	البص	1949	80	13101	49339
	الرشيدية	1948	267	37918	
	برج الشمالي	1955	136	26887	
طرابلس	نهر البارد	1949	1600	37230	10705
	البدواي	1956	-	22751	
البقاع	ويفل	1949	44	11031	8266
لاجئون من المخيمات المدمرة موزعين داخل المخيمات		-		-	8554
المجموع				260,745	254,801
إجمالي عدد اللاجئين في لبنان				515,546	

[1] المصدر: موقع وكالة غوث اللاجئين – الانترنت –عدد اللاجئين المسجلين كما في يناير 2015.

[2] المصدر: الهيئة المستقلة للاجئين – الانترنت – www.pcrp.ps .

جدول رقم (7) :اللاجئون الفلسطينيون في سوريا كما في منتصف عام 2016 [1]

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة (دونم)*	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
دمشق	خان الشيخ	1948	690	**11393**	**327888**
	خان دنون	1950	30	**5696**	
	سبينة	1968	30	**12592**	
	قبر الست	1948	20	**13192**	
	الجرمانا	1968	30	**11093**	
حلب	النيرب	1950	148	**11393**	**31826**
	عين التل	1962	160	**3298**	-
حمص	حمص	1949	150	**13192**	**37615**
حماه	حماه	1950	60	**4797**	
اللاذقية	خان اللاذقية	1955	220	**5996**	-
درعا	درعا	1950	40	**7796**	**34561**
	درعا (الطوارئ)	1967	2100	**86348**	
المجموع				**186,786**	**431,890**
إجمالي عدد اللاجئين في سوريا				**618,676**	

[1] المصدر: موقع وكالة غوث اللاجئين – الانترنت –عدد اللاجئين المسجلين كما في يناير 2015.

ملاحظة: بالنسبة للاجئين في مخيم اليرموك (حوالي 160 ألف نسمة) فقد احتسبهم الباحث ضمن اللاجئين خارج المخيم، بسبب أن مخيم اليرموك لا تعتبره وكالة الغوث مخيماً رسمياً للاجئين، علماً أن الصراعات الطائفية والمذهبية الدموية في سوريا دفعت الحركات الإسلاموية عموماً وحركة داعش خصوصاً إلى تدمير مخيم اليرموك وتهجير اللاجئين الفلسطينيين منه، حيث لم يبقى منهم في المخيم حتى إعداد الجدول (أول أيار 2015) سوى حوالي خمسة آلاف لاجئ.

[2] المصدر: تم اعتماد مساحة المخيمات من موقع الأونروا، تقرير وكالة الغوث للاجئين لعام 2013

جدول رقم (8) :عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 كما في منتصف 2016*

المحافظة / المنطقة	عدد السكان	النسبة
الأراضي الفلسطينية	4,821,250	100
الضفة الغربية	2,943,500	61.1
جنين	321,229	6.7
طوباس	64,976	1.3
طولكرم	192,397	4.0
نابلس	393,106	8.2
قلقيلية	114,278	2.4
سلفيت	73,719	1.5
رام الله والبيرة	353,822	7.3
أريحا والأغوار	53,433	1.1
القدس	443,221	9.2
بيت لحم	221,922	4.6
الخليل	711,396	14.8
قطاع غزة	1,877,750	38.9
شمال غزة	366,021	7.6
غزة	654,063	13.6
دير البلح	272,097	5.6
خانيونس	354,690	7.4
رفح	230,879	4.8

* المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – 2016/5/13، مع إضافة 1.5% نسبة زيادة سكانية عن منتصف عام 2016

جدول رقم (9) :عدد السكان المقدر –حسب الفئات العمرية– في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 كما في منتصف 2016*

العمر	الأراضي الفلسطينية			الضفة الغربية			قطاع غزة		
	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث
4-0	708,773	361,820	346,953	401,853	204,924	196,929	306,920	156,896	150,024
9-5	644,993	329,455	315,538	374,060	190,777	183,283	270,933	138,678	132,255
14-10	608,054	310,666	297,388	361,894	185,015	176,879	246,160	125,651	120,509
19-15	571,479	291,670	279,809	346,787	177,508	169,279	224,692	114,162	110,530
24-20	484,606	247,346	237,260	296,871	151,917	144,954	187,735	95,429	92,306
29-25	376,411	192,526	183,885	231,500	118,437	113,063	144,911	74,089	70,822
34-30	308,820	157,557	151,263	194,212	99,077	95,135	114,608	58,480	56,128
39-35	262,172	132,781	129,391	170,960	86,756	84,204	91,212	46,025	45,187
44-40	220,740	112,543	108,197	146,020	74,460	71,560	74,720	38,083	36,637
49-45	184,361	95,671	88,690	121,729	62,865	58,864	62,632	32,806	29,826
54-50	141,893	73,567	68,326	93,160	48,105	45,055	48,733	25,462	23,271
59-55	98,082	49,825	48,257	63,297	32,253	31,044	34,785	17,572	17,213
64-60	70,309	34,022	36,287	45,647	22,239	23,408	24,662	11,783	12,879
69-65	51,521	22,868	28,653	34,612	15,532	19,080	16,909	7,336	9,573
74-70	37,094	15,452	21,642	25,314	10,697	14,617	11,780	4,755	7,025
79-75	25,845	10,534	15,311	17,471	7,186	10,285	8,374	3,348	5,026
+80	26,097	10,892	15,205	18,113	7,550	10,563	7,984	3,342	4,642
المجموع	**4,821,250**	**2,449,195**	**2,372,055**	**2,943,500**	**1,495,298**	**1,448,202**	**1,877,750**	**953,897**	**923,853**

*** المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – 2015/5/13، مع إضافة 1.5% نسبة زيادة سكانية عن منتصف عام 2016**

– يبلغ عدد الشباب من سن 15–39 حوالي 2,003,954 من الجنسين ، بنسبة 41.56% من مجموع السكان في الضفة وقطاع غزة .

عن الاخلاق والتربية الاخلاقية في احزاب وفصائل اليسار العربي

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5171 – 2016 / 5 / 23

ابدأ حديثي بطرح السؤال التالي: هل الأخلاق عنصر رئيسي واساسي بالدرجة الاولى من عناصر تكون العضو او الرفيق عموما والكوادر القيادية خصوصا في احزاب اليسار، وهل الاخلاق ايضا جزء لا يتجزأ من الحيز السياسي والمجتمعي والتنظيمي لكل عضو؟ وهل عليها الخضوع لاعتبارات ومكونات هذا الحيز والانطباع بطابعه لمجرد أنه حيز ثوري؟ وجوابي : نعم بكل قوة ووضوح... اذ لابد من تطابق العلاقة المتبادلة بين السياسة والحزب والمجتمع من ناحية والأخلاق الشخصية الدافئة الغامرة بالحب والتواضع والاثرة والاحترام المتبادل بين الجميع من ناحية ثانية ، وأن تتطابق العلاقات السياسة الرفاقية والمجتمعية مع الأخلاق الثورية التي يتوجب تجسيدها عبر الممارسة اليومية للرفاق ، فإذا كانت الأحزاب الثورية أو اليسارية ترمي إلى تحرير الإنسان وتحقيق ذاته، فهي إذن مطالبة قبل غيرها بموقف أخلاقي يهدف – ارتباطا بمبادىء الحزب واهدافه – إلى خدمة الثورة التحررية الديمقراطية وتحقيق أهدافها في تحرير الأرض والإنسان والمجتمع من منظور الصراع الطبقي، بعدما فشلت البورجوازية وعجزت عن أداء هذه المهمة، وذلك بالاسترشاد الواعي والعميق بالنظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي في تحليل الواقع وصيرورته المستقبلية.

إن النظرية الماركسية نظرية علمية، ولم تقوَ أية محاولة على تقويضها أو النيل منها في الجوهر، ولكن الحياة والواقع هما المحك لحسن تطبيق هذه النظرية. وإن الممارسة هي الترجمة الحقيقية لمصداقية هذه النظرية والأفكار، وإن الأدوات المستخدمة في الامتحان الصعب هي القيادات والكوادر التي تعد بحق الأمثلة الحية لصحة العمل وصدق الممارسة طالما جسدت بالفعل سلوكا اخلاقيا قائما على الصدق والتواضع واحترام الاخر.

إذن، على رفاقنا وكوادرنا أن يقدموا المثل الصالح والقدوة الحسنة مع انفسهم ورفاقهم من جهة وأمام جماهير الشعب من جهة ثانية عبر سلوكهم الاخلاقي كعنصر اساسي ورئيسي لتقدم الحزب وانتشاره.

طبعاً، نحن في احزاب وفصائل اليسار العربي لا ندعي الكمال المطلق في سلوك القيادات والكوادر، ولكن المطلوب دائماً وأبداً تحقيق الثوابت الأخلاقية الأساسية والحفاظ على نقاوتها عبر الممارسة العملية، مما يجعل من هذه الكوادر شموساً وهاجة تتحدى ظلام الواقع الراهن في هذه المرحلة الشديدة الانحطاط بسبب استشراء التخلف والاستبداد والتبعية لمجمل النظام العربي الى جانب تفاقم الصراع الطائفي/الطبقي الدموي.

وبالتالي فإن مهمة محاربة الفساد والانحطاط السياسي و الاجتماعي والأخلاقي في مجتمعنا تبقى مهمة طوباوية إذا كنا لا نطلبها بالدرجة الأولى وبإلحاح من لدن رفاقنا في احزاب اليسار العربي. وإذا لم تتحصن

كوادر تلك الاحزاب من كل مظاهر السلوك الشائن في المجتمع. فإن تعلقنا بشعار الحرب على الانحطاط والظلم والتخلف والفساد –في السلطة وفي المجتمع– يبقى وهماً من الأوهام.

مفهوم الأخلاق في الحزب الماركسي :

يعترف الجميع اليوم "أن عبارات الحزبي والرفيق والمناضل والثوري وما في سياقها قد أصابها غير قليل من التشويه، إلى انحطاط الأخلاق السياسية، وشحوب الفضائل الحزبية بوجه عام.

المسألة، كما تبدو لنا، ليست مسألة عيوب أخلاقية في الأشخاص فحسب ، بل أيضاً مسألة عيوب أخلاقية في النظام السياسي والمجتمعي الذي ينتج العيوب الأخلاقية، ويهدر الكرامة الإنسانية، ولا يقوى ولا يستمر إلا بقدر ما يدمر ذاتية الأفراد وحريتهم واستقلالهم، لأنه قائم على التبعية والولاء الشخصي، لذلك كانت النزاهة والحرص على المال العام والشأن العام والعمل بمقتضى القانون محنة على من ظلوا ممسكين بها، كالممسكين بالجمر.

وما دامت المسألة كذلك، أي مسألة نظام ينتج العيوب الأخلاقية، فإن إعادة إنتاج النظام الأخلاقي المجتمعي والخروج من بؤرة الفساد والإفساد والاستبداد تبدأ بإعادة الاعتبار للنضال الوطني و للقانون الديمقراطي، الذي يسري على الحاكمين والمحكومين بلا استثناء دون اغفال منظورنا الطبقي ضد كل مظاهر وادوات الاستغلال ، وهنا يتجلى دور رفاقنا في كل احزاب اليسار العربي ليقوموا بدورهم في تجسيد القيم والمبادئ والسلوكيات الأخلاقية الشخصية والديمقراطية الثورية ، لكي نجعل احزابنا وفصائلنا منارة ومثلاً أعلى في تطبيق هذه المبادئ انطلاقاً من إدراكنا بأن الأخلاقيات الحزبية هي مجموعة المبادئ السياسية والفكرية والقواعد التي يسترشد بها العضو في سلوكه الخلقي وتصرفاته، و يطلق عليها الآداب الحزبية التي يتوجب أن يتمتع بها جميع الرفاق، فمثلما لكل حياة اجتماعية أعرافها وعاداتها المرتبطة بقيم الصدق والشرف والتكافل والنخوة والنزاهة والكرم والاحترام والصراحة والموضوعية والشجاعة في الموقف، فإن هذه المسألة تنطبق علينا أيضاً في احزاب اليسار العربي للتعبير عن أفكارنا ومواقفنا وقيمنا الثورية ، إنها مجموعة الأخلاق الرفاقية، السياسية والفكرية والاجتماعية القائمة على مفهوم الصلابة على المبدأ والشرف الحزبيين من ناحية ، والوثيقة الصلة مع الجماهير من ناحية ثانية، مستلهمين المبادئ الأخلاقية التي جسدها العديد من شهداء وأسرى ومناضلي فصائلنا واحزابنا ، إن الإقتداء بهذه الأخلاق يعني بالنسبة لكل عضو أن يتصرف على الدوام بما يتلاءم مع المتطلبات الحزبية نصاً وروحاً، والالتزام الواعي والمخلص بمبادئ وأفكار الحزب عبر ممارسة –علنية أو سريه– لا تلقي أي ظل من الشك على شرف الحزب أو لقب الرفيق، بل بالعكس تجسد مشاعر كل رفيق منا بكونه جاء باختياره الحر، لكي يكون مناضلاً في حزب عظيم من أجل أفكار عظيمة تكمن عظمتها في خدمتها الدؤوبة بلا كلل للجماهير الشعبية وتحقيق اهدافها في التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بافاقها الاشتراكية.

مفارقات التطور السياسي والمجتمعي والثقافي العربي

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5172 – 2016 / 5 / 24

من المفارقات التي تستدعي إعمال عقولنا – كمثقفين يساريين وليبراليين ديمقراطيين عرب– تتجلى في توصيف التطور السياسي والمجتمعي والثقافي في المجتمعات العربية لمرحلتين متمايزتين ومتناقضتين:

الأولى تبدأ منذ بداية القرن العشرين حتى عام 1971، والثانية تبدأ منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي حتى اللحظة الراهنة. منذ بداية القرن العشرين، وعشية الحرب العالمية الأولى، وانهيار الدولة العثمانية، ومن ثم انتشار الحركات السياسية الوطنية الليبرالية الديمقراطية –في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي– من أجل الحرية والاستقلال والعدالة الاجتماعية والنهوض الفكري والاقتصادي، ومساهمتها في تعزيز مناهج التنوير والعقلانية، وروح التكافل والتضامن الاجتماعي الوطني حتى عام 1928 عند تأسيس "الإخوان المسلمين" بدعم القوى الرجعية، للوقوف في وجه الحراك النهضوي الديمقراطي، وصولاً إلى قيام ثورة يوليو 1952 وبداية مرحلة جديدة من النهوض الوطني والقومي التحرري والاجتماعي، تميزت بانتشار الافكار التوحيدية الوطنية المعادية للرجعية والإمبريالية و الصهيونية، إلى جانب انتشار برامج وشعارات النهضة والعدالة الاجتماعية والوحدة القومية والاشتراكية، بصورة عميقة وعفوية في أوساط الجماهير العربية التي انحازت إلى الفكر الناصري وشعاراته الوحدوية القومية التقدمية، ورفضت –بعفويتها أيضاً– الاحزاب والحركات الرجعية عموماً وجماعة الإخوان المسلمين خصوصاً.

وفي هذه المرحلة –خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956– أصبحت مصر الناصرية، رائدة وقائدة النهوض الحضاري، الوطني والقومي، المعادي للاستعمار والصهيونية، في مقابل الأنظمة الرجعية خاصة في السعودية والأردن والمغرب وليبيا واليمن وغيرها، من عملاء النظام الاستعماري والإمبريالي، التي كرست جهودها ضد مشروع النهوض القومي الناصري بكل ابعاده السياسية والحضارية الاجتماعيةو الاقتصادية والثقافية.

المرحلة الثانية (منذ بداية سبعينيات القرن العشرين حتى اللحظة الراهنة)، وبمقارنة المرحلة الأولى مع المرحلة الراهنة ، نلاحظ الفرق النوعي الهائل بين المرحلتين، من حيث النهوض الحضاري والمد السياسي الوطني والقومي ، وانتشار مظاهر التكافل الاجتماعي وتكريس مظاهر الوحدة الوطنية في معظم البلدان العربية، بعيداً عن النزعات والصراعات المذهبية الطائفية الحادة ، إلى جانب انحياز معظم الجماهير العربية للمشروع النهضوي الحضاري المعادي للامبريالية والصهيونية آنذاك، على النقيض من المرحلة الحالية التي تتسم بالهبوط السياسي والمجتمعي وانتشار قيم الاحباط واللامبالاه، على الرغم من أن نسبة الأمية والجهل في المرحلة الأولى، كانت أكبر بما لا يقاس منها في المرحلة الحالية.

فعلى الرغم من انتشار الفقر في أوائل ومنتصف القرن العشرين، لكنه لم يصل إلى درجة البؤس واليأس والانحرافات (تزايد الجرائم والتشغيل الاكراهي للاطفال واضطرار بعض النسوة أن تأكل بثديها، وتزايد تعاطي وتهريب المخدرات وحبوب الهلوسة.. إلخ) التي يعيشها الفقراء في هذه المرحلة. وهنا أستدرك القول برفضي، توجيه اللوم إلى جماهير الفقراء الذين يعيشون اليوم حالة من الاحباط واليأس، مسترشدين بكلمات ماركس "يغيب العقل حين يغيب الدقيق"، بل نوجه اللوم والنقد الموضوعي الصريح لقوى اليسار والقوى الديمقراطية العربية التي لم تعمل على توعيتها وتحريضها وتنظيمها ، ولم تبادر إلى معرفة ووعي تفاصيل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت دوما وراء تشكل الوعي العفوي للجماهير ، فكانت النتيجة – كما نشهد في المرحلة الراهنة– مزيدا من الاحباط واللامبالاة أو مزيدا من الاستسلام للقضاء والقدر ولجوء الجماهير البسيطة إلى السماء عبر تعاطفهم أو التحاقهم في صفوف الحركات والجماعات الإسلاموية.

إن إعمال عقولنا من خلال المقارنة بين المرحلتين المشار إليهما، من خلال وعينا لطبيعة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في كل منهما، سيمكننا من استخلاص النتائج الناجمة عن كل مرحلة، لنكتشف مظاهر التردي والفشل والهزائم المتلاحقة منذ ثمانينيات القرن الماضي أو عصر الانفتاح الساداتي وصولاً إلى توقيع اتفاق كامب ديفيد، ايذاناً ببداية أفول وتراجع الدور الطليعي الوطني والقومي لمصر ، وافتتاح مشهد صعود القوى والأنظمة الرجعية العميلة، في ظروف تزايدت فيها مظاهر الخضوع والاستبداد والإفقار والبطالة، التي افسحت بدورها مناخات نمو انتشار الحركات الإسلاموية من جديد.

بنية التخلف والاستبداد حاضنة وحيدة لحركات الاسلام السياسي

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5173 – 2016 / 5 / 25

ان سرعة نمو وانتشار الجماعات والحركات الإسلاموية في بلادنا منذ ثلاثينات القرن الماضي ، وتفاقم ذلك الانتشار والنمو في اطار تفجر الصراعات الطائفية الدموية بصور بشعة غير مسبوقة، لم يكن ممكناً ان يتم بالاعتماد فقط على الجوانب الدينية أو المذهبية كما وردت لدى ابن تيمية وابن القيم الجوزية والحركة الوهابية والمودودي وسيد قطب .. إلخ، وكلها مذاهب وأفكار دينية معروفة في مجتمع عربي متدين، وبالتالي فإن ذلك الانتشار الواسع لم يكن ممكناً تحقيقه أبداً لولا تفاقم مظاهرالاستبداد والاستغلال والتبعية واعادة انتاج التخلف وتجدده في البنية الاجتماعية العربية عموما والانظمة الحاكمة فيها خصوصا، الى جانب التخطيط والدعم المالي والعسكري والاعلامي من النظام الإمبريالي، انطلاقاً من المصالح المشتركة بينهما، على الرغم من كل ما يتبدى على السطح من تناقضات شكلية أو مدروسة أو مبرمجة، كما كان الحال مع القاعدة ، وكما هو الحال اليوم مع "داعش" وهي تناقضات أو تعارضات شكلية لا تلغي مطلقاً تبعية الحركات الإسلاموية للنظام الإمبريالي وخدمتها لمصالحه الآنية والمستقبلية في بلادنا.

نستنتج مما تقدم، أن الدوافع، أو بالأحرى الذرائع الدينية التي تزعم الحركات والجماعات الإسلاموية، أنها هي السبب الوحيد أو الرئيسي وراء توسعها العددي الهائل من العرب والأجانب، ووراء ارتكابها للصراع الدموي البشع وأعمالها الارهابية ، ليس أكثر من تزييف للحقائق من جهة ، وتكريس للمصالح الطبقية الأنانية للشرائح الطبقية الحاكمة في الأنظمة في إطار تزايد هيمنة الكمبرادور ورأسمالية المحاسيب البيروقراطية والمالية والعقارية ذات الطابع الطفيلي من جهة ثانية.

في هذا الجانب أشير إلى أنَّ تراجع الأوضاع الداخلية العربية، وتبعية وتخلف أنظمتها، وتزايد استبدادها وانحطاطها وخضوعها، كان ومازال هو السبب الرئيسي للتدخل الخارجي، ومن ثم تكريس سيطرة النظام الإمبريالي المعولم على مقدرات شعوبنا (خاصة النفط) ، وتخطيطه ودعمه للحركات الرجعية الإسلامية، (بدءاً من الإخوان المسلمين مروراً بالجماعات التكفيرية والقاعدة، وصولاً إلى "النصرة" و "داعش" وغيرهما) بهدف استمرار احتجاز تطور مجتمعاتنا واخضاعها لمقتضياته لأهدافه ومخططاته ومصالحه وشروطه، بالتعاون الكامل مع دولة العدو الصهيوني التي تأسست لهذا الغرض من جهة ثانية. بحيث بات مشهد الانحطاط المجتمعي السياسي العربي اليوم محكوماً لمحددين رئيسيين الهيمنة الإمبريالية الأمريكية الغربية على وجه الخصوص من جهة ، والأنظمة وجيوشها من ناحية وحركات الإسلام السياسي من ناحية ثانية.

وهنا ، فإن من المفيد أن نستذكر ونستعيد – بالمعنى الموضوعي– التفسير الذي يقدمه المفكر الإسلامي العقلاني المستنير الراحل جمال البنا، عن أسباب الانحطاط العربي الإسلامي؛ فهو أيضاً مبتكر ويستحق

الإعجاب. يقول : نحن نعيش نوعا من الردة بالقياس إلى ما كانت عليه مصر والعالم العربي في الأربعينيات من القرن الماضي؛ ففي تلك المرحلة الليبرالية الحرة كان يمكن لمفكر كإسماعيل أدهم أن ينشر كتابا بعنوان: "لماذا أنا ملحد"؟ دون أن يتصدى له أحد بالمصادرة أو المحاكمة أو التفريق بينه وبين زوجته، كما فعلوا مع نصر حامد أبي زيد.. فقط رد عليه مؤلف آخر بكتاب عنوانه: "لماذا أنا مسلم"؟ وانتهى الأمر. وهذه هي المناقشة الحرة الديمقراطية، هذا هو السجال الحضاري الذي يؤدي إلى سقوط الباطل وانتصار الحق وتوضح الأشياء والإشكاليات.

وحول سبب هذه الردة الفكرية التي نعيشها حالياً، يقول جمال البنا: "إن سببها هو تحول رجال الدين إلى أوصياء على الدين" .

فالحديث عن دور الأفكار الدينية التقليدية، الموجودة في مجتمعاتنا منذ ألف وأربعمائة عام، أو الحديث عن قوة الحمية الدينية ، والحماس لإقامة شيء اسمه "الخلافة الإسلامية"، لا يمكن أن يكون مبرراً أو دافعاً حقيقياً – كما يقول جلال امين– وراء ذلك التوسع والانتشار والممارسات الدموية البشعة لحركات الإسلام السياسي المتطرفة ، التي لم تقتصر على المسلمين السُّنة فحسب، بل أيضاً انتشرت في السنوات الأخيرة في أوساط المسلمين الشيعة في العراق حيث تم تأسيس عدد من المنظمات من أهمها ما يسمى بـ"الحشد الشعبي" وهو تنظيم حكومي ، وما يسمى بـ"كتائب الإمام علي" التي يبدو أنها تمارس عمليات القتل والتعذيب ضد خصومها من السُّنة بنفس الأساليب البشعة التي مارسها ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" .

وبالتالي فإن مزاعم وشعارات الحركات الإسلاموية المتطرفة (من السُّنة والشيعة) "لا يمكن أن يقبلها العقل، خاصة شعارات السُّنة حول مفهوم الخلافة ، إذ ما هي هذه "الخلافة الإسلامية" بالضبط التي يراد إقامتها؟ ما هو شكلها ومبادئها التي يمكن أن تتعايش مع العالم الحديث في عصر العولمة؟ ولماذا لم يحاول احد من هؤلاء الدعاة نشر أفكارهم العبقرية على أوسع نطاق مثلما فعلوا في نشر صور جرائمهم وضحاياهم؟ لماذا تزامن ظهور حركة "داعش" مع قيام حركات ما يسمى بـ"الربيع العربي"؟ وهل وجد دعاة "داعش" الوقت ملائماً لتحقيق مبادئهم وقبول الناس بدعوتهم بعد الحالة الثورية في تونس ومصر أكثر مما كانوا قبلها؟

على أي حال، إن الإجابة على هذه الأسئلة، تعود إلى منشأ حركة داعش، الذي لا يختلف عن منشأ القاعدة ودورها الخطير والمشبوه في نقل الصراع على أرض أفغانستان وإبعاده كلياً عن الصراع مع العدو الصهيوني، وبالتالي بات من الواضح أن تنظيم القاعدة وأسامة بن لادن وما نُسب إليه لم يكن سوى أكذوبة كبرى ، لا علاقة لها بالإسلام أو بشعاره الديماغوجي الذي أعلن فيه "أنه يقاتل العدو البعيد"!!!

ذلك إن أحزاب وحركات الإسلام السياسي "المعتدلة" و"المتطرفة" لا تختلف– في رأينا– من حيث جوهر الهدف الذي تسعي إلى إنجازه، بل فقط في وسائل تحقيقه، وبالتالي فإن الطرفين يتكاملان أكثر من كونهما يتناقضان، وهنا تتبدى الحاجة الموضوعية لإعادة صياغة المشروع النهضوي القومي التقدمي الديمقراطي العربي.

والسؤال الآن : كيف وصل العرب في المرحلة المعاصرة إلى هذه الحال من الانحطاط، وأين يكمن الخلل؟ ، وجوابنا انه يكمن في طبيعة التطور الاجتماعي الاقتصادي التاريخي المشوه والمتخلف، وخصوصاً في مرحلة الانفتاح والبترودولار، التي وفرت المناخ الملائم لإعادة تجديد وانتاج الفرضيات والحركات السلفية الغيبية، تمهيدا لهيمنتها على صعيد الفكر والمجتمع العربي، انسجاما مع تزايد تبعية وتخلف ومن ثم ارتهان المجتمعات العربية للنظام الإمبريالي، بما أدى إلى ازاحة المعرفة العقلانية والسلوك الديمقراطي لحساب التخلف والافكار الرجعية السلفية ، التي كانت – وما زالت – تشكل عقبةً في وجه تفتح الرؤية العقلانية التنويرية العربية، وأبقت الأوضاع العربية أسيرة لمناخ التخلف ومظاهره، التي تتبدى في أن " العقل السياسي العربي محكوم في ماضيه وحاضره – كما يقول المفكر الراحل محمدالجابري – " بمحددات ثلاثة هي : القبيلة والغنيمة والعقيدة ، أي بعلاقات سياسية معينة تتمثل في القبيلة ، وفي نمط إنتاجي معين هو النمط الريعي ، الذي يرمز إليه بالغنيمة (الدخل غير الإنتاجي) ، وسيادة العقيدة الدينية ، ويرى أنه لا سبيل إلى تحقيق متطلبات النهضة والتقدم بغير نفي هذه المحددات الثلاثة نفياً تاريخياً وإحلال بدائل أخرى معاصرة لها . ولهذا يقول المفكر الراحل محمود العالم " إن قضية تجديد العقل السياسي العربي اليوم مطالبة بأن ، تحول " القبيلة " في مجتمعنا إلى تنظيم مدني سياسي اجتماعي ، وتحول " الغنيمة "أو الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي، يمهد لقيام وحدة اقتصادية بين الأقطار العربية، كفيلة بإرساء الأساس الضروري لتنمية عربية مستقلة ، وتحويل العقيدة إلى مجرد رأي ، أي التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدوجمائي ، دينياً كان أو علمانياً ، وبالتالي التعامل بعقل اجتهادي نقدي"، ما يستدعي من المثقف العربي في مجابهة هذا التمدد الرجعي السلفي غير المسبوق، التأمل والتفكير والنضال الديمقراطي ضد الاستبداد والاستغلال ومتابعة المستجدات النوعية التي ستدفع إلى بلورة مفهوم جديد للمعرفة، صاعداً وثوريا وديمقراطيا بلا حدود أو ضوابط، بعد أن أصبحت صناعة الثقافة والمعلومات من أهم صناعات هذا العصر بلا منازع .

في ضوء ما تقدم ، أعتقد أنه بات من الواضح أن حركات الإسلام السياسي وكافة القوى الرجعية والبورجوازية الرثة (المدعومة من الإمبريالية الأمريكية) يتحركون في بلادنا داخل حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتجدده، في محاولة منهم للتهرب من تحدي الحداثة والنهضة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية الثورية والتقدم بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية إعادة زراعته وإنتاجه باسم وأوهام ما يسمى بـــ" الربيع العربي" عبر شكل "جديد" من أنظمة الاستبداد والتبعية والعمالة والتخلف والاستغلال الطبقي ، في قلب عفوية الجماهير الشعبية، ما يؤكد على أن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، عبر منطق تراجعي، من خلال الدعوة للعودة، بحسب ادعاء هذه الحركات، إلى الماضي بذريعة العودة إلى أصول الإيمان والاعتقاد، بعيداً عن أي شكل من أشكال الحوار أو الإختلاف في الرأي، بل تقوم بمحاولة فرض رؤاها السلفية الماضوية بوسائل دموية من خلال الذبح والقتل العشوائي والتعذيب البشع، كوسائل إكراهية إرهابية تتوهم الجماعات الإسلاموية عموماً، وداعش خصوصاً، خضوع الجماهير واقتناعها بشعار الإسلام السياسي.

وفي كل الأحوال ، يبدو أن أنظمة الاستبداد العربية عموماً وأنظمة البترودولار الرجعية العميلة خصوصا في قطر والخليج والسعودية، إلى جانب ضعف تأثير وهشاشة القوى الديمقراطية اليسارية ..مهد الطريق –كما أشرت من قبل– إلى انتشار حركات الإسلام السياسي وحركة "داعش" على وجه الخصوص، عبر استغلال بساطة وعي الجماهير وعفويتها ...الأمر الذي أدى إلى تعزيز وتعميق اوضاع التخلف الاجتماعي في كل البلدان العربية ،وتزايد الهيمنة الإمبريالية والصهيونية والكومبرادورية على مقدرات شعوبنا التي ستكتشف –طال الوقت أم قصُر– طبيعة حركات الإسلام السياسي وزيف برامجها وعدم تناقضها مع السياسات الرجعية والامريكية، ودورها النقيض للمصالح والاهداف التي تجسد تطلعات الجماهير الشعبية، ولكل أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية (أو الشعبية) بآفاقها الاشتراكية في كل بلد عربي، تلك الأهداف تشكل بالنسبة لكل القوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين والوطن العربي، أحد أهم المنطلقات الاستراتيجية الثورية لنضالنا الوطني والتحرري الديمقراطي في هذه المرحلة.

البعد التاريخي للصراع الطائفي بين السُنَّة والشيعة 5/1

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5174 – 2016 / 5 / 26

منذ أن أعلن النبي محمد رسالته الحاملة للدين الإسلامي، وحتى لحظة وفاته ، سادت الأفكار والمفاهيم والقيم التي تحض على العدل والتسامح والمحبة والمساواة بصورة عامة، وبعد وفاته عام (11هـ)، بدأ العد التنازلي لقيم العدل والمساواة والشراكة في الاجتماع الذي عُقد في سقيفة بني ساعدة في المدينة ، فمنذ ذلك الاجتماع، وعلى أثر الاختلاف بين الانصار والمهاجرين وعمر بن الخطاب، أعيد إنتاج الأفكار والنزعات المعبرة عن مصالح النخب القبلية والعشائرية ما قبل الإسلام ، لكن تلك الافكار والنزعات لم تتمكن من الانتشار والتأثير بفضل الدور الذي لعبه ابو بكر الصديق في مواجهتها بالقوة كما جرى في حروب الردة ، وبوفاة ابو بكر بعد عامين على توليه الخلافة (634–636م) ، بدأ عهد عمر بين الخطاب الذي استمر على رأس الدولة الاسلامية منذ عام (636–646م) ، تميزت عموما بالعدل والاستقرار الاجتماعي في معظم ارجاء الدولة الاسلامية التي توسعت في عهده .

وبوفاة الخليفة ابن الخطاب (عام 646م) تولى من بعده عثمان بن عفان لمدة 12 عام بين الفترة من (646م–657م) كانت حافلة بالمتغيرات "الطبقية" والسياسية المنحازة لأقاربه وأنسبائه من بني أمية ، مما أدى الى تراكم الثروات في اوساطهم وأوساط القبائل الحليفة لهم ، في مقابل تزايد مساحات الفقر والظلم لدى غالبية المسلمين في مجمل أركان الدولة الاسلامية ، فكانت الثورة على عثمان ومقتله عام 657م تمهيدا للصراع بين معاوية بن ابي سفيان وعلي بن ابي طالب واعلان الدولة الاموية بعد معركة صفين ، وبداية مرحلة جديدة في التاريخ الاسلامي بقيادة الدولة الاموية ، تميَّزت بالكثير من مظاهر الاستبداد والتراجع عن قيم العدل التي سادت في المراحل السابقة ، واستعادت النخب القبائلية لدورها بعد ان اصبح نظام الحكم في الدولة الاموية ملكيَّاً وراثياً نقيضاً لجوهر الدين الاسلامي ورسالته .

وبسبب عودة الاستغلال والتمايز "الطبقي" في اطار المجتمع القَبَلي ، حدث انقسام سياسي في المجتمع ، حيث تشكلت معارضة ضد نظام الحكم ، مكوَّنة من طبقة الفقراء والعبيد والموالي والمقصيين عن المشاركة في الحكم ، متخذةً من علي بن أبي طالب زعيماً روحياً لها ، وظلت تلك المعارضة تطالب بما اعتبرته حقاً مشروعاً لأسرة بني هاشم من قريش في خلافة الرسول، وهو ما عُرِف ظاهريا بالتشيع لآل البيت النبوي .

أما ظهور السُّنة أو التسنين ، فلم يكن إلا غطاءً تبريرياً لمساندة بني أمية ، وشرعنة استحواذهم على السلطة وإنحرافهم بالرسالة الدينية لحساب السياسة والمصالح العائلية ، وتأسيس وتوسع الدولة الأموية . إذ اعتبرت الطبقة الغنية من بني أمية، استحواذها على السلطة دون بني هاشم ، حقاً مشروعاً محصوراً في بني أمية من قريش، كونهم يمتازون عن بني هاشم بالمال والنفوذ والغلظة كما تقول التبريرات، وأصبح لدى كل

طرف أو فريق فقهاء من الصحابة ومن غيرهم ، يدعمون دعوته ولو بالتفسير التعسفي لآيات القرآن وبما كانوا يصفونها بأحاديث نبوية .

هكذا انفجر الصراع واستمر بين طائفتي السنة والشيعة، وتداولت الطائفتان السلطة هنا وهناك حتى تكونت في رأس هرم كل منهما طبقة غنية تمتلك ثروات طائلة ، بذريعة الانتماء والدفاع عن مصالح الطائفتين (السنة والشيعة) وهو الصراع الممتد حتى اللحظة الراهنة، ويُدار في كل دورة من دوراته بأدوات العصر الذي ينشأ فيه.

وفي هذا الجانب ، فإن من المهم أن ندرك طبيعة هذا الصراع، الذي لا يعكس صراعاً طبقياً بين طبقة سنية غنية ظالمة وأخرى شيعية فقيرة مظلومة كما يحاول البعض أن يفسره، بل صراع يقوده الرأسان الغنيان الواقعان في قمة هرم الطائفتين واللذان يمسكان بزمام السلطة والثروة. إنه صراعٌ على المال والسلطة والنفوذ في إطار "الطبقة" أو العشيرة الغنية الواحدة في كلتا الطائفتين، فكل رأس يريد أن يُقصي الآخر، دون أن نتجاوز بعض الطروحات أو المبررات الدينية المقبولة في تلك المرحلة من قبل علي بن أبي طالب والحسين والشيعة عموماً فيما بعد من ناحية، ودون أن نتجاوز المصالح "الطبقية" لدى الأسرة الأموية وممارساتها الظالمة ضد علي وأولاده وأحفاده، وهي ممارسات انطلقت في سياق بناء الدولة الإسلامية الأموية التي لا يمكن انكار دور الأمويين في توسعها وانتشارها من ناحية ثانية.

وإذا كنا نتفق على أن التاريخ الإسلامي شهد منذ ما بعد اجتماع سقيفة بني ساعدة، بروز حالة من النزاعات والاختلافات ذات البعد المصلحي أو "الطبقي" بالمعنى العشائري ، فقد كانت الخلافة هي أساس ذلك الانشقاق الأول، وتحولت فيما بعد، إلى صراعات ونزاعات ذات بعد طائفي، ومنذ قيام الدولة الاموية تفاقمت تلك الصراعات وتواصلت في إطارها الطائفي طوال العهد الأموي ثم في الدولة العباسية وما تلاها وصولاً إلى المرحلة الراهنة، بحيث يمكن القول بأن الطائفية والصراع بين السُنَّة والشيعة تميَّزت كثابت دائم في التاريخ الإسلامي القديم والحديث والمعاصر.

في هذا السياق، أشير إلى أن من بين أهم عوامل ظهور المذاهب والطوائف –خاصة بعد قيام الدولة الأموية– تعود إلى حاجة الحكام إلى نصوص تشريعية أو مبررات دينية تبرر وجودهم السياسي من جهة وتتناقض مع الاتجاهات أو الشرائع التي تخالفهم فكرياً وسياسياً من جهة ثانية.

بالتالي فإن الحديث عن الطائفية والصراع الطائفي في مراحل التطور الاجتماعي الاقتصادي للدولة الإسلامية منذ نشأتها إلى يومنا هذا ، لا يمكن أن نحصره في الجانب الديني فحسب، بل أن الصراع الطائفي تَذَرَّعَ وما زال يتذرع بالدين لكي يُعَبِّر عن مصالحه الطبقية ومنطلقاته السياسية.

لهذا، فإن حديثي عن الطائفة أو الطوائف يجب ألا ينطلق من الدين وحده ، بل يتخطاه إلى السياسة كمحدد رئيسي في الصراع الطائفي طوال التاريخ القديم والحديث والمعاصر، وهذا ما نلاحظه عند قراءتنا للصراعات الطائفية التاريخية والراهنة بين السنة والشيعة أو بين الفرق الإسلامية الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تضامن وتمرُّد طائفة الشيعة ، ودورها الثوري التاريخي والراهن، سواء داخل الدولتين الأموية والعباسية أو في المراحل اللاحقة وصولاً إلى المرحلة الحالية، يعود في أسبابه لاعتبارات ومبررات موضوعية

ارتبطت بالظلم والاضطهاد الذي وقع –وما يزال – على هذه الطائفة طوال تلك المراحل ، ويؤكد على ذلك ممارسات النظام الوهابي السعودي وكذلك الأمر بالنسبة لليمن والبحرين ولبنان والعراق، حيث قام النظام الإمبريالي الامريكي بعد احتلال العراق بتأجيج الصراع الطائفي ، من خلال تكريس سيطرة الطائفة الشيعية في العراق، وبالتالي اشتعال الصراع الدموي الطائفي كما نشهده اليوم ، حيث نجحت الإمبريالية الأمريكية بالتعاون مع حلفائها من القوى الطبقية في العراق وغيره ، إثارة تلك الفتنة الطائفية، على الرغم من أن مئات الآلاف من الأسر في المجتمع العراقي خصوصاً، تختلط الأنساب فيها داخل العائلة الواحدة ، حيث نجد داخل العائلة الواحدة انتساب الأم إلى الطائفة الشيعية ، والأب إلى الطائفة السُنية أو الزيدية، والأهم من كل ذلك يتجلى من ناحية موضوعية في أن ما يجمع بين الطائفتين السُنية والشيعية أكبر كثيراً مما يفرقهما ، حيث يتفق كل منهما على النبوة ، وعلى الفرائض الدينية (الصلاة والصوم والزكاة والحج والشهادة)، أما أوجه الاختلاف فهي لا تشكل سوى مبرر أو ذريعة لمن يريد أو يسعى لتفجير الصراع الطائفي في العراق أو سوريا أو لبنان أو اليمن ... إلخ، وهو صراع لا أعتقد أنه صراع ديني في جوهره ، بقدر ما يعبر عن كونه صراعاً طبقي سياسي يخدم العدو الامبريالي والمصالح الطبقية الكبرى في البلدان العربية.

حول الطائفية ، والصراع الطائفي :

يُعرِّف معجم أوكسفورد الشخص "الطائفي" بأنه الشخص الذي يتبع ، بشكل مُتعنِّت ، طائفة معينة، أي إنه الذي يرفض الطوائف الأخرى، ويغبنها حقوقها، أو يكسب طائفته تلك الحقوق التي لغيرها ، تعالياً على بقية الطوائف ، أو تجاهلاً لها، وتعصبًا ضدها ؛ في حين لا يعني مجرد الانتماء إلى طائفة، أو فرقة ،أو مذهب، جعل الإنسان المنتمي طائفيًا، كما لا يجعله طائفيًا عمله لتحسين أوضاع طائفته ، أو المنطقة التي يعيش فيها ، دون إضرار بحق الآخرين.".[1]

لقد تم استغلال مفهوم الطائفية استغلالاً سلبياً ، من قبل أصحاب السلطة (الخليفة، والأمراء، والحكام .. إلخ) وأصحاب المصالح الطبقية والسياسية، فصار يُستخدم بشكل سلبي بدلاً من توظيفه ، إيجابيًا ، بتقوية المجتمع ، من خلال التنوُّع الديني، والمذهبي.

يرى بعض الباحثين، أن الطائفية تنتمي إلى ميدان السياسة، لا إلى مجال الدين والعقيدة، وأنها تشكل سوقاً موازية للسياسة، أكثر مما تعكس إرادة تعميم قيم أو مبادئ أو مذاهب دينية لجماعة خاصة، كما إن الطائفية لا علاقة لها في الواقع بتعدد الطوائف أو الديانات، إذ من الممكن تماما أن يكون المجتمع متعدد الطوائف الدينية من دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء دولة طائفية أو سيطرة الطائفية على الحياة السياسية، وبالتالي لتقديم هذا الولاء على الولاء للدولة والقانون الذي تمثله.

وفي هذا الجانب، فإن "مفهوم الطائفية، أصبح يستخدم بديلاً لمفاهيم "الملة، والعرق، والدين" التي كانت سائدة قبل ذلك، واختلطت هذه المفاهيم جميعاً في بيئة متزامنة، فكريًا وسياسيًا، فأنتجت مفهوم "الطائفية" باعتباره

تعبيرا عن حالة أزمة يعيشها المجتمع، حيث أصبحت الطائفية مذهباً، وإيديولوجية، وهوية، حلت محل الهويات الأخرى، والانتماءات الأعلى، بل بدأت تتعالى عليها؛ وقد تبدى الاستعداد للتقاطع معها، وأخذ موقعها، وهذا ما يهدد، اليوم، وحدة الشعوب، كما هو الحال في لبنان، والعراق، وسوريا، وغيرها، كما إن دولاً عربية أخرى تتخذ من الطائفية ذريعة لقمع شعوبها التي تطالب بالحرية والعدالة الاجتماعية".[2]

في هذا السياق، يحدد المفكر الشيوعي اللبناني، الشهيد مهدي عامل، الطائفية في المرحلة الراهنة، بقوله: "هي شكل النظام السياسي، والنظام الايديولوجي الذي فيه تمارس البرجوازية الكولونيالية سيطرتها الطبقية". ويحددها، في مكان آخر، بقوله : "الطائفية علاقة سياسية محددة بشكل تاريخي محدد من حركة الصراع الطبقي، في شروط البنية الاجتماعية الكولونيالية"[3]. وفي تعريف ثالث يقول : "ليست الطائفية كياناً، وليس لها وجود أنطولوجي. إنها علاقة سياسية محددة بحركة معينة من الصراع الطبقي، في شكل منها محدد بشروط تاريخية خاصة ببنية اجتماعية معينة. ولأنها كذلك، فهي، إذن، قائمة بالدولة، لا بذاتها، في هذه البنية الاجتماعية، وفي شروطها التاريخية المحددة التي هي هي شروط حركة الصراع الطبقي فيها"[4].

ويضيف قائلاً: "من الضروري رد الطائفية إلى بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية لا إلى علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية، حتى لو كانت هذه العلاقات هي الرحم الذي منه أتت، فارتباطها بها في البنية الاجتماعية الكولونيالية يجد تفسيره في تطور الإنتاج الكولونيالي، لا في تطور الإنتاج ما قبل الرأسمالي، الاقطاعي أو الاستبدادي الآسيوي"[5].

ففي الحديث عن البعد التاريخي للطائفية في بلادنا ، من المفيد التعرف على موقف المفكر الراحل محمد أركون في هذا الجانب، فقد عَرَفَ أركون كيف يسلط أضواء الحاضر على الماضي والماضي على الحاضر، لكي يفهم الماضي والحاضر على حد سواء، فكل مشكلة في الحاضر لها جذور في الماضي ولا يمكن حلها إلا بالنبش عن جذورها تماما كما يفعل التحليل النفسي، لقد عرف أركون كيف يموضع كل ذلك ضمن منظور المدة الطويلة للتاريخ لكي تتضح الأمور وتنجلي على حقيقتها.

فهناك مشاكل –كما يقول الراحل أركون– لا تفهم إطلاقا إذا موضعناها ضمن منظور المدة القصيرة فقط أو حتى المتوسطة، لنضرب على ذلك مثلا محسوسا لكيلا يظل كلامنا تجريديا معلقا في الفراغ. لنطرح مشكلة الطائفية أو المذهبية التي تنخر الآن في أحشاء العراق وسوريا واليمن ومعظم بلدان المشرق العربي.

وبالتالي فإن النظرة السطحية للطائفية لدى بعض المثقفين العرب عن هذا الموضوع الخطير الذي يهدد بلداننا العربية بأسرها بالحروب الأهلية والمجازر والتقسيم والتفكيك، لا يمكن لهذه النظرة أن تحل مشكلة الطائفية بهذا الشكل، فالطائفية أقدم من ذلك بكثير، من هنا صعوبة مواجهتها ولا أقول استحالتها.

إن النظرة السطحية للطائفية يموضعها بعض المثقفين ضمن منظور المدة القصيرة للتاريخ، أما المفكر الراحل أركون "فيموضعها ضمن منظور ألف سنة أو حتى أكثر، عندما يكشف لنا عن كيفية تشكل المذهب السني لأول مرة ، وكيفية تشكل المذهب الشيعي في مواجهته، وكذلك بقية المذاهب الإسلامية الأخرى التي

"تصارعت بحد السيف على مفهوم الإسلام الصحيح باعتبار أن كل مذهب يدعي احتكاره لنفسه من بين الجميع"[6].

ثم يقلب أركون المنظور التقليدي الذي رسخته كتب الفرق أو الملل والنحل رأسا على عقب ويقول: "لا يوجد شيء اسمه إسلام صحيح أو إسلام خاطئ. هذه أسطورة سالت من أجلها الدماء أنهار، فكل المذاهب هي عبارة عن إسلامات صحيحة من وجهة نظر أتباعها، كلها متفرعة عن الرسالة الأصل: أي القرآن الذي يحتمل عدة معان ودلالات كبقية الكتب الدينية الكبرى، التي تستخدم لغة مجازية عالية في معظم الأحيان. وبالتالي فالحل لا يكون في التعصب للإسلام السني أو الشيعي كما يفعل الكثيرون حاليا وإنما في الخروج من التسنن والتشيع على حد سواء"[7].

الحل يكون في الخروج من الإسلام التقليدي كله جملة وتفصيلا. ولكننا لا نستطيع الخروج منه إلا إذا موضعنا الأمور على أرضية البحث التاريخي المحض وتحررنا من مسلمات اللاهوت السني والشيعي.

ولكن –كما يسأل هاشم صالح– كيف يمكن أن نتحرر منها إذا كانت راسخة في أعماق وعينا منذ الطفولة كحقائق مطلقة لا تناقش ولا تمس؟ ولا فكاك منها إلا بتفكيكها علميا وتاريخيا وإبستمولوجيا، وهذا ما يفعله محمد أركون منذ نصف قرن تقريبا، منذ خمسين سنة وهو يحفر أركيولوجيا على العقائد الإسلامية الأكثر رسوخا وقداسة ويكشف عن تاريخيتها، عن بشريتها، عن كيفية احتكاك الوحي بالتاريخ لأول مرة؟.

من هنا الطابع الانقلابي أو الثوري الراديكالي لصاحب مشروع نقد العقل الإسلامي الراحل أركون، كما يقول بحق هاشم صالح، ذلك إن أركون قدم لنا مفهومه الرائع للحداثة بمعناها النبيل والقوي للكلمة ، وباعتبارها وليدة الحركة النهضوية التحريرية العقلانية الديمقراطية الهائلة التي كشفت عن تاريخية كل ما كان يقدم نفسه وكأنه مقدس، معصوم، يقف فوق التاريخ، هنا يكمن جوهر الحداثة ولبها، فلا حداثة بدون تعرية، بدون تفكيك لموروث الماضي"[8].

في هذا الجانب يقول هاشم صالح "أنظر البحث عن يسوع التاريخي من لحم ودم فيما وراء المسيح الأسطوري الإلهي الذي يتعالى على التاريخ، وكذلك أنظر البحث عن القرآن التاريخي فيما وراء القرآن غير المخلوق، أو البحث عن محمد التاريخي فيما وراء محمد الأسطوري الذي شكلته كتب السيرة النبوية، أو علي ابن ابي طالب التاريخي فيما وراء علي الأسطوري أو بقية الصحابة والأئمة، وهذا لا يعني إطلاقا النيل من عظمة النبي أو علي أو الصحابة والأئمة، من يستطيع ان يفعل ذلك؟ وإنما يعني أن عظمتهم ستتضح أكثر من خلال الكشف عن تاريخيتهم، أو من خلال فرز ما هو تاريخي في شخصيتهم عما هو مضخم أسطوري مشكل لاحقا من قبل الأتباع والمؤمنين، ويضيف قائلاً "آن الأوان لأن نبلغ سن الرشد عقليا.. وإلا فان بقية الأمم سوف تظل تضحك علينا وتنظر إلينا بازدراء ولا تأخذنا على محمل الجد"[9].

السؤال الذي يطرحه في وجوهنا هاشم صالح هو: "ما هي مكانة العرب أو حتى المسلمين ككل على الساحة العالمية من الناحية العلمية أو الفلسفية أو المخترعات والإبداعات؟ لا شيء تقريبا.. هذا يعني أن زمن المواجهة الكبرى للذات مع ذاتها قد اقترب. ولن يستطيع المسلمون أن يؤجلوا إلى ما لا نهاية لحظة المصارحة

الكبرى التي ابتدأت تباشيرها ترتسم على الأفق. فالعالم كله أصبح يطالبهم بها. والحاجة الماسة أصبحت تفرضها علينا"، ويستطرد قائلاً: "ألا نحتاج إلى تحرير عقولنا من التحجر الفكري والتصورات الخاطئة والتعصب والإكراه في الدين؟ في الواقع إن هذا الجواب لم يكن بديهياً إلى مثل هذا الحد في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات: أي قبل أكثر من ربع قرن. فالكثيرون من المثقفين العرب كانوا يعتقدون بأن مسألة التراث القديم قد حُلَّت وأننا تجاوزناها بعد أن أصبحنا ماركسيين تقدميين قوميين الخ... ثم انفجرت الحركات الأصولية بعدئذ في وجوهنا كالقنابل الموقوتة وأصبح الجميع يشتغل في قضايا الإسلام والتراث"[10]....يتبع

[1] احمد جويد – الطائفية السياسية: تأصيل الاوهام واستئصال الحقائق – مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث– الانترنت.

[2] احمد جويد – المصدر السابق.

[3] مهدي عامل : "القضية الفلسطينية في أيديولوجية البرجوازية اللبنانية ، مدخل إلى نقض الفكر – مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية – بيروت الطبعة الأولى سنة 1980 – ص22.

[4] د.مسعود ضاهر مهدي عامل رائد التجديد النظري عن "الطائفية" و "الدولة الطائفية" في لبنان – الانترنت.

[5] مهدي عامل : "القضية الفلسطيينية في أيديولوجية البرجوازية اللبنانية – مصدر سبق ذكره – ص164.

[6] هاشم صالح – ثورة فكرية في تاريخ الاسلام: قراءة في مشروع محمد أركون – موقع الأوان

[7] هاشم صالح – المصدر السابق.

[8] هاشم صالح – المصدر السابق.

[9] هاشم صالح – المصدر السابق.

[10] هاشم صالح – المصدر السابق.

البعد التاريخي للصراع الطائفي بين السُنَّة والشيعة 5/2

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5175 – 2016 / 5 / 27

في قراءتنا للتاريخ البشري عموماً ، والتاريخ الإسلامي خصوصاً، لا يجوز، ولا يمكن تفسير الأحداث التاريخية من منطلق المصادفات أو الرؤى الغيبية ، بل يتوجب البحث عن المصالح السياسية والاجتماعية أو الطبقية، التي كان لها –وما زال– دور أساسي في تفجير الصراعات الطائفية والدينية المذهبية في تاريخنا العربي الإسلامي، آخذين بعين الاعتبار، أهمية النصوص الدينية والأحاديث، التي قام العديد من الفقهاء وأصحاب المذاهب الدينية بتحويرها واعادة تفسيرها وفق متطلبات هذه المرحلة أو تلك من مراحل التاريخ الإسلامي، منذ مقتل عثمان بن عفان وبداية الصراع الدموي في موقعة الجمل عام 36هـ، ثم موقعة صفين عام 37 هـ بين علي ومعاوية ، وتكريس الدولة الاموية والتوريث في الخلافة ، وصولاً إلى موقعة كربلاء عام 61 هـ، ومقتل الحسين بن علي، واشتداد الصراعات الدينية الشكلية الطائفية (سنة وشيعة)، ذات البعد السياسي والطبقي الصريح في الدولتين الأموية والعباسية، دون أن نتجاوز دور بعض المفكرين والفلاسفة والشعراء الذين ابتكروا أفكاراً أقرب إلى العقلانية والنظره الموضوعية للعقل والاستنارة، إلى جانب الفقهاء الإسلاميين الذي مارسوا نوعاً من الاجتهاد على نطاق واسع خلال القرون الأولى للحضارة العربية الإسلامية، وكان من نتيجة ذلك الاجتهاد، بروز المذاهب التي يتوزع المسلمون بينها إلى يومنا هذا.

لكن ذلك الاجتهاد الفكري عموماً، والعقلاني التنويري خصوصاً، توقف منذ بداية القرن الثالث عشر الميلادي تقريباً، وبدأت المجتمعات العربية تعيش حالة من الانقطاع الفكري، حيث تجمد الفكر في مدارس المذاهب الفقهية، وضاق هامش التفسير الحر للشريعة ، فلم يعد من الممكن الخروج عن حدود المذاهب المعترف بها.

وفي هذا السياق ، يقول د.الجابري في كتابه الهام "تكوين العقل العربي" ، إن "الثقافة العربية الإسلامية تنقسم إلى ثلاث مجموعات : (1)علوم البيان من فقه ونحو وبلاغة – (2) علوم العرفان من تصوف وفكر شيعي وفلسفة وطبابه وفلك وسحر وتنجيم – (3) علوم البرهان من منطق ورياضيات وميتافيزيقيا . ويتوصل إلى أن الحضارة الإسلامية هي حضارة فقه ، في مقابل الحضارة اليونانية التي كانت حضارة فلسفة ، لقد تجمدت الحضارة العربية عند الفلسفة اليونانية ، وغاب عنها العنصر المحرك : التجربة ، بعد أن غلب عليها اللاهوت أو علوم العرفان أو اللامعقول". ثم يستطرد د.الجابري بالقول " إن العقل البياني العربي لايقبل التجربة بطبيعته، لأنه يحتقر المعرفة الحسية ويترفع عن التجربة ويتعامل مع النصوص أكثر من تعامله مع الطبيعة وظواهرها ، ويعود السبب في ذلك كما يقول إلى "أن الفلسفة اليونانية التي أخذها العرب عن الإغريق كانت فلسفة تؤكد على مجتمع السادة والعبيد ، ولاتؤمن بالتجربة لأنها من أعمال العبيد وكذلك جميع الحِرَفْ، أما

السادة فهم من نوع" أعلى "ومهامهم تنحصر في التفكير والنظر وانتاج الخطاب" وكانت المحصلة، أن "إنجازات العرب في اللغة والفقه والتشريع، شكلت قيوداً للعقل الذي أصبح سجين هذا البناء من الركود والتخلف"، وهي قيود يتم الآن اعادة صياغتها في مشهد الإسلام السياسي الراهن.

هذا المشهد لم يولد بالمصادفة ، بل هو امتداد لتراكمات تاريخية ، بدأت تتفاقم منذ انهيار الدولة العباسية، وتفككها طوال المرحلة التاريخية التي بدأت مع التتار والصليبيين، واستمر حتى لحظة قيام الامبراطورية العثمانية وسيطرتها على البلدان العربية عام 1518، وصولاً إلى هزيمتها في الحرب العالمية الأولى عام 1918، وبداية مرحلة الانتداب البريطاني والفرنسي، وتطبيق "سايكس بيكو" ووعد بلفور، وانتشار الحركة الصهيونية، وقيام "دولتها في 15 أيار 1948 بدعم صريح من الاستعمار الانجليزي، في ظل صمت وتواطؤ عربي – اسلامي رسمي مازال مستمراً حتى اللحظة بصورة أكثر انحطاطاً وخضوعاً من أي مرحلة سابقة في التاريخ العربي–الإسلامي، ، حيث نشهد اليوم تجديداً للصراعات الدموية الطائفية والمذهبية ، عبر ممارسات ما يسمى بـ"تنظيم الدولة– داعش" وعدداً من حركات التطرف الإسلاموية، التي تستلهم من التاريخ القديم للصراع الدموي بين السنة والشيعة، كل الدروس والمعطيات والمبررات "الدينية"، وتسخرها في خدمة المخططات الهادفة إلى تكريس المصالح الطبقية للأنظمة الرجعية الحاكمة من ناحية، وضمان استمرار تخلف مجتمعاتنا واستغلال ثروات شعوبنا لحساب النظام الإمبريالي العالمي وحليفه الصهيوني في بلادنا من ناحية ثانية، إلى جانب الدور الذي مارسته المؤسسات الطائفية الدينية الوهابية السنية والمؤسسات الطائفية الشيعية عبر مشايخها بهدف تفكيك الدولة الوطنية أو الدولة القومية لحساب ما يسمى بالدولة الطائفية.

وفي هذا الجانب ، أؤكد على أن "الدولة الطائفية ، في تعريفها نفسه ، ليست دولة مركزية ولا يمكن لها أن تكون أو أن تعتبر كذلك إلا إذا كانت دولة طائفة واحدة لا دولة طوائف، كما هي في تعريفها، أو كما تظهر لذاتها. وفي هذه الحالة، تستحيل، كاسرائيل، دولة عنصرية شرط قيامها إلغاء غيرها. وشرط وجود الدولة المركزية، بما هي دولة الطائفة الواحدة، هو إلغاء الطوائف الاخرى مؤسسياً وسياسياً ، وإذا أمكن ، جسدياً أيضاً" . فالدولة الطائفية تعجز بصورة كلية عن أن تكون دولة برجوازية بالمعنى النهضوي العقلاني المستنير، لأنها – كما يقول مهدي عامل– تظل محكومة بشروط النمط الانتاجي الرأسمالي التابع ، باعتباره نمطاً كولونيالياً، وهذا النمط الكولونيالي ارتبط بالدولة الطائفية (الحديثة) التي لا يمكن أن تكون دولة مركزية واحدة في لبنان أو غير لبنان ، بل هي التي تقف عائقاً في وجه قيام هذه الدولة.

ما هي نقاط الخلاف الجوهرية بين السنة والشيعة؟

من بين نقاط الخلاف الرئيسيه، موضوع العصمة، "حيث يرى الشيعة أن الله منح العصمة من الخطأ للأنبياء ثم للأئمة حتى يكونوا مرجعًا ودليلًا للأمة، بينما يرى أهل السنة أن العصمة هي للأنبياء وحدهم. من هنا –وهذه نقطة الخلاف الثانية– فإن "الشيعة لا يأخذون عن الصحابة لأنهم مختلفون في الرأي والاجتهاد لكنهم يأخذون عن الأئمة الاثنى عشر من أهل البيت" .

نقطة خلاف ثالثة، فالسُّنة والشيعة يرون أن الصحابة هم بشر يصيبون ويخطئون، لكن الخلاف يكمن في أن الشيعة يعتقدون أن من بين الصحابة العادل الفاضل ومن بينهم المنافق الفاسق. على الجانب الآخر فالسُّنة يرون أن الصحابة كلهم عدول فضلاء لكن هناك درجات لعدلهم وفضلهم فيقولون أن أفضل البشر بعد الأنبياء هو أبو بكر الصديق ثم عمر ثم عثمان ثم علي وهكذا.

النقطة الخلافية الرابعة، تأتي في "أمهات المؤمنين". فالسُّنة والشيعة يرونهم جميعًا كأفضل النساء دون استثناء، لكن الشيعة يرون أن السيدة عائشة قد خالفت شرع الله وخرجت على إمام المسلمين ولم تحقن الدماء ، السنة على العكس من ذلك يقدسونها ويرونها أحب الناس إلى قلب النبي محمد.

هناك نقاط أخرى عديدة مثل التقية، وضرب النفس، وجواز الاستغاثة بالصالحين، وشخصية المهدي المنتظر، وزواج المتعة، والأذان، وغيرها" .

بناء على ما تقدم ، أرى أن من الضروري ومن المفيد في آن، أن نقرأ معاً بعضاً من محطات الصراع الدموي في التاريخ الإسلامي، والتنظيرات الدينية لدى السُّنة والشيعه، التي عززت وفاقمت الصراع والعداء بينهما، وشكلت المصدر الرئيسي في كل محطات الصراع الطائفي الدموي التاريخي والراهن، ومسوغاته النظرية أو الدينية الشكلية، بين فريقي الصراع الأساسيين: السنة والشيعة.

فمن المعروف تاريخياً ، أن الانشطار السني – الشيعي بدأ سياسياً خالصاً رغم شكله الديني، حيث اتخذ أسلوب العنف في حروب الخلافة التي تتالت فصولها في موقعتين رئيسيتين: الأولى موقعة الجمل، في عام ستة وثلاثين للهجرة (656 ميلادية) بين علي بن أبي طالب، وبين عائشة ، الثانية، موقعة صفين، بين علي ومعاوية عام 37 هجرية/657 ميلادية، "وفي هاتين الواقعتين، الجمل، وصفين ، خَلَّفَ الاقتتال عشرة آلاف قتيل في أولاهما، وسبعين ألف قتيل في ثانيتهما، وقد أعقبت هاتين الواقعتين ، بعد خمس وعشرين سنة، مجزرة أقل حجماً بكثير، ولكن ذات بعد مأساوي اكبر بكثير أيضاً، تمثلت في موقعة كربلاء التي تمخضت في عام واحد وستين للهجرة (680 ميلادية) عن مقتل الحسين بن علي، وعدا بشاعة المقتلة بحد ذاتها، فقد أخذت مأساة كربلاء بعداً تأسيسياً لما لن يتردد بعض الدارسين في تسميته بـ"الديانة" الشيعية، بالنظر إلى ما تَوَلَّدَ عنها من شعور بالذنب وحاجة إلى التكفير لدى أهل الكوفة –وذريتهم من بعدهم– " .

"وقد تضافرت هذه العقدة التأثمية مع الحقد المكظوم الذي استثارته سياسة لعن علي بن أبي طالب على منابر المساجد طيلة ألف شهر من الحكم الأموي، لتُحْدِث في الإسلام انشقاقاً داخلياً أكثر استعصاء على التسوية والالتئام من ذاك الذي عرفته المسيحية الغربية مع الانشقاق اللوثري الذي قادها إلى حرب الثلاثين عاماً (1618 – 1648 م)" .

أما في العهد العباسي الأول، فقد تميز بتهدئة نسبية للصراع، تمثلت بوجه خاص في الموادعة التي تمت بين الخليفة المأمون وبين والإمام الثامن علي الرضا، حيث كتب المأمون ولاية العهد للإمام علي الرضا، "بيد أن الصراع السياسي عاد يتأجج في ظل خلافة المتوكل الذي "أظهر الميل إلى السُّنة ونَصَر أهلها.. وأمر بهدم قبر الحسين ومنع الناس من زيارته" .

قد يكون هناك ما هو اخطر وأفدح وأدوم أثراً من حرب الأفعال ، هي حرب الأقوال والكلمات، وبالفعل، "ومنذ مطلع القرن الثالث للهجرة، ومع إماميه السنيين الكبيرين البخاري وابن حنبل، رأت الحرب القولية ضد الشيعة، بالتواقت مع الانقلاب المتوكلي، بداياتها الأولى، قبل أن تعقبها ابتداء من القرن الرابع للهجرة حرب قولية مضادة على أهل السنة بقلم كبير متكلمي الشيعة: الكليني" .

ولكن اضطهاد الشيعة، اتخذ فيما بعد، طابعاً منتظماً تمثل في اعتقال الإمامين العاشر والحادي عشر، "علي الهادي النقي" و"حسن الزكي العسكري"، وتصفيتهما في معتقلهما في السم على ما تفيد المصادر الشيعية على الأقل. وهذا القمع المتواصل، هو عملياً ما اضطر الشيعة إلى "تغييب" الإمام الثاني عشر "محمد الهادي" حتى لا تطوله يد التصفية الجسدية. وبانقطاع سلسلة الإمامة على هذا النحو صارت الشيعة تعرف باسم الاثني عشرية.

وفي عام 351هـ في عهد السلطان معز الدولة المؤيد للطائفة الشيعيه، "كتب عامة الشيعة ببغداد، بامر من السلطان معز الدولة، على المساجد ما هذه صورته: "لعن الله معاوية بن أبي سفيان، ولعن من غصب فاطمة فدكاً، ومن منع أن يدفن الحسن عند قبر جده، ومن نفى أبا ذر، ومن اخرج العباس من الشورى. وفي عام 352 دشن معز الدولة طقس عاشوراء الذي ستكون له أبعاد تأسيسية – في التحويل النهائي للانشقاق السياسي الشيعي إلى انشقاق ديني. في هذه السنة عاشر المحرم أمر السلطان معز الدولة الناس أن يغلقوا دكاكينهم، ويبطلوا الأسواق والبيع والشراء، وأن يظهروا النياحة، ويلبسوا قباباً ، وأن يخرج النساء منشرات الشعور مسودات الوجوه، قد شققن ثيابهن يدرن في البلد بالنوائح، ويلطمن وجوههن على الحسين بن علي، ففعل الناس ذلك، ولم يكن للسنيين قدرة على المنع لكثرة الشيعة ولأن السلطان معهم" .

والواقع أنه ابتداء من منتصف القرن الرابع الهجري وحتى منتصف القرن السابع –زمن سقوط بغداد في أيدي التتار– دارت بين سُنَّتِها وشيعتها لا "حرب ثلاثين عاماً" كما تسمى كبرى الحروب التي دارت بين البلدان الكاثوليكية والبروتستانية في أوروبا بين 1618 و 1648، بل حرب ثلاثمئة سنة. ومع أننا قد نجازف بالإطالة فلنورد على سبيل التمثيل لا الحصر بعض وقائع هذه الحرب التي تحتل مكاناً مركزياً في حوليات ابن الأثير .

ففي سنة (443) في صفر منها وقعت الحرب بين الشيعة والسُّنة، حيث يقول ابن الأثير "فقتل من الفريقين خلق كثير، وذلك أن "الروافض" (الشيعة) نصبوا أبراجاً وكتبوا عليها بالذهب: "محمد وعلي خير البشر، فمن رضي فقد شكر ومن أبى فقد كفر"، فأنكرت السنة إقران علي مع محمد في هذا، فنشبت الحرب بينهم" .

وفي هذا السياق، من المهم الاشارة إلى الدور السياسي / السلطوي المباشر لفقهاء الشيعة، بحيث نلاحظ الاندماج الكامل بين الدين والسياسة في ظل زعامة الإمام أو آية الله، باعتبار أن الإمام (أو آية الله) هو ممثل الله على الأرض، وكل ما يصدر عنه من اوامر أو نواهي أو قرارات إنما هي أوامر إلهيه، لا يجوز لاحد رفضها، وهنا نلاحظ البعد الرجعي الميتافيزيقي / الغيبي لدى الشيعة، على النقيض من مذاهب السُّنة، دون أن نتجاوز دور فقهاء السنة وممارساتهم في إطار الأنظمة والمصالح الطبقية للامراء والملوك والحكام العرب بصورة رجعية تفوقت في رجعيتها على المستوى الدنيوي عن الشيعة .

لكن ، لابد من التأكيد على أن حماية الدين، عند أصحاب المذهب الشيعي، "كانت على الدوام مهمّة النجف، فاتيكانه حتى وإن تزعزع موقع هذا الفاتيكان إثر الثورة الإيرانية، لكن الشيعي الذي تحلّل من انتمائه العشائري، لم يلبس رداء الهوية المدنية، بل صار منقاداً وراء الإمام أو السيّد، وقد ارتكزت هذه الطاعة، على تفسير كلمة أولي الأمر، في الآية 59 من سورة "النساء" التي تدل عند الشيعة على الإمام المعصوم، أو من يحل مكانه، أما ولي الأمر عند القطب الإصلاحي السنّي الشيخ محمد عبده ، حيث تتبدّل دلالات أولي الأمر مع الزمن، إلى درجة جعلت محمد عبده المتصالح مع واقعه، يُخرج الناس من مدار الطاعة لعلماء هذا العصر، ليستبدلهم بممثلي الأمة المنتخبين من الشعب بلا إكراه أو ضغط، أي أهل الحل والعقد والقيادة، في الدولة الوطنية أو القومية الحديثة" .

وعلى عكس الجمهرة الشيعية، يقف رجل الدين السُّني في المنابر السياسية إلى جانب صاحب السلطة/ أو الحاكم، أو الامير أو الملك أو الرئيس أو شيخ العشيرة الذي يتولّى الإعلان عن الموقف السياسي. فالخطابات الدينية في الجوامع السنّية لا توجّه ولا تحذّر ولا تُصدر مواقف متباينة عن مواقف الحاكم المتنفذ ملكاً أو رئيساً أو شيخ عشيرة، ثمة، باختصار، تقسيم عمل بين السياسي (الحاكم)، ورجل الدين السني، يقبع الأول على قمّته.

فالمعروف أن حماية الدين، عند أصحاب المذهب السنّي، ظلت مهمّة الدولة الإسلامية في معظم مراحلها التاريخية، من هنا جاءت صدمة 2003 في العراق بعد الاحتلال الأمريكي "إذ صارت الدولة في أيدي أبناء الغالبية الشيعية للمرة الأولى في التاريخ الحديث، والتي لم يُخْفِ قادتها رغبتهم في تثبيت وسم الطائفة عليها عوض تبني رؤية تعلن انتهاء غلبة طائفة على أخرى. "وحسناً فعل "داعش"، وما كان له إلا أن يفعل ذلك، حين فرض سلطة مركزية وحشية، ترى أن أي هوية أخرى مُروق وتمرّد. فهو، بفعله هذا، تصرّف كما الدولة المركزية التي تحاول نزع سلطة الشيوخ لمصلحة سلطتها" .

فالهمجية الداعشية التي تتمظهر عسكريا وتوحشيا في اقصى صورها على شكل داعش ودولتها العتيدة "هي عمليا النتاج الطبيعي لما يُقارب من قرن كامل على توظيف الدين في السياسة في منطقتنا. والتأمل في مآلات المنطقة وخياراتها المستقبلية المحدودة يشير إلى شواهد و"بشائر" الحروب الدينية والطائفية المدمرة القادمةً" .

وبدون ان ندعي الحصر – وهو في هذا المجال مستحيل – سنتوقف عند بعض المحطات الرئيسية في الصراع أو الحرب بين الجبهتين السُّنية والشيعية.....يتبع.....

البعد التاريخي للصراع الطائفي بين السُنَّة والشيعة 5/3

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5176 – 2016 / 5 / 28

أولاً: الحرب على الجبهة السنية :

من المعروف أن حوالي 90% من المسلمين ينتمون إلى المذهب السني عددهم (1543 مليون نسمة).[1] ، وفي هذا السياق أشير إلى أن هذه الأغلبية السنية تقسم إلى ثلاثة أقسام : الشرائح الفقيرة 50%، الشرائح البرجوازية المتوسطة أو الصغيرة 45% ، الشرائح العليا من الكمبرادور والبرجوازيات العقارية والمالية وغيرها المتحالفة مع بيروقراطية السلطة العسكرية والمدنية 5% ، أما الشيعة فبلغ عددهم عام 2010 (175) مليون نسمة حوالي 10% من المسلمين (85.7% شيعه إمامية أو إثنا عشرية، 8.6% شيعه زيدية، 5.7% شيعه إسماعيلية).

بداية إشتعال الصراع بين المذهبين، حينما أطلق شيوخ السُنة وصف الروافض على الشيعة ، يقول أحمد بن حنبل في كتاب السنة: "ليست الرافضة (الشيعة) من الإسلام في شيء". وسيفتي ابن حزم بان "الروافض ليسوا من المسلمين، وليس قولهم حجة على الدين .. وهي طائفة تجري مجرى اليهود والنصارى في الكذب والكفر"[2].

وفي سياق هذه الحرب الارتجاعية ضد الشيعة، نسبت إلى كبار أصحاب المذاهب الفقهية، أحكام وأقوال في هجاء الشيعة، لأنهم كانوا متهمين هم أنفسهم بالميل إلى العلويين – وذلك هو الاسم الذي كان يطلق على أنصار علي واهل بيته قبل أن يُعَرفوا باسم الشيعه، وفي مقدمة هؤلاء مالك بن أنس الذي ذكر أبو حاتم الرازي على لسانه أنه: "سئل مالك عن الرافضة (الشيعه)؟ فقال: لا تكلمهم ولا تَروِ عنهم، فإنهم يكذبون"!!

ومنهم أيضاً الشافعي الذي نسب إليه أبو حاتم الرازي أيضاً قوله: "لم أر أحداً أشهد بالزور من الرافضة"، وهو القول الذي طالما كان يطيب لابن تيمية الاستشهاد به بدون أن يُخضِعه لأي فحص نقدي[3].

ولكن يبقى الكتاب الأضخم والأشمل الذي قدم –ولا يزال– السلاح الإيديولوجي الأشد أذية وفتكاً في الحرب على الشيعة ومذهبهم، هو كتاب ابن تيمية: "مناهج السنة النبوية في نقض دعاوي الرافضة والقدرية"، "ففيه أفتى في الإمامية بأنهم "أشرُّ من عامة أهل الأهواء وأحق بالقتال من الخوارج" لأنه إذا "كان الخروج من الدين والإسلام أنواعاً مختلفة، فإن خروج الرافضة (الشيعه) ومروقهم اعظم بكثير". وفضلاً عن وجوب قتالهم جماعة، فقد أفتى بوجوب "قتل الواحد المقدور عليه من الخوارج والرافضة.." ، ويضيف ابن تيمية في كتابه: إنهم أشد ضرراً على الدين وأهله وأبعد عن شرائح الإسلام من الخوارج، ولهذا كانوا أكذب فرق الأمة!!. وهم يوالون اليهود والنصارى والمشركين على المسلمين.. وليس لهم عقل ولا نقل ولا دين صحيح"، والواقع ان كتابات ابن تيمية، من حيث هو الصائغ الأول والفعلي للإيديولوجيا الإسلاموية الحديثة، لعبت دوراً خطيراً في التعبئة النيو–وهابية

ضد الشيعة، وكتابه منهاج السنة هو بمثابة فتوى استئصالية، متعددة الفصول ومحكمة الأحكام، ضد المذهب الشيعي ومعتنقيه"[4].

ومن جملة هذه الأحكام القاسية على "من لا اسم لهم –كما يقول ابن تيميه– سوى الرافضة، أنهم "أساس كل فتنة وشر، وهم قطب رحى الفتن، ليس لهم سعي إلا في هدم الإسلام ونقض عراه.. وهم أصل كل بلية وفتنة.. وهم أعظم ذوي الأهواء جهلاً وظلماً، يعادون خيار أولياء الله.. ويوالون الكفار والمنافقين من اليهود والنصارى والمشركين وأصناف الملحدين.. ويعاونونهم على قتال المسلمين ومعاداتهم".

ولعلنا لا نغالي إذا قلنا إن ابن تيمية كان مؤسساً لسلفية جديدة في الإسلام، تميزت عن سالفتها بمنزع صراعي دموي، أو كما يسمى لدى السلفية المتعصبة ، منزع جهادي متجه إلى الداخل لا إلى الخارج، منزع يعتبر أن الثغر الأول، الأُولى بالقتال من كل ثغر آخر هو الثغر الداخلي – الطابور الخامس باللغة الاستراتيجية الحديثة – المتمثل بفرق الإسلام المخالفة، وفي مقدمتها الشيعة الإمامية[5].

وعلى خطى ابن تيمية وفي مدرسته، سيشن ابن القيم الجوزية في شتى كتبه الهجوم تلو الهجوم على الشيعة، جنباً إلى جنب مع الفرق المخالفة الأخرى مثل الخوراج والمعتزلة في نظره".

"وربما كانت أقذع وأَشَرْ فتوى صدرت ضد الشيعة بعد فتوى ابن تيمية، هي تلك التي أصدرها في اواسط القرن الحادي عشر الهجري أحد علماء بلاط مراد الرابع العثمائي، ويدعي نوح أفندي، في الشيعة من سكان الإمبراطورية العثمانية، ولاسيما أهالي حلب الذين كانوا في كثرة منهم إلى ذلك العهد من الشيعة منذ ايام الحمدانيين، وقد جاءت هذه الفتوى في سياق الحرب الصفوية – العثمانية التي كانت دارت على مدى سبعة أشهر وأوقعت في صفوف شيعة إيران وسنة تركيا ألوفاً لا تحصى من القتلى[6]، فبحكم هذا التداخل بين العامل الخارجي والانقسام الطائفي الداخلي، وتحت عنوان "من قتل رافضياً واحداً وجبت له الجنة" أصدر ذلك المفتي "نوح أفندي"، فتوى استئصالية حقيقية دفع ثمنها غالياً شيعة حلب، وقد جاء فيها : "من توقف في كفرهم وإلحادهم ووجوب قتالهم وجواز قتلهم فهو كافر مثلهم.. فيجب قتل هؤلاء الأشرار الكفار، تابوا أو لم يتوبوا.. ولا يجوز تركهم عليه (= على كفرهم) باعطاء الجزية ولا بأمان مؤقت ولا بأمان مؤبد.. ويجوز استرقاق نسائهم لأن استرقاق المرتدة بعد ما لحقت بدار الحرب جائز، وكل موضع خرج من ولاية الإمام الحق فهو يسمى دار الحرب، ويجوز استرقاق ذريتهم تبعاً لأمهاتهم"[7].

وفي القرن التالي، الثاني عشر الهجري، ستصدر من داخل ما سيعرف لاحقاً بالديار السعودية[8] فتوى لا تقل أذية بالنسبة إلى سكان الداخل، هي تلك التي أصدرها، في سياق التتلمذ على ابن تيمية، مؤسس الوهابية محمد بن عبد الوهاب، ففي رسالته في الرد على الشيعة أو "الرافضة" قال: "إن الرافضة أكثر الناس تركاً لما أمر الله وإتياناً لما حرمه، وإن كثيراً منهم ناشئ من نطفة خبيثة ، وموضوعة في رحم حرام، ولهذا لا ترى منهم إلا الخبث اعتقاداً وعملاً، وقد قيل: : كل شيء يرجع إلى أصله.. فهؤلاء الإمامية خارجون عن السُّنة بل عن الملة، واقعون في الزنا، وما أكثر ما فتحوا على أنفسهم أبواب الزنا في القبل والدبر، فما أحقهم بان يكونا أولاد الزنا.. والرافضة أشد ضرراً على الدنيا من اليهود والنصارى.. قبحهم الله، ومن هذه الادبيات الهجائية ما كتبه

محمد رشيد رضا في المنار عمن كان يصر على تسميتهم بـ"الرافضة": "إنهم كانوا أشد النقم والدواهي التي أصيب بها الإسلام، فهم مبتدعو اكثر البدع الفاسدة التي شوهت نقاءه، وهم الذين صدعوا وحدته، وأضعفوا شوكته، وشوهوا جماله، وجعلوا توحيده وثنية، وأخوته عداوة وبغضاء"[9].

إن الدور الخطير الذي لعبته الوهابية –ولا تزال– في تأجيج الصراع الإيديولوجي وحرب الكلمات بين كبريي طوائف الإسلام، يعود إلى أن الوهابية متحدرة سلالياً من التيمية، ولكن المتخلفة عنها فكرياً تَخَلُّف البداوة عن الحضارة، قُيِّضَ لها أن تعرف استمرارية غير متوقعة منذ ان تحولت، مع قيام حكم آل سعود، إلى إيديولوجيا دولة بكل ما في الكلمة من معنى.

وقد كان من ثوابت هذه الاستمرارية ممارسة ثقافة الكراهية والتكفير والإقصاء تجاه الأقلية السكانية الشيعية المتمركزة في القطيف والأحساء، ولكن المتواجدة أيضاً في مدن المملكة الكبرى الأخرى، ولاسيما المدينة التي يقطنها، فضلاً عن الشيعة الاثرياء أُلوف عديدة من فقراء الشيعة يعرفون باسم النخاوله[10]، ويقيمون في أحياء خاصة بهم أشبه ماتكون بالغيتوات، ويقال إنهم متحدرون من نساء الأنصار اللواتي إغْتُصِبْنَ في وقعة الحرة في عهد يزيد بن معاوية.

"هذا مع العلم أن ليس جميع شيعة "المملكة" إمامية اثنا عشرية[11]، فهناك أيضاً شيعة كيسانية ممن لا يزالون ينتظرون رجعة محمد بن الحنفية من غيبته في منطقة جبل رضوى، وشيعة زيدية وإسماعيلية (تعرف باسم المكارمة) في نجران، فضلاً عن أسر وعشائر بكاملها اعتنقت مذهب السنة تقية، ولكنها ما زالت مقيمة في دواخلها على معتقدها الشيعي. وأياً ما يكن من أمر، "ومنذ أن كتب محمد بن عبد الوهاب رسالته في الرد على الرافضة، غدا الإفتاء ضد الشيعة تقليداً راسخاً في الوهابية، ولا سيما منذ أن اكتسبت، بفضل تدفق الدولارات النفطية، قدرة هائلة على الفعل التاريخي ، وأعادت تأسيس نفسها في إيديولوجيا شمولية ناجزة يمكن أن نسميها بالنيو–وهابية، ولئن ورثت هذه الوهابية المجددة عن القديمة نزعة العداء للمذهب الشيعي، فقد رزقتها بحيوية جديدة أخذت شكل حصار لاهوتي وفقهي معمم للمذهب الشيعي ولمعتنقيه في حظائر التمييز السالب الذي يمكن وصفه بلا مبالغة بـ"بالتمييز العنصري الطائفي"[12].

وعن اللجنة الدائمة للإفتاء برئاسة عبد العزيز بن باز ونيابة عبد الرزاق عفيفي صدرت الفتوى التالية رداً على سؤال من سأل عن "حكم اكل ذبائح من يدعون للحسن والحسين عند الشدائد" فقال:

"إن كان الأمر كما ذكر السائل من أن الجماعة الذين لديه من الجعفرية يدعون لعلي والحسن والحسين وسادتهم، فهم مشركون مُرتَدُّون عن الإسلام، والعياذ بالله، لا يحل الأكل من ذبائحهم لأنها ميتة ولو ذكروا عليها اسم الله".[13]

بل إن أحد المشايخ، في "السعودية" ويدعى "ابن جبرين" يذهب في فتوى أخرى، إلى أبعد من ذلك فيقول "بوجوب الجهاد ضد الشيعة من حيث هم شيعة، مقدماً بذلك الأساس النظري للحرب الأهلية بين كبريي طوائف الإسلام، وإن شرط فتواه "الجهادية" بميزان القوى. فَرَدَّاً على سؤال: هل يجوز الجهاد بين فئتين من المسلمين؟ أجاب: "إن كان لأهل السُنَّة دولة وقوة وأظهر الشيعة بِدَعهم وشِركهم واعتقاداتهم، فإن على أهل السنة أن

يجاهدوهم بالقتال.. وإذا لم تكن لأهل السنة قدرة على قتال المشركين والمبتدعين، وجب عليهم القيام بما يقدرون عليه من الدعوة والبيان"[14].

"ومن هذا المنطق "الجهادي" كان طبيعياً أن يفتي "ابن باز" بعدم جواز التقريب بين السنة والشيعة، فَرَدَّاً على السؤال التالي: "من خلال معرفة سماحتكم بتاريخ الرافضة، ما هو موقفكم من مبدأ التقريب بين أهل السنة وبينهم؟" أجاب: "التقريب بين الرافضة وبين أهل السنة غير ممكن، لأن العقيدة مختلفة، فعقيدة أهل السنة والجماعة توحيد الله وإخلاص العبادة لله.. ومحبة الصحابة جميعاً والترضي عنهم والإيمان بأنهم أفضل خلق الله بعد الأنبياء.. والرافضة خلاف ذلك، فلا يمكن الجمع بينهما، فكما أنه لا يمكن الجمع بين اليهود والنصارى والوثنيين وأهل السنة، فكذلك لا يمكن التقريب بين الرافضة وبين أهل السنة لاختلاف العقيدة"[15].

لكن إذا تجاوزنا نطاق الفتاوى الشرعية الخالصة، التي لها في شبه الجزيرة العربية أو مايسمى بـ "المملكة السعودية" مفعول القانون، إلى ما يمكن أن نسميه بالفتاوى الإيديولوجية ذات المفعول التحريضي الشديد السُّمِّية، فإن الصورة التي تحضر إلى أذهاننا، ليست صورة عزل من طبيعة غيتوية، بل استئصال أو دعوة إلى تصفية أصحاب المذهب الشيعي دونما أي مبرر موضوعي، سوى الصراع على المصالح الخاصة لحكام السُنَّة وتوظيف الدين في هذا الجانب....يتبع

[1]يتوزع السُنة على أربع مذاهب: المذهب الحنفي 700 مليون نسمة ، المذهب الشافعي 630 مليون نسمة، المذهب المالكي 175 مليون نسمة، المذهب الحنبلي 38 مليون نسمة.

[2] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص34

[3] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص38

[4] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – – ص40

[5] ابن تيمية له فتاوى مرعبة– وهذا أقل ما يمكن أن توصف به– ليس ضد الشيعة الإمامية فحسب، بل أيضاً ضد الفرق الشيعية الأخرى ، ولا سيما النصيرية والدرزية، وهي فتاوي معتمدة حتى اللحظة من القرن الحادي والعشرين، من قبل الوهابيين والملوك والامراء وشيوخ الخليج وكافة الشرائح الطبقية الرجعية التي ترى في فتاوي ابن تيمية تجسيداً لمصالحهم الطبقية .

[6] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – – ص43

[7] تقدر المصادر الشيعية عدد القتلى من أهالي حلب من جراء تلك الفتوى بأربعين ألفاً.

[8] إن كل القيم التي تطبق من قبل هؤلاء "المتطرفين" مستمدة من الأيديولوجية الوهابية الحاكمة في السعودية، ليس ذلك فقط، بل أن المملكة تقوم بجهد كبير من أجل تعميم الوهابية، وتمكينها في "العالم الإسلامي"، وخصوصاً في البلدان العربية. ففي ميزانيتها السنوية ما ينوف عن المليار دولار من أجل "نشر الدعوة"، عبر طباعة كتب ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب، بالتالي فهي تقوم بالتمهيد الأيديولوجي لكل تلك المجموعات المتطرفة، دون أن ننسى أنها تدعمها كذلك".

فمنطق العربية السعودية هو أنه لاستمرار حكم العائلة المالكة، ولضمان تحكمها بمصادر النفط، يجب أن تُخضع المنطقة لأيديولوجية تمنعها من التفكير في التقدم، وتغرقها في متاهات وصراعات دموية، وحوارات فكرية سطحية جداً، وهامشية جداً، كل ذلك باسم الدين. لقد لوّعها النهوض العربي في الخمسينات والستينات باسم القومية والاشتراكية، فباتت معنية بتدمير

القومية والاشتراكية وكل تطلع نحو التحرر والحداثة باسم "الدين"، أي الوهابية. ولكي تفرض الوهابية أيديولوجية عربية عامة تحكم كل البلدان العربية، حيث حينها تصبح هي المركز المتحكم في مجتمعات تغرق في الجهل والتخلف والصراعات الدموية. بالتالي فإن الحرب ضد التطرف يعني الحرب ضد الأيديولوجية الحاكمة في السعودية، وكشف التطابق بين داعش والنصرة والقاعدة وممارسات السلطة السعودية. حيث أن ما تطبقه هذه المجموعات هو تقليد للحكم السعودي بالضبط. لهذا فإن الحرب ضد التطرف يعني دعم ثورة ديمقراطية في الجزيرة العربية، هكذا بالضبط. فالصراع يجب أن يتوجه نحو المركز لكي يضمن شمول الفروع، ولا فائدة من حرب ضد الفروع وحدها. (المصدر: سلامة كيلة – الحرب ضد الفكر المتطرف – الحوار المتمدن – العدد: 4700 – 2015/1/25).

[9] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – – ص44

[10] سبب التسمية : سموا ((بالنخاوله)) نسبة إلى اشتغالهم بزراعة النخيل؛ فإن زراعة النخيل قائمة بهم.

[11] الأمة الاثنا عشر ويسمون الأوصياء ، لأن كل واحد تولى الإمامة بالوصاية عمن قبله، وأن هؤلاء الأوصياء منصوص عليهم من النبي. وأئمة الاثنا عشرية هم: 1) علي بن أبي طالب 2) الحسن بن علي 3) الحسين بن علي 4) علي زين العابدين بن الحسين 5) محمد الباقر 6)جعفر الصادق بن محمد الباقر 7)موسى الكاظم بن جعفر 8) علي الرضا 9) محمد الجواد 10)علي الهادي 11) الحسن العسكري 12)محمد بن الحسن العسكري.

[12] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – – ص50

[13] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – – ص50-51

[14] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص52-53

[15] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص53

البعد التاريخي للصراع الطائفي بين السُنَّة والشيعة 5/4

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5177 – 2016 / 5 / 29

وحسبنا قراءة الشواهد التالية من الكتابات الرائجة اليوم في الأوساط النيو–وهابية:

- يقول عبد المنعم حليمة في كتابه "الشيعة الروافض طائفة شِرْك ورِدَّة" : "تضافرت الأدلة النقلية والعقلية والمرئية على أن الشيعة الروافض الاثني – عشرية طائفة شرك، خارجة عن ملة الإسلام، دينهم يقوم على الكذب والتكذيب والحقد الدفين على الإسلام وأهله" [1].
- "الرافضة طائفة (الشيعه) الرفض والشر، وهم في حقيقة الامر اعداء لأهل السنة، أولياء للكفار، لا يتورعون أبداً عن إشعال نار الفتنة بين المسلمين.. فهم أكذب الناس ورأس مال الرافضة الكذب" (أحمد منيرة، كتاب: التنبيه والتحذير من الشر المستطير).
- "عن مكمن الخطورة في المذهب الشيعي أنه مذهب قد بني على الحقد والعداوة للمسلمين بذرائع متعددة، (عبد الرحمن دمشقية، كتاب: التكفير عند الرافضة).
- "عن التقريب بين السنة والشيعة مستحيل إذ كيف يمكن الجمع بين الحق والباطل، والإيمان والكفر، والنور والظلام؟" (عبد الله الموصلي، كتاب: حتى لا ننخدع ، المعروف أيضاً باسم: حقيقة الشيعة)[2].
- "الشيعة هم ثغرة الخيانة والغدر التي دائماً تكون السبب في هزيمة الأمة الإسلامية وانتكاسها" (عماد علي حسين، كتاب: خيانات الشيعة).
- "لقد تحول التشيع إلى وكر للحاقدين والناقمين والمرتدين عن الإسلام" (جمال بدوي، كتاب: الشيعة قادمون).
- "الشيعة المارقة الرافضة ما زالوا يفتكون بالإسلام وأهله منذ اكثر من ثلاثة عشر قرناً مستخدمين أخبث فنون المكر والكيد والكذب والتزوير" (عبد الله إسماعيل في تقديم كتاب: حتى لا ننخدع) [3].
- التشيع بذرة نصرانية، غرستها اليهودية، في أرض مجوسية" (الشيخ سفر عبد الرحمن الحوالي: الباطنية).
- "إن الشيعة ليست إلا لعبة يهودية ناقمة على الإسلام وحاقدة على المسلمين" (الشيخ إحسان إلهي ظهير، كتاب: الشيعة والسُّنة) [4].

أما أبو مصعب الزرقاوي متحدثا عن الشيعة" يقول: الرافضة عقبة كؤود، فهم الحية المتربصة، والعقرب الماكر، والعدو الحاقد والزاحف، وهم السم الزعاف"، وهو يعتبر خطرهم مستمرا وأطماعهم لا حدود لها،

ويضيف: "مع مرور الأيام كبرت آمالهم في أن يقيموا دولة للرافضة تمتد من إيران مرورا بالعراق وسورية إلى لبنان"[5].

وبعد وفاة أبو مصعب ، استمر الموقف المعادي للشيعه، حيث اعتبر "تنظيم داعش" "أصحاب مذهب الشيعه مرتدين لابد من قتلهم لتشكيل هيئة نقيه من الإسلام"!![6]

ثانياً : الحرب على الجبهة الشيعية[7] :

كما اختار أهل السنة أن يخوضوا حربهم ضد الشيعة تحت كناية الروافض، كذلك اختار أهل الشيعة أن يخوضوا حربهم ضد السنة تحت كناية النواصب.

إن تحديد معنى "النواصب" يحتل باباً شبه ثابت في الأدبيات الشيعية، هذا إن لم تفرد له كتب بكاملها، وقد كان التعريف الأبكر ظهوراً والأكثر تداولاً هو ذاك القائل إن الناصب هو من ينصب العداوة لأهل البيت.

ولكن قصور هذا التعريف ما لبث أن برز بوضوح في سياق الفتنة الطائفية المتصلة في بغداد ومدن أخرى ما بين القرنين الرابع والسابع الهجريين، وكذلك في سياق الحرب الكلامية والردود المتبادلة بين متكلمي السنة والشيعة.

"فصحيح أن معاداة أهل البيت ممثلين بعلي بن أبي طالب، وجدت تعبيرها الأول في وقعتي الجمل وصفين اللتين قادهما عائشة ومعاوية، ثم في وقعة النهروان التي قادها الخوارج، وصحيح ان معظم الخلفاء الأمويين – ومن بعدهم بعض خلفاء بني العباس – شنوا حروباً متوالية ضد أهل البيت وضد الطالبيين عموماً، ولكن نزعة العداء المباشر لأهل البيت، كما أسسها معاوية بن أبي سفيان من خلال طقس لعن "ابي تراب" (المقصود علي بن أبي طالب) على منابر المساجد، طويت صفحتها مع قيام العهد العباسي، ولم تجد انعكاساً نظرياً لها في أدبيات أهل السنة التي كانت "سنيتها" بالذات تلزمها – إلا في حالات استثنائية– بتوقير أهل البيت بوصفهم احفاد الرسول وذريته من بنته فاطمة"[8].

"ومن هنا بات من المحتم توسيع مفهوم النصب ليتعدى أهل البيت إلى معاداة شيعة أهل البيت، وذلك ما وجد ترجمة مباشرة له في الحديث الذي نسبه الشيخ "الصدوق بن بابويه القمي" (ت 381هـ) في كتابه "علل الشرائع" إلى الإمام السادس جعفر الصادق، فنقلاً عن عبدا لله بن سنان قال جعفر الصادق: "ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت، لأنك لا تجد رجلاً يقول: أنا أبغض محمداً وآل محمد، ولكن الناصب من نصب لكم وهو يعلم أنكم تتولوننا وأنكم من شيعتنا".

وهذا التعريف الموسع للنصب، هو ما تبناه الشيخ زين الدين العاملي، عندما قال في كتابه "روض الجنان": "إن الناصبي هو الذي نصب العداوة لشيعة أهل البيت، وتظاهر في القدح فيهم كما هو حال أكثر المخالفين لنا في هذه الأعصار في كل الامصار". وقد قرن هذا التعريف الموسع بآخر مقيد ينص على أن الناصب هو كل من يقدم أبا بكر وعمر بن الخطاب على علي بن أبي طالب في الخلافة"[9].

والحال أن متكلمي الشيعية يستنبتون لهذا المعيار بعداً لاهوتياً من خلال ربطه بضرورة الإيمان بـ"النص"، وتحويله بالتالي إلى اصل من أصول الدين. والنص المعني هنا ، هو النص على إمامة علي في يوم غدير خم من قبل الرسول قبيل وفاته بأشهر.

يضيف العُلاَّمة الحلي في كتابه "المنتهى": "إن الإمامة من أركان الدين وأصوله، والجاحد لها لا يكون مصدقاً للرسول في جميع ما جاء به ، فيكون كافراً".

وسيستعيد المولى محمد صالح المازندراني في شرح أصول الكافي التعبير نفسه فيقول: "ومن أنكرها، يعني الولاية، فهو كافر حيث انكر أعظم ما جاء به الرسول"، كذلك سيؤكد مصنف "الحدائق الناضرة": "ان الولاية معيار الكفر والإيمان.. وكافر هو من انكر الولاية، وكفره "كفر حقيقي دنيا وآخرة ولا يجوز إطلاق اسم الإسلام عليه بالكلية"[10].

" ويروي "الكليني"، طبري الشيعة، في "الكافي" على لسان الإمام السادس أبي عبد الله جعفر الصادق فقال: إن الله لم يخلق خلقاً شراً من الكلب، وإن الناصب (السني) أهون على الله من الكلب" ، أما المحقق البحراني في كتابه "الحدائق الناضرة" فيجزم بالقول : "لا خلاف في كفر الناصب (السُّني) ونجاسته وحل ماله ودمه وأن حكمه حكم الكافر". "وعلى هذا النحو يكون النواصب كفاراً ومنتحلين للإسلام، ولا خلاف في نجاستهم".

وفي هذا السياق لن يتردد آية الله الخميني في كتابه "تحرير الوسيلة" في أن يفتي: "أما النواصب والخوارج لعنهم الله فهما نَجِسانِ بلا توقف، ويضيف قائلاً " لا يجوز للمؤمنة ان تنكح الناصب المُعلن بعداوة أهل البيت، ولا الغالي المعتقد بألوهيتهم أو نبوتهم، وكذا لا يجوز للمؤمن أن ينكح الناصبة والغالية لأنهما بحكم الكفار إن انتحلا دين الإسلام". كما سيؤكد الإمام الخوئي: "لا شبهة في نجاسة النواصب وكفرهم". وهذا ما سيخلص إليه أيضاً آية الله السيستاني في التعليقة على العروة الوثقى: "لا إشكال في نجاسة النواصب"[11].

بيد أن محمد باقر الصدر يذهب إلى أبعد من ذلك، ويفرد صفحات عدة من كتابه "شرح العروة الوثقى" ليقيم تمييزاً مفهومياً بين النجاسة والأنجسية، ولينسب النجاسة إلى الكافر سواء اكان كتابياً أم مشركاً، ولكن ليوقف الأنجسية على الناصبي وحده، السيستاني إلى الحكم في التعليقة على العروة الوثقى بان "أسئار الحيوان لها طاهرة، عدا الكلب والخنزير والكافر والناصب". "وأفتى الخميني اخيراً في تحرير الوسيلة بانه " لا تجوز صلاة الميت "على الكافر ومن حكم بكفره ممن انتحل الإسلام كالنواصب والخوارج"[12].

ولا شك أنه وجدت في الأدبيات الشيعية محاولات اجتهادية لإخراج "الناصب" من دائرة الكفر، وبالتالي لعدم تجويز قتله واستباحة ماله وأهله، ولكن هذه المحاولات –كما يقول جورج طرابيشي– بقيت مهمشة ومسفهة من قبل التيار الغالب.

لكن هنا لا بد من وقفة . فجميع هذه الاحكام التي تحفل بها موسوعات الفقه الشيعية والتي تبدأ بحصر الناصب في حظيرة النجاسة والرجاسة لتنتهي بتحليل دمه وماله واستباحة نسائه وأطفاله تبقى مع ذلك – ولحسن الحظ– في حالة وقف تنفيذ، وصمام الامان الذي يحول دون تفعيلها هو مبدأ التقية. ورغم أن هذا المبدأ هو موضع تشنيع كبير من قبل الأعداء الألداء لـ"الرافضة" (الشيعة) الذين هم "الناصبة" (السُّنة)، فلا مجال للمماراة

في ما له من دور حاسم في تعطل تلك الاحكام بصورة مؤقتة نظرياً –ولكن مستديمة علمياً– أو إرجاء تنفيذها إلى دعوة المهدي أو "قيام القائم" أو إرجاء تنفيذها إلى الآخرة[13].

ومسألة "قيامة القائم" هذه تستأهل منا وقفة. فلئن يكن من شان التقية، المرهونة بميزان القوى الدنيوي، أن تعلق الأمر بقتل "النواصب" وأن تضعه في حالة وقف تنفيذ وترجئه إلى يوم رجعة "المهدي" ليملأ الأرض عدلاً كما مُلِئَتْ جوراً، فإنه مع "قيامة القائم" يبطل حكم التقية ويدخل في حيز التنفيذ ما طال إرجاء تنفيذه.

في ذلك يروي مصنف بحار الأنوار على لسان الإمام جعفر الصادق، أنه قال لما سئل عن وضع "النواصب" في دولة "القائم": "لمن خالفنا في دولتنا من نصيب، إن الله قد أحل لنا دماءهم عند "قيام قائمنا"، فاليوم محرم علينا ذلك، فلا يغرنك أحد، إذا "قام قائمنا" انتقم لله ولرسوله ولنا أجمعين".

في رواية أخرى أنه قال:"إذا "قام قائمنا" عرضوا كل ناصب عليه، فإن أقر بالإسلام، وهي الولاية لعلي، وإلا ضربت عنقه أو أقر بالجزية فأداها كما يؤدي أهل الجزية".

وفي رواية ثالثة أنه قال: "حين "يقوم القائم" يخرج موتوراً غضبان آسفاً لغضب الله على هذا الخلق، عليه قميص الرسول وسيفه ذو الفقار، يجرد السيف على عاتقه ثمانية أشهر يقتل هرجاً ، فاول ما يبدأ ببني شيبة فيقطع أيديهم ويعلقها في الكعبة ينادي منادياً: هؤلاء سُرَّاق بيت الله، ثم يتناول قريشاً فلا يأخذ منها إلا السيف لا يعيطها إلا السيف"، ثم تعم المقتلة بقية المخالفين، وعلى رأسهم النواصب (السنة) –وكذلك الشيعة الغلاة والشيعة الزيدية– ولا يستثني منها إلا من تاب[14].

وفي باب "الدعاء على الناصب" و "لعن الناصب المعلن والتبرؤ منه" أورد مصنف "بحار الأنوار" على لسان "الإمام الرضا" الدعاء التالي: "يا الله، أسألك أن تصلي على محمد وآل محمد عليه وعليهم السلام.. وأن تضاعف أنواع العذاب واللعائن على مبغضيهم وغاصبيهم.. والناصبين عداوتهم.. والناكثين لأتباعهم، اللهم فأبح حريمهم وألق الرعب في قلوبهم، وأنزل عليهم رجزك وعذابك ونكالك.. وشدائدك ونوازلك ونقماتك "[15].

ولكن الدعاء الأشهر والأكثر تداولاً في المأثورات الإمامية، هو ذاك الذي يفيدنا المجلسي "أن عبد الله بن عباس رواه عن علي بن أبي طالب، ونص الدعاء كالآتي: "اللهم العن الذين خالفا امرك، وجحدا إنعامك، وعَصَيا رسولك ، وقَلَبا دينك، وحَرَفا كتابك، وعطلا احكامك، وأبطلا فرائضك ، وألحدا في آياتك، وعاديا أولياءك، وواليا أعداءك، وخربا بلادك ، وأفسدا عبادك. اللهم العنهما وأنصارهما، فقد أهربا بيت النبوة، وردما بابه ونقضا سقفه.. واستأصلا أهله، وأبادا أنصاره، وقتلا أطفاله ، وأخليا منبره من وصيه ووارثه.. اللهم عاقبهم بعدد كل منكر أتوه، وحق أخفوه، ومنبر علوه، ومنافق ولوه، وصادق طردوه، وامام قهروه، ودم أراقوه، وحكم قلبوه، وإرث غصبوه.. وحلال حرموه، وحرام حللوه.. اللهم العنهما بعدد كل آية حرفوها، وفريضة تركوها ، وسنة غيروها وأحكام عطلوها، وأرحام قطعوها .. اللهم العنهما في مكنون السر، وظاهر العلانية لعناً كثيراً دائباً أبداً، دائماً سرمداً لا انقطاع لأمده ولا نفاذ لعدده، لهم ولأعوانهم وأنصارهم، ومحبيهم والمسلمين لهم ، والمقتدين بكلامهم، والمصدقين باحكامهم.. اللهم عذبهم عذاباً يستغيث منه أهل النار، آمين!" [16].

يقول نعمة الله الجزائري في نص قصير من كتابه "الأنوار النعمانية": "إنا لا نجتمع معهم على إله ولا على نبي ولا على إمام. إن ربهم هو الذي كان محمد نبيه وخليفته من بعده أبو بكر. ونحن لا نقول بهذا الرب ولا بذلك النبي. إن الرب الذي خليفة نبيه أبو بكر ليس ربنا ولا ذلك النبي نبينا".

ولكن كان لابد من انتظار الأزمنة الحديثة وانتصار الثورة الخمينية، وقيام الحكم الثيوقراطي في ايران حتى تقام معادلة صريحة بين "النواصب" و "اهل السنة والجماعة". نموذج ذلك نجده لدى المستبصر محمد التيجاني السماوي التونسي الذي يقول تحت عنوان التعريف بأهل السنة: "هم الذين يرجعون في الفتوى والتقليد إلى أئمة المذاهب الأربعة: أبي حنيفه ومالك والشافعي واحمد بن حنبل.. وحكام الجور هم الذي نَصَّبوا أئمة أهل السنة هؤلاء.. وهؤلاء الأئمة الأربعة لم يكونوا من صحابة الرسول ولا من التابعين، ولا علم لهم بالسنة النبوية.. وكانوا صنيعة السياسة الأموية.. والتف حولهم كل من عادى علياً والعترة الطاهرة، وكان من أنصار الخلفاء الثلاثة وكل الحكام من بني أمية وبني العباس"... ويؤكد التيجاني أنه لكي لا يكون السني ناصبياً، فلا بد أولاً ألا يعتقد بخلافة الخلفاء الثلاثة الأوائل، ولابد ثانياً ألا يكون منتمياً إلى أي مذهب من المذاهب الأربعة، الحنفي والشافعي المالكي والحنبلي، ولابد ثالثاً وأخيراً ألا يكون من القائلين بمقولة عدالة الصحابة[17].

ولكن هل هناك سُنِّي واحد تنطبق عليه هذه الشروط الثلاثة؟ ولأنه لا وجود لمثل هذا السُّني المثالي، فإن مصنف الشيعة هم أهل السنة لا يتردد في أن يؤكد بأن "الشيعة الإمامية" هم وحدهم "أهل السنة الحقيقية" لأنهم أحبوا حبيب الله في ضلال الأغلبية الساحقة من المسلمين"[18].

أخيراً، خرج نوري المالكي بتاريخ 2015/7/25 على فضائية "الحياة" يؤكد كل ما اوردناه من مقولات الشيعة ضد السنة، حيث قال "إن جذر الصراع يعود في أسبابه إلى السعودية والوهابية –إي إلى السُّنة"....يتبع

[1] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص53

[2] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص54

[3] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص57

[4] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص58-59

[5] المصدر: ديفيد هيرست – صحيفة الأيام – 2015/8/6 – ص18.

[6] المصدر: موقع ويكيبيديا – الانترنت.

[7] مذهب الشيعة: وقوام هذا المذهب هو ما ذكره "ابن خلدون" في مقدمته: "إن الإمامة ليست من مصالح العامة التي تفوض إلى الأمة، ويتعين القائم فيها بتعيينهم، بل هي ركن الدين وقاعدة الإسلام، ولا يجوز لنبي إغفالها، وتفويضها إلى الأمة، بل يجب عليه تعيين الإمام لهم، ويكون معصوماً عن الكبائر والصغائر". ويتفق "الشيعة" على أن "علي بن أبي طالب" هو "الخليفة المختار" من النبي ... الإمامية "الاثنا عشرية": هذه الطائفة التي تحمل اسم "الشيعة الإمامية" يدخل في عمومها أكبر مذاهب الشيعة القائمة الآن في العالم الإسلامي في إيران

والعراق وما وراءها من باكستان، وغيرها من البلاد الإسلامية، يرون أن الإمامة تكون في ذرية فاطمة الزهراء من الحسين بعد مقتل الحسين... الإمامية (الإسماعيلية): طائفة من الإمامية انتسبت إلى إسماعيل بن جعفر الصادق، خالط مذهبهم بعض آراء من عقائد الفرس القديمة، والأفكار الهندية... الزيدية : هذه الفرقة هي أقرب فرق الشيعة إلى الجماعة الإسلامية وأكثر اعتدلاً، وهي لم ترفع الأئمة إلى مرتبة النبوة، وإمام هذه الفرقة زيد بن علي زين العابدين... النصيرية: هؤلاء سكنوا الشام ويعتقدون أن آل البيت أوتوا المعرفة المطلقة، ويعتقدون ان عليا لم يمت ، وأنه إله او قريب من الإله... الخوارج : وهذه الفرقة أشد الفرق الإسلامية دفاعاً عن مذهبها ، وحماسة لآرائها، وأشد الفرق تدينا في جملتها وأشدها تهوراً واندفاعاً. الخوارج لا يقصرون الخلافة على بيت من بيوت العرب، ولا على قبيل من قبيلهم، بل لا يقصرونها على جنس من الأجناس، أو فريق من الناس. فرق الخوارج: الأزارقة/ الصفرية / العجاردة/ الإباضية.

وجملة آراء الإباضية: (أ) أن مخالفيهم من المسلمين ليسوا مشركين ولا مؤمنين ، ويسمونهم كفاراً، ويقولون أنهم كفار نعمة، لا كفر في الاعتقاد. (ب) دماء مخالفيهم حرام. (ج) لا يحل من غنائم المسلمين الذين يحاربون إلا الخيل والسلاح، وكل ما فيه من قوة في الحروب ويردون الذهب والفضة. (د) تجوز شهادة المخالفين ومناكحتهم والتوارث بينهم. (المصدر: كتاب: تاريخ المذاهب الإسلامية .. في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية – الإمام محمد أبو زهرة – دار الفكر العربي – القاهرة).

[8] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص63

[9] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص64

[10] الواقع أن بعض المصادر الشيعية التي تورد هذا التعريف للناصب على لسان الإمام العاشر تعززه بحديث منسوب إلى الرسول نفسه . وهكذا روى قطب الدين الراوندي في شرح نهج البلاغة عن "النبي أنه سئل عن الناصب بعده فقال: من يقدم على علي غيره".

لا يعتد الشيعية كـ"نص" حديث غدير خم وحده، بل يعتمدون أيضاً ما يسمى عندهم بآية الولاية، وهي الآية 55 من سورة المائدة: "إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا" التي تقول مراجعهم انها نزلت في علي بن أبي طالب. واية الولاية هذه ينبغي تمييزها عن سورة الولاية التي تقول بعض المراجع الشيعية – أو تقول من قبل الخصوم من أهل السنة على نحو ما فعل محب الدين الخطيب في كتابه الخطوط العريضة– إنها حذفت من المصحف العثماني. وقد جاء في نص هذه السورة على ما يقال: "يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالنبي والولي الذين بعثناهما يهديناكم إلى صراط مستقيم، نبي وولي بعضهما من بعض". والجدال حول هذه السورة مستمر اليوم في المواقع الإلكترونية السنية والشيعية المتحاربة. وبينما تميل المواقع الثانية إلى نفي وجود تلك السورة، وتتهم الخصوم بانهم هم من اصطنعوا هذه الدعوى ليلصقوا بالشيعة تهمة القول بتحريف القرآن، تؤكد المواقع السنية أن هذا النفي وهذا التخريج هما من قبيل التقية. والجدير بالذكر أن بعض رجال الكهنوت المسيحي تدخلوا بدورهم في هذا الصراع بين السنة والشيعة حول سورة الولاية المحذوفة من المصحف ليوظفوا لحسابهم الخاص دعوى تحريف القرآن على نحو ما فعل الأب يوسف درة الحداد في كتابه الإتقان في تحريف القرآن والقمص زكرياً بطرس في تلفزيون "قناة الحياة".

[11] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص66

[12] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص72

[13] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص77

[14] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص78

[15] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص80
[16] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص81
[17] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص85
[18] جورج طرابيشي – مصدر سبق ذكره – ص87

البعد التاريخي للصراع الطائفي بين السُنَّة والشيعة 5/5

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5178 – 2016 / 5 / 30

استنتاجات في ضوء الصراع بين السنة والشيعة :

ماذا يمكن أن نستنتج من هذا العرض المطول؟ إن الأمر لا يحتاج إلى كبير اجتهاد: فما يجري اليوم في بلدان الوطن العربي عموماً، وفي العراق وسوريا واليمن خصوصاً، لا يدع مجالاً للشك في ان الطائفية في الإسلام ليست حدثاً طارئاً ولا مصطنعاً بعامل خارجي: فهي قديمة قدم الإسلام نفسه، دون أن نتجاوز الدور الاستعماري في إحياء وتشجيع الصراعات الطائفية، وصياغة بعض الأنظمة العربية وفق المحاصصة الطائفية كما هو الحال في لبنان والعراق وسوريا .. إلخ .

وحتى لا يبدو وكأننا نُحَمِّل المسؤولية للدين بما هو كذلك، فلنقل إنها ثابتة من ثوابت الإسلام التاريخي، بل هي الثابتة الأكثر استمرارية فيه ، وإن خمدت جذورها أو اتقدت تبعاً لتقلب موازين القوى الممسكة بمقاليد السلطة والدولة.

والسؤال، كيف السبيل إلى تسوية العلاقات المتوترة دوماً ، وإن الكامنة في ظاهرها تحت الرماد ، بين طوائف الإسلام؟ هل يمكن تسوية وإطفاء وتجاوز الصراعات الطائفية من خلال الديمقراطية؟ أم لا بد من الجمع بين الديمقراطية والعلمانية كشرط رئيسي لذلك التجاوز خاصة وأن عماد الديمقراطية الأول هو صندوق الاقتراع. ولكن في وضعية طائفية لن يصوت الناخبون إلا لممثليهم الطائفيين، ما يعني إعادة إنتاج وتكريس الطائفية، الأمر الذي يؤكد على ضرورة الجمع بين الديمقراطية والعلمانية، والسؤال الأهم هنا، هل بالإمكان تطبيق الديمقراطية والعلمانية في مجتمع تابع ومتخلف؟ الجواب، نعم بشرط استنهاض الأحزاب والقوى الديمقراطية التقدمية العربية، من خلال رؤى وبرامج تغييريه (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية) تلبي احتياجات التطور المجتمعي في كل بلد عربي في إطار الصراع السياسي الديمقراطي والطبقي ضد أنظمة التخلف وشرائحها الطبقية الحاكمة، وهنا يتجلى مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية كمدخل رئيسي لعملية التغيير الاقتصادي (الصناعي خصوصاً) والاجتماعي والثقافي، وصولاً إلى ضمان التطبيق التدرجي لمفاهيم وآليات الديمقراطية والعلمانية معاً جنباً إلى جنب مع مفهوم العدالة الاجتماعية، بما يضمن تقدم وتطور التجربة الديمقراطية العلمانية وتعميقها في أذهان الجماهير الشعبية وممارسة حقهم الانتخابي بعيداً عن تأثير التعصب الطائفي ، بما يؤدي إلى تمكين المجتمع من القبول بشرعية التعدد والاختلاف وتكريس حرية الرأي والمعتقد على قاعدة الاحترام المتبادل بين جميع الطوائف والمتدينين وغير المتدينين والاعتراف المتبادل من موقع المساواة بحق الاختلاف بعيداً عن رفض الآخر.

وبهذا المعنى الحواري، فإن عملية تطبيق الديمقراطية والعلمانية لن تكون مطالبة فقط بتوفير الحماية للتعددية الدينية والطوائفية في المجال العام، بل ستكون مطالبة أيضاً بإنجاز عملية إعادة تربية في المجال الخاص، كيما يغدو طلب ضمان الدولة لهذه التعددية صادراً عن المجتمع نفسه.

"والحال أن التربية العلمانية ، لابد أن تبدأ في احزاب وفصائل اليسار وكافة القوى الديمقراطية والقوى الدينية المستنيرة العقلانية المؤمنة بفصل الدين عن الدولة بصورة عاجلة حاسمة، إلى جانب مواصلة النضال الديمقراطي السياسي من اجل التوعية بمفاهيم العلمانية والديمقراطية والمواطنة، على طريق تكريس التربية الديمقراطية العلمانية في مجتمعاتنا – بصورة تدرجيه– ضمن عملية تحديث شاملة، من المدرسة الابتدائية – الخلية الأولى للمجتمع الحديث– وترجمتها، أو بموازاة هذه الترجمة، إلى مادة أساسية في دستور الدولة، مع كل ما يترتب على ذلك من تعديل لمواد القانون المتعارضة والمبدأ العلماني، بل أكثر من ذلك بعد : "إن العلمانية لن يكتب لها النجاح في العالم العربي – وفي العالم الإسلامي بشكل أعم – ما لم تقترن بثورة في العقليات". ففي صندوق الرأس، وليس فقط في صندوق الاقتراع، يمكن أن نشق الطريق إلى الحداثة بركيزتيها الأخريين: الديمقراطية والعقلانية" .

ونحن نعلم، –كما يؤكد جورج طرابيشي– بعد كل التجارب الخائبة للإيديولوجيات الداعية إلى حرق المراحل، أن هذا مسار مستقبلي سيستغرق عشرات السنين في حال النجاح ، وربما مئاتها في حال الفشل، ولكنه مسار لا مناص منه، وقد بات يفرض نفسه بمزيد من الإلحاح في زمن الارتداد العربي والإسلامي هذا إلى قرون وسطى جديدة"، تعيد انتاج التخلف والصراع الطائفي الدموي ، كما هو حالنا في اللحظة الراهنة، في العراق وسوريا واليمن، إلى جانب عمليات الإرهاب الوحشية في مصر وليبيا وتونس والجزائر.

ولذلك فإن تفسيرنا لهذه الممارسات وأسبابها، لا يعود بصورة مباشرة على الإمبريالية فحسب، بقدر ما يعود أيضاً –وبشكل رئيسي– إلى عوامل داخلية ترتبط بطبيعة التطور الاجتماعي المشوه تاريخياً وراهناً من جهة، إلى جانب دور "الطبقات" الحاكمة في النظام العربي، التي تعمل على تكريس مظاهر التخلف حفاظاً على مصالحها، وذلك عبر نشر التدين السلفي الشكلي وتعليمه في مدارس وجامعات الدول العربية من جهة ثانية، حيث نلاحظ انه ليس هناك من دولة عربية واحدة لا تجعل من التعليم الديني تعليماً إلزامياً في جميع المدارس العامة وفي جميع المراحل التعليمية بلا استثناء، إلى جانب فرض الزي المدرسي المتخلف (الجلباب والحجاب) على الطالبات في المدارس الجامعات، مع كل ما يترتب على ذلك من اجحاف تمييز أو إذلال بحق المرأة، والأنكى من ذلك إن الدول العربية، توكل التعليم لا إلى مدرسين "متعلمنين" أو ديمقراطيين متخرجين من كليات الفلسفة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، بل إلى خريجي المعاهد الدينية وكليات الشريعة والجامعات الدينية ذات المنزع الرجعي أو التقليدي الخالص التي ترفع لواء المحافظة والسلفية، وتتنكر حتى لحركات الإصلاح والتنوير الديني.

وفي هذا الجانب، نلاحظ أن المناهج الدينية ، "تتخطى مجال التعليم الديني الصرف لتحتل مكانة الصدارة حتى في الكتب المدرسية "الدنيوية" مثل كتب القراءة واللغة والأدب والتاريخ والتربية الوطنية، وعلى هذا النحو

يمكن القول إن المدرسة العربية هي الخلية الأولى اليوم، في الدول العربية، لإنتاج وإعادة إنتاج الأصولية الدينية، وإن بتفاوت ملحوظ تبعاً للدول ولدرجة "تعلمنها" .

على أي حال ، إن حرية العقل – التي هي المدماك الأول في بناء الحداثة – لا تزال في جميع البلدان العربية محدودة السقف بعدم الجهر بعدم الإيمان، ومع أن كثرة من الدساتير العربية تنص على حرية الرأي، فإن القوانين السارية المفعول لا تزال تعتبر جريمة الرأي واحدة من أفدح الجرائم.

لكن المفارقة، أو الإشكالية الكبرى تتجلى في مطالبنا – كأحزاب وفصائل يسارية – تطبيق الديمقراطية والعلمانية في دولنا ومجتمعاتنا، بدون أن نجسد هذين المفهومين على صعيد الوعي الذاتي بهما، أو على صعيد الممارسة داخل تنظيماتنا وأسرنا ومجتمعاتنا، ولا نبالغ في القول، ما من حزب أو فصيل يساري عربي هو علماني وديموقراطي بصورة صريحة وواضحة نظرياً أو بالممارسة، بل إن عدوى التخلف الديني الشكلي أو المظهري الانتهازي انتقلت إلى صفوف العديد من كوادر وقيادات هذه الأحزاب، الأمر الذي عزز من تراجعها وفقدان دورها الطليعي لأسباب عديدة بالطبع، من بينها الارتداد الفكري باتجاه اليمين الديني وممارسة طقوسه بما يتناقض جوهرياً مع عنوان أو اسم الحزب أو الفصيل وهويته الفكرية!!

لكن، على الرغم من كل ما تقدم، فإن العلمانية –ولو في مستقبل غير منظور بعد– باتت ضرورة مصيرية في بلادنا العربية، إذ أننا –كعرب– في عالم أقلعت جميع قاراته صوب الديمقراطية والعلمانية، بقينا نراوح في أوضاع الجمود والتخلف ، فما لم يتقدم فإنه مهدد بالانكفاء نحو قرون وسطى جديدة، وتلك بالطبع مهمة قوى التغيير الديمقراطية اليسارية، شرط أن تطرد من داخلها كافة مظاهر التخلف الفكري، لكي تبدأ باستنهاض ذاتها، وانتاج ثقافتها من خلال الممارسة، في مواجهة عملية إعادة التديين الشكلية المستشريه اليوم في مجتمعاتنا العربية، التي تتخذ شكل اغراق المكتبات بملايين النسخ الرخيصة الثمن أو حتى المجانية من الكتب "التراثية" ذات المنزع السلفي والحنبلي المتشدد، إلى جانب توظيف المساجد –بصورة غير مسبوقة– في خدمة الصراعات المذهبية والطائفية والسياسية والطبقية، بمنطق وأساليب رجعيه صريحة ومكشوفة في عدائها للقوى الوطنية الديمقراطية عموماً وللقوى اليسارية خصوصاً.

أخيراً عشرات الفضائيات "الدينية" التي تخاطب الملايين، بمن فيهم الأميين الذين يتجاوز تعدادهم في العالم العربي المئة مليون نسمة، إلى جانب الفضائيات السياسية، الجزيرة والعربية وغيرها، وتأثيرها الهائل من خلال استراتيجية ذكيه تقوم على احتضان التعددية السياسية الشكلية التي تضع السم في الدسم، ونبث سمومها في أذهان وعواطف الجماهير العربية البسيطة والمضطهدة من استبداد انظمتها، فتجد في تلك الفضائيات متنفساً لها.

لقد كانت الحاضنة المادية لإعادة التديين هذه، هي الدولارات النفطية التي وظفت مليارات في خدمة استراتيجية الانقضاض على عصر النهضة وموروثه الثقافي، وتحويل قيادة الفكر العربي المعار من الأفغاني والكواكبي ومحمد عبده وقاسم أمين وسلامة موسى وفرح أنطون وطه حسين وأحمد لطفي السيد وسائر النهضويين إلى ابن تيمية وتلامذته من النيو–وهابيين، وإلى سائر مجددي السلفية المتزمتة في القرن العشرين

بدءاً بسيد قطب وانتهاء بيوسف القرضاوي"، وعشرات ما يسمى بـ"الفقهاء والعلماء" السلفيين المتزمتين من السُّنة والشيعه، يبثون أفكارهم ومنشوراتهم وكتبهم التي تحمل سموم التعصب الطائفي في أوساط الجماهير العفوية البسيطة ، التي لا تدرك الأبعاد الطبقية والمصالح السياسية الانتهازية المغرضة من "علماء وفقهاء " هذه الطائفة أو تلك، الذين يجدون في تلك الجماهير العفوية الفقيرة، وعاءً صالحاً يستقبل أفكارهم الرجعية السوداء لاشعال الصراع الدموي الطائفي البشع في ظل عجز وغياب تأثير القوى اليسارية على الجماهير الشعبية.

هذا المسار الصراعي الدموي تقوده اليوم، الداعشيات السنية والشيعية معاً، وخلفهما تلهث شعوب ونُخب وحكومات واحزاب سياسية، حيث نلحظ "في فضاء كل من "المعسكر السني" و"المعكسر الشيعي" في المنطقة، نفس الخطاب والتجييش والاقصاء والتكفير والاتهام بالعمالة لـ "المعسكر الآخر"، ذلك إن تحليل الخطاب الديني والسياسي والاعلامي السائد، يقود إلى نفس النتائج تماماً مع تغيير مفردة "سني" أو "شيعي" وحسب، فالمعمل الاساسي لخطاب التصفية والإقصاء يشرف عليه داعشيو السُّنة وداعشيو الشيعة، ثم يُصَدِّرون منتجهم القاتل إلى بقية المعسكر بمتطرفيه ومعتدليه وحتى علمانييه، ويعيد هؤلاء استنساخه وانتاجه بسذاجة قاتلة، وفي مناخ كهذا "لا يحق لك حتى لو كنت علمانيا صافيا لا يؤمن بخلط الدين في السياسة ان تأخذ الحياد أو رفض الانجرار إلى مستنقع الطائفية وعفونة خطابه وتصنيفاته" .

نستنتج من كل ما تقدم، تطلعنا إلى تطبيق الديمقراطية والعلمانية في مجتمعاتنا العربية، هو اكثر ضرورة ملحة تستجيب لتطلعات شعوبنا العربي ونهوضها والخروج من أوضاعها المتخلفة والمأزومة الراهنة، لكننا أيضاً ندرك أن هدف تحقيق الديمقراطية والعلمانية في مجتمعاتنا العربية، ليس ثمرة ناضجة برسم القطف بل هي بذرة برسم الزرع، والتربة الأولى التي يمكن أن تزرع فيها هي التربية العلمانية في المدارس والجامعات.

فأصل الانقسام الطائفي في الإسلام سياسي وليس ديني، وقد كان مداره –ولا يزال– على مسألتي الخلافة والإمامة، ولذلك علينا ان نتوخى المنهجية الموضوعية بالنسبة لمقولة الإسلام السياسي، وعدم تحديدها أو ربطها بالمسلمين السُّنة فقط، إذ أنه إلى جانب "الإسلام السياسي السُّني"، هناك أيضاً حركات "اسلام سياسي شيعي" في العراق واليمن ولبنان وإيران... إلخ. لابد من التعاطي مع كل منهما بصورة موضوعية على أساس مساحة الاتفاق في قضايا النضال التحرري الوطني، وقضايا النضال الديمقراطي وحرية الرأي والاختلاف في إطار الاحترام المتبادل، آخذين بعين الاعتبار ، أن تحقيق مبدأ فصل الدين عن الدولة، في إطار النظام الديمقراطي العلماني، سيضمن اجراء متغيرات نوعية، حضارية وتقدمية، في مجتمعاتنا، بما في ذلك تجاوز ودفن مقولتي الروافض والنواصب، وكافة أشكال التعصب الديني الطائفي، وإحالة ملف الصراع بين السُّنة والشيعه إلى متحف التاريخ، وفتح الطريق امام الإسلام السني والإسلام الشيعي إلى إعادة تأسيس نفسهما في علاقة احترام متبادل ضمن رؤية مستقبلية واحدة تنطلق من مقولات الوطن والوطنية والمواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

الصهيونية - رؤية تحليلية مقارنة

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5180 – 2016 / 6 / 1

نظم مركز د.حيدر عبد الشافي للثقافة والتنمية لقاءاً ثقافياً هاماً عبر استضافة أ.غازي الصوراني بعنوان: " الحركة الوطنية الفلسطينية – الحركة الصهيونية " رؤية تحليلية مقارنة

استضاف بها أ.غازي الصوراني بحضور عدد كبير من المثقفين والإعلاميين والأكاديميين وممثلين عن الفصائل وشخصيات عامة وشبابية، وذلك يوم الأثنين 2016/5/9 في جمعية الشبان المسيحية بمدينة غزة.

غازي الصوراني :

سأبدأ من حقائق الواقع الراهن لكل من مسار العدو الصهيوني ، والمسار الفلسطيني رغم الواقع المرير أو الكارثي الذي وصلناه في هذه المرحلة نتيجة استمرار الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس من ناحية، ونتيجة للتراجع الحاد لقضيتنا الوطنية الفلسطينية في أذهان شعوبنا العربية من ناحية ثانية... فالعالم العربي اليوم من وجهة نظري عالماً افتراضياً.

الحديث المقارن بين الحركة الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية هو حديث عن بنيتين، احداهما متخلفة والثانية متقدمة مستندة إلى الحداثة الرأسمالية، وهذا لا يعني أبداً توقف النضال ضد الحركة الصهيونية والامبريالية كعذو وسبب رئيسي في تكريس أوضاع التخلف والتبعية والانحطاط.

مسار الحركة الصهيونية منذ تأسيسها تميز بالصعود والتقدم رغم افتقاره لأي عنصر من عناصر الشرعية أو الحق بالمعنى التاريخي أو السياسي .. لكن العامل الذاتي والظرف الموضوعي العالمي عزز من تقدمه وصولاً إلى اللحظة الراهنة التي تحولت فيها دولة العدو الصهيوني إلى حالة امبريالية صغرى في المنطقة، تميزت بممارسة أبشع وسائل العدوان والقتل والقهر العنصري النازي الذي تَفَوَّق على النازية الهتلرية.

أما مسار الحركة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها، فقد تميزت قيادته بالرخاوة والمهادنة ارتباطاً بمصالحها الطبقية سواء عبر كبار الملاك أشباه الاقطاعيين أو القيادات البرجوازية اليمينية في المرحلة الراهنة خاصة في اطار م.ت.ف، كما في اطار الحركات الاسلامية، وبالتالي تميز ذلك المسار بغياب المواقف المبدئية والبرامج الواضحة، علاوة على التناقضات الداخلية وسيطرة المصالح الطبقية ومهادنة الاستعمار، إلى جانب تآمر العملاء العرب من الملوك والامراء وصولاً إلى اللحظة الراهنة من الانقسام والصراع على المصالح بين فتح وحماس، وتفكك النظام السياسي وتراجع المشروع الوطني في ظروف لم تعد فيها قضيتنا الوطنية مسألة مركزية في اذهان شعوبنا العربية. (وفي كل الأحوال لا يخرج تحليلنا للتاريخ عن التحليل الطبقي وفق المنهج الماركسي الذي يعزز نضالنا ضد الوجود الامبريالي/ الصهيوني من منطلق الصراع العربي الصهيوني).

فيما يتعلق بموضوع ندوتنا اليوم، سأبدأ حديثي عن المشروع الصهيوني بالإشارة إلى ثلاث وجهات نظر: الأولى لأحد علماء اليهود شلومو ساند ، والثانية للمفكر الراحل د.جمال حمدان ، والثالثة للمفكر الراحل د. عبد الوهاب المسيري.

يقول المفكر اليهودي: "شلومو ساند" ، في مقدمة كتابه "اختراع الشعب اليهودي"الطبعة العربية – 2010 : "على الرغم من أن مصطلح " شعب" فضفاض، وغير واضح جداً ، إلا أني لا أعتقد بأنه كان في أي زمن مضى شعب يهودي واحد .

اما مفكرنا الراحل د.جمال حمدان، في كتابه "اليهود أنثروبولوجيا"، يقول فيه إن "العودة" اليهودية إلى فلسطين ظاهره استعمارية استيطانية إحلاليه، وليست عودة توراتية أو تلمودية أو دينية وإنما هي "عودة" إلى فلسطين بالاغتصاب وهو غزو وعدوان غرباء لا عودة أبناء قدامى، إنه استعمار لا شبهة فيه بالمعنى العلمي الصارم، يشكل جسماً غريباً دخيلاً مفروضاً على الوجود العربي، غير قابل للامتصاص.. فهم ليسوا عنصراً جنسياً في أي معنى بل جماع ومتحف حي لكل أخلاط الأجناس في العالم .

إن اليهود اليوم إنما هم أقارب الأوروبيين والأمريكيين، بل هم في الأعم الأغلب بعض وجزء منهم وشريحة، لحماً ودماً، وإن اختلف الدين، ومن هنا اليهود في أوروبا وأمريكا وروسيا ليسوا كما يدعون غرباء أو أجانب دخلاء يعيشون في المنفى وتحت رحمة أصحاب البيت، وإنما هم من صميم أصحاب البيت نسلاً وسلالة، لا يفرقهم عنهم سوى الدين.

وانطلاقا من هذا ، لا يمكن الاقرار بأن اليهود يمثلون قومية أو شعباً أو أمة، بل هم مجرد طائفة دينية تتألف من أخلاط من كل الشعوب والقوميات والأمم والأجناس، فما الذي يجمع بين الافريقي من أثيوبيا أو المصري أو اليمني أو الهولندي والأمريكي والروسي والصيني والبولندي والانجليزي والفرنسي سوى الدين التوراتي؟ انها دولة بلا مستقبل لا تعيش الا بدواعي القوة والعنف وضعف العرب وتفككهم.

في هذا السياق، أشير إلى ان القراءة الموضوعية لتاريخ ما يسمى بـ "المسألة اليهودية " تؤكد أن 95% من اليهود المعاصرين ليسوا هم أحفاد اليهود الذين خرجوا من فلسطين قبل ألفي عام.

أما المفكر الراحل د.عبد الوهاب المسيري، يقول : إن مصطلح "صهيونية" نفسه لم يكن قد تم سكه، إلا بعد تبلور الهجمة الإمبريالية الغربية على الشرق ، ومع تبلور الفكر المعادي لليهود في الغرب.

وبعد المؤتمر الصهيوني الأول (1897) في بازل ، تحدد المصطلح وأصبح يشير إلى الدعوة التي تبشر بها المنظمة الصهيونية وإلى الجهود التي تبذلها، وأصبح الصهيوني هو من يؤمن ببرنامج أو مشروع "بازل" الذي لم يتحقق إلا من داخل مشروع استعماري غربي ، وهذه هي الصهيونية السياسية، وهناك وجوه متعددة للصهيونية: (صهيونية دينية / ثقافية / صهيونية اشتراكية/ صهيونية مركبة/ صهيونية نظرية / صهيونية عملية / صهيونية مسيحية / صهيونية اسلامية .. فالصهيونية ليست أيديولوجية محددة، وكل هذه الأنواع من الصهيونية أو "الايديولوجية" مرتبطة بالمصالح الرأسمالية الحديثة أو الاستعمار ثم الامبريالية ثم العولمة).

فالمعروف أن الحركة الصهيونية في بداياتها الأولى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لم تتمسك ابداً بالمنطلق الديني التوراتي لإقامة " دولتها" بل وافقت في مؤتمرها السادس (1903) على إقامة دولة إسرائيلية في اوغندا أو الأرجنتين، كدليل ساطع على تجاوز الادعاءات الدينية فيما يسمى بـ"أرض الميعاد" .

وفي هذا الجانب يمكن العودة إلى كتابات أبرز المفكرين والقادة الصهاينة اللذين أكدوا على أهمية فصل الدين عن الدولة مثل "موشي هس" و "ليو بنسكر" و "مندلسون" و "تيودور هرتسل" و "وايزمن" و"بن جوريون" ...إلخ ، ما يعني دوراً رئيسياً للعلمانيين الصهاينة في تأسيس الدولة. (التوراه عند بن جوريون عشيقه الحكومة العلمانية).

فالمؤسسين الأوائل للحركة الصهيونية تعاملوا مع كتب الديانة اليهودية كالتوراة والتلمود، مجرد فلكلور قومي يهودي، وكان هيرتزل يردد: "إن الدين لا يهمني، بل إن ما يهمني هو الأسطورة الجبارة للعودة".

فالدين هنا، أو التوراة والتلمود ، ضروري جداً كمدخل لدى فقراء اليهود ، وبدونه – كما يستطرد هرتسل في كتابه – يصبح من المستحيل على الحركة الصهيونية أن تقنع آلاف الفقراء اليهود من العودة إلى "أرض الميعاد".

بعد ما يقرب من ألفي عام على طرد الرومان لليهود، لم يتحرك أحد من الدول الغربية – ومن اليهود – بصورة جدية للعودة إلى ما يسمونه بـ"أرض الميعاد" حتى ظهور الرأسمالية وانتشارها وتوسع مصالحها، ومن ثم نبشها للماضي الأسطوري واستخدامه ذريعة لزرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي.

وبالتالي فإن استخدام والأساطير الدينية والتوراتية، كان ولا يزال، لحساب الأهداف السياسية ، التي تخدم الكذبة الكبرى التي تقول بأن اليهود أمة ، وذلك على قاعدة أن الصهيونية هي الجانب القومي في اليهودية ، واليهودية هي الجانب الديني في الصهيونية، وقد تبلور المفهوم الغربي للصهيونية تماماً في وعد بلفور.

ما يؤكد على أن "إسرائيل" انطلاقاً من دورها ووظيفتها ، لم تنشأ إلا لخدمة مقتضيات التوسع الرأسمالي، وكان وعد بلفور أحد أهم ثمار تلك المقتضيات لخدمة المصالح الاستعمارية البريطانية.

وبعد أفول السيطرة الاستعمارية والدور البريطاني لحساب السيطرة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ عام 1957 انتقلت "إسرائيل" إلى التعاطي مع الإمبريالية الأمريكية لتصبح أداة طيعة في تنفيذ مخططاتها وحماية مصالحها في الوطن العربي حتى اللحظة.

تاريخ الصهيونية : نشأت الصهيونية ونَمَت بين يهود روسيا وبولونيا، وباقي دول أوروبا الشرقية، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث كانت تعيش آنذاك أكثرية اليهود في العالم.

تبدأ المرحلة الأولى من المسألة اليهودية، بمفهومها الذي شكل مقدمة نشوء الصهيونية على الأقل، من طرد اليهود من أسبانيا سنة 1492 .

السفارديم، نسبة إلى "سفاردا" – اسبانيا بالعبرية– ويطلق عليهم، عامة، اسم "اليهود الشرقيين").

الاشكناز، نسبة إلى "اشكناز" – الاسم القديم لألمانيا بالعبرية – ويطلق عليهم أيضاً اسم "اليهود الغربيين"). وكانت البندقية، اول من ادخل نظام الغيتو في حياة اليهود، عندما اصدر مجلس المدينة، سنة 1516، أمراً اجبر بموجبه اليهود في المدينة على السكن في حي مغلق خاص بهم. وقد انتشر هذا النظام، فيما بعد، في اكثر من مدينة أو بلد أوروبي.

المصالح الاستعمارية ودورها الرئيسي في خلق الحركة الصهيوينة:

عام 1798م : نابليون يصدر أول وعد في العصر الحديث يدعو فيه اليهود الى إقامة دولة لهم في فلسطين.

عام 1838م: لورد شافتسبري (1801 – 1885)، يطالب بتوطين اليهود في فلسطين بحيث تحل أوروبا مسألتها اليهودية عن طريق التخلص من الفائض اليهودي فيها، عن طريق ايجاد قاعدة للاستعمار والحضارة الغربية في قلب الدولة العثمانية، وحسب تعبير أحد رؤساء بريطانيا في تلك المرحلة الذي قال: "لو لم تكن هنالك حركة صهيونية لصنعنا حركة صهيونية". (بدون المصالح الاستعمارية لم يكن ممكناً تحقيق الصهيونية ذاتياً)

عام 1891م : تأسيس شركة إيكا للاستعمار اليهودي، الشركة تبدأ نشاطها بالاستيطان في الأرجنتين.

وكان أكثر من مفكر أو زعيم صهيوني على استعداد، خلال المراحل الأولى من نشوء الصهيونية، لاقامة دولة يهودية أو لتوطين اليهود في أي مكان من العالم. (مثلاً: مشروع هرتسل في اوغندا، والعريش، ومشروع البارون موريس دي هيرش لتوطين آلاف اليهود في الأرجنتين)

ولم يحسم الصهيونيون موقفهم، الا بعد اقامة المنظمة الصهيونية العالمية، عندما قرر المؤتمر الصهيوني الأول، المنعقد سنة 1897، ان الدولة اليهودية يجب ان تقام في فلسطين فقط. بزعم انها أرض بلا شعب، على الرغم من انها كانت أرض زاخره بالشعب المنتج والعامل / وتقدم الانتاج الزراعي والصناعي، ورغم ان يافا كانت تصدر أكثر من 1.5 مليون صندوق برتقال عام 1880.

– في سنة 1870 افتتحت أول مدرسة زراعية يهودية في فلسطين، "مكفيه يسرائيل" ("رجاء اسرائيل"). وتأسيس مستوطنة "بيتح تكفا" (عام 1879)، وفي عام 1884 تأسست مستعمرة "ريشون لتسيون" ، بعد ان تبنى البارون روتشيليد قضية الاستيطان عام 1883.

وقد لعبت بيتح تكفا – "ام المستوطنات" ، كما عرفت فيما بعد – دوراً مهما في بلورة مفاهيم عديدة داخل الكيان الصهيوني في فلسطين .

وخلال الفترة 1881 – 1904 ، هاجر من روسيا ودول أوروبا الشرقية الاخرى ، خصوصاً رومانيا، 25 – 30 ألف نسمة إلى فلسطين.

طرح المفكر الصهيوني "موسى هس" (1811 – 1875) الداعية الأول للصهيونية السياسية فكرة الدولة اليهودية في منتصف القرن التاسع عشر في كتابه ذي الطابع الاستعماري الواضح "روما والقدس " .

أما الدكتور يهودا ليف (ليو) بينسكر (1821 – 1891): قام بنشر آرائه في كراس ، بعنوان "التحرير الذاتي"، طبع في برلين سنة 1883. كان "التحرير الذاتي" أول منشور من نوعه، يتصدى لطرح حلول جذرية للمسألة اليهودية.

اما الحل الذي يقدمه بينسكر فيدعو إلى ايجاد "مكان خاص بنا" ، في أي منطقة في العالم، وليس في فلسطين بالذات، يستطيع اليهود العيش فيه و"قبل كل شيء علينا الا نحلم ببعث بلاد يهودا القديمة". علينا الا نتطلع إلى بلادنا "المقدسة" وانما إلى بلاد "لنا". تولى بينسكر ، بعد نشره "التحرير الذاتي"، زعامة حركة هواة صهيون.

وفي الأول من آب (أغسطس) 1882 وضع الاساس لمستوطنة أطلق عليها اسم "ريشون لتسيون".

وفي الوقت نفسه، قام البارون روتشيلد، بشراء ما مساحته 3,750 دونما من الأراضي، الواقعة إلى جنوب مدينة الرملة، لتأسيس مستوطنة عليها عرفت باسم عكرون.

وصل عدد المستوطنات اليهودية في فلسطين سنة 1897، عشية انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول، إلى 17 مستوطنة.

هرتسل والمنظمة الصهيونية العالمية: كان الدكتور هرتسل (1860 – 1904)، مؤسس المنظمة الصهيونية العالمية، واحداً من ابرز الزعماء الصهيونيين واوسعهم نشاطاً.

ولاقامة دولة اليهود ، يدعو هرتسل في كتابه (الدولة اليهودية – 1896) إلى انشاء مؤسستين: الأولى "جمعية اليهود" ، والثانية "الشركة اليهودية" ، ولكل واحدة من هاتين المؤسستين مهامها الخاصة بها.

إن الدروس والعبر التي يمكن استخلاصها من كتاب مؤسس الحركة الصهيونية يمكن تكثيفها في عبارة واحدة : أن نتعلم من التجربة الذاتية للصهاينة في استجابتهم للفكرة المركزية، التوحيدية، التي حددها هرتسل عبر هدف إقامة دولة إسرائيل، للخلاص – كما يقول – من" كل ما يتعرض له اليهود في أصقاع الأرض من اضطهاد أو قمع لن يستطيع إبادتنا، بل إنها ستكون حافزاً (لليهود) عبر الصدق والالتزام، وعنصراً أساسياً لنجاح الكفاح في تحقيق اهداف حركتنا ونهوضها".

هذا الكتاب الصغير، نجد في صفحاته الكثير مما يتوجب علينا تعلمه من تجربة الحركة الصهيونية.

وأن نتعلم أيضاً أهمية التخطيط المسبق وبناء العامل الذاتي وقراءة الواقع قراءة موضوعية لنضع برامجنا ومخططاتنا على مراحل، بحيث تتوضح فيها الحدود الدنيا والحدود القصوى.

والأهم من كل ما تقدم هو أن نتعلم من العدو ومن خبرات نضال شعبنا أن " الاضطهاد والقمع لا يمكنهما إبادتنا.

بدأت الحركة الصهيونية بعد مؤتمرها الاول (1897) في التطبيق العملي لأفكارها عبر التخطيط ثم التنفيذ المتدرج، فأسست الصندوق القومي لشراء الأرض عام 1902، ثم قامت بإنشاء الجامعة العبرية عام 1924 ومعهد التكنولوجيا (التخنيون)، كما خططت ونفذت العديد من مصانع الأغذية والذخيرة والأسلحة والاسمنت

والأدوات والمعدات إلى جانب تأسيس وتنفيذ الأجهزة الأمنية والمؤسسات العسكرية والاقتصادية والنقابية (الهستدروت) والجمعيات والاتحادات الصناعية والزراعية، وذلك خلال الفترة من عام 1910–1948.

1902م	– **تأسيس حزب مزارحي (المركز الروحي) الديني بإيعاز من هرتسل وبتمويل من ماله الخاص تحت شعار: أرض يسرائيل لشعب يسرائيل وفقاً لتوراة يسرائيل رغم عدم ايمانه بالتوراه.** – **5 تموز 1902 قابل تيودور هرتسل جوزيف تشمبرلين وزير المستعمرات البريطاني، واقترح عليه تخصيص قبرص للهجرة اليهودية، لكن تشمبرلين رفض ذلك بحجة ان سكان هذه الجزيرة من البيض .. وانه لا يستطيع طردهم من أجل الهجرة اليهودية، وقال تشمبرلين لهرتسل: "اذا اشرتم علي بأي جزء من الممتلكات التي لا يوجد فيها سكان بيض فانني على استعداد للمناقشة".**
1906م	– **تأسيس حزب "بوعالي تسيون" ("عمال صهيون") "حزب العمال الاشتراكي – الديموقراطي اليهودي.**
1907م	– **وفي سنة 1907، سجلت الكيرن كاييمت رسمياً كشركة مساهمة في بريطانيا معلنة في أول مادة من عقد تأسيسها، ان هدفها العمل على استملاك الأراضي.** – **تقرر اقامة منظمة سرية، اطلق عليها اسم "بار – غيورا". وكان قد تقرر: (أ) تشجيع العمل من خلال الارادة الحرة. (ب) عمل عبري وحراسة عبرية. (ج) اقامة قوة دفاعية – مقاتلة .** **وبعد مرور نحو سنة ونصف على اقامة بار – غيورا، عقد اعضاؤها مؤتمراً، (ابريل) 1909، وقرروا اقامة منظمة علنية ، اطلقوا عليها اسم "هاشومير" ("الحارس")، معلنين ان هدفها هو "تطوير عنصر الحراس اليهود، في بلادنا، وتعليمهم ركوب الخيل والرياضة واستعمال السلاح،.** – **الكيبوتس، الذي وضعت اسسه في دغانيا سنة 1908، نما وتبلور، واصبح رأس الحربة في تنفيذ المشاريع الاستيطانية الصهيونية في فلسطين، خلال فترة الانتداب او حتى بعد اقامة اسرائيل.** – **ومؤسسات الضمان الصحي والاجتماعي، والصحف ودور النشر، والتعاونيات، لا تزال كلها قائمة منذ تأسيسها خلال فترة الهجرة الثانية.**
1909م	– تأسيس المنظمة العسكرية الصهيونية الحارس (هاشومير) لحراسة المستوطنات، وفرض عمليات الاستيطان، وهي تطوير لمنظمة بار جيورا.
1911م	– مشروع إقامة الجامعة العبرية في القدس.
1912م	– تأسيس المنظمة النسائية الصهيونية (هاداسا) في الولايات المتحدة.

1914م	**-في مطلع سنة 1914، كان المسؤولون الصهيونيون في البلد قد استطاعوا اقامة علاقات مع عدد من الزعماء العرب، فاجتمع سوكولوف ببعضهم، للبحث في امكانية ايجاد سبل للتفاهم بينهم وبين الصهيونيين وتوحيد جهود الطرفين.** **-كذلك تم الاتفاق على عقد اجتماع عربي – صهيوني في برمانا، بالقرب من بيروت، في صيف سنة 1914. وبسبب هذه الاتصالات ، امتنع المؤتمر العربي الذي عقد في باريس، في حزيران (يونيو) 1913، عن اتخاذ موقف علني مناوئ للهجرة الصهيونية إلى فلسطين.**
1915م	– تكوين فرقة البغّالة الصهيونية العسكرية من المستوطنين اليهود ، فلاديمير جابوتنسكي يقوم بالدور الأساسي في تكوين الفرقة، وفي عام 1921 دعا جابوتنسكي **إلى عدم الاكتراث بالمعارضة العربية، "لان اميركا لم تحصل على موافقة الهنود الحمر عندما وطنت البيض فيها، واستراليا ايضاً لم تطلب موافقة السود".** – تأسيس المنظمة الصهيونية السرية المسماة "نيللي" في فلسطين للتجسس على القوات العثمانية، إمداد القوات البريطانية بالمعلومات، وتعاون وثيق مع الاستخبارات البريطانية.
1916م	– **اتفاقية سايكس – بيكو .** – **المفاوضات بين الشريف حسين والسير هنري مكماهون، المفوض البريطاني في مصر.** – **في مراسلاته مع "مكماهون" عام 1916، تنازل "الحسين بن علي" عن فلسطين وعن أرض عربية كبيرة ، عن قصد وتصميم .** – **ولده "فيصل" علم باتفاق "سايكس بيكو" وقرأ نصه الكامل قبل نهاية 1917.** – **ذكر فيصل فيما بعد ، ان والده أرسل يامره بأن لا يهتم بقصة وعد بلفور، وان يتابع عمله في خدمة البريطانيين ، وإلا فهو "خائن" بنظر ابيه .**
1917م	– **صدور وعد بلفور 2 تشرين الثاني (نوفمبر.** – **احتلال فلسطين : وفي 11 كانون الأول (ديسمبر) 1917، أي بعد مرور 40 يوماً على اصدار وعد بلفور، دخل الجنرال اللنبي، قائد القوات البريطاني، إلى مدينة القدس – وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ فلسطين ، والصهيونية.** – **تشكيل قوة يهودية مسلحة، بالاشتراك مع الصهيونيين في خارج فلسطين، تحت ستار المساهمة مع بريطانيا في الحرب.** – **صيف 1917 اقامة كتيبة يهودية في الجيش البريطاني، اسمتها (الكتيبة 38) وعين جابوتينسكي ملازماً فيها، ثم انضمت اليها في أيلول/سبتمبر1918 (الكتيبة 39)، التي شكلت من متطوعين يهود في الولايات المتحدة وكندا، كان من بينهم دافيد بن – غوريون.**
1918م	– **استطاعت شركة تطوير اراضي فلسطين، شراء 192 دونماً في القدس على جبل سكوبس، حيث اقيمت الجامعة العبرية فيما بعد.**

	– **واشترت شركة تطوير فلسطين سنة 1913، ما مساحته 249 دونما من الارض على جبل الكرمل، واقيم على جزء من تلك الاراضي ، آنذاك، معهد الهندسة التطبيقية، التخنيون، وفي سنة 1918، اشترت الشركة 2,536 دونماً، في اماكن مختلفة في المدينة .** – **تأسيس أول جهاز أمني وجهاز المستعربيين.**
1920م	– **اعتداءات على العرب من جانب المستوطنين الصهاينة في فلسطين، مظاهرات عربية مضادة، جماعة صهيونية مسلحة بزعامة جابوتنسكي تحاول اقتحام باب الخليل في حماية القوات البريطانية.** – **تأسيس الصندوق التأسيسي لفلسطين (كيرين هايسود) لتمويل المشروع الصهيوني.** – **الانتداب البريطاني على فلسطين، (صك الانتداب أداة لتحقيق وعد بلفور، حسب مقدمة القرار) ويتولى هربرت صمويل منصب المندوب السامي البريطاني في فلسطين حتى عام 1925.** – **تأسيس الاتحاد العام للعمال اليهود في إرتس يسرائيل (الهستدروت) / بن جوريون يتولى قيادته.** – **تأسيس المنظمة العسكرية الصهيونية (الهاجاناه) في القدس.** – **تشكيل القسم السياسي في الوكالة اليهودية ليكون جهاز استخبارات صهيونياً بالتعاون مع السلطات البريطانية.** – **اقيمت في تموز (يوليو) 1920، في لندن، المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات.** – **عقد المؤتمر العام للعمال اليهود تحت اسم "النقابة العامة للعمال اليهود في أرض– اسرائيل" (المعروفة باسم الهستدروت).**
1921م	– المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث في حيفا برئاسة موسى كاظم الحسيني حتى عام 1934. – مظاهرات لعرب فلسطين احتجاجا على استفزازات المستوطنين الصهاينة. – اجراءات قمعية ضد العرب من جانب السلطات البريطانية والمستوطنين. – لجنة هيكرافت، للتحقيق في أحداث العنف، تدين الممارسات الصهيونية. – وقع تصادم آخر بمناسبة عيد العمال العالمي في الأول من أيار عام 1921 في مدينة يافا. – **"عبدالله" بدأ اتصاله بالبريطانيين لينصبوه أميراً على الامارة التي صنعت خصيصاً له . وكان الثمن الذي دفعه اعترافه بالانتداب البريطاني على فلسطين وشرق الأردن ، أي أن وضع "عبدالله" أميراً على شرق الأردن انما كان إجراء بريطانيا اخر لتنفيذ المخطط الصهيوني لابتلاع فلسطين. وكان عبد الله يعلم ذلك .**
1922م	–**ايار (مايو) 1922 ، اتخذ الكونغرس الاميركي ، قراراً يعلن فيه ان الولايات المتحدة "تحبذ انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين".**

	-تبين من احصاء عام للعمال اليهود في فلسطين، أجرته اللجنة التنفيذية للهستدروت في العاشر من أيلول (سبتمبر) 1922، ان 8394 عاملاً من بين 16608 عمال، أي ما يزيد قليلاً على النصف (50,54 بالمئة) كانوا اعضاء فيها. **-وفي أواخر سنة 1922، زار الامير عبدالله لندن واجتمع خلال وجوده هناك خمس مرات مع الدكتور وايزمان.** -منظمة الهاجاناه اشترت كميات من الاسلحة في فيينا، بينها رشاشات، ونقلتها إلى فلسطين.
1924م	- افتتاح معهد التخنيون في حيفا.
1925م	- في هذه المرحلة ركزت الهجرة الصهيونية على النوعية وليس العدد. - افتتاح الجامعة العبرية في القدس بمشاركة عدد كبير من الوفود العالمية والعربية. - إضراب عربي شامل في فلسطين احتجاجاً على زيارة بلفور. - تأسيس شركة "تنوفه" لتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية. تأسيس صحيفة يومية تابعة للهستدروت، سميت "دافار" **(والاسم يعني: قول ، مقال، عمل ، نبوءة).** - تأسيس "منظمة الشباب العامل" (فيما بعد "منظمة الشباب العامل والمتعلم".
1926م	**-منتصف أيلول (سبتمبر) 1921، وقع اتفاق بين المندوب السامي، والمهندس بنحاس روطنبرغ، حيث قام بتأسيس شركة كهرباء يافا، وفي الخامس من آذار (مارس) 1926 منح امتياز مماثل لشركة الكهرباء الفلسطينية التي أسست برأسمال يهودي.** -مؤتمر النساء اليهوديات (الثالث) خلال هذه الفترة، أيضاً، في تل أبيب، في نيسان (ابريل) 1926، بحضور 150 مندوبة ، يمثلن نحو 6000 عاملة عضو في الهستدروت، أي نحو ربع الاعضاء.
1928م	- **قام "عبدالله" بمنح اليهود امتياز بناء محطة توليد كهرباء عمان، ومنح امتيازاً آخر لشركة كهرباء روتنبيرج باستثمار مياه الأردن واليرموك وأعطاها حق الاستيلاء على ستة آلاف دونم أرض داخل الأردن لتأسيس مستعمرة جسر المجامع في صيف 1928 . وبلغ ثمن الصفقة ثلاثة آلاف وسبعمئة جنيه.**
1929م	- انتفاضة عرب فلسطين احتجاجا على بيع أراضي في شمال فلسطين وطرد الفلاحين الفقراء منها. - **تنصلت الزعامات العربية الفلسطينية من مسؤولية الأحداث أمام شدة رد الفعل البريطانية، تاركة البدو والفلاحين غير المنظمين وغير المسلحين عرضة لهجمات الطائرات والعربات المصفحة والقوات البريطانية.** - **وقدمت السلطات البريطانية أكثر من ألف منهم إلى المحاكم وصدرت أحكام الإعدام على 26 شخصاً بينهم يهودي واحد. وأصرت على تنفيذ حكم الاعدام في ثلاثة من الشهداء المعروفين:**

	فؤاد حجازي، محمد جمجوم وعطا الزير؛ ونفذ فيهم حكم الإعدام يوم الثلاثاء الذي عرف بالثلاثاء الحمراء في 17 حزيران 1930. – تعتبر انتفاضة البراق، أهم توتر دموي في العقد الثاني، وعلى الرغم من تلك الانتفاضات كانت الاتصالات مطروحة من اجل الوصول إلى حلول سلمية للعلاقات بين العرب (أحمد الخالدي / جمال الحسيني) والأقلية اليهودية في فلسطين. – وفي يناير 1929 منح عبدالله الصهيونيين حق استثمار معادن البحر الميت واملاحه ، باسم "شركة البوتاس الفلسطينية المحدودة" .
1930م	– لجنة حائط البراق (لجنة شو) البريطانية تبحث النزاع بين العرب والصهاينة ، وتؤكد الحقوق العربية الإسلامية. – تأسيس حزب الماباي (حزب عمال أرض إسرائيل). – **راح مباي يلعب، منذ اقامته، دور الحزب القائد للكيان الصهيوني في فلسطين (ثم اصبح الحزب الحاكم "حزب العمل" في اسرائيل بعد إنشائها).**
1931م	– تأسيس المنظمة العسكرية القومية في إرتس إسرائيل (إتسل) والمعروفة باسم "إرجون". – بلغت علاقات عبدالله بالصهيونيين ذروتها في 1931 حينما عرض على الوكالة اليهودية أن تستأجر سبعة وستين ألف دونم أرض اجارا طويلاً ، مقابل أجر سنوي قدره ألفان ومئتا جنيه. – **في 1931، كان المتعلمون بين مسلمي فلسطين251 بالألف بين الذكور و33 بالألف بين الإناث، 715 بالألف بين الذكور المسيحيين و441 بالألف بين الإناث. (وكانت النسبة 934 بالألف بين ذكور اليهود و787 بين إناثهم!".**
1932م	–تأسيس حزب الاستقلال في فلسطين. –وفي تشرين الأول (أكتوبر) 1932، قرر "صندوق الامة" ان " تخصص جميع الأموال التي جمعت وستجمع للصندوق لمشتري الأراضي في فلسطين" . –انشاء "صندوق الامة" (أحمد حلمي باشا).. يقول الشاعر الوطني إبراهيم طوقان تعليقاً على إنشاء "صندوق الأمة" عام 1932 لإنقاذ أراضي فلسطين من البيع لليهود، "إن ثمانية من القائمين على مشروع صندوق الأمة كانوا سماسرة على الأراضي لليهود"، وكان الشاعر طوقان كشف في وقت مبكر، ذلك الدور الذي كان يلعبه الملاكون الكبار في مسألة الأرض: باعوا البلاد إلى أعدائهم طمعاً ... بالمال، لكنما أوطانهم باعوا ... قد يعذرون لو أن الجوع أرغمهم... والله ما عطشوا يوماً ولا جاعوا
1933م	– مجموعة من اللقاءات تمت بين (بن غوريون) و (شرتوك) وبين موسى العلمي عام 1933.
1934م	– **اتجه (بن غوريون) عام 1934 إلى البحث عن زعماء عرب في فلسطين على استعداد للقبول بالأمر الواقع، اجتمع على التوالي مع عوني عبد الهادي في تموز، ومع موسى العلمي**

	في آب، وفي جنيف التقى شكيب أرسلان وإحسان الجابري، في العام نفسه .
1935م	– استشهاد المجاهد الفلسطيني عز الدين القسام (نوفمبر 1935) في مواجهة مسلحة مع السلطات البريطانية . – شيعت الجماهير جثمان شهيدها القسام مشياً على الأقدام إلى قرية ياجور مسافة 10 كيلو مترات، على أن أهم ما في الأمر كان افتضاح القيادات الاقطاعية أمام التحدي الذي مثله الشيخ القسام، حيث هتفت الجماهير الشعبية لأول مرة "يسقط الاستعمار والصهيونية والافندية". – تأسيس الحزب العربي الفلسطيني آيار 1935، يرأسه جمال الحسيني، وهو ممثل تقريباً لسياسة المفتي ويمثل الإقطاعيين وكبار تجار المدن. – تأسيس حزب الدفاع الوطني، يرأسه راغب النشاشيبي، وتأسس في كانون الأول 1934، وهو يمثل البرجوازية المدينية الناشئة، وكبار الموظفين. – تأسيس حزب الاستقلال الذي كان قد تأسس عام 1932 برئاسة عوني عبد الهادي، وهو يجمع المثقفين والبرجوازية الوسطى وبعض قطاعات البرجوازية الصغيرة، وساعد ذلك على بروز دور خاص للجناح اليساري فيه. – تأسيس حزب الإصلاح الذي أسسه الدكتور حسين الخالدي في آب1935، وهو ممثل لعدد من المثقفين. – تأسيس حزب الكتلة الوطنية الذي يرأسه عبد اللطيف صلاح. – تأسيس حزب الشباب الفلسطيني الذي يرأسه يعقوب الغصين. – إن هذا التعدد في فصائل العمل الوطني كان شكلياً، ولم يكن يعبر تعبيراً واضحاً وحاسماً عن الخارطة الطبقية في البلاد، فالأكثرية الساحقة من الجماهير لم تكن ممثلة فيه (احزاب نخبوية مغلقه). – أما الحركة العمالية فقد كانت ضعيفة وناشئة، ومع ذلك تعرضت إلى عسف السلطة.
1936م	– **الانتفاضة الفلسطينية الكبرى ضد الاحتلال البريطاني والمستوطنين الصهاينة، أطول عصيان مدني في التاريخ (1936 – 1939).** – **لكن القيادة التقليدية الفلسطينية وافقت على فكرة مهادنة السلطات في سبتمبر 1939 حسب طلب الملوك والأمراء العرب، وأرسل عبد العزيز بن سعود نداء إلى عرب فلسطين في اليوم العاشر من أكتوبر وقع عليه ، معه ، امام اليمن وملك العراق وأمير شرق الأردن . ان يعطوا الحكومة البريطانية الصديقة فرصة جديدة لكي تنظر في المسألة. فلبى العرب النداء، وانتهت الثورة مؤقتا بعد صراع دموي مدة نصف سنة.** – وفي 1936/10/11وزعت اللجنة العربية العليا بياناً يطلب إنهاء الإضراب، وبالتالي الثورة، "ولما كان الامتثال لإرادة أصحاب الجلالة و السمو ملوك العرب، والنزول على إرادتهم، من

تقاليدنا العربية الموروثة، لذلك فاللجنة العربية العليا، امتثالاً لإرادة أصحاب الجلالة والسمو الملوك والأمراء، إنهاء الإضراب والاضطراب إنفاذاً لهذه الأوامر السامية .

- **إن الحقائق تشير إلى أن الثورة الفلسطينية في 1936–1939 ضربت على مفاصلها الثلاثة: المفصل الذاتي، بمعنى عجز وتذبذب وضعف وذاتية وفوضى قيادتها الطبقية الاقطاعية المتخلفة.**
- **والمفصل العربي، بمعنى تواطؤ الأنظمة العربية على إجهاضها في وقت لم تتفاعل الحركة الوطنية العربية الشعبية (الضعيفة) مع الثورة الفلسطينية.**
- **والمفصل العالمي، بمعنى الخلل الضخم في ميزان القوى الموضوعي، والناشئ عن تحالف مجموع المعسكر الاستعماري فيما بينه.**
- **على أن الخسائر الحقيقية، والأكثر خطراً، كانت في ذلك النمو السريع لأسس الوجود الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، عسكرياً واقتصادياً.**
- **ويذهب أحد المؤرخين الإسرائيليين إلى حد الإقرار بأن "ظروف الانتصار في 1948 كانت قد خلقت إبان فترة الثورة العربية (1936)".**
- **وسوف يترك هذا "العدو" المثلث بصماته على تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية منذ 1936 بصورة أوضح مما كانت في أي وقت مضى، وحتى الهزيمة الثالثة التي تلحق الجماهير الفلسطينية والعربية في 1967.**
- **حتى آذار (مارس) 1936 كان الصهاينة قد اشتروا 1231900 دونم من الأراضي.**
- وفق تقرير بريطاني قدم إلى عصبة الأمم فان عدد الشهداء العرب خلال ثورة 1936 يبلغ حوالي الألف، هذا عدا عن الجرحى والمفقودين والمعتقلين. ويقدر عدد البيوت التي نسفت فيها بـ 220 وعدد الذين شردوا نتيجة النسف بـ 6 آلاف نسمة.
- **دروس الحركة: لقد تركت حركة القسام كثيراً من العبر الكفاحية أهمها:**
- كانت المبادرة الثورية الأولى في ظل الانتداب لخوض الكفاح المسلح بمعزل عن القيادة الرجعية.
- كشفت خوار الحركة الوطنية شبه الإقطاعية.
- فتحت الحركة أمام الجماهير الباب لانتزاع المبادرة من القادة التقليديين (الافنديه)، فنشبت ثورة 1936 بمبادرة شعبية خالصة حيث فرضت الجماهير لبس الحطة والعقال على الجميع... لكن للأسف نجحت القيادة التقليدية/ الافنديه في تطويق واحتواء الثورة في وقت لاحق.
- لم تأخذ الحركة فرصتها، زمنياً، لتجميع الجماهير ولفها حولها، فكان أن أصابت ضربة الاستعمار قلب التنظيم القسامي.
- فرضت اعتبارات الأمن على القسام، وقف تنظيمه على النخبة، مما أدى إلى ضيق حجم

التنظيم. - **ومهما يكن من أمر، فإن انتفاضة القسام كانت المقدمة، بل والبداية الحقيقية لثورة 1936، ولم تكن الأشهر الخمسة التي فصلت بينهما، إلا الفرصة التي تمكن فيها رفاق القسام من التقاط أنفاسهم ولم شملهم، ونجح تنظيم القسام هذه المرة في تفجير الثورة التي امتدت أكثر من ثلاث سنوات سطر فيها شعبنا من العمال والفلاحين الفقراء أروع آيات التضحية والبطولة والفداء في تاريخ العرب الوطني.** - **خبرات ثورة 1936:** كانت قيادة الحركة الوطنية (اللجنة العربية العليا) هي الوتر الرخو في قيثارة الثورة. انعدم انضباط الثورة، ولم ترتبط بقيادة مركزية، حتى أنه وصل الأمر إلى انعدام التنسيق بين قادة المناطق وقادة الفصائل. ساد الثورة غموض فكري لافتقارها إلى برنامج سياسي واضح. لم تلعب الطبقة العاملة دور بارز في هذه الثورة نتيجة ضعفها وانفصالها إلى حد كبير عن تنظيمها السياسي. انزلقت الثورة إلى ممارسة الاغتيال السياسي، وهو سلاح ذو حدين إذ سرعان ما تلقفته الثورة المضادة ومارسته ضد الوطنيين وألصقت تلك الأعمال بالثوار مما أدى إلى عزل الثورة جماهيرياً. أخيراً الدرس الهام وهو: ضرورة النضال من اجل اسقاط الأنظمة الرجعية العربية ، ضرورة التحالف مع القوى الوطنية العربية والعالمية وذلك بالتلاحم مع يسارها والعمل على كسب وسطها والحذر من يمينها ومقاطعته وفضح سياساته وممارساته.	
- تقرير لجنة بيل يقترح، للمرة الأولى، خطة لتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، وقبول الأمير عبدالله وحزب الدفاع للتقسيم رغم رفض الفلسطينيين، وفي هذا الجانب أشير إلى أن **حزب الدفاع الذي يتزعمه راغب النشاشيبي لعب دور الممثل الشرعي لنظام شرق الأردن العميل داخل الحركة الوطنية الفلسطينية.** - **لقد شَكّل الهاشميون واعوانهم في فلسطين جبهة واحدة مع الاستعمار والصهيونية. وايدوا الهجرة والانتداب، وأيدوا التقسيم ، ودعوا لوطن قومي يهودي في جزء من فلسطين وتسليم الجزء الآخر إلى شرق الأردن.** - **في 26 أيلول (سبتمبر) 1937، قام الثوار العرب باطلاق النار على لويس اندروس، حاكم لواء الجليل بالوكالة.** - **وفي الثامن عشر من نوفمبر 1937 ، اصدرت احدى هاتين المحكمتين حكماً بالاعدام على الشيخ فرحان السعدي، احد قادة الثوار، الذي كان يناهز، آنذاك، الثمانين من العمر. ونفد**	1937م

	الحكم فيه شنقاً في السابع والعشرين ، وذلك خلال شهر رمضان. واستمرت احكام الاعدام في الصدور بعد ذلك، بين الفينة والاخرى، حيث نفذت ، حسب المصادر الرسمية، ثلاثة احكام اخرى من هذا النوع بحق الثوار العرب حتى نهاية سنة 1937، و 54 حكماً سنة 1938 و 55 حكماً آخر سنة 1939.
1938م	– **كانت بريطانيا، التي عدلت في تشرين الثاني 1938 عن التقسيم الذي أوصى به تقرير لجنة بيل، أخذه في محاولة كسب الوقت، وهنا يجيء مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في لندن في شباط 1939 نموذجاً لتلك الصفقة المشبوهة التي كانت تجري طوال الوقت بصمت بين القيادة الفلسطينية وبين البريطانيين الذين كانوا يعرفون يقيناً استعداد تلك القيادة للمساومة في أية لحظة.**
1939م	– مؤتمر لندن بين القيادة الاقطاعية في فلسطين والحركة الصهيونية (مفاوضات عبثية). – تأسيس المنظمة العسكرية الصهيونية ليحي (المحاربون من أجل إسرائيل) بزعامة ابراهام شتيرن. – تأسست خمسون مستعمرة إسرائيلية في الفترة الممتدة بين 1936 و1939، بالإضافة لعشرات من المشاريع الأخرى. ازدادت قيمة الصادرات ولا يوجد تفسير لذلك إلا النشاط المضاعف الذي طرأ على الاقتصاد اليهودي.
1947م	– **التقسيم:** أحال الاستعمار البريطاني قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة، التي ناقشتها في مايو 1947 ثم أوفدت لجنة من الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، وقد قدمت اللجنة تقريرها في سبتمبر 1947 والقاضي بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود. – أقرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة مشروع التقسيم، في 29تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 بأغلبية 33 صوتاً ضد 13 وامتناع عشر دول عن التصويت من بينها بريطانيا.
1948م	– **تأسيس نظام سياسي قائم على الحراك السياسي والديمقراطية لليهود، مع حكومات قويه بالأكثرية المطلقة (النصف +1) ومعارضة قوية تنافسها وتغيرها، مع رقابة صارمة (في المقابل أنظمة عربية متخلفة / وراثية / مستبدة / تابعة / تقمع شعوبها).** – بعد اعلان دولة الكيان الصهيوني، دخلت المسألة الفلسطينية مرحلة جديدة، وسرعان ما نشبت الصدامات بين المواطنين العرب وبين المستوطنين اليهود، وأعاد العرب تشكيل "اللجان القومية" وقاموا بتكوين فصائل المقاتلين من عرب فلسطين عرفت باسم "الجهاد المقدس" وترأسها القائد الوطني الشهيد عبد القادر الحسيني، ثم دخل جيش الإنقاذ المكون من متطوعين من البلدان العربية إلى فلسطين بقيادة فوزي القاوقجي!!، وفي مواجهة التسليح الحديث للصهيونية، كان العرب يتسلحون ببنادق قديمة، محدودة العدد، وشحيحة الذخائر إلا أن الفلسطينيين نجحوا في الحفاظ على أغلب مدنهم وقراهم، إلى أن دخلت جيوش الدول العربية فلسطين في 15 أيار (مايو) 1948 **(بقيادة حليف الصهاينة الجنرال جلوب باشا)**، وسارعت تلك الجيوش، وخاصة

	الجيشان المصري والأردني بانتزاع الأسلحة من المقاتلين الفلسطينيين بل واعتقلت القوات الأردنية بعض هؤلاء المقاتلين لتفسح المجال لمخططات وأطماع الملك عبد الله، تلك التي كانت تباركها الحركة الصهيونية... وكانت النكبة. – **في هذا السياق يقول الشهيد غسان كنفاني" إن الحركة الوطنية الفلسطينية قد دجنت بصورة تكاد تكون نهائية: فقد كان رأسها محطماً ومشتتاً وكانت قاعدتها قد أنهكت واهترأ نسيجها الاجتماعي وتفتتت نتيجة للتحول العنيف الذي كان يجرى في المجتمع، ونتيجة إخفاق قياداتها وأحزابها في تنظيمها وتعبئتها، ونتيجة، أيضاً، لضعف اليسار وحيرته وميوعة الحركة الوطنية في الأقطار العربية المجاورة.** – **وهكذا دخلت الحركة الصهيونية الأربعينات لتجد الميدان أمامها فارغاً تقريباً، وليكون الجو العالمي ملائماً للغاية في أعقاب جو التعاطف النفسي والسياسي الذي عممته المذابح الهتلرية ضد اليهود.** – **وهكذا، وما أن جاء عام 1947حتى كانت الظروف ناضجة كلياً لقطف ثمار الهزيمة التي منيت بها ثورة 1936، ولذلك فان الفترة التي استغرقها الفصل الثاني في الهزيمة (من أواخر 1947 إلى أواسط 1948) كانت فترة مذهلة بقصرها، وذلك أنها كانت مجرد تتمة لفصل دموي طويل كان قد استمر من نيسان 1936 إلى أيلول 1939.** – **مذبحة دير ياسين في العاشر من نيسان 1948، وبعد ذلك المزيد من المذابح في إطار ما أسماه "ايلان بابه" التطهير العرقي حسب خطة دالت و معلومات المستعربين في جهاز الأمن الصهيوني.** – **استيلاء الحركة الصهيونية على 78% من فلسطين واقامت كيانهم في 15 ايار 1948(النكبة)، علماً بأن ملكيتهم حتى ذلك التاريخ لم تتجاوز 2.5% من أرض فلسطين.** – **اعتراف أمريكي وسوفيتي فوري، اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية، وطرد الفلسطينيين من ديارهم، وصدور القرار 194 عن هيئة الأمم الذي يعترف بحقهم في العودة إلى فلسطين، وبقاء 150 ألف عربي داخل فلسطين المحتلة.** – **تأسيس الحزب الصهيوني المسمى "حيروت" (حركة الحرية) في فلسطين.** – **تأسيس الحزب الصهيوني المسمى "مابام" (حزب العمال الموحد) في فلسطين.** – **دمج المنظمات العسكرية الصهيونية في الجيش الإسرائيلي.** – 1948/10/1 المجلس الوطني غزة وحكومة عموم فلسطين. – انهيار وتلاشي كافة الاحزاب الفلسطينية بعد النكبة **!؟ غياب الاحزاب الوطنية الفلسطينية حتى الستينيات.**
1949م	– **اتفاقية الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل وقبول عضوية "إسرائيل" في هيئة الأمم. (قطاع غزة**

	.. 565 كم^2 إلى 365 كم^2)
1953م	–**البدايات الأولى للنشاط الذري الاسرئيلي:** أرسلت وزارة الدفاع الاسرائيلية مجموعة من العلماء الشباب بمختلف فروع علم النوويات العلي إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وسويسرة وهولندا. وقد عاد هؤلاء في عامي 1953 – 1954. ولم يكن صدفة انه توافق وصول هؤلاء مع تأسيس دائرة الفيزياء النووية في معهد وايزمان للعلوم. –في النصف الأول من عام 1953 جرى التوقيع على معاهدة "تعاون في حقل الذرة" بين اسرائيل وفرنسا. –وفي العام 1956 تعهد فرنسا ببناء المفاعل النووي في مستعمرة "ديمونا" بدء العمل في بناء المفاعل عام 1957 حتى نهاية عام 1960، إلى جانب استمرار التقدم التكنولوجي والابحاث العلمية والتطور الاقتصادي والصناعي حتى اللحظة.
1954م	**بداية العمل الفدائي الفلسطيني، في شكل تسلل، من قطاع غزة – مصطفى حافظ.**
1955م	**الانتفاضة الفلسطينية الأولى بعد النكبة في قطاع غزة فبراير 1955 ضد التوطين.**
1956م	**إسرائيل تحتل قطاع غزة.**
1957م	**الاردن الملك حسين ومحاولة ضم غزة .**
1964م	**مؤتمر القمة العربي، وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني، ثم تأسيس مركز الابحاث وجيش التحرير، وغير ذلك من المؤسسات.**
1965	**تأسيس حركة فتح و م.ت.ف ثم الفرع الفلسطيني حركة القوميين العرب.**
1967م	– **هزيمة حزيران**، وبداية **تحول دولة العدو الإسرائيلي تدريجياً إلى شريك حقيقي للإمبريالية الأمريكية ، خاصة في ظروف العولمة الراهنة وخضوع الشرائح الحاكمة في معظم النظام العربي الرسمي لمقتضيات وشروط التحالف الصهيوني الإمبريالي عبر اتفاقات "كامب ديفيد" و "وأوسلو" و "وادي عربة" وبداية مسلسل التطبيع مع "إسرائيل".** – **تأسيس طلائع المقاومة الشعبية 1967/9 والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين 1967/12 وعدد من الفصائل فيما بعد.**
1974م	اعتراف الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين.
1975م	صدور قرار هيئة الأمم المتحدة الذي يعتبر أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية (10 نوفمبر 1975). ألغي القرار في عام 1992 .. منذ ذلك الحين أصبح العالم الرأسمالي المعولم صهيونياً.
1979م	توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في مارس، وتبادل العلاقات والسفراء. (قوة مصر قوة العرب والعكس)
1982م	– الغزو الإسرائيلي للبنان (يونيو)، والخروج إلى تونس بعيداً عن فلسطين.

	– حصار بيروت، وصمود المقاومة الفلسطينية واللبنانية، مذابح صبرا وشاتيلا.
1987م	– الانتفاضة الفلسطينية (ديسمبر وتستمر ستة أعوام). – إسرائيل قتلت على مدى ستة أعوام من الانتفاضة حوالي 1500 فلسطيني وجرحت واعتقلت عشرات الآلاف منهم.
1990	– تطور ونضوج الاقتصاد الاسرائيلي ودخوله طور اقتصاد المعرفة ومواكبة ثورة العولمة وصولاً إلى النانو وتحول إسرائيل إلى امبريالية صغرى .
1993م	– عقد مفاوضات "أوسلو" السرية، وتوقيع اتفاقية غزة وأريحا – أولاً بتاريخ 1993/9/13.
1994	– اقامة السلطة الفلسطينية .. آنذاك الناتج المحلي الفلسطيني 4 مليار ، الإسرئيلي 60 مليار .
1996	الانتخابات الأولى في الضفة الغربية وقطاع غزة
2000	2000/9/28 انتفاضة الأقصى من اجل الحرية والاستقلال، وحصار الراحل أبو عمار واستشهاده في نوفمبر 2004 وفشل أوسلو وحل الدولتين إلى جانب تكريس اللاءات الصهيونية: لا للقدس لا للدولة المستقلة لا لحق العودة لا لإزالة الاستيطان ... إلخ.
2006	الانتخابات الثانية – فوز حركة حماس وتفاقم الصراع بين فتح وحماس .
2007	الانقسام 14/ حزيران، و تفكك وتراجع الهوية الوطنية والمشروع الوطني.
2011	اشتعال "الانتفاضات" العربية وانفجار الصراعات الطائفية الدموية وتراجع القضية الفلسطينية بصورة غير مسبوقة. وتكريس الانقسام ، وانقسام الهوية الوطنية الفلسطينية وانقسام الشعب الفلسطيني إلى عدة مجتمعات وهويات.
2011– 2016	– الحركة الصهيونية – نتنياهو ، واعادة انتاج وتجديد شعار الدولة اليهودية. – **مخاطر الاعتراف بالدولة اليهودية في اللحظة الراهنة من التفكك والانقسام .** 1. يجعل قيام دولة "إسرائيل" أمراً مشروعاً وأخلاقياً؛ وهذا شأن خطير جداً لأنه يعني ان الفلسطينيين والعرب لا يعترفون بإسرائيل كأمر واقع، بل يعترفون بشرعيتها التاريخية. 2. منع إقامة وطن قومي للفلسطينيين على أرض العام 48؛ 3. عدم مساواة الفلسطينيين الذين بقوا في الـ48 مع اليهود في إطار دولة؛ **4. منع حق اللاجئين في العودة، ومخاطر احياء التقاسم الوظيفي الاسرائيلي/الاردني.** **إن استدعاء الاعتراف العربي والدولي بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي هو بمثابة استدعاء لنهاية "القضية الفلسطينية" من الجذور، وإعادة إحياء تاريخي لـ "المسألة اليهودية" في نسختها الأوروبية، ولحلها الصهيوني أو اليهودي– السياسي، العنصري– الاستعماري، في جوهره الحقيقي .**

	– تفاقم العنصرية الصهيونية وبروز بشاعة النازية الصهيونية في القرن الواحد والعشرين،فالعنصرية الصهيونية – كما يقول البروفيسور اليهودي الامريكي نورمان فينكل ستاين ، قد غرست في اعماق العقل الباطن الاسرائيلي العنصري كراهية لا ترويها الدماء ، فلا فرق لدى العنصري ان كانت الدماء المسفوكة لأطفال او لنساء حوامل او كبارا في السن" . وفي هذا الجانب أشير إلى تصريح اللواء يائير غولان (نائب رئيس اركان جيش العدو الصهوني) إنه يلاحظ في اسرائيل وجه شبه مع سياقات وقعت في أوروبا وفي المانيا قبل الكارثة "اذا كان ثمة شيء يخيفني في ذكرى الكارثة، فهو ملاحظة سياقات تبعث القشعريرة وقعت في أوروبا بشكل عام وفي المانيا في حينه .. وايجاد دليل عليها هنا في أوساطنا، اليوم في 2016. في ضوء ذلك يصبح الحديث عن السلام مع هذه الدولة العنصرية النازية نوعا من الوهم او نوعا من الخضوع والاستسلام... دولة العدو الاسرائيلي اليوم أمام خيارات دولة "ثنائية القومية" أو "دولة يهودية"

الاخوة والاخوات والرفاق والاصدقاء الاعزاء .. إن الوضع الفلسطيني الراهن يتميز بحالة من العجز والتيه تعيشها النخب السياسية الفلسطينية، وهي نخب بدت كأنها أفاقت للتو على المأزق الذي أوجده مسار أوسلو، وعلى قناعة باستحالة قيام دولة فلسطينية مستقلة في ظل الشروط والممارسات الإسرائيلية المدعومة أميركياً، وتبعاً لما تعيشه الدول العربية من تفكك وحروب خارجية وداخلية، وتراجع الصراع العربي الصهيوني والصراع الطائفي الدموي.

انتهت المرحلة التي كان من الممكن أن نعتقد فيها، أن قضية الشعب الفلسطيني قابلة للحل عن طريق إقامة دولة فلسطينية المستقلة في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967 وعاصمتها القدس.

الأخطر من كل ذلك، تراجع المشروع الوطني من مشروع لتحرير كامل التراب إلى مشروع سلطة في اطار حل الدولتين ، وصولاً إلى الانقسام والحديث عن دويلة غزة المسخ، وما يتبقى من الضفة الغربية في ظل افق مسدود ما يعني اننا اليوم بلا مشروع وطني واضح رغم التضحيات الكبيرة للشباب في الضفة وغزة.

لكِنَّني على الرَّغْمِ مِنْ ذلك–كما تقول بحق وبوضوح المثقفة الوطنية والباحثة المتميزة الصديقة د.غانيه ملحيس– "شديدَ اليَقين بِأنَّ طَريقاً واحِداً مُمْكِناً لا بَديلَ سِواه للخُروجِ مِنَ المَأزَقِ الفِلسْطيني الرَّاهِن، يَكْمُنُ بالاعْتِرافِ بأننا كَفِلِسْطينِيّين نَقِفُ أمَام إخْفاقٍ شامِلٍ بامْتِياز، وبِأنَّنا، جَمِيعاً، احزاب وفصائل ومثقفين وأكاديمين وقوى مجتمعية نَتَحَمَّل مَسؤولِيّةً مُشْتَرَكَةً عَنْ تَزايُدِ ابْتِعادِنا عَنْ تَحْقيقِ أهْدافِنا التَّحَرُّرِيّة ، على الرَّغْمِ من التَّضحياتِ الجسيمة لِشَعْبِنا والبِناء على ذلك بالإدْراك بأنّ المَرْحَلَة الرَّاهِنة تقْتَضي مَعْرِفَة مُتَطَلَّبات إدارَتِه بما يَحْفَظ الهَوِيَّة الوَطنيّة الجامِعَةَ" والفكره الوطنية التوحيدية للفلسطينيّين في الوَطَنِ والشَّتات ، ويَحْمي التَّماسُك المُجْتَمَعي الفلسطيني، بما يعزز صمود شعبنا ومواصلته لمسيرة النضال التحرري والديمقراطي.

لكن ذلك لن يتحقق بدون ممارسة الضغط الشعبي الديمقراطي لانهاء الانقسام واستعادة وحدة النضال الوطني والديمقراطي، ومجابهة آثار أوسلو نتائجه الكارثية وصولاً إلى الانقسام ونتائجه التفكيكية، ذلك ان كل من أوسلو والانقسام، أديا إلى فتح الطريق امام الحركة الصهيونية لتحقيق أهدافها في استكمال هزيمة المشروع الوطني الفلسطيني وبالتالي كان أوسلو ثم الانقسام امتداداً مباشراً أو غير مباشر لهزيمة ثورة 1936.

أخيراً وصولاً إلى الأهداف الكبرى.. لابد من ممارسة كل أشكال النضال السياسي لانهاء الانقسام والإعداد الفوري لانتخابات ديمقراطية للتشريعي وبلديات في الضفة والقطاع، تتجاوز مع انتخابات للمجلس الوطني والرئاسة .

وبالتالي .. لا مفر من ان نؤكد معاً –رغم المأزق الذي نعيشه اليوم بسبب الانقسام – أن مشاعل الحرية والعودة التي أضاءها شهداء شعبنا ومناضليه من أبناء الفقراء والكادحين لن تنطفئ ولن تتوقف فلا خيار أمامنا سوى استمرار النضال الوطني التحرري المقاوم والديمقراطي... ففلسطين ليست يهودية ... ولن تكن إلا وطناً حراً مستقلاً، في مجتمع عربي حر وديمقراطي موحد.

وكل ذلك يحتم النهوض بالمشروع اليساري الثوري بعد اخفاق اليمين الوطني والديني ...وبدون ذلك النهوض اليساري سيبقى الخيار المحتوم هو الخيار بين النكبة والاستسلام لكل المخططات العالمية والعربية والصهيونية.

معنى ان تكون ماركسيا

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5185 – 2016 / 6 / 6

أن تكون ماركسياً يعني أن تكون اولا وطنيا وديمقراطيا جيدا ،مناضلا ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية وكل مظاهر الاستبداد والتخلف والتبعية ، أن تكون ماركسيا يعني ان تبدأ بتراثك التقدمي والتراث الانساني والفلسفي الديمقراطي العظيم ، اليوناني والاوروبي ، خاصة عصر النهضة والاشتراكية الطوباوية والثورة الفرنسية والحداثة بكل جوانبها ، أن تكون ماركسياً يعني أن تبدأ من ماركس، ولكن لا تتوقف عنده، أو عند أحد كبار خلفائه في العصر الحديث والراهن ، انطلاقا من ضرورة تطوير النظرية وتجددها وتجسيدها للواقع المتغير المعاش. فهناك فرق بين أن تكون ماركسياً، أو أن تكون ناطقاً بالماركسية. أن تبدأ من ماركس، يعني أن تبدأ بالجدلية المادية ومنهجها. وبهذه الروح يجب، في رأيي ، أن ننظر في قضية النظرية الثورية واهدافها السياسية ،التحررية والديمقراطية المجتمعية أوالطبقية اليوم بغض النظر عن اسم الحزب شيوعيا او اشتراكيا او عماليا اواي مسمى آخر طالما يعلن التزامه بالماركسية ومنهجها من جهة ويؤكد التزامه والتزام قيادته وكوادره واعضاءه بالمنهجية والمفاهيم الديمقراطية داخل الحزب وخارجه بعيدا عن المركزية والبيروقراطية المقيته، و في خدمة تطوير وعي الرفاق لممارسة نضالهم من اجل تحقيق اهداف الجماهير الشعبية الفقيرة . وعلى هذا الأساس فإن الحفاظ على الماركسية ومتابعة رسالتها الإنسانية لا يكمن في الدفاع اللاهوتي أو الدوغمائي عن تعاليمها، وإنما بالنقد الدائم لأفكارها وتجديدها ارتباطاً بأهدافنا العظيمة من أجل التحرر الوطني والقومي الديمقراطي التقدمي. وبالتالي ان طرح السؤال ما الماركسية ذو أهمية وله معنى. إذ أننا أمام هدف تحديد ماهية الماركسية بالذات، وكيف نطبق المنهج المادي الجدلي على واقعنا بكل خصوصياته؟ وهي أسئلة لا يمكن الإجابة عليها دون التخلص الواعي من الأفكار المثالية أو الغيبية، ومن ثم البحث في الجدل المادي وفي تطور الاقتصاد السياسي والصراع الطبقي والحراك الاجتماعي وفق رؤية ثورية وبرامج واهداف تجسد طموحات الجماهير العمالية والفلاحين الفقراء وكافة المضطهدين.

من هنا أتوجه إلى كل الرفاق عموماً والشباب والشابات خصوصاً بالقول: إن البحث في الماركسية يجب أن يبتدئ من التخلص من إرث الأفكار البالية الرجعية والمتخلفة والشوفينية وكل ادوات ومظاهر الاستبداد الداخلى او تقديس وعبادة القيادة او الافراد، وامتلاك الوعي بالمنهج الجدلي المادي وتطبيقاته على الاقتصاد والمجتمع والثقافة ، كما على كل جوانب الواقع عبر الممارسة التنظيمية والنضالية في اوساط الجماهير ، كما أتمنى عليهم بل أطالبهم بأن يمارسوا مراكمة وعيهم ونضالهم الكفاحي والسياسي والديمقراطي انطلاقاً من قناعتهم بأن أحزاب اليسار الماركسي العربي وحدها التي تملك الرؤية الإستراتيجية النقيضة للوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا ولكل قوى اليمين الليبرالي والاسلام السياسي، وهي وحدها أيضاً التي تملك الرؤية الإستراتيجية الكفيلة بإنهاء كل

مظاهر التبعية والاستغلال والقهر الطبقي وتحقيق الديمقراطية والعدالة والمساواة من منظور الثورة الوطنية الديمقراطية ... وهي بالتالي وحدها التي تمثل المستقبل لشعوبنا العربية .

البنية[1]الاجتماعية وتحولاتها في الضفة الغربية وقطاع غزة

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5192 – 2016 / 6 / 13

البنية هي الإطار الحاكم والمحدد لأنماط العلاقات والتفاعلات بين مكونات المجتمع ومستوياته الأساسية والفرعية، فالبنية تتألف من مجموعة من البنى أو الأنساق الفرعية، الاقتصادية والسياسية والأسرية وغيرها، والتي تتألف كل منها من جماعات وتنظيمات اجتماعية تسهم في أداء كل بنية أو نسق فرعي لوظائفه التي تتركز حول تطوير الإنتاج الاجتماعي وتواصله، بما يشتمل عليه هذا الإنتاج من مخرجات مادية وثقافية وعلمية ، كما تتركز حول تحقيق الاستقرار أو التغيير –النسبيين– الضروريين لفاعلية دور البنية في توفير شروط تواصل التطور الاجتماعي والاقتصادي والحفاظ على الهوية الحضارية للمجتمع متجددة ومتمايزة في الوقت نفسه[2].

أما الطبقة الاجتماعية فهي جماعة تشترك في موقع متشابه من ملكية وسائل الإنتاج، أو من علاقات العمل وأنماطها ، وتتبلور بتبلور وعيها بمصالحها المشتركة، وسعيها لتحقيق تلك المصالح من خلال تنظيم حركتها وتفعيل مشاركتها، ويستند هذا المفهوم على محددات أساسية للطبقة ترتبط بأنماط العلاقات الاجتماعية للإنتاج ، وتساعد في تصنيف الطبقات وفهم كل طبقة لذاتها، والتي تجعل منها قوة في البنية الطبقية وعلى مستوى المجتمع، وتتمثل تلك المحددات فيما يلي"[3] :

أ. الموقع من ملكية أو حيازة رأس المال النقدي أو رأس المال العيني .

ب. الموقع من علاقات السلطة، وممارساتها داخل النطاق المباشر للإنتاج (في المنشأة أو المشروع) والتي تتحدد بناء على أحد الموقعين السابقين أو كلاهما (حيازة رأس المال النقدي أو العيني) .

ج. الموقع من علاقات الاستغلال ، أي ممارسة الاستغلال (بمعنى الاستيلاء على فائض القيمة) أو الخضوع له (من قبل العمال) .

د. يتحدد الوعي الطبقي أولاً بحد أدنى يبدأ بالوعي اليومي الفردي المباشر أو شبه الجماعي القائم على التعاطف ومشاعر الانتماء والولاء بين أعضاء الطبقة ، والذي يتبلور نحو وعي جماعي بالمصالح المشتركة وبدائل تحقيقها، وهو وعي لا يتوفر لدى كل أعضاء الطبقة بل لدى جماعة قيادية منها ، تسمى الجماعة الإستراتيجية التي يمكن أن تؤسس حزب أو جمعية أو مؤسسة، للدفاع عن مصالح الطبقة في إطار ما يسمى بالفاعلية الطبقية التي يقصد بها قدرة الطبقة على تحقيق مصالحها في خضم الممارسات المختلفة ، وخاصة الممارسات السياسية .

إن هذه المحددات ترتبط بثلاثة مجالات أساسية للهيمنة أو الخضوع لأنها ترتبط بأهم الموارد الإنتاجية : رأس المال النقدي/ورأس المال العيني/والعمل ، حيث يحدد الموقع منها المراكز التي لديها أو ليس لديها القدرة

على السيطرة على احدها أو معظمها، فالرأسمالي يسيطر على قرارات توظيف رأس المال النقدي أو العيني أو هما معاً ، أما العامل فيخضع لمالكي هذين الموردين ، بينما يمكن أن يسيطر نسبياً على العمل .

والواقع انه يجب إلا نستنتج من الدور الرئيسي للموقع الاقتصادي، ان هذا الموقع يكفي لتحديد الطبقات الاجتماعية ، صحيح أن للعامل الاقتصادي في رأي الماركسية الدور الحاسم في نمط معين من الإنتاج وفي التشكل الاجتماعي، ولكن العامل السياسي والايدولوجيا أو بكلمة البنية الفوقية لها دور بالغ الأهمية .

وعلى هذا يمكن القول، بأن الطبقة الاجتماعية تتحدد –إلى جانب موقعها الاقتصادي– بموقعها في مجمل الممارسات الاجتماعية، أي بموقعها في مجمل التوزيع الاجتماعي للعمل، وهو يشمل العلاقات السياسية والعلاقات الايديولوجية . والطبقة الاجتماعية هي بهذا المعنى، مفهوم يدل على أثر البنية في التوزيع الاجتماعي للعمل (العلاقات الاجتماعية والممارسات الاجتماعية) . وعلى هذا، فإن هذا الموقع يشمل ما يمكن اعتباره التحديد البنيوي للطبقة، أي وجود تحديد البنية بالذات في الممارسات الطبقية (علاقات الانتاج ، مواقع الهيمنة، والتبعية السياسية والأيديولوجية) –حسب بولانتزاس – فلا وجود للطبقات إلا في الصراع الطبقي[4]، في إطار الممارسات الطبقية، وفي هذا الجانب فإن من الضروري التمييز بين ثلاثة مستويات للوعي الطبقي[5].

الأول : ادراكي يركز على فهم الطبقة لأوضاعها وأوضاع غيرها من الطبقات، ومن ثم فهم علاقات الطبقات ببعضها البعض ، والثاني : صراعي يركز على الصراعات والتحالفات الفعلية ، وتنظيم الطبقة لنشاطاتها وإدارة صراعاتها والثالث : تحويلي ذو توجه مستقبلي يتجاوز تغيير أوضاع الطبقة إلى تغيير البنية الطبقية، ومنها إلى تغيير النظام الاجتماعي الاقتصادي (حسب شروط القوة الذاتية للطبقة البورجوازية أو للطبقة العاملة).

التشكيلة الاجتماعية إذن، هي مجموع العلاقات الاجتماعية الدائرة في حيز جغرافي معين، خلال فترة معينة ووفقاً لأشكال محددة، وهو تعريف قد لا ينطبق على الواقع الاجتماعي الفلسطيني خلال المرحلة التاريخية الممتدة منذ نكبة 1948 حتى عام 1967، بسبب إلحاق الضفة الفلسطينية إلى الأردن، وقطاع غزة إلى الوصاية المصرية.

ولكن بالرغم من هذا الانقسام الجغرافي السياسي في المجتمع الفلسطيني خلال تلك المرحلة، فإن المقومات السياسية والهوية الوطنية ببعدها السياسي والاجتماعي ظلت سمة أساسية للفلسطينيين في الوطن والشتات عموماً، وفي الضفة وقطاع غزة خصوصاً، حيث تجلت هذه العلاقة الاجتماعية في إطار المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع على أثر الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 ، ثم على أثر قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، رغم التباينات الملحوظة التي ميزت ومازالت كل من " مجتمع " الضفة عن " مجتمع " قطاع غزة بسبب ظروف وعوامل تاريخية وراهنة، آخذين بعين الاعتبار أن المجتمع الفلسطيني هو تشكيلة اجتماعية –اقتصادية رأسمالية هامشية وطرفية، ناهيكم عن تعرضها لغزو عنصري اقتلاعي إقصائي.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن هذه التشكيلة الاجتماعية لا تزال مشتملة على علاقات إنتاج اجتماعية ما قبل رأسمالية بسبب ضعف وتخلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية ،خاصة قطاع الصناعة والبحث العلمي والتكنولوجي.

ومن هنا يمكن توصيف المجتمع الفلسطيني –رغم من ما يعتري سطحه من مظاهر التقدم الشكلي و الكمي– بأنه شبه تقليدي بسبب استمرار بقاء الدور المهيمن للعائلة/ الحامولة في العديد من الشركات و النشاطات والقطاعات الاقتصادية، كما في التجمعات في القرى والمدن والمخيمات، إلى جانب المظهر الآخر المرتبط بتداخل الأنماط الاجتماعية التقليدية وتجاورها أو تحالفها مع البيروقراطية الحاكمة في السلطة بشقيها، وطابعها الطفيلي المشوه، عبر علاقات مع التحالف الكومبرادوري التجاري والعقاري والمالي من ناحية وعبر تضخم مظاهر التراجع الاقتصادي والاعتماد على الخارج في التمويل أو الإغاثة، وتضخم مظاهر ومؤشرات الفقر والبطالة والانحطاط الاجتماعي من ناحية ثانية، دون القفز عن السبب الرئيسي لتفاقم هذه المظاهر، المتمثل في الاحتلال وممارساته العدوانية وحصاره المتواصل، المفروض على أبناء شعبنا في الضفة والقطاع، إلى جانب استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وما تنتجه هذه التبعية من تشوه مستمر في العلاقات الاجتماعية (التركيب الطبقي)، إذ أن العلاقة الجدلية بين التبعية، والعلاقات الاقتصادية/ الاجتماعية، توضح إلى حد كبير شكل ومحتوى البنية الطبقية الفلسطينية، والخصائص الاجتماعية لكل " طبقة " أو شريحة في إطار تلك البنية.

مقاربات منهجية لمعالجة التحول في البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني:

يمكن اعتبار هذه الدراسة مدخلا سياسيا/اجتماعيا/اقتصاديا لمزيد من البحث والتطوير للتحولات الاجتماعية والطبقية في المجتمع الفلسطيني آخذين في الاعتبار، الاسترشاد بمقاربات منهجية فرعية متفاعلة ومتداخلة للتعامل مع التاريخ والواقع الفلسطيني المعاصر ، بتبايناته وتناقض أبعاده، وفي هذا السياق يمكن التمييز من بين هذه المقاربات[6] ما يلي :

أ. المقاربة التاريخية التي تدرك أن أوضاع الطبقات وعلاقاتها، ووعيها في الحاضر هي نتاج تفاعلات وتراكمات وعلاقات لها جذورها التاريخية التي مرت عبر تراكمات كمية وتحولات كيفية، وأن استشراف مستقبل أوضاع الطبقات وعلاقاتها ووعيها وفاعليتها يرتبط في جانب مهم منه بقرارات وأفعال قائمة الآن، فالحاضر حاضنة للمستقبل، ما لم تحدث قطيعة عميقة في تفاعلها معه .

ب. التفكيك الذي يُمَكِّن من وصف وتحليل الأوضاع والعلاقات العيانية ، خاصة تفكيك النشاطات الاقتصادية: الزراعية والصناعية والخدمات، وأنماط العلاقات الاجتماعية التي تصاغ من خلالها النشاطات والمشروعات: حكومية، قطاع خاص محلي ، قطاع خاص أجنبي، وإعداد المشتغلين وأنماط إدارتهم : علاقات الهيمنة والخضوع والاستغلال، وأنماط التكنولوجيا المستخدمة في ممارسة النشاط ، وشكل العوائد من ممارسة النشاط، ريع ، ربح ، أجر .. الخ وذلك لوصف وتحليل التجانس او التباين

النسبيين في العلاقات الاجتماعية للإنتاج، وفي المصالح والوعي ، وموضوعات الصراع وأطرافه وأنماط إدارته وآليات حله.

ج. إعادة بناء أو إعادة تركيب وحدات التحليل على مستوى الجماعة الطبقية، وعلى مستوى الشريحة الطبقية داخل كل موقع طبقي، وعلى مستوى العلاقات بين المواقع الطبقية، وبين البنية الطبقية ككل ومستويات البنية الاجتماعية الأخرى، الاقتصادية والسياسية والثقافية.

د. التحليل المابعدي لنتائج التعدادات والمسوح والدراسات والبحوث ذات الصلة ، إلى جانب البيانات الامبريقية (التجريبية) التي ترتكز إلى مصدرين أساسيين هما –حسب د.عبد الباسط عبد المعطي– الأول: ميدان استطلاعي ، لن نلجأ إليه في هذه الدراسة –بسبب عدم توفر الإمكانيات. والثاني: أصحاب الخبرة في التاريخ الشفهي حول المواقع الطبقية ، مع توفير أمثلة من الواقع المعاش عبر المواقع الطبقية المتباينة (طبقة رأسمالية /طبقة وسطى/ عمال / فلاحين ..الخ) مع توضيح التباين داخل كل موقع في ضوء نشاطاته وعلاقات الانتاج المنضوي تحتها ، وكذلك في ضوء المتغيرات في المدينة او الريف او المخيم في مجتمعنا الفلسطيني ، وإعادة تركيبها بما يخدم أهداف الدراسة وتساؤلاتها ، استنادا الى النظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي في تحليله وتطبيقاته عبر الممارسة على الواقع الاجتماعي الفلسطيني ، باعتباره في المنظور العام او الاستراتيجي ، حلقة من حلقات الواقع الاجتماعي العربي ، ولكن – لنفس السبب المشار إليه أعلاه– سنكتفي بتناول الحالات أو الأمثلة الطبقية – بصورة عامة – ضمن المواقع أو الأطر التالية:

1 – حالات المواقع الرأسمالية العليا (انتاجية، اقتصادية وبيروقراطية): رجال الأعمال من أصحاب رأس المال التجاري، أو الصناعي[7] أو الزراعي أو العقاري والمصرفي أو أصحاب مستشفيات ورؤساء بنوك وشركات كبرى ووزراء ووكلاء وزارات في السلطة وضباط من رتبة عميد إلى لواء ، مع الإشارة إلى ضعف نمو العلاقات الرأسمالية في معظم الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية عموما وفي القطاعين الصناعي و الزراعي خصوصا، إلى جانب الشرائح العاملة في مجال التجارة الخارجية خاصة الوكلاء التجاريين او الكومبرادور وأصحاب مكاتب الاستيراد والتصدير إلى جانب الشرائح العليا من المقاولين وتجار العقارات وأصحاب المصارف والفنادق والمصانع ، لكن شريحة الكومبرادور تمثل اخطر وأقوى شريحة من الشرائح الرأسمالية عبر دورها في اطار التحالف البيروقراطي في السلطة وأجهزتها أو دورها المهيمن في الظروف العادية على السوق المحلي، وكذلك الأمر في الظروف غير العادية حيث تفرض وجودها عبر المشاركة مع مافيات التهريب عبر الأنفاق وغيرها ، وهنا لابد من الإشارة إلى أن البنية الطبقية لقيادة حركة حماس وحكومتها في غزة تعود في أصولها إلى البورجوازية الصغيرة التي تحولت عبر السلطة الجديدة إلى قوة بيروقراطية تدير التحالف مع الكومبرادور وغيره من الشرائح الرأسمالية العليا في المقاولات والخدمات المالية والمصارف والسياحة والفنادق والتجارة ...الخ بالإضافة إلى إدارتها

للعلاقة مع مصادر التمويل الخارجية سواء من أو عبر حركة الإخوان المسلمين الدولية أو أصدقائها ومموليها في الخارج .

عند الحديث عن رأسمالية الكومبرادور ، فإن من الضروري الإشارة إلى توسع هذه الطبقة وانتشارها في القطاعات الاقتصادية الأخرى، في الصناعة، والعقارات والخدمات السياسية والرموز الثقافية التي تسوق منظورات الممول الأجنبي ... إلخ إلى جانب دورها الرئيسي في التجارة الخارجية (وفي هذا الجانب فإننا نشير إلى نسبة مساهمة قطاع التجارة في الناتج القومي الإجمالي بما لا يتجاوز 10% – كما في عام 2007 – ، في مقابل ارتفاع غير طبيعي في حجم الواردات السلعية التي بلغت عام 2007 (3615) مليون –$–[8] في حين لم تتجاوز الصادرات (366) مليون –$– مما يمكن أي باحث جاد من استخراج الدلالات الاجتماعية/الطبقية لهذه الصورة) .

أما الشرائح العاملة في التجارة الداخلية فهي تتوزع بين الشركات المساهمة والعادية وبين القطاع العائلي (عبر شركات عادية أو فردية) أو التداخل بينهما ، وهذه كلها مرتبطة مصلحيا إما بالكومبرادور في قطاع غزة أو رديفه في الضفة الغربية .

2- حالات المواقع الوسطى : مدير عام / مدير تنفيذي / أساتذة جامعات / مهنيين : مهندسين/محامين/أطباء/ محاسبين ... الخ). أصحاب ورش / فنيين متخصصين في المنشآت الميكانيكية والسيارات والألمنيوم والزجاج والتمديدات الصحية والكهربائية والنجارة والطرق ...الخ ، ضباط من رتبة مقدم إلى عقيد وموظفين من درجة مدير الى مدير عام ، ملاكين لأراضي أو مشاريع زراعية (بما لا يزيد عن 30 دونم) أصحاب محلات تجارية متنوعة (ملابس/ أجهزة منزلية /أجهزة وأدوات كهربائية/مكتبات/محلات خضار وفاكهة ... الخ).

3- حالات المواقع العمالية (الشّغيلة) : العمال في الأنشطة الاقتصادية (زراعة / صناعة/ خدمات / تجارة / مقاولات / سياحة / محلات تجارية / مطابع .. الخ) صغار الموظفين في القطاعين العام والخاص .

4- حالات المواقع الريفية (الفلاحين) : وتشمل أغنياء الفلاحين والرأسمالية الزراعية ، والشرائح الوسطى ممن يملكون أقل من 50 دونم [9] ، ثم صغار المزارعين (أقل من 20 دونم) وأخيراً الأغلبية الساحقة في الريف من فقراء الفلاحين (ممن يملكون أقل من 10 دونمات) والعمال الأجراء الذين لا يملكون سوى بيع قوة عملهم .

إننا إذ نسترشد في تحليل متغيرات الواقع وقراءة العملية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من منظور المادية التاريخية ، إلا أن هذا لا يعني أن مجتمعنا الفلسطيني محكوما في تحولاته بالضرورة بمسار المجتمعات الغربية أو أي مسار آخر ، ذلك لأن الواقع الاجتماعي الاقتصادي الفلسطيني –دونما انفصام عن الواقع الاجتماعي العربي– هو نقطة البداية في التحليل والتشخيص والوعي بتفاصيل مكوناته ، ومن هنا تكتسب

مفاهيم ومصطلحات مثل "الإقطاع" و"الرأسمالية" و"البرجوازية" والطبقة العاملة أو "البروليتاريا" مضامين مرتبطة بالتطور التاريخي في أوروبا ، وهي مضامين لا تتوافق أو تتناسب إلى –حد كبير– مع تحليلنا لواقعنا ، بحكم اختلاف شكل ومضمون التطور التاريخي في بلادنا ، اختلافا جذريا ، دفع العديد من المفكرين والكتاب والمثقفين الماركسيين العرب، إلى استخدام مفاهيم حَمَلَ كل منها مضمونا توافق مع واقعنا بصورة جزئية دون استقرار وثبات لهذه المضامين بصورة نهائية كما حصل في المفاهيم ومضامينها المطبقة على التجربة الأوروبية، مثل "الإقطاع الآسيوي" "المجتمع شبه الإقطاعي شبه القبلي" "الإقطاع القبلي" أو "الإقطاع العشائري"، "الإقطاع الأبوي" "مجتمع ما قبل رأسمالي" "مجتمع شبه رأسمالي قبلي شبه إقطاعي" ، وكذلك الأمر بالنسبة للبرجوازية ، كطبقة غير متبلورة ، اتخذت في بلادنا سياقا أو إطارا –بحكم تبعيتها– مغايرا للبرجوازية الأوروبية .

لقد ساهمت العوامل الخارجية في تشكل "البرجوازية " في بلادنا وتحديد مظهرها ومهامها، فهي بورجوازية شكلية، تابعة ومتخلفة، ضمن علاقات رأسمالية غير متكافئة، سادت في بلادنا لخدمة مصالح النظام الرأسمالي العالمي وتكريس واقع الفوات التاريخي(ياسين الحافظ)، الذي ساهم في تحديد طبيعتها ودورها، بعد أن تم تدمير أو إضعاف القطاع الصناعي واحتجاز تطوره في مقابل تشجيع نمو الرأسمالية الكومبرادورية[10] ، السمسارة ، طفيلية، الزراعية الريفية ، المتخلفة ، التي ولدت –كما غيرها من الطبقات "الحديثة"–، في أحضان الأنماط والعلاقات ما قبل الرأسمالية ، فالمعروف أن نواة البرجوازية في بلادنا –قبل نكبة عام 48– لم تتشكل في سياق عملية تطور البنية الاجتماعية ، وبالتالي لم تحمل مشروعاً وطنياً مستقلاً أو مشروعا نهضويا أو تنويريا ، كما لم تكن نقيضا للطبقة السائدة (شبه الإقطاعية) بل كانت امتدادا "عصريا" لها، وتابعا مخلصا للسوق الرأسمالي العالمي –وقابلا للاحتواء والخضوع– عبر تطورها إلى برجوازية كمبرادورية كما هي سماتها الرئيسة وممارساتها –في فلسطين وكافة الأقطار العربية– في المرحلة الراهنة .

وكذلك الأمر بالنسبة للطبقة العاملة ، التي لم تتبلور بعد في بلادنا ، كطبقة تعبر عن نفسها بصورة مستقلة ،وبقيت طبقة في ذاتها ولم تتحول إلى طبقة لذاتها بمعنى وعيها لشرط وجودها التاريخي ومصالحها الطبقية(كارل ماركس)، حيث نلاحظ اليوم ، التفاوت الواسع لشرائح هذه الطبقة، من حيث وعي أفرادها ، وتكوينها ، ودورها ، وعلاقاتها الاجتماعية.

مثالنا على ذلك ، التفاصيل اليومية للواقع المعاش لعمالنا و معاناتهم في الضفة والقطاع، فالعاملين من أبناء الضفة في المستوطنات أو السوق الإسرائيلي، وبسبب فقرهم وحاجتهم، فإنهم يستجدون بيع قوة عملهم واستغلالهم من صاحب العمل الإسرائيلي ، حيث يتعرضون لكل أشكال الاضطهاد –الوطني والطبقي– منذ فجر يوم العمل لكل منهم ، على الحواجز والتفتيش والإذلال النفسي والمادي ، إلى جانب معاناتهم لدى صاحب العمل وتحملهم للأعمال الشاقة والقذرة ، ثم عودتهم بعد هبوط الليل ، إلى عائلاتهم ومجتمعاتهم الصغيرة، التي يعيش معظمهم في داخلها، بموجب تقاليد وقوانين العائلة والقرية والمجتمع في الضفة الغربية، وهي نفس السمات والظروف التي عاشها عمال قطاع غزة قبل الحصار والإغلاق.

إنها المفارقة التي تميز هذا القطاع الواسع من عمالنا المشدودين بصورة معنوية وعفوية إلى عاداتهم الاجتماعية التقليدية في الأسرة أو الحامولة ، أو تجمع القرية أو المخيم، يمارسون فيها وعبرها دورهم الاجتماعي حسب الوضع الاجتماعي المتوارث لكل منهم كجزء من الذاكرة التاريخية لواقعهم ما قبل نكبة 1948، وهذه السمات تنطبق أيضاً على العاملين في السوق الفلسطيني (الضفة والقطاع) بمختلف قطاعاته، في الصناعة أو الزراعة والخدمات بأنواعها، حيث نلاحظ ، حالة التفاوت بين هذه الشرائح العمالية من جهة ، وبين العلاقات الإنتاجية التي يمارسون أعمالهم من خلالها ، وهي وإن كانت تبدو ظاهريا علاقات رأسمالية (عبر علاقة الأجرة)، إلا أنها ليست كذلك بحكم تخلف القطاع الإنتاجي نفسه (الزراعي أو الصناعي أو الخدمات) ، أو بحكم استمرار هيمنة ثقافة الأنماط القديمة، المثالية والغيبية القدرية على عقل ومكونات هذه الشرائح العمالية .

وبالتالي فلا غرابة من ضعف وعي العمال و الفلاحين الفقراء وكل الكادحين في بلادنا عموماً بالظلم الطبقي بصورة مباشرة ، ذلك لأن إطار العلاقات الرأسمالية الظاهرية ، هو في حقيقته –كما أشرنا من قبل– إطارا شبه رأسمالي يحمل في ثناياه العديد من العلاقات الاجتماعية التقليدية القديمة، بما يعيق عملية الفرز الطبقي المحدد داخل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الفلسطينية القائمة، التي ما زالت عملية غير مكتملة بل ومشوهه، على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية ، نظرا لهذا التداخل أو التشابك في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، وفي العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية ، ونظرا لأن فئات واسعة من السكان في مجتمعنا ، لا تزال تعيش أوضاع انتقالية بحيث لم يتحدد انتماؤها الطبقي تحديدا مستقرا ونهائيا ، خاصة وأن طبيعة المرحلة الراهنة ، بعد خمسة عشر عاماً من قيام السلطة الفلسطينية في ظل الاحتلال وعدوانه وحصاره، وصولاً إلى الصراع بين فتح وحماس وانفصال الضفة عن القطاع، مليئة بالمفارقات والمفاجئات ، حيث نلاحظ أن معظم الأثرياء الجدد (أفرادا وجماعات) يعيشون نوعاً من الازدواجية أو الارباك بين انتماءاتهم الطبقية–الاجتماعية البورجوازية الصغيرة والفقيرة عموماً في سياق تجربتهم الوطنية السابقة ، وبين أوضاعهم الراهنة ، الثرية المحدثة –عبر مظاهر وأشكال الفساد والحراك الاجتماعي[11] الشاذ–، لا يشعرون باستقرارهم ، كما لا يشعرون بعمق انتماءهم الجديد ، ذلك ان تكريس أو رسوخ استقرارهم الطبقي مرهون بمدى تفاعلهم أو استجابتهم للمتغيرات السياسية المتسارعة هبوطاً في مجتمعنا، فهي التي ستحدد دورهم المستقبلي بالمعنى الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي ، في ضوء حجم استجابتهم للرؤية الأمريكية–الإسرائيلية وبالتوافق معها.

الأمر الهام الآخر الواجب الإشارة إليه ، عبر محاولتنا لتحليل واقع مجتمعنا الفلسطيني بدرجات متفاوتة، منذ ما بعد نكبة 48 إلى يومنا هذا، يتمثل في تلك الآثار والنتائج الاجتماعية الناجمة عن استمرار مظاهر عصبية الدم، والولاء العشائري أو عمق الرابطة الاجتماعية الضيقة التي تكرس الولاء لرموز التخلف، المرتبطة مصلحيا بمظاهر وأوضاع الخلل والفساد والفوضى في هذه المرحلة أو أي مرحلة سابقة، وذلك تحت غطاء العادات والأعراف والتقاليد والتراث .

إننا إذ ندرك أن عمق الرابطة الاجتماعية قبل النكبة 1948 كان له تأثيراً ايجابياً في استنهاض حالة المقاومة في أوساط الفلاحين والعمال رغم رخاوة أو مهادنة القيادات الاقطاعية آنذاك ، والتي كانت أحد أهم أسباب هزيمة الثورة الفلسطينية ومن ثم تشريد شعبنا.

لكن الإشكالية أو المفارقة، تتجلى في استمرار دور هذه الولاءات العشائرية الضيقة وتكريس دور هذه الرموز والعلاقات الاجتماعية القديمة، في إطار تلك الرابطة بعد مرور أكثر من ستة عقود على النكبة، بإسم العادات والتقاليد والأعراف القديمة، ما يعني بوضوح، اننا نعيش ما يمكن تسميته بتجديد التخلف أو إعادة انتاجه، ما يؤكد على صحة تحليلنا للمواقف الطبقية والسياسية للقيادة المتنفذة في إطار م.ت.ف أو السلطة فيما بعد، وما راكمته من ممارسات سياسية واقتصادية واجتماعية، اسهمت في اعادة إنتاج وتشجيع الولاءات القديمة لحساب سلطة الفساد واجهزتها وزعرانها الذين نشروا مظاهر الفوضى والفلتان الأمني والقلق والاحباط السياسي والاجتماعي الداخلي، عبر تراكمات متزايدة وصلت ذروتها في تفجر الصراع الدموي يوم 14/ حزيران / 2007 ومن ثم بداية مرحلة جديدة من الانقسام السياسي والاجتماعي والقانوني، سيتراكم دور وتأثير الجوانب السلبية الضارة الناجمة عنها، لتطال معظم مكونات المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، وتخلق مزيدا من الانقسامات فيه لن تتوقف عند الانقسام السياسي – الاقتصادي العام الراهن، بل قد تتسع لتصيب بالضرر –ان لم تكن اصابت بالفعل– مكونات الوعي الوطني والمجتمعي الداخلي على مستوى المدينة ، والقرية ، والمخيم، بما يفاقم مظاهر الخلل والانحراف والفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الضفة والقطاع ، ويشق مزيدا من العمق في مجرى الهبوط بالعملية السياسية الجارية، إلى قيعان أشد اظلاماً واستسلاماً مما سبقها، ومن ثم الهبوط بالوحدة الوطنية، وبعملية البناء المجتمعي الديمقراطي الداخلي معا، الأمر الذي سيزيد ويوسع الفجوة التي تفصل بين حلم التحرر والتغيير الذي يطمح إليه شعبنا وما زال ، وبين واقعه المنقسم والمحاصر لحساب عوامل التخلف والتبعية والسلفية الجامدة والاستبداد، في موازاة الهبوط السياسي المريع الذي تتعرض له قضيتنا الوطنية راهنا.

إذن ، فالتطور الاجتماعي ، في الضفة والقطاع ، منذ عام 1994 إلى اليوم ، لم يكن تطورا إيجابيا في محصلته أو نتائجه العامة ، حيث تعرض لمتغيرات وتحولات ساهمت في انحراف العديد من جوانبه ، بصورة كلية أو جزئية ، عن سياق التطور الوطني والاجتماعي العام الذي شقته الحركة الوطنية الفلسطينية في التاريخ المعاصر ، بحيث قادت هذه المتغيرات إلى تحولات ومظاهر سلبية أدت إلى تفكيك وانقسام البنية السياسية المجتمعية والبنية القيمية والأخلاقية لمجتمعنا الفلسطيني ، الذي يعيش في حالة قريبة من اليأس والاستسلام، تعود في قسم كبير منها إلى أسباب وعوامل داخلية، غير قادرة على وقف الصراعات أو لجمها، بل على العكس، يبدو مضطراً او مكرها – في معظمه – التعاطي مع احد قطبيها (فتح وحماس) في الضفة أو قطاع غزة، دون أي افق يؤشر – في المدى المنظور – على الخروج من هذا المأزق المسدود سواء على صعيد التحرر الوطني أو على الصعيد الاجتماعي. حيث أصبح مجتمعنا الفلسطيني محكوماً لما يسمى بمظاهر

"مأسسة الفساد والتخلف" بدل مأسسة النظام العصري الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية والتعددية السياسية.

بهذا التشخيص و التحليل ، نكون قد مهدنا للحديث عن الركيزتين الفرعيتين الأساسيتين المرتبطتين بالأوضاع و التحولات الاجتماعية، و نقصد بهما أولا: التوزيع السكاني، ثانياً: التركيب الاجتماعي أو الطبقي لمجتمع الضفة والقطاع في هذه المرحلة، آخذين بعين الاعتبار أن الحديث عن تنوع و تداخل مكونات الخارطة الطبقية الفلسطينية هو أمر قابل للمراجعة دوما ،في ضوء هذه المتغيرات الداخلية و الخارجية التي نعيشها اليوم و في المستقبل .

[1] البنية هي نسق من التحولات ، يتألف من عناصر ، يكون من شأن أي تحول في أي عنصر منها أن يؤدي إلى تحولات في باقي العناصر الأخرى. إن ارتباط العنصر بكلية العناصر الأخرى يجعله خاضع للكل الذي يقوم فيه ، ويعطي مبدأ الأولوية المطلقة للكل على الأجزاء بحيث لا يمكن فهم أي عنصر من عناصر البنية خارجاً عن الوضع الذي يشغله داخل تلك البنية (المصدر: الموسوعة الفلسفية العربية – معهد الإنماء العربي – ط1 – 1986- ص198).

[2] التقرير الاجتماعي العربي – إصدار رقم (1) – مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب – القاهرة – 2001 – ص7.

[3] المصدر : د.عبد الباسط عبد المعطي – مصدر سبق ذكره – ص 41.

[4] الطبقات الاجتماعية في النظام الرأسمالي اليوم–نيكوس بلانتزاس–دمشق 1983–ص15/14 .

[5] د.عبد الباسط عبد المعطي – الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر – مصدر سبق ذكره – ص43.

[6] د.عبد الباسط عبد المعطي – الطبقات الاجتماعية – مصدر سبق ذكره ص 48.

[7] من المفيد الإشارة إلى ضعف الصناعة الفلسطينية (90% من المنشآت الصناعية اقل من 10 عمال) وعدم توفر مقوماتها ، أو عناصرها الأساسية وهي : تقسيم العمل وتراكم رأس المال واكتساب المعرفة العلمية التكنولوجية والتنظيمية والإدارية ، بالطبع يعود السبب في ذلك إلى دور الاحتلال والتبعية الاقتصادية والجشع المتمثل في هدف الربح في حد ذاته لدى معظم أصحاب الرساميل في الضفة والقطاع عموما والكومبرادور منهم بشكل خاص ، كما أن هناك عوامل إضافية أدت إلى قطع الطريق على تطور الشريحة الوسطى من رأس المال الصناعي، واهم هذه العوامل 1- اقتحام عناصر شريحة الكمبرادورية للنشاط الصناعي 2- عدم تطور الصناعات المحلية وعجزها عن المنافسة مع البضائع الإسرائيلية أو الأجنبية .

[8] المراقب الاقتصادي والاجتماعي – معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس) – رام الله – شباط 2009 – ص6.

[9] مساحة الدونم ألف متر مربع.

[10] حسب د. إسماعيل صبري عبد الله فإن الأصل التاريخي لتعبير البورجوازية الكومبرادورية ، الذي استخدمه الحزب الشيوعي الصيني ، و انتشر بعد ذلك في بعض أدبيات الماركسية ، يعود إلى كلمة comprador ، و كانت تعني في الأصل المواطن الذي يعمل في خدمة أوروبي/مستعمر ، مقيم في الشرق الأقصى ، ثم أصبحت هذه الكلمة ، تطلق على المديرين المحليين للشركات الأوروبية و كلمة كومبرادور هي أصلاً كلمة برتغالية .

ويقصد بالوكيل التجاري كل شخص يقوم بتقديم العطاءات أو الشراء أو التأجير أو تقديم الخدمات باسمه لحساب المنتجين أو الموزعين الأجانب ونيابة عنهم ، وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن تأخر وتخلف الصناعة والزراعة في

بلادنا أفسح المجال لابراز دور الكومبرادور ، أما مصطلح " بورجوازية " هو مصطلح له دلالة اجتماعية و سياسية ثقافية ، إذ أن كلمة بورجوازية تعني التمدن ، بمعنى وجود نوعي متمدن في نمط و أسلوب الحياة و الأفكار .

[11] يعد الحراك الاجتماعي واحداً من أهم العمليات الاجتماعية الدالة على مرونة البنية الاجتماعية وحيويتها وقدرتها على التجدد ، فهو مؤشر مجمع لحصيلة تفاعل عوامل ومتغيرات اجتماعية متنوعة وذات صلة بمدى توافر شروط التنمية واستمراريتها، فالحراك الاجتماعي ينتج عن توزيع الموارد المادية ، كالدخل والثروة ، وتوزيع الفرص الاجتماعية خاصة في إشباع الحاجات الأساسية الروحية والمادية والاجتماعية ، وفي مقدمتها فرص التعليم والتشغيل. ويعرف الحراك الاجتماعي بأنه عملية اجتماعية بموجبها ينتقل الأفراد ، والجماعات ، من وضع اجتماعي إلى آخر. والحراك الاجتماعي يكون إما فردياً أو جماعياً ، والواقع أنه لا غنى لأي بنية اجتماعية عن هذين النمطين للحراك الاجتماعي . بيد أن غلبة أحدهما ترتبط بالفلسفة السياسية والتنموية السائدة في المجتمع وبالخصائص الحضارية ببنيته الاجتماعية ، وما يرتبط بذلك كله من فرص للحراك الاجتماعي. (المصدر : التقرير الاجتماعي – مصدر سبق ذكره – ص79).

التركيب الاجتماعي (الطبقي) في الضفة الغربية وقطاع غزة

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5194 – 2016 / 6 / 15

1– البورجوازية الكبيرة:

إنها الطبقة التي تحتل أهم المواقع في البنى الاقتصادية والاجتماعية، لكونها تمتلك وسائل الإنتاج ومصادر الثروة وتسيطر عليها، وتنعم بالنفوذ في السلطة السياسية وبالجاه والمكانة في الحياة الاجتماعية، وتمارس الاستغلال والتسلط والقهر في علاقتها بالطبقات أو الشرائح الأدنى منها وخاصة الفقراء والكادحين في الريف والمدن والمخيمات.

إن أهم ما تتسم به هذه العلاقات كونها قائمة على الاستزلام والخلل في نظام تبادل الخدمات، ولذلك توصف بأنها علاقة تابع –متبوع". وتتكون هذه الطبقة من شرائح عدة شملت كبار الرأسماليين من التجار والصناعيين والرأسمالية العقارية والمصرفية وشرائح صغيرة من ملاك الأراضي، إلى جانب شريحة الأثرياء الجدد من أعضاء الجهاز البيروقراطي المتنفذ في السلطة في الوقت الحاضر.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه "الطبقة" العليا أو "البورجوازية" الكبيرة في الضفة والقطاع، التي تتوزع إلى عدة شرائح أو عناوين (كومبرادورية/ زراعية/ عقارية/ صناعية/ مصرفية ومالية)، لا ينطبق عليها لفظ أو مفهوم البرجوازية الكبيرة كما هو الحال في البلاد الرأسمالية،وهي أيضاً ليست بحجم أن تكون "بورجوازيات متعددة"، بل جلّ ما هنالك فئات وشرائح من البرجوازية قسمٌ كبير منها له ضلع في اكثر من نشاط ومصدر ارتزاق، كالذين يجمعون حصة في السلطة الى نشاط تجاري وآخر مالي أو صناعي ... إلخ، وبالتالي – كما يقول جلبير الأشقر– "لابد من ادراك ضعف تمايز الفئات داخل تلك البرجوازية، وهي على العموم "برجوازية رثّة" وفق المفهوم الذي صاغه اندريه غوندر فرنك في دراسته لأميركا اللاتينية، و"البرجوازية الرثّة" هي البرجوازية التي لا تجذّر لها في مصلحة تنموية بل هي راكضة وراء الربح السهل والسريع وتبيع نفسها، ومعها بلادها، للتسلط الكولونيالي مثلما تكون "البروليتاريا الرثة" مستعدة لبيع نفسها لمن يدفع. والحال ان برجوازية أوسلو في الضفة والقطاع هي على العموم، وعلى اختلاف مشاربها، أرَثّ برجوازية يمكن تصوّرها"[1].

آخذين بعين الاعتبار، أن تطور ونشأة الفئات الرأسمالية والبورجوازية في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية لواقعنا الفلسطيني، يعطي لهذه الفئات سمات وخصائص تكوينية تميزها نوعياً، من حيث الولادة والنشأة والدور عن مثيلاتها سواء في البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث وأوروبا، إذ لعب تزاوج رأس المال الأجنبي (الإسرائيلي) مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع ونمو معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها من جهة، وساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الهبوط السياسي للقيادة المتنفذة في بلادنا من جهة أخرى.

وهكذا نتفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الفلسطينية، المعروف بـ "البورجوازية الكومبرادورية" (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية السلطة)، ومن شدة ما تحمله هذه الطبقة من أدوار خطيرة (سياسية اقتصادية) في فلسطين والبلدان العربية، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى "بالدولة الكومبرادورية" في النظام العربي الراهن، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك، ويطلق عليها في بعض هذه البلدان "البورجوازية السمسارية" أو "بورجوازية الصفقات" كما يقول د. محمود عبد الفضيل[2]، او الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها "كومبرادورية بازار" كما يقول د.سمير أمين.

من ناحية ثانية، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح "البورجوازية الكبرى" أو الشرائح الرأسمالية الكبرى – وهو الأكثر دقة – المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج المادي بصيغة مباشرة، ونظراً لإرتباط نشاطها ودورة أموالها بمجال التداول وليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل والواسع) يكون من الادق الحديث عن شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية.

فمع توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة 1994، تغيرت ملامح البنية الطبقية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، إلى أوضاع نقيضة، أدت إلى تراجع مفهوم وتأثير المجتمع السياسي بثوابته وأهدافه الوطنية التي جسدتها الانتفاضة الأولى 87–92 لحساب شروط اتفاق أوسلو من ناحية، ولحساب مصالح ودور الشرائح الطبقية الجديدة في سلطة الحكم الذاتي من ناحية ثانية، حيث بدأت في الظهور متغيرات في البنية الطبقة الرأسمالية في المجتمع الفلسطيني، ترافقت مع سلوكيات وأفكار سياسية مغايرة أو نقيضة للسلوكيات والأفكار الوطنية التي سادت المجتمع الفلسطيني قبل أوسلو، وقد لعبت مصالح هذه الطبقة الهادفة إلى تكريس الثروات وجني الأرباح بطرق مشروعة وغير مشروعة، بالتحالف مع بيروقراطية السلطة أو رأس المال الإسرائيلي، دوراً هاماً في تشكل ملامح هذه الطبقة باتجاه السمة الطفيلية، وهي سمة غير مستغربة بالنسبة للمساحة الأكبر من مكونات الرأسمالية الفلسطينية، ونقصد بذلك الكومبرادور أو السماسرة والوسطاء، الذين يركزون اهتمامهم على الخدمات الفندقية والمطاعم والملاهي والسلع الاستهلاكية وقروض التقسيط والاسكان والعمولات والربح السريع بعيداً عن العمليات الإنتاجية والتنموية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية التفرقة المنهجية – كما يقول د. محمود عبد الفضيل بحق– بين ما يمكن تسميته "بورجوازية الأعمال التقليدية[3]" التي تستند مقومات نشأتها ونموها إلى النشاطات التقليدية الخاصة، التجارية والعقارية، المالية، الصناعية، وبين ما يمكن تسميته "بالبورجوازية الجديدة" ذات الطبيعة البيروقراطية التكنوقراطية (العسكرية أو المدنية) التي تستند عملية نشأتها وتطورها إلى الامتيازات التي تمنحها السلطة أو الدولة الناشئة، وهذا هو ما يفسر حديثنا أو تحليلنا من أن السلطة الفلسطينية بصورتها الراهنة،– كما هي حال انظمة البلدان العربية والعالم الثالث عموما – هي جسر للثروة، لمجموعات غير قليلة من الشرائح العليا المتنفذة من الأجهزة البيروقراطية العسكرية والمدنية.

ولذلك يصح أن يقال عن النظام السياسي الفلسطيني في ظل تفككه وانقسامه الراهن، (عبر حكومتي فتح وحماس) بأنه "نظام" السلطة أو "دولة" السلطة أو الأجهزة (سلطة أو حكومة شكلية لحساب الحركة السياسية المهيمنة واجزتها الأمنية والمدنية العليا والوسيطة والقاعدية) وليست سلطة ذات سيادة، أو حكومة كما هي الأعراف الدستورية الديمقراطية، خاصة بعد أن أودى الانقسام (حزيران 2007) إلى تدمير التجربة الديمقراطية، وفشل كل الأطراف عن التوصل إلى صيغة توحيد جامعة جديدة، حيث يبدو تمترس كل قطب منها حول رؤيته وحساباته في السلطة طاغياً، بحيث أدى هذا التمترس إلى إغلاق الطريق في وجه الرؤية الوطنية الشاملة الملتزمة بقواعد الديمقراطية والتعددية.

وفي مثل هذه الأحوال، تستشري بالطبع كل أطماع "أصحاب السلطة"، عبر تحالفهم – العلني والمستتر – مع كل الشرائح الرأسمالية العليا الأخرى من مالية وعقارية وزراعية ومصرفية وتجارية وكبار الملاك... إلخ، تحت مظلة البرنامج السياسي لحكومة رام الله أو حكومة غزة، ومن خلال استمرار الحوار والصراع السياسي بينهما دون أي نتيجة طالما ظل التناقض السياسي بينهما قائماً، عبر تمترس قيادة م.ت.ف وفتح على مطالبها في الالتزام بالاتفاقات المعقودة مع دولة العدو الإسرائيلي ورفضها القبول بنصوص وثيقة الوفاق الوطني كمخرج لهذا التناقض من ناحية أو بسبب عدم التوصل إلى تسوية سياسية (وفق الشروط الإسرائيلية الأمريكية بالطبع) من ناحية ثانية.

وفي هذا الجانب نشير إلى أن الانقسام الفلسطيني شكل ذريعة أو فرصة مواتية أدت إلى تمكين العدو الإسرائيلي من تنفيذ مخططاته في الضفة الغربية، الأمر الذي جعل الحديث عن الدولة المستقلة نوعاً من الوهم، ليس بسبب الموقف الإسرائيلي الرافض لأية "تسوية إيجابية" أو "عادلة" أو "جادة" مع الفلسطينيين فحسب، بل أيضاً بسبب عوامل وتراكمات الضعف والتراجع السياسي والبنيوي في حركة فتح وأجهزة السلطة التي باتت خاضعة إلى حد كبير للسياسات الأمريكية – الإسرائيلية، وبالتالي فإن هذه الأوضاع أو العوامل الداخلية والخارجية المحكومة بمنهجية أو منطق الهبوط والتراجع السياسي، لا توفر المناخ الملائم لحركة حماس لكي تتقدم بالمزيد من التنازلات السياسية، حيث أنها – كما يبدو – تعتبر أن قبولها بإقامة دولة مستقلة على الأراضي المحتلة عام 1967 (كحل مرحلي) هو تنازل جوهري لم تحصل في مقابله – من الولايات المتحدة وإسرائيل خصوصاً– على أي رد فعل أو موقف "إيجابي" يضمن الاعتراف بها كقوة سياسية مشروعة في النظام السياسي للسلطة الفلسطينية، وهذا ما يفسر عدم استجابة حماس للأفكار المصرية والعربية والدولية المطروحة في إطار الحوار الفلسطيني، حيث تعاملت مع كل هذه الأفكار بأسلوب جمع بين الرفض والقبول بحذر إيجابي يأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على استمرار تماسكها التنظيمي والسياسي من ناحية ويسعى إلى تحقيق مزيد من الخطوات المؤدية إلى توسيع علاقاتها الدولية والعربية الرسمية من ناحية ثانية، تضمن تحقيق مكاسب سياسية لحركة حماس، كمبرر لها في تقديم المزيد من التنازلات أو المخارج التوفيقية التي يبدو انها تمثل الخيار الوحيد أمامها طالما بقيت حريصة على الاستمرار في السلطة أو الحكم في غزة أو غيرها، وإلا فليس أمامها في حال استمرار رفضها سوى أن تترك السلطة وتذهب إلى صفوف المعارضة من جديد.

بالطبع تظل الإشكالية الكبرى بالنسبة لقبول حماس للمحددات السياسية لنظام سلطة الحكم الذاتي و م.ت.ف معاً قائمة ما لم يتم التوصل إلى آليات واضحة ومحددة – ضمن صيغ محاصصة سياسية تستجيب للحد الأدنى على الأقل لشروط المقرر الخارجي من ناحية، وتضمن إعادة بناء م.ت.ف والنظام السياسي أو الحكومة وقضايا الأمن والانتخابات ... إلخ من ناحية ثانية، بما يتيح استمرارية الدور المميز لحركة حماس إذا ما قررت تقديم التنازلات المطلوبة، وصولاً إلى نوع من التقاطع الواسع بينهما، بما يعزز من إمكانية تقريب المسافات بين حماس و م.ت.ف وفتح والسلطة لحساب برنامج الأخيرة وسياساتها واتفاقاتها، وعندئذ فقط يمكن الحديث عن إمكانية "نجاح" الحوار بين الفريقين ومن ثم تجاوز حالة الانقسام على قاعدة التوافق بينهما على مساحة معينة من الصيغ والشروط السياسية (الإسرائيلية والأمريكية والعربية الرسمية)، دون أن يعني ذلك انسجاماً أو توافقاً كلياً بينهما، حيث ستبقى العلاقة بين فتح وحماس محكومة بعوامل التربص والتوتر والصراع انطلاقاً من أن حركة حماس تحمل مشروعاً سياسياً بهوية إسلامية ليس من السهل أن تصبح جزءاً من النظام السياسي للسلطة رغم اعترافه بها، ورغم مشاركتها في الانتخابات ومن ثم وصولها للسلطة عبر آليات هذا النظام، ذلك أن حركة حماس تظل محكومة برؤيتها الإستراتيجية التي تتطلع إلى تحقيق مشهد الإسلام السياسي ليس في فلسطين وحسب بل في البلدان العربية الأخرى ضمن إستراتيجية الحركة الأم أو الإخوان المسلمين، وهي إستراتيجية مرهونة في تحققها بطبيعة الدور السياسي للإخوان المسلمين تجاه تطوير العلاقة الايجابية مع الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الرأسمالي العالمي باسم الاعتدال السياسي أو غير ذلك من المفاهيم والأسس التي تضمن المصالح المشتركة، على أرضية النظام الاقتصادي الرأسمالي والسوق الحر من ناحية وخصوصية كل منهما من ناحية ثانية.

وفي هذا الجانب، نشير إلى أن الرأسمالية بكل شرائحها هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس، حيث تسعى كل منهما إلى استشارة المتنفذين فيها من كبار الرأسماليين في الضفة والقطاع، وارضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، رغم اختلاف الدوافع السياسية، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون إيلاء الاهمية المطلوب في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة –بصورة غير مسبوقة– بين 5% من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين 95% من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في بلادنا، بسبب الحصار والانقسام، بل واستمرار ذلك الصراع بينهما عبر تغذية داخلية وخارجية، حيث نلاحظ تغير شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك تحتل قمة هرم القيم، في حين تأتي قيم الحق والخير والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم، وهي أوضاع تكرست بسبب عوامل متعددة من اهمها التراجع الحاد لدور قوى المعارضة الوطنية الديمقراطية عموماً واليسارية خصوصاً.

اننا إذن، أمام حركة متسارعة من تراكم رأس المال الطفيلي القائم على الربح السريع والعمولات والصفقات – الداخلية والخارجية– البعيدة – إلى حد كبير– عن إطار التطور الاقتصادي الطبيعي بعدا شاسعا.

إن ما نود أن نؤكده في هذه الدراسة، أن التشابك والتداخل العضوي في المصالح بين كافة الشرائح العليا، الكومبرادورية التجارية والصناعية والزراعية والعقارية والمصرفية... إلخ، هو تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع غزة ذات المنطلق والمصالح الجوهرية المشتركة،التي يمكن ان تسهم بدورها في تقريب المسافات بين القطبين المتصارعين، سواء عبر اصحاب رؤوس الأموال وطموحاتهم السياسية الجديدة أو عبر ما يسمى بالمستقلين الجدد من أبناء الشرائح "البرجوازية" العليا بكل أنواعها، الطامحين إلى دور سياسي توفيقي أو "معتدل" بصورة انتهازية في ظروف وفرت لهم هذه الإمكانية رغم ان أي منهم لا يملك أي تجربة أو لحظة تاريخية في صفوف الحركة الوطنية، مع ملاحظة الدور الذي يحاول أن يلعبه عدد غير قليل ممن تخلوا عن أحزابهم – اليسارية خصوصاً – لحساب البرنامج السياسي الهابط للسلطة في مقابل تأمين مصالحهم الانتهازية الخاصة.

إذن نحن في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية، إلى جانب الصراع والمنافسة غير المبدئية بين القطبين، وهي كلها عوامل ستسهم في المدى المنظور في زيادة الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا – في الحكومتين–، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة، كما أن تكريس الانقسام وفشل الحوار في التوصل إلى الحد الأدنى من الوفاق الوطني، مع بقاء الحصار ومظاهر الدمار والخراب الناجمة عن العدوان الصهيوني في يناير 2014/2012/2009، إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة، كل ذلك أدى إلى تراجع القاعدة الجماهيرية لكل من حركتي فتح وحماس بنسب متفاوتة، بحيث لم تعد هذه القاعدة قائمة على أساس الاقتناع والالتزام الفعلي والموضوعي بالشعارات او البرامج المطروحة من الفريقين (رغم التباين بينهما) بسبب مظاهر القلق والإحباط واليأس التي تزايدت تراكماتها منذ ما بعد الإنقسام، حيث أن هذه القاعدة الجماهيرية باتت –في الظروف الراهنة– محكومة إلى حد كبير للاحتياجات والمتطلبات الحياتية وسبل العيش المرتبطة بكلا الحكومتين في رام الله وغزة، ما يعني تراجع الولاء للوطن والنضال الوطني التحرري، ومن ثم تراجع الأفكار والأهداف الوطنية التوحيدية في الذهنية الشعبية في أوساط فقراء شعبنا لحساب لقمة العيش، في حين تراجعت هذه الأفكار والأهداف الوطنية في أوساط الطبقات "البرجوازية" والشرائح البيروقراطية العليا لحساب الهبوط بتلك الأهداف وفق متطلبات وشروط التحالف الإمبريالي الصهيوني والنظام العربي بما يضمن مصالحهم الطبقية الأنانية، على حساب مصالح فقراء شعبهم، عبر المزيد من مظاهر الجشع والاستغلال والاحتكارات البشعة.

وفي هذا السياق فإن من المعروف أن حكومة رام الله تمثل رب عمل لما يقرب من 143 ألف موظف/أسرة في الضفة والقطاع والخارج، في حين أن حركة حماس وحكومتها تمثل رب عمل لما يقرب من 30 ألف موظف/أسرة في قطاع غزة[4]، إلى جانب تقديم الدعم والإغاثة إلى أسر الشهداء والأسر الفقيرة، ورغم ذلك فقد أدت العوامل المشار إليها إلى مزيد من إفقار القطاعات الشعبية للأسر الفلسطينية، التي لا تتقاضى أية رواتب من الحكومتين، علاوة على نسبة البطالة المتزايدة خاصة في قطاع غزة، علماً بأن مجموع الأسر

الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة يبلغ 675524 أسرة منها 445684 أسرة في الضفة و229840 أسرة في قطاع غزة أي أن 465524 أسرة في الضفة والقطاع لا يتقاضون أية أجور أو رواتب من الحكومتين (ما يعادل 2.8 مليون نسمة)، كما أن أكثر من 80% من هذه الأسر تعاني من الفقر والفقر المدقع والغلاء في ظل استمرار الدمار الاقتصادي والتراجع الحاد للقطاعات والأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، دون أي إمكانية لإعادة الاعمار أو التشغيل بسبب استمرار الحصار الذي فاقم من المعاناة، وبالتالي زاد في مساحة الفجوة بين الجمهور، وكل من الحكومتين، التي يبدو أن حرص كل منهما على حماية وتثبيت سلطتها أكبر بما لا يقاس من حرصها على إيجاد الحلول لمعاناة هذه الجماهير، واكتفت كل منهما بإعداد خطة اقتصادية للاعمار وإعادة البناء، تنتظر فك الحصار وتقديم الدعم الخارجي وهذا بدوره مرهون بعوامل كثيرة، خارجية وداخلية، من أهمها استعادة وحدة الصف الفلسطيني عبر إنهاء هذا الانقسام الكارثي انطلاقاً من الالتزام بجوهر الوحدة الوطنية المستند إلى الحق في مقاومة الاحتلال ورفض كافة مشاريع الاستسلام المطروحة، إلى جانب استناده إلى وحدة المؤسسات السياسية والتمثيلية الجامعة في النظام السياسي الفلسطيني وفق قواعد الديمقراطية والتعددية السياسية.

إننا ندرك رغم كل تعقيدات الظروف الراهنة، أن هذا الوضع، هو وضع مؤقت، رغم كل ما يبدو عليه من مظاهر القوة والاستبداد والتفرد، وذلك لقناعتنا بأن حكومتي رام الله وغزة، عبر ممارستهما، تبتعدا بصورة تدرجية وعميقة عن الجماهير، التي باتت تشعر بانفصامها وعزلتها عنهما، ولكن هذه الحالة المؤقتة، لن تصل إلى نهايتها دون تفعيل، وتوسيع، وتعميق دور القوى اليسارية بالمعنى الذاتي ليتوافق ويتفاعل ويستجيب للشروط الموضوعية التي باتت "تستجدي" قوى وأحزاب اليسار أن تتحرك للتفاعل معها، وفي هذا السياق أيضاً، فإن قطاعات هامة من الشرائح الاجتماعية الفقيرة باتت تنتظر وتترقب بشوق قوى اليسار لتقوم بدورها ألاستنهاضي على طريق التغيير الديمقراطي المطلوب.

المسألة الأخيرة في هذا العنوان، تتعلق بما يسمى بالحراك الاجتماعي الشاذ أو بالمتغيرات والتطورات الاجتماعية المتسارعة في مجتمعنا، راهنا، ودورها في توفير "الفرص" لشرائح بيروقراطية عليا، في الإثراء السريع، وهي متغيرات ذات سمات خاصة تشكلت ونمت في ظروف التخلف الاجتماعي وما يرافقه من ضعف تطور السوق الداخلية والعلاقات السلعية والنقدية، التي ظلت مرهونة – بهذه الدرجة أو تلك – للنفوذ السياسي/الاجتماعي/ الاقتصادي بدور رموز الكومبرادور والعائلات التقليدية من كبار الملاك والعشائر وتحالفها مع السلطة البيروقراطية الحاكمة، سواء خلال الحقبة الماضية من الاحتلال، أو في مرحلة السلطة، مما خلق هذه الطبيعة المشوهة للاقتصاد من جهة، وللعلاقات الاجتماعية من جهة أخرى، والأهم من ذلك، أن هذه الحالة، خاصة في قطاع غزة، بعد الانقسام، أنتجت صوراً مشوهة أيضا "للبرجوازي" في بلادنا، بحيث يصعب رسم الحدود بينه وبين بقية الفئات الاجتماعية ذات الدخل العالي الناتج عن التهريب هبر أنفاق رفح أو الاحتكار والسوق السوداء أو أي شكل من أشكال الدخل الطفيلي أو الثراء السريع، فكل هؤلاء يصبحون مكونات لصورة أو لوحة واحدة في إطار محدد خاصة مع توفر إمكانية "قبولهم" في المجتمع بحكم عوامل المصلحة والتخلف

التي تبرر هذا الثراء غير المشروع باسم "النجاح والشطارة" أو في "مواجهة الحصار" وهو في كل الأحوال تبرير ظاهري لا يعبر عن حقيقة وعي الجماهير برموز ذلك الثراء ومصادره وأدواته، لان مواجهة الحصار والعمل على تأمين مستلزمات الحياة الضرورية للمواطنين، يتناقض مع هذا الانفتاح غير المنضبط في التهريب عبر الأنفاق من ناحية ويتناقض بصورة صارمة مع أشكال الاستغلال التي يمارسها تجار السوق السوداء من ناحية ثانية.

وبالتالي فإن هذا "البرجوازي" الجديد أو الطارئ (الطفيلي والمشوه) يتوافق بسرعة مع الطبيعة الرجعية للبورجوازية التابعة التي لا تؤمن بالديمقراطية أو التقدم، ومن هنا تفسير موقفها التحالفي الموحد للنظام الاستبدادي الفردي في كلا الحكومتين، الآن أو أي نظام أو مجموعة قيادية أخرى قد تفرض على شعبنا في مرحلة قادمة، كإطار ينسجم مع تشوه وتبعية علاقاتهم الطبقية وتخلفها، بمثل ما يحمي ويعبر عن مصالحهم.

في كل الأحوال، فإن استمرار البحث والمتابعة لمكونات واقعنا الاجتماعي، مسألة في غاية الأهمية ارتباطا بدواعي التغيير المستقبلي المنشود، ذلك إننا وإن كنا نلتزم في تحليلنا بالماركسية ومنهجيتها، ونتفق معها، في تحليلها لمؤشرات الانتماء الطبقي، إلا أننا –وبمنهج الماركسية أيضا– يجب أن نتعاطى مع واقعنا، برؤية وتحليل موضوعي يعكس تفاصيل هذا الواقع وإلا وقعنا في خطأ التطبيق الآلي أو نقل التجربة بصورة ميكانيكية ضارة ومعوقه.

2– الشرائح الاجتماعية المتوسطة أو طبقة البرجوازية الصغيرة:

أولا: حول مصطلح ومفهوم الطبقة البرجوازية الصغيرة:

بداية نشير إلى أن استخدامنا لمصطلح "طبقة" سواء في الحديث عن العمال أو البرجوازية بأنواعها، هو استخدام مجازي، حيث لا وجود لطبقات محددة بالمعنى الوجودي الذاتي في بلادنا، الذي يعبر عن مصالح ورؤى ومواقف أيديولوجية محددة، بحيث ينطبق عليها تعبير ماركس بأنها طبقة في ذاتها لا طبقة لذاتها، فطالما تعيش آلاف العائلات عند خط الفقر أو دونه في ظروف اقتصادية واجتماعية تسودها كل أشكال المعاناة والحرمان، وطالما بقي التخلف أو النمط القديم مسيطرا، ولا تتوفر لهم الأطر السياسية والنقابية، المعبرة عن حقوقهم، كما تتوفر مقومات التجانس الفكري والسياسي أو الوعي المشترك بالظلم الواقع عليهم، فهم لا يشكلون طبقة بأي حال من الأحوال، فالطبقات الاجتماعية هي مجموعات من العاملين الاجتماعيين الذين يحددهم بشكل رئيسي كانعكاس وعيهم وشعورهم المشترك بمصالحهم الطبقية المشتركة، لدورهم وموقعهم في مسار الإنتاج، أي في الميدان الاقتصادي بصورة أساسية.

والواقع أنه يجب أن لا نستنتج من الدور الرئيسي للموقع الاقتصادي أن هذا الموقع يكفي لتحديد الطبقات الاجتماعية، صحيح أن للعامل الاقتصادي، الدور الحاسم في نمط معين من الإنتاج وفي التشكل الاجتماعي، ولكن العامل السياسي والوعي بالمعاناة المشتركة، كشعور جماعي، إلى جانب عوامل ثقافية واجتماعية أخرى في إطار البنية الفوقية لها دور بالغ الأهمية، إذ أن الطبقات الاجتماعية تنطوي على ممارسات طبقية أو صراع

طبقي، ولا تتبدى إلا في هذا الصراع والتناقض، وهو مضمون ما زال خافتا في مجتمعنا بحكم عوامل التناقض الرئيسي مع العدو، وعوامل التخلف الاجتماعي والاقتصادي، في سياق استمرار علاقة التبعية والحصار، علاوة على الصراع والانقسام الداخلي، وهي كلها عوامل ساهمت في عدم إنضاج الظرف الذاتي للتبلور الطبقي في بلادنا، وفي هذا السياق يمكننا الاجتهاد في تحديد مكونات البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني في المدينة أو الحضر كما يلي:

(أ) الرأسمالية المحلية في القطاع الخاص بكل تفريعاته وأنشطته الاقتصادية.

(ب) البيروقراطية المبرجزة تقوم باستغلال علاقاتها وتحالفاتها مع المواقع الطبقية الأخرى من رأسمالية المدن أو أثرياء الريف (في الصناعة والزراعة والتجارة والمقاولات ... إلخ).

(ج) المواقع الوسطى أو البورجوازية الصغيرة في المدينة والريف في القطاعين العام والخاص والحرف والورش والمحلات الصغيرة.

(د) العمال الاجراء، والعاطلين عن العمل.

وفي تناولنا لطبقة "البرجوازية الصغيرة" نقول –في السياق النظري العام– إنها طبقة محددة ولها تاريخها القديم (كمهنيين وحرفيين منتجين للسلع)، وهو تاريخ أعرق من تاريخ القوتين الرئيسيتين للمجتمع الرأسمالي (الرأسمالية والبروليتاريا)، ولكن تطورها الحديث –في القرن السادس عشر– عبر التراكم الواسع في نظام الإنتاج السلعي الصغير والحر، وفَّر إمكانية انتقال المجموعات المنتجة فيها، إلى الطور أو المرحلة الرأسمالية التي تخطت بصورة هائلة كل إمكانات البرجوازية الصغيرة وإنتاجها المحلي الصغير، أما على صعيد دورها السياسي، فمنذ الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، شكلت البورجوازية الصغيرة المصدر الرئيسي لعملية تأسيس الأحزاب السياسية بمختلف منطلقاتها الفكرية، من اليمين المعتدل إلى اليمين المتطرف أو النازية وأحزاب الوسط، إلى الأحزاب اليسارية والراديكالية بكل أنواعها.

إن إحدى أهم الميزات الاجتماعية للمدينة في البلدان النامية على سبيل المثال تكمن في الوزن النوعي الهائل لفئات البرجوازية الصغيرة في المدن (ولمختلف شرائح أشباه البروليتاريا الملتصقة بها). وان التشتت المكاني –هو أهم عامل في الحياة الاقتصادية والسياسية للبرجوازية الصغيرة. ولذا يجب ألا ينظر المرء إلى البرجوازية الصغيرة كشيء ما ثابت ولا يتغير، إذ يكون في هذه الحالة قد غامر بعدم معرفتها في الحياة الواقعية.

"إن مشكلة التشغيل والخوف من البطالة، ومن الإبحار المجهول في المحيط الرأسمالي أرغمت "هذا الإنسان الصغير" على التشبث بأية قشة والإقدام على أي شيء والإيمان بأي شيء كان من اجل أن يبقى على حاله السابق ليس إلا، إن الفئات البرجوازية الصغيرة والمنفصلة عن طبقتها المنتقلة (نحو البروليتاريا) تقع في حالة بائسة لا توصف. ومن المعلوم جيداً بان حالة هذه الفئات (مختلف مجموعات أشباه –البروليتاريا)، أسوا من حالة البروليتاريا من كل النواحي تقريبا، وهذا الفرق كبير بشكل خاص في البلدان النامية"[5].

"إن التشتت الاقتصادي والمزاحمة المتشابكة وغير المنتظمة، تسببان كذلك في ظهور الكثير من الآراء والتيارات والتنظيمات البرجوازية الصغيرة المتضاربة، والطبقة بأكملها لا تتمكن بأي حال من التكاتف لوحدها، إذ

يجري فيها باستمرار مخاض، وتحرك غير منظم لفصائله المنفردة وتنوعها وتناقضها (وطنية، قومية، يسارية، دينية مستنيرة، دينية أصولية ... إلخ). حيث تتميز الشروط الاقتصادية لوجود البرجوازي الصغير بمنتهى عدم الاستقرار والتقلب، ولذلك يتنامى أيضا في الحياة السياسية لهذه الطبقة عدم الاستقرار وعدم القدرة على النضال الجماهيري المنتظم الدائب والراسخ والمتكاتف، هذه الأسباب الموضوعية، تولد في المحيط البرجوازي الصغير حتماً –تتابع الجزر والمد– تارة مزاج اللامبالاة وانهيار القوى وتارة تدفقاً هائلاً للعزائم واستعداداً لشتى الأعمال، وتُولِّد أيضاً روحية ما فوق الثورية (أو العدمية) والجنوح إلى القفز متجاوزة حدود طاقاتها، وبشكل عام فوق الواقع"[6].

ويكاد يستحيل فصل أو عزل أيدلوجية البرجوازية الصغيرة عن الدين أو التدين، فالبرجوازي الصغير في كل بلد هو إما مسلم أو بوذي أو هندوسي أو مسيحي، وهو إضافة لذلك، العمود الفقري الأساسي للهرطقات والأشياع الدينية التي لا تحصى، وكل هذه الفوضى الدينية ظاهرياً تتفق تماماً مع جوهر البرجوازية الصغيرة الموحد والمتشتت في أوجه متعددة.

"أما بالنسبة لفئة المثقفين التي هي عموماً برجوازية صغيرة حسب مكانتها، فهي تتميز بانقسامها، ومشاركتها في حركات سياسية من مختلف الأطياف والألوان، وكثيراً ما ينتقل ممثلوها من معسكر إلى آخر، وهذه الفئة تتمتع في هذه البلدان باستقلال اكبر بكثير مما تتمتع به في البلدان المتطورة رأسمالياً، وهي تؤلف في الواقع النواة القيادية لكل الأحزاب والتنظيمات الاجتماعية المماثلة (من اليمين والوسط واليسار ... إلخ)"[7].

لذلك فإن قضية البرجوازية الصغيرة، هي قضية تتناسب أو ترتبط بالملكية الصغيرة، فالبرجوازي الصغير، صاحب ملكية (حرفة أو ورشة أو منشاة مزرعة صغيرة) لكنه يعمل بنفسه، وهو موجود في بلادنا بشكل رئيسي في مجال الخدمات والتجارة والزراعة، وبالتالي فهو مالك وشغيل، رب عمل، وعامل، مهني صغير، موظف، أو ضابط، أو طبيب أو محامي أو مهندس، طالب جامعي أو مثقف... إلخ، ولذلك فإن التردد، أو الموقف التوفيقي والحلول الوسط والتقلب وعدم الاستقرار، والتذبذب، والانتهازية والتطرف أو الاندفاع السريع، والهبوط أو التراجع السريع أيضا، والتسويات والمواقف اللامبدئية، من اهم مواصفات البرجوازي الصغير، حسب الظرف الزماني وحسب المكان والعلاقات المحيطة به، فهو مسلم متعصب في ظروف معينة، وهو يساري متطرف في ظرف آخر، أو هو توفيقي وسطي انتهازي أو سريع الاستسلام والهروب من الواقع، في ظروف الانقسام الراهن، حيث أن عدداً كبيراً من هؤلاء لم يتحمل قسوة أو مرارة هذه الظروف وانسداد الآفاق السياسية وتفاقم الأوضاع الاجتماعية مما جعلهم يشعرون بحالة من الإغتراب، ظهرت بصورة واضحة في السنوات الخمس الأخيرة –قبل وبعد الانقسام– وتعززت في أوساطهم قيم اللامبالاة واليأس أو النفاق وتمجيد المصالح الشخصية والبحث عن أي مصدر للكسب السريع، مما دفع بالعديد منهم إلى ترك أحزابهم والذهاب إلى تحقيق المصالح الخاصة عبر العلاقة مع سلطة رام الله، أو حكومة غزة أو عبر منظمات NGO S أو مغادرة بعضهم إلى الهجرة للخارج هروباً من الواقع الذي لم يعد قادراً على احتماله! والأمر لا يتوقف –على هذه الشاكلة– عند غير المنتمين لأحزاب ديمقراطية أو يسارية فحسب، بل إننا يمكن أن نلاحظ هذه الظاهرة المتناقضة داخل أحزاب أو فصائل

يسارية لها تاريخ نضالي، حينما تتراجع الهوية الفكرية لهذه الفصائل، أو لا تتوافر الأسس التنظيمية والفكرية والسياسية المُوَحِّدة للعلاقات الداخلية والتجانس والتوافق الموضوعي في العلاقات الداخلية بين اعضائها، إذ أن غياب هذا التوحد التنظيمي والسياسي والفكري الداخلي يوفر كل الفرص لتوليد روح الشللية والمغامرة والتكتل وما تشكله هذه المظاهر من مخاطر جدية على حياة ومستقبل الحزب، باعتبارها مظاهر أو تجليات لروحية وممارسات البرجوازية الصغيرة في أبشع صورها، لأنها تفسد الوعي والانتماء الطبقي للكادحين والفقراء والجماهير الشعبية، وتجعل الحزب غير قادر على اتخاذ موقف متماسك في مواجهة التناقضات والصراعات الداخلية والخارجية، نقول ذلك، لأن التغلب على هذه المظاهر الضارة –للممارسات البرجوازية الصغيرة لا يقل أهمية– وضرورة عن مواجهة الخلل والفساد الداخلي الذي نتحدث عن مواجهته في مجتمعنا.

فقد تعرضت هذه الطبقة لمتغيرات طرأت على نموها الكمي والنوعي خلال هذه المرحلة حيث وَجَد العديد من ابنائها فرصته– بطرق مشروعة وغير مشروعة – في الوظيفة الحكومية التي شكلت من خلاً لدى العديد من هؤلاء لتحقيق مصالحه الخاصة بوسائل انتهازية عبر تحولهم إلى أداة طيعة ورخيصة في يد البيروقراطية الحاكمة وأجهزتها في السلطة، على حساب انتماءهم السياسي أو التنظيمي.

أما الحرفيون من أصحاب الورش وصغار التجار، فقد استفادوا من الوضع الاقتصادي السائد، خاصة خلال السنوات الأولى للسلطة، ولوحظ زيادة دخول بعضهم وارتفاع اجورهم، ولكن مع تفاقم الأوضاع السياسية، وتزايد حالات الحصار والاغلاق الإسرائيلي منذ عام2001 وما تلاه من أزمات داخلية، عبر الفلتان الامني والاقتصادي، وصولاً إلى الصراع الدموي والانقسام في حزيران2007، تعرض العديد من هؤلاء إلى الافقار والافلاس والانهيار واصبح البعض منهم على حافة الانحدار إلى صفوف الطبقة العاملة والعاطلين عن العمل.

إن قضية البرجوازية الصغيرة إذن، هي قضية الحرفيين، وصغار المنتجين وصغار الموظفين والفلاحين والمهنيين بمختلف أنواعهم، والطلاب الجامعيين، والمثقفين عموما، وكل هذا الكم الواسع من الناس يشكلون هذه الطبقة، أكثر الطبقات عددا وأوسعها نفوذا وأثرا، فمنها – على الأغلب الأعم – تتشكل بنية جميع الأحزاب في بلادنا، اليمينية الدينية السلفية الرجعية، والمستنيرة، والأحزاب الوطنية الوسطية المهادنة للسلطة أو النظام، والأحزاب الوطنية/القومية الديمقراطية، والأحزاب والحركات اليسارية، وليس معنى ذلك أن هذا الوجود والانتشار الواسع لهذا الحزب اليميني الديني أو الوسطي السلطوي يعود إلى وعي البورجوازية الصغيرة وقرارها الالتحاق بهذا التيار الديني أو ذاك، المسألة ليست كذلك، إذ أن الظروف الموضوعية، ظروف الهزيمة والأزمات المتلاحقة الوطنية والداخلية الاجتماعية بكل مظاهرها الرجعية والدينية الغيبية، والتراجع الملحوظ في بنية ودور فصائل واحزاب اليسار، في ظروف او مناخات تزايدت فيها مساحات القلق أو الافق المسدود أو اليأس، إلى جانب الهيمنة والسيطرة غير المسبوقتين للتحالف الصهيوني الإمبريالي، وتعمق تبعية سلطة الحكم الذاتي والنظام العربي عموماً وارتهانه للمصالح الإمبريالية الى درجة الاحتواء، كل هذه العوامل كانت المقدمات والأسباب التي انتجت وعمقت عوامل الاحباط واليأس التي تعيشها أمتنا اليوم عموماً وشعبنا الفلسطيني خصوصاً.

ففي هذا المناخ توفرت كل مقومات وعوامل وأدوات "بناء" الأحزاب والحركات اليمينية الدينية الأصولية، التي نجحت في استخدام التجربة الديمقراطية للوصول إلى السلطة، ومن ثم تفاقم الصراع مع قوى اليمين السياسي، الذي أدى إلى الانقسام بحيث يبدو أن الديمقراطية بدلاً من ان تكون مهداً للوحدة الوطنية والتحرر والتقدم باتت لحداً لكل هذه الأهداف بعد ان بات الصراع على السلطة هو الهدف الرئيسي.

إننا إذ نعي هذه الحقائق، ندرك صعوبة وتعقيدات الواقع الراهن، وحجم العبء الثقيل الملقى على عاتق القوى الوطنية الديمقراطية عموماً وقوى اليسار خصوصاً، لكننا ندرك –وبعمق أكثر– أن تفعيل وجود هذه القوى هو الشرط الاول في عملية تغيير هذا الواقع، إذ أن هذا الوجود هو وجود تغييري لهذا الواقع، وجود يجسد التعبير الحقيقي عن المستقبل الذي تتطلع اليه الجماهير الشعبية، وهذا يعني إعادة بناء قوى اليسار من قلب هذه الجماهير الفقيرة بعيدا عن برامج وسياسات البرجوازية الصغيرة، التي تتأرجح دوما بين موقفين متناقضين، بين التقدم والتراجع، وبين التغيير الديمقراطي والجمود، بين الثورة والاستسلام، وبالتالي فإن موقفها تحسمه دائما الظروف التي تحدد تلك المواقف سلبا أو إيجابا، وذلك يعتمد – إلى حد كبير – على الدور الراهن والمستقبلي لقوى اليسار الفلسطيني،ودورها المنتظر أو المأمول في التغيير التدرجي لهذه الأوضاع، بصورة نوعية، لكي تصبح هذه القوى في واقعها ومكوناتها التنظيمية والفكرية الداخلية وفي ممارساتها اطارا معبرا بثبات ووضوح وحزم عن مصالح الجماهير الشعبية الكادحة وكل الفقراء والمضطهدين في بلادنا.

ثانياً:الشرائح البورجوازية الصغيرة في المجتمع الفلسطيني

تشكل هذه الشرائح، المساحة الأوسع، والحجم الأكبر، في مجتمعنا الفلسطيني، فهي تتكون – كما سبق أن أوضحنا – من جموع صغار الحرفيين والموظفين المدنيين والعسكريين، وصغار التجار والمهنيين بكل انواعهم .... إلخ في الضفة والقطاع، مع مراعاة الخصائص والسمات التي ترتبط بهذه الطبقة في مجتمعنا، ونقصد بذلك المستوى المتدني من التطور الرأسمالي من جهة، والمستوى المتدني لحياة أو مستوى معيشة الغالبية العظمى لشرائحها، بما يؤثر في التركيب الاجتماعي عموما، وفي تركيب هذه الطبقة بصورة خاصة من جهة ثانية، لان طبيعة تكوينها وتشكلها، تتميز بضعف إنتاجيتها الناجم عن عدم امتلاك البورجوازية الصغيرة عموما، قاعدة اقتصادية منتجة، إذ أن هذه الطبقة – رغم ضخامة حجمها واتساعها، لا تسهم بأي دور مركزي أو مؤثر في إطار الطبقة أو السلطة المسيطرة، رغم انصياع القطاع الأكبر منها، للدفاع عن سياسات السلطة وحكومتيها(في رام الله أو غزة) والمجموعات المسيطرة فيها، وتفسير هذا الموقف يعود إلى أن السلطة هي رب العمل – المباشر وغير المباشر – للبورجوازية الصغيرة، بحكم ارتباطها الوثيق بالسوق المحلي بجانبيه العام والخاص، وبحكم الحرمان المادي والاضطهاد الاقتصادي والسياسي الواقع عليها، والناتج عن ضعفها وعدم تماسكها الداخلي وتذبذبها.

وإذا اخذنا بعين الاعتبار ان القطاع الحكومي سواء في حكومة السلطة / رام الله أو في حكومة حماس/غزة، يشكل 27.4% من مجموع القوة العاملة بالفعل، يبين لنا التأثير السلبي الذي يحدثه هذا الواقع على

دور ونشاط البورجوازية الصغيرة بسبب القيود القانونية والإدارية من ناحية والطبيعة المتذبذبة لهذه الطبقة وحرصها على مصالحها الخاصة من ناحية ثانية، بما يؤدي إلى شل وتعطيل القسم الاكبر من هذه الطبقة، من العاملين في الجهاز الحكومي، عن ممارسة دور سياسي رئيسي خارج إطار الحزبين الرئيسيين ارتباطاً بحكومة كل منهما، وهنا تكمن انتهازية العديد من أفراد هذه الطبقة أو خوفها او لامبالاتها، أو غير ذلك من المواقف السالبة التي تحكم ممارساتها السياسية في هذه المرحلة بالذات، لما تثيره من نوازع القلق والخوف والتردد والانتهازية في نفوس ووعي هذه الطبقة، إلى جانب حرص حكومتي رام الله وغزة على تأمين رواتب موظفيها لضمان ولائها السياسي، ادراكاً من الحكومتين أو من القطبين الرئيسيين "فتح وحماس" (في اطار الصراع والانقسام الراهن) ان امتصاص هذا القدر من افراد البورجوازية الصغيرة، هدف ضروري، لتعزيز مكانة أي منهما السياسة، نظراً لوعي القطبيين بأهمية دور هذه الطبقة التي تشكل غالبية السكان في الضفة والقطاع، إلى جانب اضعاف امكانات هؤلاء البورجوازيين الصغار في ممارسة دورهم في النضال الوطني والديمقراطي عموماً واضعاف وتهميش دورهم في صفوف القوى اليسارية بشكل خاص حيث يبدو ان هذا الهدف يشكل احد اهم جوانب "الاتفاق" بين فتح وحماس.

بالطبع إن إيقاظ الوعي الوطني والطبقي لدى البورجوازية الصغيرة في مدننا وقرانا ومخيماتنا أمر بالغ الأهمية بحد ذاته، لأن قطاعات كبيرة منها يمكن أن تظل عبر جدلية الاضطهاد والمصالح الحياتية، مرتهنة وخاضعة عموماً للقطبين المتصارعين حسب النفوذ الجيوسياسي لكل منها في الضفة أو قطاع غزة، وهو ما يدفعنا إلى الاهتمام بقضايا هذه الطبقة، وتفعيل دورها خاصةً وأنها تتجاوز بحجمها الواسع نسبة 60% من مجموع السكان في الضفة والقطاع أو حوالي 2.34 مليون نسمة يتوزعون على حوالي (390) ألف أسرة بواقع 6 أفراد (كمعدل متوسط) للأسرة الواحدة، وهو إطار أو تجمع غير متجانس من حيث الدخل أو مستوى المعيشة وينقسم إلى ثلاثة شرائح أو فئات:

الفئة الأولى أو العليا من هذه الطبقة التي تملك دخلاً شهرياً يبدأ من 2500 دولار شهرياً ولا يتجاوز 5000 دولار، ولا تتجاوز نسبتها أكثر من 2.5% من أصل المجموع التقديري للطبقة البورجوازية الصغيرة، وهذه النسبة تشمل المعيلين من الفئات العليا من أساتذة الجامعات والمحامين والمهندسين والصيادلة والأطباء ومسئولو ومدراء المراكز ومؤسسات المنظمات غير الحكومية ونواب المجلس التشريعي والتجار وأصحاب المشاغل المتوسطة وكبار الموظفين (المدنيين مدير عام فما فوق، والعسكريين، عقيد وما فوق) والفلاحين الذين يملكون 20–50 دونم، وهذه الفئة منقسمة في ولائها بين حكومة رام الله أو حكومة غزة حسب ظروف وطبيعة العمل أو الانتماء السياسي أو ألمصلحي الانتهازي.

الفئة الثانية أو المتوسطة، التي تملك دخلا شهريا يبدأ من 1000$ ولا يتجاوز 2500$ وتمثل تقريبا حوالي 5% من مجموع التعداد التقريبي للبورجوازية الصغيرة، وبالتالي فإن مجموع هذه الشريحة المتوسطة يبلغ 117 ألف نسمة، وتشمل المعيلين أو أصحاب الدخل من الفئات الوسطى من المهنيين والأكاديميين وأساتذة الجامعات والعاملين في المنظمات غير الحكومية وصغار التجار وأصحاب المشاغل الصغيرة والفلاحين

المالكين من 5 – 20 دونم، والموظفين المدنيين من درجة مدير إلى مدير عام، والعسكريين من رتبة مقدم إلى رتبة العقيد، وهي فئة يمكن أن تجد في المعارضة الديمقراطية ملاذاً لها.

الفئة الثالثة، أو الشريحة المتدنية / الفقيرة، من أسر البورجوازية الصغيرة، التي تملك دخلاً يبدأ من خط الفقر الوطني البالغ 2375 شيكل (580 دولار)[8] شهريا للأسرة ولا يتجاوز ألف دولار وتمثل هذه الشريحة 92.5% (حوالي (2.16) مليون نسمة) من مجموع هذه الطبقة، وهي شريحة أقرب – من ناحية موضوعية– إلى المعارضة اليسارية الديمقراطية، ومن الممكن أن تشكل وعاءا هاما لها إلى جانب "الطبقة" العاملة والفلاحين الفقراء، لكن عجز وضعف احزاب اليسار عزز مساحة الفراغ السياسي من ناحية وأسهم في تكريس يأس الجماهير الفقيرة ولجوئها إلى قوى التيار الديني والاسلام السياسي من ناحية ثانية.

وفي هذا السياق، من المفيد أن نشير هنا إلى أنه "إذا كانت الأرقام الخاصة بفروقات معدل الدخل للفئات الاجتماعية المختلفة، تساعد على اثبات واقع وجود مجموعات ذات مصالح متشابهة فيما بين الواحدة منها، ومختلفة مع مصالح مجموعات أخرى بدرجات متفاوتة، وتتواجد على مستويات مختلفة من حيث علاقتها بالنظام الاجتماعي الاقتصادي وحصتها من توزيع الدخل، فإن هذا وحده لا يكفي لتلمس الدور الاجتماعي الذي تضطلع به كل فئة أو طبقة منها، والسياسة التي تدعو لها، والظروف والعوامل العائدة لطبيعة تركيبها ونشاتها، والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تسهم في نهاية المطاف بمقادير متفاوتة الاهمية في تحديد السمات ومعالم التركيب الطبقي للمجتمع والمواقف العامة لمختلف الفئات والطبقات[9]".

3- الطبقة العاملة:

من حيث التعريف الكلاسيكي، فالطبقة العاملة هي التي تنتج القيمة الزائدة أو فائض القيمة وينطبق عليها بصورة مباشرة كافة معايير الاستغلال، فهي تتكون من العمال في المنشآت والورش الصناعية والمحاجر والعمال الاجراء في المحلات التجارية والشركات والفنادق والمطاعم وعمال الزراعة الاجراء والعمال الاجراء في مراكب الصيادين والباعة المتجولين وجامعي القمامة والعاطلين عن العمل في المدينة أو الريف.

فالكدح، والبؤس والشقاء والمعاناة والتشتت أو التبعثر في تجمعات أو ورش صغيرة وشبه عائلية، وغياب حالة الاستقرار أو الثبات في العمل، وعدم التحاق معظمهم في الأطر النقابية،هي الصفات التي اتسمت بها أوضاع عمالنا الفلسطينيين، إذ طالما عانوا من الفقر والبطالة ومن تدني الأجور وغياب التشريعات المنصفة لحقوقهم. الأمر الآخر الواجب الإشارة إليه، هو عدم تبلور طبقة عاملة فلسطينية بالمعنى الموضوعي الذي يحمل في طياته وعيها لمصالحها كطبقة ومن ثم وعيها لدورها الطليعي المحدد في سياق النضال الوطني الديمقراطي، رغم أنها كانت – ومازالت– مع فقراء الفلاحين، الوقود الحقيقي للنضال الثوري التحرري الفلسطيني الحديث والمعاصر.

وبالنظر إلى هذه الحالة من عدم تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية، فإن أي باحث جاد سيواجه إشكالية تتعلق بتطور بنية هذه الطبقة حتى عام النكبة 1948، وما جرى لها من تفكك إكراهي بفعل التشرد والتطهير

العرقي من المكان/الوطن الفلسطيني، طوال الفترة ما بعد النكبة والاحتلال عام 1967 وصولا إلى سلطة الحكم الذاتي والانقسام الحالي إلى بنيه اقتصادية سياسية في الضفة، وبنيه اقتصادية سياسية في قطاع غزة، وتكريس التمايز الاجتماعي بينهما، الأمر الذي يجعل الحديث عن الطبقة العاملة الفلسطينية في ظل هذا الواقع، وكأننا نتحدث عن جسم طبقي مفكك وهلامي في آن واحد، يفتقر للوحدة الداخلية أو ما يسمى بوحدة الطبقة العاملة في التكوين الاجتماعي الفلسطيني، ويفتقر أيضا إلى التجانس، ما يجعل من الطبقة العاملة الفلسطينية ظاهرة غير مكتملة النمو، وبالتالي يصعب الحديث عنها كقوة اجتماعية مستقلة يمكن أن تلعب دورا مؤثرا في اللحظة الراهنة –على الأقل– من الصراع القائم.

أما عن اتجاهات وتغيرات "الطبقة العاملة" فإننا نرى أن تشابك الصعوبات النظرية مع الصعوبات الواقعية (الإجرائية) تجعل من دراسة أوضاع هذه "الطبقة" أو المواقع العمالية في الضفة والقطاع أمراً تكتنفه الكثير من العقبات (خاصة عدم توفر المصادر الكافية وعدم وضوح الخارطة الطبقة للعمال سواء بالنسبة لتوزيعهم في المصانع والورش والمنشآت المختلفة أو بالنسبة لتوزيعهم أو تسجيلهم في النقابات)، إلى جانب قصور وعجز قوى اليسار الفلسطيني عن متابعة ورصد البيانات والمعلومات الخاصة بحكومات الطبقة العاملة الفلسطينية وواقعها وهمومها ومعاناتها وسبل الخروج من واقعها الراهن صوب تحررها وانعتاقها.

لكن هذا الوضع لا يمنع انطلاقنا من المحددات النظرية الكلاسيكية لمفهوم الطبقة العاملة، التي تؤكد على ان العامل هو من لا يملك إلا قوة عمله، ويعمل بأجر نقدي، وينتج فائض قيمة بشكل مباشر، إلا أن هذه المحددات الصارمة من شأنها – كما يقول د.عبد الباسط عبد المعطي– ان تقلص حجم الطبقة العاملة في تكوين اجتماعي ملموس وتحصرهم في أولئك العمال المهرة في النشاط الصناعي على وجه التحديد، وهو استنتاج نظري كلاسيكي صحيح، لكنه لا يعني بالضرورة تجاهل العاملين في مجالات التجارة والخدمات والزراعة ... إلخ، لان عملهم أيضاً هو عمل ضروري اجتماعياً لتحقيق فائض قيمة، لكن الإشكالية حول هذا الفائض ان هؤلاء العمال لا يشعرون بالظلم أو الاستغلال الواقع عليهم في سياق علاقتهم مع رب العمل في بلادنا، نتيجة عدم التبلور الطبقي وضعف العمل النقابي والسياسي في أوساطهم، وغياب الوعي بالحقوق العمالية وغيرها لديهم، ومن ثم بقاءهم محكومين أو أسرى للتفسيرات الغيبية والقدرية، وهي سمة عامة في المجتمع عموماً، إلى جانب تعايش مجموعة من الأنماط القديمة مع النمط الرأسمالي المشوه والتابع، واختلاطها معا، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من عدم وضوح علاقة الاستغلال، خاصة مع استمرار حالة التخلف في أوساط العمال والكادحين، التي تحول دون إحساسهم المباشر بحجم الظلم الطبقي الواقع عليهم من رب العمل الرأسمالي الصناعي او التاجر أو المقاول أو المالك في المشاريع الزراعية.

إن "الطبقة" العاملة، كما هو حال كل الفقراء والكادحين في بلادنا، لا يمكلون سوى بيع قوة عملهم في سوق العمل (المحلي أو الإسرائيلي أو المستوطنات!!) في مختلف القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية، فهي مضطرة إلى بيع قوتها بعض النظر عن المشتري، رأسمالي إسرائيلي، أو رأسمالي فلسطيني، صاحب معمل أو منشأة، أو تاجر، او مقاول، أو مهرب أو طفيلي ... إلخ وما يفرضه هذا التنوع في تشويه ملامح هذه الطبقة ومكوناتها من

ناحية خضوعها الاضطراري من أجل تأمين لقمة عيشها، وهو خضوع –مرتبط بهذه الدرجة أو تلك – بغياب وعيها لذاتها، أو لمصالحها، وبالتالي غياب وعيها بحجم الظلم الواقع عليها، نظراً لخصائص هذه الطبقة وسماتها التاريخية والراهنة، في اطار التخلف العام للعلاقات الرأسمالية الانتاجية التي تلغي حالة الاستقرار في عمل ثابت، كما في اطار تخلف المجتمع وسيادة العقلية الريفية والقدرية والجهل ومخاطر البطالة وتزايد العاطلين عن العمل بنسبة عالية في أوساط الشرائح الفقيرة، إلى جانب غياب الدور الفعال لأحزاب اليسار في أوساطها، مما انعكس على أدوارها ووعيها السياسي والنقابي ومن ثم تفككها وتشرذمها دون أي رابط بين أعضائها، ومن ثم توزع ولاءاتها بصورة عفوية بين حكومة حماس في غزة وحكومة فتح في رام الله ارتباطاً بحجم الدعم أو الإغاثة أو الكوبونة أو تأمين مصدر الرزق والمعيشة.

وفي هذا السياق يتوجب الإشارة إلى أن الفقر لا يتوقف عند نقص الدخل، وانخفاض مستوى المعيشة فحسب، بل يشمل غياب الإمكانات لدى العامل وأسرته، للوصول إلى الفرص الحياتية الضرورية لحياة مقبولة مثل تعليم الأبناء والرعاية الصحية وتأمين المشاركة النشطة في الحياة المجتمعية، خاصة، وأننا نعرف جيدا أن الحديث عن الطبقة العاملة ومعاناتها وفقرها، هو حديث عن مكان إقامة هؤلاء الفقراء في المخيمات والمناطق الفقيرة من مدن وقرى الضفة والقطاع، وهو أيضا وقبل كل شئ حديث عن القاعدة الاساسية المؤهلة للصمود وللنضال الوطني التحرري، بمثل ما هي مؤهلة للتغيير الديمقراطي المنشود، ونقصد بذلك الطبقة العاملة، والفقراء والكادحين عموما الذين كانوا – وما زالوا – في طليعة نضال شعبنا في تاريخه القديم والحديث والمعاصر.

أخيرا، وفي سياق الحديث عن الطبقة العاملة، فإننا لا نستطيع إغفال أن الكثير من المصاعب والمصائب الاقتصادية والاجتماعية بسبب الحصار والانقسام والبطالة، تكبل شرائح واسعة من عمالنا، الذين يعيشون تحت خط الفقر بالذات، وتحكم عليهم بتجرع المعاناة اليومية، بحيث يمكن تحولهم –بصورة تدريجية واكراهية– إلى مجموعات اجتماعية معدمة، يسود في اوساطها ما يمكن تسميته بظاهرة الانفصال الطبقي وما يرافقها من مشاعر ومواقف عفوية سالبة تجاه مجتمعهم المحيط،، لذلك لا غرابة – إذا استمرت حالات الفقر والإفقار عندنا – بوتائرها الراهنة، من تشكل كتلة ثابتة من السكان – خاصة في قطاع غزة والمناطق الأكثر فقرا في الضفة– لا يتميزون بمعاناتهم وبؤسهم فحسب،وإنما قد يتراكم في وعيهم العفوي البسيط، بحكم شدة البؤس، حالة من الشعور بالانفصام عن المجتمع المحيط، بسبب استمرار وتفاقم "الوضع المعيشي الصعب وانعدام اليقين حول المستقبل الوطني يدفع بقطاعات واسعة من الجمهور الفلسطيني، وتحديدا الفئات العمالية العاطلة عن العمل والمهمشة، الى منح الأولوية للقضايا المعيشية – بأي ثمن – على حساب القضايا الديمقراطية"[10]، وعلى حساب القضايا الوطنية أيضا، بما يشير إلى إمكانية تحولهم إلى "بروليتاريا" رثة، أو شرائح من المعدمين الذين يسهل استغلالهم في كل أشكال الجرائم والاعمال غير المشروعة المنظمة وغير المنظمة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، بما في ذلك تحولهم إلى مادة للتخريب من قبل العدو، إذا لم يجدوا – خاصة

في ظروف الحصار والانقسام الراهنة– من يأخذ بيدهم ويدافع عن قضاياهم من أجل تحسين أوضاعهم، عبر اطر التكامل الاجتماعي والمعايشة والتنظيم في الأطر النقابية، والجماهيرية، والحزبية.

فإذا كانت الجماهير الشعبية كلها تتعرض لهذه الحالة، فإنها مضاعفة لدى الطبقة العاملة ولدى الفلاحين الفقراء – كما يقول سلامة كيلة– مما يؤهلها لأن تلعب دوراً أكثر فاعلية، وما يساعدها على ذلك، إن إمكانيات تأسيس وعي مطابق لمصالحها، وانطلاقاً من المنهجية الماركسية، إمكانيات كبيرة، ويكون ممكناً تنظيمها، وتنظيم نشاطها وفاعليتها، ومن ثم توحيد كتلة الجماهير الشعبية، وتأسيس التحالف الطبقي، الذي يصبح قوة هامة كبيرة، في الصراع الوطني، التحرري والديمقراطي معاً، فإذا كانت الجماهير الفقيرة تتوحد حول أهداف محددة على الصعيد السياسي (الاستقلال وإنهاء الاحتلال والتبعية، التوحيد القومي) فإنها تتوحد أيضاً حول أهداف محددة على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي، وهنا بالضبط تتبدى الحاجة إلى تطور وتفعيل أحزاب اليسار الماركسي وانتقالها من حالة القصور والعجز الراهنة إلى حالة التفاعل والتوسع في أوساط الجماهير الشعبية الفقيرة عموماً والعمال خصوصاً.

إذن يمكن القول أن الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين وكل الفقراء والكادحين في بلادنا الذين كانوا – وما زالوا – وقود النضال التحرري تحت قيادة كبار الملاك قبل نكبة 1948 ثم في ظل القيادة البرجوازية التي أودت بهم وبشعبنا وقضيته الوطنية إلى الحالة الراهنة أو المأزق المسدود، حيث هبطت تلك القيادة بالأهداف الوطنية والديمقراطية إلى أوضاع كارثية أشد خطراً وعمقاً من نكبة 1948 رغم التضحيات الهائلة التي قدمها فقراء بلادنا من العمال والفلاحين خصوصاً – طوال (68) عاماً بعد النكبة –، الأمر الذي يفرض على قوى اليسار تحمل مسئولياتهم في الاستنهاض الثوري الديمقراطي لجموع الفقراء والكادحين، بما يمكنهم فعلاً من أن يكون لهم الدور الطليعي والرئيسي في قيادة النضال الوطني التحرري والديمقراطي بأفقه القومي والأممي، من خلال امتلاكهم الرؤية الواعية للظروف الواقعية والثورية من جهة، ومن خلال القدرة على التلاحم والتنظيم لكتلة اجتماعية تمثل الأغلبية السكانية، بحيث يمكن الحديث عن تحالف طبقي وسياسي واسع، في مرحلة تتزايد فيها عملية "تكديح" وإملاق فئات واسعة من الجماهير الشعبية. وهذا هو طريق كسر "الحلقة المفرغة" التي رسمها التحالف الصهيوني/الامبريالي، لهذا يصبح طريق التقدم، منوطاً بشكل أساسي بالطبقة العاملة، والفلاحين الفقراء، وبالماركسية كمنهجية في البحث والدراسة والتحليل، وبالتالي كمنهجية في تأسيس الأيديولوجيا المطابقة لمصلحة هؤلاء.

ما يمكن ان نقوله أخيراً، أن الحديث عن التقدم، في إطار النضال التحرري والاجتماعي الديمقراطي، مرتبط بالدور الذي يمكن أن تلعبه الطبقة العاملة، وأية مراهنات على أدوار أخرى، ستبدو أنها خارج سياق حركة التقدم الواقعية.

4– الفلاحون:

إذا كنا نتفق على أنه ليس بالإمكان الحديث عن طبقات قائمة بذاتها أو متبلورة، في المجتمع الفلسطيني، بسبب استمرار هذا التداخل والتقاطع للأشكال الحديثة للتقسيم الاجتماعي للعمل، مع الأشكال القديمة المتوارثة –

كما أشرنا من قبل– فإن الحديث عن "طبقة الفلاحين" في بلادنا لا يبتعد عن هذا التوصيف، أي غياب وعي الفلاحين الفلسطينيين لوجودهم كطبقة لذاتها، وفي هذا السياق يقول ماركس[11] "طالما تعيش ملايين العائلات في ظروف اقتصادية تميز نمط حياتها ومصالحها ومستوى تعليمها وتضعها في مواجهة نمط حياة ومصالح ومستوى تعليم الطبقات الأخرى –فهي تشكل طبقة، وطالما لا توجد بين الفلاحين غير رابطة محلية، وطالما لا يخلق تجانس مصالحهم أية وحدة فيما بينهم وأية علاقة قومية ولا أي تنظيم سياسي –فهم لا يشكلون طبقة" رغم انتشارهم الكمي عبر أكثر من ألف قرية على الأرض الفلسطينية، إلا أن هذا التحليل لا ينفي الدور النضالي التاريخي للفلاحين الفلسطينيين بصورة عفوية كما جرى في انتفاضة البراق 1929 على أثر بيع أكثر من 200 ألف دونم في شمال فلسطين، للوكالة اليهودية وطرد الفلاحين منها، إلى جانب حرص كبار الملاك أو ما يسمى بـ"القيادة الوطنية" آنذاك على امتصاص نقمة الفلاحين وثورتهم، عبر التلويح بحرمانهم من مصدر رزقهم. فالزراعة –تاريخيا– احتلت المكانة الأولى في الاقتصاد الفلسطيني الذي كان – قبل 1948 – ككل اقتصاد زراعي – في بدايته بصورة أساسية – اقتصادا طبيعيا حيث تعيش كل قرية داخل اقتصاد شبه مغلق داخل الرابطة المحلية للقرية، يقابله انفتاح في العلاقات الاجتماعية مع القرى المجاورة، ففي مرحلة ما قبل نكبة 48 بلغ عدد العاملين في الزراعة من الفلاحين والأجراء، حوالي 550 ألف يمثلون 55% من مجموع السكان، كان 29% منهم لا يمتلك أرضا. وفي حين أن مجموع ملكية 71% من هؤلاء الفلاحين (حوالي 55 ألف أسرة) لم تتجاوز (3) مليون دونم موزعة عبر ملكيات/حيازات صغيرة من خمس دونمات – 55 دونم، فإن 250 مالك فقط، استحوذوا – بطرق ووسائل غير مشروعة – على حوالي أربعة ملايين ومائة وخمسون ألف دونم، أي ما يزيد عن كل ما امتلكه الفلاحون الفلسطينيون آنذاك، وفي هذا الجانب، يكفي أن نشير إلى أن "28 مالكا في قضاء بئر السبع وغزة كانوا يمتلكون حوالي (2) مليون دونم، وكانت ملكية (11) شخصا منهم تزيد عن (100) ألف دونم لكل فرد"[12]، وفي القدس والخليل كان 26 مالكا، يملكون 240 ألف دونم، وفي نابلس–طولكرم خمسة ملاكين، كانوا يملكون 121 ألف دونم، وفي منطقة جنين ستة ملاك، امتلكوا 114 ألف دونم. وفي هذا السياق تقول تمار غوجانسكي[13] "كان تطور القرية العربية زمن الانتداب تعبيراً عن تفاقم التقاطب الاجتماعي: خراب الفلاحين من ناحية، وإثراء ملاكي الأراضي وأصحاب الأموال من ناحية أخرى، حيث ارتكز تراكم الأموال (بصورته التمويلية أو على شكل وسائل إنتاج وأرض وممتلكات) في القرية العربية، على استمرار الاستغلال التقليدي بواسطة رسوم الإيجار وجباية الضرائب والربا الفاحش وفرض الأسعار". وإلى جانب هذا، ظهرت مصادر أخرى بما فيها المدخولات من بيع الأراضي لمؤسسات صهيونية ولشركات مالية ومن استغلال العمل المأجور، وكانت الشريحة الاجتماعية التي ركزت في أيديها معظم الأموال المتراكمة من المصادر المذكورة أعلاه– في ظروف فلسطين الانتدابية – شريحة ملاكي الأرض الكبار، التي شملت أيضاً تجاراً ومتمولين أثرياء يسكنون المدن أو البلدان المجاورة. لقد كان الأمر الخاص في تطور علاقات الإنتاج في القرية العربية الفلسطينية –كما يقول غوجانسكي– هو أن الطبقة المسيطرة القديمة التي تبلورت في ظروف أسلوب الإنتاج التقليدي حافظت أيضاً على العلاقات الزراعية القديمة (حيثما كان ذلك ممكناً) واندمجت أيضاً في

العلاقات الرأسمالية بإقامة مزارع (بساتين وما أشبه) قائمة على العمل المأجور، إذ أن التناقض الطبقي الأساسي في القرية العربية أيام الانتداب كان لا يزال هو التناقض بين الشريحة المسيطرة القديمة التي كانت مؤلفة من ملاكي الأراضي (الساكنين في المدينة) ومن التجار والمرابين، وبين جماهير الفلاحين ذوي المزارع الصغيرة سواء المزارعين أو الحراثين، وقد كان لهذا الوضع أبعاد كثيرة في المجالين الاجتماعي والسياسي. وبالتالي فإن استمرار بقاء التناقض الطبقي الأساسي القديم مثل تخلف القرية العربية الاقتصادي – الاجتماعي بالنسبة للمدن وللزراعة اليهودية القائمة على الإنتاج الكبير باستعمال الآلات والأساليب العصرية، هذا التخلف أدى إلى أن تظل القيادة السياسية– الشعبية في وسط المواطنين العرب بأيدي الأسر المتميزة ذوات الأراضي والأموال. ويفسر هذا البناء الاجتماعي أيضاً لماذا أثار شراء الأراضي من قبل المؤسسات الصهيونية وشركات الاستثمار الخاصة والعامة غضباً عارماً في أوساط الفلاحين العرب، ولماذا كان هؤلاء الفلاحون على استعداد للكفاح ضد بيع الملاكين للأراضي.

والمعروف أن عائلات كبار الملاك عبر هيمنتها على الاقتصاد تمكنت من قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية قبل 1948، وفق رؤى وبرامج وآليات سياسية مهادنة أو رخوة، في حين أن الفلاحين الفلسطينيين كانوا وقودا للثورة قبل عام 1948، ولم يكن غريبا أن ينجب الريف الفلسطيني خيرة المقاتلين والمناضلين الذين كانوا بحق هم المحرك اليومي والفعلي والمباشر للعمل الثوري ضد الانتداب والحركة الصهيونية، في حين لم يكن كبار الملاك (الأفندية) سوى واجهة هشَّه تصدرت قيادة الحركة الوطنية ضمن آفاق محددة لم تكن تلتقي مع آفاق وتطلعات الجماهير الثورية العفوية، وكان دورها – على الأغلب – هو امتصاص وتهدئة الحالة الثورية لدى فقراء بلادنا، وكان هذا الدور منسجما مع وضعها الطبقي ومصالحها وعلاقاتها مع القوى الرجعية العربية وغيرها، فهل نحن اليوم أمام مشهد "جديد" يعيد إنتاج المعادلة ذاتها رغم اختلاف شكل المصالح الاقتصادية والطبقية وسبل الحصول على الثروة ؟ الجواب نعم، ولكن بصورة رثة، أو ممسوخة، عبر رموز واداوت "طبقية" أقرب إلى الصيغة الطفيلية في تطورها، لكنها في الجوهر لديها – او لمعظم أطرافها– الاستعداد للتراجع عن الثوابت والمهادنة لحساب ضمان مصالحها الجديدة على حساب مصالح وتطلبات وتضحيات الأغلبية الساحقة من أبناء الشرائح والطبقات الفقيرة الذين يعيشون اليوم حالة غير مسبوقة من الإحباط واليأس بسبب هذا الحصار المر لمسار طويل من النضال الوطني الذي تفرع بدوره إلى مسارين بعد الانقسام في حزيران2007، الأمر الذي فاقم من مشاعر الإحباط والسخط في ظل انسداد الأفق أو المآزق الراهن، مقابل حصر الثروات والمغانم الشخصية لدى الفئات المهيمنة – وإن بدرجات متفاوتة – في الضفة والقطاع.

إن تراكم العوامل التاريخية (الانقسام الجغرافي والسياسي والمجتمعي بعد النكبة)، التي كرسها الاحتلال فيما بعد وحرص على إدامتها، إلى جانب العوامل والممارسات السلبية الداخلية الفلسطينية في سلطة الحكم الذاتي وصولاً إلى حالة الفوضى والفلتان والصراع الدموي بين فتح وحماس ومن ثم الانقسام إلى حكومتين، كل ذلك عمق التباين في العلاقات الاجتماعية السائدة بين الضفة والقطاع دون إغفال عوامل التباين الموضوعي بينهما التي تتبدى اليوم في عدد من المظاهر، سواء من حيث الكثافة السكانية (في الضفة 433 فرد في الكيلو متر

المربع الواحد، ترتفع هذه الكثافة في قطاع غزة إلى 4073 فرد/كم2) أو من حيث توزيع السكان المدنيين الذين يعيشون في المدن، ونسبة هؤلاء في قطاع غزة تصل إلى 90% (1.35 مليون نسمة)، تنخفض في الضفة إلى 80% (حوالي 1.92 مليون نسمة) سكان مدن ومخيمات الضفة في مقابل 20% (حوالي 480 ألف نسمة) سكان الريف، إذ يوجد في الضفة حوالي 430 قرية، في حين أن القرى الفلاحية في قطاع غزة لا تتجاوز (12) قرية صغيرة، وهذه المظاهر، وان كانت تؤكد على الطابع الريفي للضفة، والطابع المديني لقطاع غزة، إلا أن هناك مفارقة لا بد من الإشارة إليها في هذه الدراسة، فبالرغم من وجود هذا العدد الكبير من القرى في ريف الضفة الغربية، إلا أن العلاقات الاجتماعية السائدة فيها يغلب عليها الطابع المديني المتطور والأكثر تقدما بالمعنى النسبي من قطاع غزة، الذي – وان كنا نقر – بأن 90% من سكانه يقيمون في المدن، إلا أن العلاقات الاجتماعية السائدة فيه هي علاقات "مدنية" متخلفه ومهمشه ورثه بصورة عامة، نلحظ هذه المفارقة عبر هذا التباين الواضح في كثير من الجوانب الحياتية بينهما، أهمها تلك المرتبطة بالتطور الاجتماعي والحضاري والثقافي العام، إلى جانب التمايز في الأوضاع الريفية – الزراعية – الفلاحية، علاوة على أن استمرار الانقسام السياسي بين حكومتي رام الله وغزة، سيولد موشرات الانقسام الاجتماعي بينهما، بحيث يمكن الحديث عن مجتمع في الضفة ومجتمع أخر مختلف في غزة!!؟

إن الحديث عن طبقة الفلاحين في الضفة والقطاع، هو حديث يتناول قطاع هام وواسع من المجتمع الفلسطيني يتجاوز النسب المئوية – المشار إليها (20% – من سكان الريف – في الضفة،10% في القطاع)– ويحتاج إلى مزيد من التعمق والتحليل والرؤية الموضوعية، ذلك لأن طبيعة المسار التطوري الاجتماعي – الاقتصادي الراهن، هي طبيعة غير مستقرة أو مؤطرة، بحكم هذا التداخل في الأنماط التقليدية القديمة والحديثة والمعاصرة، الذي لا تتحدد حركته بفعل عوامل فلسطينية داخلية، تراثية أو تقليدية أو حديثة، وإنما أيضاً بفعل عوامل خارجية مهيمنة، الاحتلال والمخطط العدواني الصهيوني الذي يستهدف تعميق كل مظاهر التخلف القديمة بدعم صريح أمريكي وأوربي، عبر استمرار هذه التبعية والهيمنة على الاقتصاد والبنية الاجتماعية معاً، المسألة الثانية في هذا الجانب، تتعلق باستمرار – بل وثبات – العلاقات الفلاحية في أوساط اللاجئين الفلسطينيين الذين ينحدر 70% منهم على الأقل من أصول فلاحية، وقد نفوا عن كونهم فلاحين، لكنهم يتميزون حتى اللحظة بتمسكهم بالإنتماء للقرية بكل المعاني السياسية والروابط الاجتماعية حتى اللحظة، وفي هذا السياق فليس من المبالغة في شيء أن نقول أن المجتمع الفلسطيني عموماً هو تختلط فيه العلاقات الاجتماعية والفلاحية القديمة والتقليدية والرأسمالية الرثة، رغم تزايد عدد المدن ونسبة التطور المديني الكمي الذي لم يؤثر بصورة ملموسة بعد في جوهر العلاقات المجتمعية – الفلاحية التي تشكل جزءاً هاماً من مكونات البنية المجتمعية الفلسطينية في المرحلة الراهنة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه العلاقات الاجتماعية الريفية في أوساط الفلاحين الفلسطينيين، لم تعد محكومة – كما كانت في السابق – بقوة الملكيات الكبيرة أو أشباه الإقطاعيين التي لم يعد لها دوراً مسيطراً على هذه العلاقات من جهة، إلى جانب تفتت الأراضي الزراعية إلى قطع صغيرة (أقل من 50 دونم) بحيث تقدر نسبة الحيازات الصغيرة (من 1–10 دونم) بما يزيد عن 50% من

إجمالي الملكيات في الأراضي الزراعية، ومن 10–20 دونم في حدود 20%، ومن 20–50 دونم 20%، ومن 50–100 دونم 7% ومن 100 – فما فوق 3% من مجموع الأراضي الزراعية البالغ 1.85 مليون دونم ، منها 1.67 مليون دونم في الضفة، و(180) ألف دونم في قطاع غزة – حسب الإحصاءات الزراعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2008، وبالتالي يمكن الاجتهاد في تحديد مكونات البنية الطبقية في الريف كما يلي:

(أ) أغنياء الفلاحين والرأسمالية الزراعية (كبار الملاك 50 دونم فأكثر) وموقفهم صريح في العداء للثورة والإصلاح أو العمل التعاوني أو العدالة الاجتماعية.

(ب) متوسطو الفلاحين – أقل من 50 دونم.

(ج) الشرائح الوسطى من الإداريين والفنيين.

(د) صغار الحائزين – اقل من 20 دونم.

(هـ) العمال الاجراء: لا يملكون سوى بيع قوة عملهم للغير ويخضعون لشروط سوق العمل الزراعي

(و) فقراء الفلاحين.

لقد أدى تطور العلاقات الرأسمالية المشوهة – في سياق الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي إلى نمو العلاقات الرأسمالية – أو العلاقات السلعية والنقدية – في الزراعة والريف الفلسطيني التي ترافقت مع التراجع التدريجي – بحكم عوامل الوراثة وعوامل أخرى – في حجم الملكيات الكبيرة، بحيث تراجع دور طبقة كبار الملاك بوصفها الشكل الرئيسي للاستغلال في أوساط الفلاحين، ليحل مكانها استغلال العمل المأجور في إطار العلاقات الرأسمالية المشوهة في الريف التي تقوم على تخصيص القسم الأكبر من الإنتاج الزراعي من اجل السوق، وفي هذه الظروف تزايدت نسبة التمايز الطبقي بين الفلاحين الذين يشكلون حتى اللحظة وجودا طبقيا موضوعيا وقاعدة اجتماعية – فلاحية في الضفة بشكل خاص، وتزايد تسارع نمو الفئات الفقيرة والمعدمة، "البروليتاريا" "والبروليتاريا الرثة" في القرية أو في أوساط العمال الزراعيين الأجراء في المخيمات والمناطق الفقيرة الأخرى، دون أن يعني ذلك تبلور حالة من التمايز الطبقي البورجوازي الكلاسيكي الذي يمكن أن يحقق تراكماً رأسمالياً ملموساً يؤثر في تطوير أو تنمية العلاقات الرأسمالية في الريف الفلسطيني، إذ أن العلاقات الرأسمالية الجديدة القائمة على استغلال العمل المأجور، هي علاقة مشوهة وكومبرادورية في نفس الوقت وبالتالي فقد بقي المصدر الأساسي للتراكم، هو ما تحصل عليه فئة الكومبرادور من أرباح، وهو أشبه من حيث طبيعته بعلاقة الريع أو الربح الذي كانت تستحوذ عليه طبقة أشباه الإقطاعيين في مراحل سابقة.

إذ إنه في ظل استمرار سيطرة سياسة السوق أو الاقتصاد الحر في إطار التبعية والبحث عن المصالح الخاصة عبر سيطرة العلاقات الرأسمالية الطفيلية والمشوهة في السلطة، لم يكن من الممكن تطبيق سياسات زراعية لتطوير قطاع الزراعة في الضفة والقطاع بحيث نلاحظ تراجع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي من حوالي 40% قبل أوسلو إلى أقل من 10% عام 2007، ويعود السبب في ذلك إلى إهمال السلطة لهذا القطاع، إلى جانب زيادة التفتت في مساحة الأراضي الزراعية، خاصة في قطاع غزة، وغياب دور البنوك في تشجيع

وتطوير المشاريع الزراعية، إلى جانب غياب أي شكل من أشكال الجمعيات التعاونية وارتفاع القيمة الاجارية للأراضي الزراعية، وكلها عوامل ادت إلى المزيد من التراجع والتهمش لبنية هذه الطبقة من ناحية ولانتاجتها من ناحية ثانية.

إن هذه الأوضاع التي تعيشها جماهير الفلاحين الفلسطينيين بما يمثلونه من كتله اجتماعية / إنتاجية فقيرة لها مصلحة في النضال الوطني والطبقي، تدفع قوى اليسار الفلسطيني، إلى مزيد من الاهتمام بقضاياهم ووعي تفاصيل أوضاعهم الحياتية عبر تنظيمهم ومعايشتهم، بهدف مواجهة كل أشكال المعاناة التي يتعرضون لها من الاحتلال والمستوطنين من جهة، أو أشكال الاستغلال الطبقي الداخلي من جهة أخرى، وهذا يفرض على هذه القوى، القيام بالمبادرات المدروسة، لتشجيع قيام التعاونيات لدعم الفلاحين الأجراء، والعمل على رفع مستوى الملكيات الزراعية – المفتتة – إلى مستوى معين من الملكيات التعاونية، والمطالبة بإيجاد قطاع حكومي في الزراعة، في أراضي الضفة بصورة خاصة، إلى جانب ذلك فان المطالبة بتقديم مختلف التسهيلات للفلاحين والمزارع الصغيرة، كالقروض والأسمدة والأدوية والإرشاد والتخطيط أو التنميط الزراعي، والاهتمام بالمنتوجات من حيث التسويق وحماية الأسعار، أمور لا بد من العمل على تفعيلها، تعميقا للعلاقة بين هذه القوى، وبين جماهيرنا الشعبية في الريف الفلسطيني من الفلاحين الذين تصدروا دوما حركة النضال الوطني والتضحية والنهوض الثوري منذ فجر تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية.

إن هذه الدراسة من شأنها أن تثير التساؤلات لدى رفاقنا وأصدقائنا حول التغيير الاجتماعي / السياسي / الاقتصادي المستقبلي من ناحية وحول سيناريوهات البديل المحتمل للأوضاع الراهنة من ناحية ثانية، واقصد بذلك سيناريو (الإمارة) الإسلامية في غزة، والحكم الذاتي الموسع في الضفة أو سيناريو "حل الدولتين" أو الدولة الشكلية في إطار التبعية الإسرائيلية عبر توافق فتح وحماس أو سيناريو النضال من أجل فلسطين الديمقراطية في إطار الدولة العربية والمجتمع العربي الاشتراكي.

وبناء عليه فإننا، ندرك بكل موضوعية ووعي، أن استمرار تطور العلاقات الاجتماعية في بلادنا على صورتها المشوهه الراهنة، هو أمر بقدر ما يتعارض مع قوانين الحياة ومتغيراتها وتراكماتها الدافعة صوب الارتقاء والتقدم، يتعارض أيضا مع نضال شعبنا وتضحياته الغالية في صراعه الطويل مع العدو الصهيوني، من أجل تحقيق أهدافه في التحرر والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، الأمر الذي يستوجب استنهاض قوى اليسار الفلسطيني والعربي، كضرورة موضوعية ملحة، حتى لا يصبح المستقبل كأنه "قدر محتوم" نساق إليه من نظام العولمة الامريكي الصهيوني الذي نجح الى حد كبير في السيطرة على مقدرات شعوبنا، وما العراق وفلسطين سوى مؤشر صارخ على تلك الهيمنة التي ستتسع لتشمل كل مساحة النظام العربي، لذلك فإن عملية استيعاب الحاضر واستشراف المستقبل ستظل رهاننا الدائم والمستمر، للإسهام في تعبئة طاقات مجتمعنا بارتباطه العضوي مع محيطه العربي في ظل عالم يموج بالمتغيرات لا مكان للضعفاء فيه.

فبالرغم من المتغيرات التي أصابت البنية الاقتصادية الاجتماعية الفلسطينية طوال الفترة الممتدة منذ عام 1967 حتى اليوم، إلا أن هذه التحولات لم تستطع تجاوز أو إلغاء علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية وشبه

الرأسمالية القائمة بل عززتها وأبقت عليها، بفعل عوامل خارجية تتمثل في السياسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني من ناحية وعوامل داخلية فلسطينية تتمثل في مجموعات المصالح الطبقية التقليدية والمستحدثة الطفيلية الحريصة على إبقاء العلاقات القديمة وعدم تجاوزها (في المنشآت الصناعية شبه العائلية عموماً، والإنتاج العائلي في الزراعة ونمط الإنتاج السلعي الصغير المنتشر بكثرة في الضفة والقطاع عموماً وفي المناطق الريفية خصوصاً ... إلخ) وبالتالي فإن النمط السائد غالباً هو نمط رأسمالي تابع ومشوه تتداخل فيه الأنماط القديمة ضمن صيغة من التعايش والتعاون والصراع، وفي هذا الجانب نشير إلى أن تعدد أنماط الإنتاج قد يتجسد في بعض القطاعات الاقتصادية أكثر من غيرها، وفي هذا السياق يمكن أن يوصف النمط السائد عندنا بأنه نمط محكوم بآليات "رأسمالية المحاسيب" ارتباطاً بالتحالف بين الصفوة السياسية والبيروقراطية ورجال الأعمال والمال والكومبرادور في الضفة والقطاع، وفي ضوء هذا التحليل يمكن أن نطلق على هذا النمط انه نمط رأسمالي طفيلي، لكنه في كل الأحوال ومهما كانت التسمية، فهو نمط تابع ومتخلف، ما يعني بقاء التطور الاقتصادي والاجتماعي/الطبقي محتجزاً بسبب هذه العوامل الخارجية والداخلية ذات المصلحة المشتركة في إبقاء حالة التطور المحتجز في بلادنا ودور هذا التحالف الطبقي في تفكيك المجتمع السياسي الفلسطيني وإعاقة توليد آليات المجتمع المدني الديمقراطي، الأمر الذي يقتضي العمل على كسر هذا التحالف وإزاحة كل هذه العوامل ورموزها وشخوصها صوب إعادة الوحدة السياسية المجتمعية بين الضفة والقطاع وفق الأسس والثوابت الوطنية والديمقراطية، وفق أسس اقتصادية تنموية تستهدف تحقيق مقدمات الصمود الوطني والمقاومة والنضال بكل أشكاله على طريق التحرر والاستقلال والعدالة الاجتماعية.

[1] رسالة الصديق جلبير الأشقر ، المشار إليها سابقاً. بتاريخ 20-10-2009.

[2] د.محمود عبد الفضيل – التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت– ط1– 1988–ص143.

[3] المصدر السابق – ص 149.

[4] رغم أن مجموع الموظفين الذين يتقاضون راتباً شهرياً من حكومتي فتح وحماس الذي يبلغ (173) ألف موظف يعيلون ما لا يقل عن 1.1 مليون نسمة (منهم 51% فوق سن 18سنة)، ما يعادل (561) ألف نسمة، إلا أن ذلك لا يعني ضمان ولاءهم الكامل في ظل الظروف الراهنة لحكومة رام الله أو حكومة حماس، إلى جانب حوالي 1.4 مليون نسمة فوق سن 18، ممن لا يتقاضون راتباً من الحكومتين، ويتعرض أكثر من 80% منهم للعديد من مظاهر المعاناة والحرمان علاوة على تزايد انتشار القلق والإحباط واليأس في صفوف أغلبية هذه الشريحة، الأمر الذي يشير إلى تشتت ولاءهم – بنسب ليست قليلة– بعيداً عن حركتي فتح وحماس، حيث ستتوزع أصواتهم فيما لو جرت الانتخابات التشريعية أو غيرها، لحساب ما يسمى بـ " التيار الثالث" أو تيار البورجوازية البيروقراطية في السلطة، إلى جانب تيار البرجوازية الكومبرادورية التي بدأت في تأسيس أحزابها مستغلة تراجع كل من فتح وحماس من ناحية وغياب فاعلية وانتشار الأحزاب والقوى اليسارية من ناحية ثانية، نستنتج من كل ذلك إن كل من حركتي فتح وحماس لن تحصلا على نفس الأصوات التي حصلتا عليها في انتخابات يناير 2006 حيث شكلت تلك

الانتخابات آنذاك ذروة ما يمكن أن تحصل عليه كل منهما خاصة حركة حماس، لكن الإشكالية الكبرى أن أصوات الناخبين ستتجه وفق طبيعة الظرف الراهن إلى البدائل البيروقراطية والأمنية والكومبرادوية في إطار سياسة الهبوط بالأهداف الوطنية باسم " التيار الثالث " أو "المنتدى الديمقراطي" أو غير ذلك من الأسماء، طالما ظلت قوى اليسار على حالها الراهن من الضعف والتراجع.

[5] الكسي ليفكوفسكي – البرجوازية الصغيرة وخصائصها– دار التقدم – فرع طشقند – 1997.

[6] المصدر السابق.

[7] المصدر السابق.

[8] قد يبدو هذا المبلغ مرتفعا قياسا ببعض الدول العربية، ودول العالم الثالث، ولكن عند مقارنة أسعار المواد الأساسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بمثيلها من المواد في البلدان العربية المجاورة نلاحظ ارتفاع الأسعار بنسبة تزيد عن 200% في بعض السلع مثل الغاز المنزلي الذي تبلغ ثمن الاسطوانة الواحدة منه 15 دولار تقريبا، أما اللحوم البلدية فتتراوح أسعارها بين 14–18 دولار للكيلو، فيما يبلغ سعر السمك في غزة كمعدل متوسط أكثر من 10 دولار، أما كيلو الخبز فيصل إلى دولار في حين ارتفع سعر الأرز إلى 2.5 دولار وكذلك الأمر بالنسبة للزيوت والمواد الغذائية الأساسية علاوة على كل أنواع الملابس والأدوات المنزلية والمدرسية التي ارتفعت بنسبة تزيد عن 100% بسبب استمرار الحصار من ناحية وجشع تجار السوق السوداء والانفاق من ناحية ثانية.

[9] المصدر: بعض قضايا الصراع الاجتماعي في الاردن – من منشورات الحزب الشيوعي الأردني – اصدار دار الاتحاد – حيفا – 1972 – ص65.

[10] جميل هلال – النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو– مواطن للدراسات – رام الله – الطبعة الأولى– تموز 1998– ص169.

[11] الكسي ليفكوفسكي – البرجوازية الصغيرة وخصائصها – دار التقدم – فرع طشقند – 1979.

[12] د.عادل غنيم–القوى الاجتماعية في فلسطين–ص30 (سنة الطبع، ودار النشر غير واضحة).

[13] تمار غوجانسكي–تطور الرأسمالية في فلسطين–ترجمة حنا ابراهيم–اصدار دائرة الثقافة في م.ت.ف–ط2–1987–ص191/188.

ملامح التحول والتغير في البنية الاجتماعية ما بعد قيام السلطة الفلسطينية 1994

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5195 – 2016 / 6 / 16

ملامح التحول والتغير في البنية الاجتماعية ما بعد قيام السلطة 1994:

يمكن الحديث عن هذه الملامح في ضوء المؤشرات الأساسية التالية:

1- خلال السنوات 94 – 2007 نلاحظ تراجع ظاهرة المجتمع السياسي التي انتشرت إبان الانتفاضة الأولى، وكان من الممكن أن تشكل مدخلاً أو تمهيداً لولادة المجتمع المدني الفلسطيني في سياق الصراع الوطني والصراع الطبقي الداخلي، لكن هذه الإمكانية لم تعد قابلة للتحقق في الوضع الراهن.

2- المتغيرات الاقتصادية التي طرأت على المجتمع الفلسطيني بعد قيام السلطة 1994، كانت في معظمها متغيرات سلبية من خلال ارتباط نخب وشرائح طبقية بيروقراطية– كمبرادورية بالمشروع الأمريكي–الإسرائيلي لتصفية جوهر القضية الوطنية، ونخب منظمات غير حكومية ومصرفية وإعلامية، هي أبعد ما تكون عن الارتباط الوطني كما لم تسهم في تغيير قوى وعلاقات الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، أو في تطوير دور القطاع الخاص الفلسطيني والارتقاء به وخاصة في القطاعات الإنتاجية الرأسمالية، أو في استيعاب مزيد من العاملين فيه وتنوع خصائصهم أو تغيير وعيهم المهني والنقابي والاجتماعي كطبقة متبلورة أو مستقلة ولو بالمعنى النسبي.

3- إن الأوضاع الاجتماعية/الاقتصادية التي سادت في السلطة منذ نشأتها عام 1994 لم تشكل قطيعة بأي معنى، مع مرحلة الاحتلال السابقة، إذ بقي الاحتلال بعد قيام السلطة كما هو – بصورة مباشرة وغير مباشرة – وبقيت العلاقات الاقتصادية والقانونية محكومة لنفس المرجعيات والآليات السابقة في اطار التبعية والخضوع والتكيف مع السياسات الإسرائيلية، كما ظلت أيضا محكومة –بهذه الدرجة أو تلك – للعلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية العشائرية والحمائلية والعائلية إلى جانب كبار الملاك من الأسر شبه الإقطاعية "الارستقراطية" التقليدية والفلاحين.

4- على أثر قيام سلطة الحكم الذاتي المحدود، نشأت تغيرات على البنية الاجتماعية في الضفة والقطاع، ويمكن تلخيص هذه المتغيرات كالتالي[1]:

أ. حدوث توسع نسبي في حجم الفئات العمالية (العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي من الاقتصاد)، وتراجع نسبي في مستوى معيشة الطبقة العاملة والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى.

ب. نمو شريحة جديدة من الطبقة الوسطى الحديثة متمثلة في بيروقراطية السلطة وفي مجال التعليم والصحة، وفي إدارات المنظمات غير الحكومية، وفي توسع صفوف ذوي الاختصاص وأصحاب المهن الحرة.

ج. تكون نواة شريحة من أصحاب رؤوس الأموال في المنطقة الرمادية بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ويمكن عنونة أبرز تحولات البنية الاجتماعية عقب قيام السلطة الوطنية الفلسطينية كالتالي:

أ. توسع "الطبقة" العاملة عموماً والوسطى[2] أو البورجوازية الصغيرة خصوصاً، ويعود هذا التوسع إلى عدة أسباب، أبرزها نمو أجهزة السلطة الفلسطينية ومؤسساتها وهيئاتها، وعودة كوادر منظمة التحرير والتنظيمات السياسية وكثيرين من العاملين في دول الخليج (وتحديداً من الكويت) في إثر حرب الخليج، كما شهدت المنظمات غير الحكومية توسعاً ملحوظاً، هذا بالإضافة إلى زيادة أعداد العاملين في مجالات معينة، كالتعليم الجامعي والمحاماة والطب والهندسة.

ب. تواصل الضعف التكويني والرأسمالي للبرجوازية المحلية، لكن تكوين هذه الفئة بقي محكوماً لرأس المال العائلي الصغير، وهذا هو مصدر ضعف هذه الطبقة الاجتماعية، ومصدر ضعف القطاع الخاص، فما لا يقل عن 90% من منشآت القطاع الخاص منشآت صغيرة جداً، أي تستخدم من عامل إلى أربعة عمال.

5- في تناولنا للأوضاع الاجتماعية تحديداً، لا نستطيع الحديث عن علاقات اجتماعية طبقية محددة في اطار المجتمع الفلسطيني، حيث نلاحظ بقاء ما يسمى بحالة السيولة الطبقية أو عدم التبلور الطبقي المحدد والواضح، الذي يسهم في تغيير نتيجة مصادر تشكل الوعي الطبقي، وتمايزه في هذه الطبقة عن الطبقات الأخرى، إلى جانب ما يسمى بالحراك الطبقي نتيجة فرص التعليم والفرص الفردية على قاعدة أهل الثقة والمحاسيب، وبالتالي ظل التشكل الطبقي الفلسطيني ضعيفاً وبطيئاً بحكم استمرار عوامل التخلف الداخلي من ناحية، وبحكم استمرار التبعية أو احتجاز التطور من ناحية ثانية، الأمر الذي أدى إلى استمرار حالة التشوه الاقتصادي والاجتماعي وتداخل الأنماط القديمة والحديثة والمعاصرة وتأثيرها على تشكل العلاقات الاجتماعية والوعي السائد، ارتباطاً بتداخل الولاءات السلطوية المركزية (لفتح أو لحماس كما هو حالنا في ظل الانقسام) أو العائلية والجهوية المحلية مع الولاءات الطبقية الجديدة والقديمة، إلى جانب بروز أشكال متنوعة للحراك الفردي في سياق الفساد السياسي والاقتصادي، أو في سياق ظروف الحصار والاغلاق الإسرائيلي وما يترتب عليه من آثار تنعكس على الأوضاع الاقتصادية عبر السوق السوداء والاحتكار والتهريب تحت مسميات مختلفة، لكنها في المحصلة النهائية تشكل وعاء واسعاً لحراك اجتماعي وفساد اقتصادي وتحولات اجتماعية مرتبطة بهذه الظروف او بذريعتها.

لكن كل ذلك لا يلغي أبداً أهمية تطبيق مفهوم المواقع الطبقية في مجتمعنا الفلسطيني، وهو "مفهوم يقوم على تعايش وتمفصل أكثر من شكل أو مظهر داخل النمط الرأسمالي التابع والمشوه السائد في المدينة أو الريف أو في المخيمات التي تتميز عن المدينة والريف بكونها تضم فئات واسعة من "المهمشين" الذين تعيلهم وكالة الغوث، إلى جانب المساعدات أو المعونات الإغاثية ذات الاهداف المتعددة المقدمة للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة اثناء الحصار، وخاصة بعد الحرب العدوانية. وفي هذا السياق نشير إلى المحاولات الدؤوبة من السلطة الفلسطينية، منذ قيامها، وقبلها م.ت.ف من أجل "تكييف المخيمات" عبر الاستعانة ببعض "النخب" العائلية والعشائرية والسياسية التقليدية بشتى الاشكال والاساليب بهدف أو بوهم استجابة المخيمات لسياسات السلطة او م.ت.ف ما بعد اتفاقات أوسلو، رغم أن المسار الوطني لـ م. ت.ف استند بصورة رئيسية إلى مجتمع المخيمات في الوطن والشتات طوال مرحلة النضال التحرري ما قبل توقيع تلك الاتفاقات، ولكن بالرغم من حالة الهبوط السياسي في قيادة م.ت.ف، إلا أن ذلك لا يعني القطيعة بينها وبين جماهير المخيم، إذ أن التأييد الجماهيري لـ م.ت.ف داخل المخيمات استمر – بشكل او باخر – رغم هذا التناقض الذي يفسره جلبير الأشقر بقوله: "هذا ويبقي ثمة تناقض ظاهري بين تحليلنا لقيادة م.ت.ف. وكونها حظيت، حتى الآن، بتأييد جماهيري واسع. والتناقض هذا لا يتعلق بوصفنا لها بالبرجوازية، وهو أمر يمكن التحقق منه بالملموس ولا جدال فيه... بل يتعلق التناقض المذكور، بالأحرى، بوصفنا لمسار م.ت.ف.في السنوات الأخيرة، إن لم يكن منذ سنه 1973، بأنه نهج استسلامي. فجورج حبش، الذي يشاطر التحليل ذاته، قد ذكر ثلاثة أسباب بالترتيب الزمني لتفسير ذلك التناقض الظاهري في المقابلة الطويلة التي نشرتها الهدف في ديسمبر 1987، قال إن هناك، أولاً، كون اليمين الفلسطيني قد بادر إلي الكفاح المسلح سنه 1965، الأمر الذي أضفى عليه مجداً كبيراً وسمح له بأن يحتل، من البدء، موقعاً قيادياً. وان هناك، ثانياً، كون "البرجوازية الفلسطينية مرتبطة، بحكم طبيعتها الطبقية وميولها التساومية والتهادنيه، بعلاقات وثيقة مع الأنظمة الرجعية والبورجوازية العربية، الأمر الذي جعلها تستند إلي دعم سياسي ومادي كبير من هذه الأنظمة، ساهم في هيمنتها... وإن هنالك، أخيراً، كون "العدو القومي – "اسرائيل" – قابَلَ الانحراف السياسي الذي اتسمت به مواقف وممارسة اليمين الفلسطيني، بالمزيد من التشدد والتصلب، مما جعل هذا اليمين يبدو في نظر الجماهير في موقع مقبول، ويتبع تكتيكات مقبولة"[3].

وفي كل الاحوال فإن هذه الظاهرة غير مستغربة، ذلك إن أهم ما تتميز به الأوضاع الاجتماعية–الطبقية في بلادنا، أنها أوضاع انتقالية، غير مستقرة وغير ثابتة، والأشكال الجديدة فيها، تحمل في ثناياها العديد من ملامح القديم ضمن علاقة التعايش بحكم ظروف أو محددات التخلف والتبعية وتشوه الخارطة الطبقية، ما يعنى استمرار بقاء هذه الأوضاع – دون أي تطور نوعي – طالما بقي تأثير تلك المحددات، لذا فإن التحليل الطبقي لمجتمعاتنا، القائم على المقارنة الميكانيكية أو التشابه بينها وبين مسار التطور الأوروبي كمعيار، سيؤدي بنا إلى مأزق تحليلي ومعرفي عند مناقشة الوقائع العينية والأحداث التاريخية التي ميزت واقعنا، لأن هذه الأحداث والوقائع كانت عاملا أساسيا من عوامل تشوه وتميع الوضع الطبقي الفلسطيني، فالنكبة الأولى عام 1948، التي

شردت شعبنا ودمرت قاعدته الإنتاجية (الارستقراطية شبه الإقطاعية –المنظومة الحمائلية والعائلية – العلاقات شبه الرأسمالية آنذاك) ومجمل بنيته الطبقية والمجتمعية، ثم ضم وإلحاق الضفة الفلسطينية إلى الأردن لتصبح جزءا من اقتصاده ومجتمعه، ووضع قطاع غزة تحت الوصاية المصرية، وتكريس التباعد الجغرافي والسياسي بينهما، الذي عَمَّقَ التباعد الاجتماعي–الاقتصادي بين أبناء الشعب الواحد حتى الاحتلال عام 1967، الذي قام بإلحاق اقتصاد كل من الضفة والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي.

إن هذه الأحداث والمتغيرات والتطورات التي واكبت تطور مجتمعنا الفلسطيني تفرض علينا أن نأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصية في تطور مجتمعنا، وعدم إمكانية تطابق مساره التطوري مع المعيار أو المسار الأوروبي كما شَرَحتْه بعض مقولات المادية التاريخية في تناولها للمجتمعات الأوروبية.

إن تشخيصينا لملامح التحول والتغير للبنية الاجتماعية في الضفة وقطاع غزة ما بعد قيام السلطة، ثم على أثر الانقسام والحصار العدواني الإسرائيلي، اظهر مجموعة من الحقائق والمؤشرات الدالة على طبيعة التشكل الطبقي في بلادنا:

1- نشوء شريحة بيروقراطية– كمبرادورية نافذة في القرار السياسي ومرتهنة بالتمويل الأمريكي الأوروبي ومتسابقة مع الرؤية السياسية الإسرائيلية بهذا القدر أو ذاك، وهذه الشريحة هي حامل اقتصادي اجتماعي وليس مجرد قيادة سياسية.

2- تزايد مظاهر الانحطاط السائد في المجتمع الفلسطيني، بسبب التبعية والتخلف والفقر وانسداد الأفق السياسي، وما ستؤدي إليه هذه الحالة من الانهيار التدريجي في النسيج الاجتماعي في ظل انحسار الآمال الوطنية الكبرى أو المأزق المسدود بتأثير مباشر للانقسام ومن ثم اشتداد الحصار وتكريسه، وتحويل القسم الأكبر من المجتمع، خاصة في قطاع غزة إلى حالة قريبة من اليأس والانهيار على الصعيدين الاجتماعي والسياسي بعد أن فرض على شعبنا أن يدخل في متاهة صراع داخلي يضاف إلى قهر وظلم الاحتلال، لن يخرج منه احد رابحاً سوى العدو الإسرائيلي المنتشي بتحقيق أطماعه تحت غطاء هذا الانقسام الذي حقق هدف العدو في تقويض أمن ومستقبل الإنسان الفلسطيني ومن ثم تقويض الأساس المادي والمعنوي لضمان حياته ومصدر رزقه.

3- تميز التطور الاجتماعي في شكله وجوهره، بطابع تراكمي كمي مشوه، بحيث لم يستطع أن يفرز بوضوح ملموس أية أطر برجوازية تنويرية أو ليبرالية، فكرية، أو ثقافية معاصرة، وبقيت القيم والأفكار القديمة والتقليدية الموروثة سائدة في أوساط الوعي الاعتيادي (العفوي) للجماهير الشعبية بالرغم من بعض أوجه الحداثة الشكلية المستوردة التي أسهمت في تعميق حالة التبعية والتخلف الاجتماعي إلى جانب الهبوط السياسي.

4- بروز المؤشرات السلبية الخطيرة على العاطلين عن العمل بسبب فقدانهم للأمن الاجتماعي ونظرتهم السوداوية وفقدانهم الثقة بالآخرين واضطرابهم النفسي والسلوكي وتزايد حدة توترهم العائلي ورغبتهم

في الانتقام، وما يؤدي إليه كل ذلك من تراجع القيم الأخلاقية والتربوية في الأسرة وتدهور العلاقة بين الأب والأبناء مع تزايد حالة الاكتئاب النفسي لدى الأب أو المعيل الرئيسي، وهي حالة طبيعية حين يعجز الأب العاطل عن تأمين احتياجات أسرته وأطفاله ويشعر بفقدانه لقيمته الاجتماعية كأب مما يؤثر في علاقته بالآخرين.

5- جرى عن وعي تفكيك الأركان الأهم في المجتمع السياسي الفلسطيني التي تأسست في زمن الاحتلال، الحركة النقابية العمالية والحركة النسوية وقوى اليسار الفلسطيني، الأمر الذي مهد الطريق لصعود الإسلام السياسي، خاصة بعد تقهقر وارتداد اتجاهات واسعة في القيادة اليمينية "البرجوازية" في م.ت.ف، خاصة بعد اعترافها الصريح بدولة العدو الإسرائيلي.

6- في ضوء تكريس الانقسام وتفكك النظام السياسي، تسود مجتمعنا اليوم سلوكيات أنانية تتسم بالراهنية والتركيز على حل قضايا الأجل القصير دون أن تعطي الاهتمام المطلوب لقضايا المستقبل، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تفاقم مظاهر التخلف الاجتماعي، وتراجع العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والتعددية الديمقراطية لحساب قيم النفاق والإحباط والقيم الانتهازية والمصالح الشخصية بدلا من قيم التكافل والتضامن والمقاومة. ترافق إلى جانب ذلك، غياب المجتمع السياسي الفلسطيني ليحل محله – في الفترة الأخيرة، قبل وبعد الانقسام – مجتمع محكوم بالصراع والاستبداد والخوف والتعصب الديني اللاعقلاني، ومحكوم أيضاً بالمصالح والثروات الشخصية، على قاعدة أن السلطة مصدر للثروة وليست مصدرا للنظام والقانون والعدالة – إلى جانب الجرائم والانحرافات بكل أنواعها الأخلاقية والمجتمعية التي لم يعرفها مجتمعنا من قبل.

7- تفاقم النزعة الاستهلاكية لدرجة أن ينفق المجتمع الفلسطيني حوالي 4.5 مليار سنوياً فيما ينتج نصفها فقط ناهيكم عن، تزايد مساحات الفقر وارتفاع الأسعار وتفاقم البطالة، الأمر الذي منح القوى السياسية المدعومة مالياً –في سلطة الحكم الذاتي– تربة خصبة لشراء الذمم وتجييش المحاسيب.

8- برجزة القيادة السياسية، حيث يتبدى للعيان الثراء الفاحش على فريق سلطة أوسلو وأجهزتها وإتباعها، إلى جانب الامتيازات ومستوى الدخل المريح لكافة الفصائل الوطنية التي أعلنت موافقتها على اتفاقات أوسلو وأصبحت مذيلة تماماً للسلطة وسياساتها الهابطة ارتباطاً بتلك المصالح والامتيازات، دون أن يتجاوز مستوى الدخل ونمط المعيشة البرجوازي الصغير لدى عدد قليل من الكوادر والقيادات في فصائل المعارضة اليسارية التي استفادت من نظام التبعيات في السلطة في الوظائف العليا خصوصاً، ناهيكم عن الامتيازات الملحوظة لدى مجموعات من الشرائح البرجوازية العليا (ذات العلاقة التاريخية بحركة الإخوان المسلمين وحركة حماس راهناً) من كبار تجار الجملة والعقارات ومحلات الصرافة والخدمات وبعض المنشات الصناعية التي تزايد نشاطها بعد وصول حماس وتفردها في حكومة غزة، وممارستها لنفس أساليب السلطة السابقة، بما أفقد الساحة شرطها

القيادي الثوري الذي عرفته المسيرة الفلسطينية في عقود سابقة، ولكن لا يجب ان ننسى من باب الإنصاف الإشارة بأن الإسلام السياسي لم ينفك متحدياً بالدم للاحتلال وشروط الرباعية وقابضاً على جمر حق العودة حتى اللحظة.

9- تطورت العلاقات الاجتماعية في اتجاه تبلور مجتمع طبقي مشوه، وتابع، في سياق نسيج اجتماعي متنوع في سماته الطبقية بين القديم والحديث والمعاصر، رغم توحد معظم اطرافه في الموقف الوطني العام ضد العدو الصهيوني، والاحتلال، مع الاخذ بعين الاعتبار تباينات هذا الموقف ودرجاته بين القوة والضعف وبين مصداقيته العالية لدى الجماهير الشعبية الفقيرة وتضحياتها اللامحدودة من ناحية ومصداقية الاطراف الطبقية الاخرى وسقفها الهابط والمحدود وفق مصالحها من جهة ثانية.

10- تميز هذا التطور في شكله وجوهره، بطابع تراكمي كمي مشوه، بحيث لم يستطع أن يفرز بوضوح ملموس أية أطر برجوازية تنويرية أو ليبرالية، فكرية، أو ثقافية معاصرة، وبقيت القيم والأفكار القديمة والتقليدية الموروثة سائدة في أوساط الوعي الاعتيادي (العفوي) للجماهير الشعبية بالرغم من بعض أوجه الحداثة الشكلية المستوردة التي أسهمت في تعميق حالة التبعية والتخلف الاجتماعي، وفي ظل هذه التراكمات والتطورات الاجتماعية والإنتاجية المشوهه بصورة عامة، لم يكن ممكنا تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية تبلورا يؤدي الى توليد وعيها الذاتي بمصالحها (كطبقة).

11-برغم تزايد مظاهر التخلف والانحطاط الاجتماعي وما رافق ذلك من توزع الولاءات الشخصية والعشائرية والاستزلام، في المناطق الشعبية الفقيرة بصورة خاصة، إلا أن الانقسام الاجتماعي الداخلي، في جوهره وحقيقته الموضوعية يعبر عن نفسه في صفوف أبناء شعبنا، في الضفة والقطاع، على قاعدة توزع السكان في السُلَّم الطبقي أو الاجتماعي، بين القلة من الأغنياء، والأغلبية الساحقة من الفقراء.

12-تزايد انتشار الفقر الذي لم يتوقف عند الفقر المادي أو الفقر في الدخل، بل تخطى هذه الحدود إلى الفقر في القانون والنظام والقيم، وتزايد التفاوت اتساعا بين مستويات المعيشة، وخاصة في مناطق شمال وجنوب الضفة وخاصة طولكرم وجنين، وفي جنوب القطاع وبصورة خاصة في خانيونس ورفح. الى جانب ذلك نلاحظ استمرار التفاوت الاجتماعي –في سياق التخلف التاريخي– بين الجنسين لصالح الذكور بصورة صارخة.

13- نتيجة تراكمات السنوات الخمسة عشر الماضية، تسود مجتمعنا اليوم، خاصة بعد الانقسام بين "شرعيتين" متصارعتين في الضفة والقطاع وما ادى اليه من مظاهر القلق والإحباط واليأس، سلوكية أنانية تتسم بالراهنية أو اللحظة، تهتم بحل القضايا الحياتية الانية على حساب القضايا الوطنية الكبرى، فمع تزايد تلك المظاهر الى جانب التخلف الاجتماعي، تراجعت العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والعمل الحزبي المنظم – وتراجع دور الأحزاب الوطنية عموما

واليسارية خصوصا– لحساب مشاعر الإحباط والقلق والتذمر واليأس السائدة في الأوساط الشعبية التي لم تعد تحرص على المشاركة في العمل السياسي من منطلق النضال التحرري والديمقراطي، واكتفت بالمشاركة في هذا العمل عبر الالتحاق أو التواصل مع احد القطبين، ارتباطاً بتأمين لقمة العيش والمصالح الخاصة وما تفرضه هذه العلاقة من دفاع هذه الأوساط الشعبية عن سياسات وممارسات القطب الذي تنتمي إليه في الضفة أو في قطاع غزة، ما يعني اننا نعيش حالة من الانحطاط عنوانها سيادة وانتشار قيم النفاق والإحباط بدلا من قيم التكافل والتضامن والصمود والمقاومة. ترافق إلى جانب ذلك، انهيار المجتمع السياسي الفلسطيني ليحل محله مجتمع محكوم بالإكراه او بالمصالح الفئوية أو الحزبية لقطبي الصراع، في الضفة والقطاع رغم اختلاف الآليات والبرامج والاهداف في كل منهما.

14- تضخم نسبة العاملين في القطاع الحكومي إلى حوالي 17.4% من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية، وإلى 23.2% من إجمالي العاملين بالفعل في الضفة والقطاع كما في منتصف عام 2009، حيث يقدر اجمالي عدد الموظفين في حكومتي الضفة وغزة، بحوالي (173) ألف موظف مدني وعسكري، منهم (30) ألف يتقاضون رواتبهم من حكومة حماس، و(143)[4] ألف من حكومة رام الله، منهم (78787) ألف في الضفة و(64213) ألف في قطاع غزة.

15- آثار الانقسام على التربية والتعليم من حيث محاولات تعديل المناهج من قبل حكومة السلطة / رام الله كاستجابة للشروط الأمريكية الإسرائيلية، أو من حيث سيادة المنطق الأصولي الغيبي في قطاع غزة عبر سياسات وممارسات حكومة حماس التي– أدت فيما أدت إليه – إلى تراجع قيم التنوير والديمقراطية والعقلانية والحداثة بصورة غير مسبوقة في مجتمع قطاع غزة.

16- دفع الحصار الإسرائيلي بنحو 84% من الأسر الفلسطينية إلى تغير أنماط حياتها فيما تنازل 93% منهم عن المتطلبات المعيشية اليومية، وعبر 95% عن استيائهم الشديد لتحويل القطاع إلى سجن كبير[5] كما تؤكد تقارير "برنامج غزة للصحة النفسية" الصادرة خلال عامي 2009/2008، وفي هذا السياق نشير إلى تأثير الحصار على المرضى وخاصة مرض الفشل الكلوي والسرطان والمرضى المحولين للخارج، إلى جانب نسب النقص في الأدوية وانقطاع التيار الكهربائي عن المستشفيات، كما أثر الحصار على البيئة حيث يؤكد العديد من المصادر أن مياه البحر تلوثت بشكل حاد حيث تصب فيه 50% من مياه الصرف الصحي (ما يعادل 77 مليون لتر من المياه العادمة).

17- انعكاس الآثار السلبية للحصار والعدوان على الأطفال من النواحي الصحية والاجتماعية والنفسية، حيث تشير نتائج دراسة د.سمير قوته إلى أن 51% من الأطفال لم تعد لديهم الرغبة في المشاركة في أية نشاطات وأن 47% منهم لم يعودوا قادرين على أداء الواجبات المدرسية والعائلية، وأصبح

48% منهم يعانون من أمراض سوء التغذية إلى جانب بروز علامات الخوف والقلق على 61% منهم[6].

18- انتشار ظاهرة التسول المباشر وغير المباشر بصورة غير مسبوقة وخاصة بين الأطفال دون الخامسة عشر في شوارع غزة وخانيونس ورفح بعد أن فقدوا بهجة الحياة نتيجة الحصار والفقر وسوء التغذية الذي أدى إلى انتشار أمراض فقر الدم (الانيميا) في المناطق الفقيرة، وفي هذا السياق تظهر نتائج مسح القوى العاملة للعام 2008 أن نسبة الأطفال – دون سن 18- العاملين باجر أو دون أجر بلغت 3.7 % أو ما يعادل (70300 طفل) من إجمالي عدد الأطفال في الضفة والقطاع البالغ 1.9 مليون طفل[7].

19-قد نتفق على أن خطوات حكومة حماس في إزاحة رموز الفساد والفلتان وعصابات تهريب المخدرات في قطاع غزة، قد أراحت سكان قطاع غزة بعد أن فرضت نوعاً من الانضباط فيه، لكن حكومة حماس بدأت عبر أجهزتها في ممارسة أشكال جديدة من الاعتقال وكبت الحريات والآراء، وتعبئة الرأي العام ضد اليساريين والعلمانيين أو ما تسميهم "الملحدين" في محاولة صريحة ومباشرة منها لفرض شرعيتها أو هويتها السياسية المتذرعة بغطاء ديني، وبالتالي تكرس نفس أساليب السلطة، ولكن بمسميات وذرائع مختلفة ومرفوضة من قطاعات واسعة جداً من أبناء شعبنا الذين عرفوا بتجربتهم التاريخية والراهنة مدى مصداقية قوى اليسار وثوريته وتضحياته قبل أن تظهر حركة حماس على سطح الحياة السياسية والاجتماعية في بلادنا، ما سيجعل الشعب الفلسطيني يضع حماس وحكومتها جنباً إلى جنب مع فتح وسلطتها أو حكومتها، خاصة بعد أن اتضح لأبناء شعبنا أن العديد من ممارسات حكومة حماس لا تختلف اليوم عن ممارسات السلطة، ما يعني أن حماس وقعت في محظور ممارسات البذخ وشراء الشقق والأراضي والسيارات والمرافقين إلى جانب ممارسة الاستبداد وقمع الحريات العامة وحرية الرأي بذرائع دينية في مجتمع قطاع غزة المحافظ على التقاليد الدينية تاريخياً دون أي شكل من أشكال التعصب أو الانغلاق، علاوة على المحظور الأكبر المتمثل في استمرار الانقسام والمأزق المسدود الراهن، الذي وفر – إلى جانب البؤس الاجتماعي السائد بسبب البطالة والفقر – المناخ اللازم لولادة وتأسيس التنظيمات السلفية العدمية المتطرفة إلى الحد الذي أوصلها إلى تكفير حركة حماس ذاتها وتكفير كل من يتحدث عن الديمقراطية والتعددية أو تطبيق القوانين الوضعية، إن هذه الصورة لم يكن ممكنا بروزها بهذه الحدة لولا الانقسام واستمرار الصراع على السلطة والمصالح بين فتح وحماس والتراجع المتزايد في مجتمعنا الفلسطيني الذي نشهده اليوم، الذي خلق مناخاً أصبح هم المواطن فيه ينحصر في الانخراط في الحياة الاجتماعية لتأمين مصلحته العائلية الخاصة والمحافظة على سلامته – كما يقول د.هشام شرابي– انسجاماً مع القول العربي المأثور "امش الحيط الحيط" إن النتيجة الحتمية لهذا المسار الاجتماعي، تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح

المبادرة وروح الاستسلام محل روح المقاومة، وتبعاً لذلك فإن "القوي المسيطر لا يواجهونه مواجهة مباشرة، بل يستعينون بالله عليه، كما في القول "اليد التي لا تستطيع كسرها بوسها وادعي عليها بالكسر" ففي حالة الإحباط تتراجع قيم مقاومة الظلم لحساب الخضوع كما في القول المأثور "العين ما بتقاوم المخرز" أو المخرز حامي والكف طري"، فقط المواجهة تكون مع الأضعف، وحين تسود هذه الخصائص أو السلوكيات فإن القوى يأكل الضعيف بغير حق في كل الأحوال.

20-تزايد انتشار البطالة في أوساط الشباب أدى إلى السرقات والجرائم وانتشار المخدرات بكل أنواعها (الحشيش والبانجو والهروين وحبوب الاترمال وغير ذلك) والانحرافات الأخلاقية والاجتماعية والأمنية التي أدت إلى الإخلال بالأمن الاجتماعي، إلى جانب سعي القسم الأكبر من الشباب للهجرة إلى الخارج هروباً من هذا الواقع.

21-بذريعة الحصار، أصبح التهريب عبر الإنفاق وغيرها في قطاع غزة خصوصا، ظاهرة "مشروعة" يتهافت عليها أصحاب المصالح والمحتكرين والزعران إلى جانب تهافت العمال المعدمين العاطلين عن العمل الذي تعرض العشرات منهم للموت للحصول على لقمة العيش، في ظل صمت الأجهزة الأمنية أو تواطئها، وبالتالي فإن الآثار الناجمة عن التهريب والأنفاق أدى التهريب والأنفاق إلى خلق حالة من الحراك الاجتماعي الشاذ الذي أفرز شرائح اجتماعية عليا أو ما يطلق عليهم الأثرياء الجدد أو أثرياء الحرب والسوق السوداء إلى جانب شريحة من العمال المعدمين الذين اضطروا للعمل في الأنفاق في ظروف أمنية معقدة بسبب مخاطر العدوان الإسرائيلي المتواصل على الأنفاق، ودون أي شكل من أشكال الحماية والضمانات الاجتماعية، وفي ظروف بالغة السوء من النواحي الصحية إلى جانب مخاطرها التي أدت إلى وفاة 110 عمال من هؤلاء حتى نهاية شهر سبتمبر 2009 بسبب عدم توفر الحد الأدنى من الوسائل المطلوبة لتأمين حياة العاملين في الأنفاق، الذين بلغ عددهم حوالي 15 ألف عامل.

22- تردي أحوال الصيادين وبائعي السمك وعمال الصيانة (حوالي 4000 صياد يعيلون حوالي 25 ألف نسمة) تدهورت معيشتهم بسبب الحصار الإسرائيلي سواء عبر حرمانهم من الصيد أو تعطيل حركتهم أو تهديدهم بالقتل، وارتفعت البطالة في صفوفهم بعد أن فرض عليهم الصيد في الأيام المسموح بها –في مسافة (3) أميال فقط رغم أن اتفاق أوسلو سمح لهم بالصيد لمسافة (20) ميل بحري.

كل ما تقدم، وغيره الكثير من التفاصيل الحياتية المجتمعية، يؤكد على ثقل العبء الذي يجب ان تتحمله قوى اليسار الفلسطيني، حيث ان دوره في الجانب الاجتماعي والديمقراطي والتنوير العقلاني لا يقل أهمية وخطورة عن دوره في جانب التحرر والنضال الوطني.

[1] المصدر: د.جميل هلال – الطبقة الوسطى الفلسطينية – مؤسسة الدراسات الفلسطيني – بيروت – 2006 – ص56.
[2] المصدر السابق ص 57.
[3] جيلبير الأشقر – الشرق الملتهب – ترجمة سعيد العظم – دار الساقي – بيروت – ط1 – 2004 – ص168/167.
[4] المراقب الاقتصادي والاجتماعي – العدد 17 – سبتمبر 2009 – ص27.
[5] د.سمير قوته – الانترنت – موقع http://www.alquds.com.
[6] سمير قوتة – المصدر السابق.
[7] المراقب الاقتصادي والاجتماعي – العدد 17 – سبتمبر 2009 – ص52.

الطبيعة الطبقية للسلطة الفلسطينية

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5197 – 2016 / 6 / 18

إذا كانت مرحلة ما قبل النكبة عام 1948 قدمت نموذجاً مفاده (كما هو الوضع الطبيعي لدور الثروة في إطار التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية، خاصة الإقطاع والرأسمالية) أن الثروة تؤدي إلى السلطة، وأن الاقتصاد يؤدي إلى السياسة، فإن مرحلة سلطة الحكم الذاتي أو سلطة أوسلو، أنتجت قواعد وعلاقات اجتماعية وطبقية جديدة عبر قيادتها السياسية المهيمنة، تقوم على أن السلطة هي جسر للثروة، وأن السياسة أو تحديداً الرموز والكوادر العليا من النخبة البيروقراطية المهيمنة، أو ما يطلق عليها النومينكلاتورا[1]، تفتح بوابة الاقتصاد أو المصالح الاقتصادية لهذه النخبة على مصراعيه.

وهذا ما يشكل السمة الأساسية للنخبة الحاكمة الآن في الضفة الغربية، وما يمكن أن يشكل السمة الأساسية للنخب الحاكمة في حكومة حماس/غزة، والمؤشرات الأولية على ذلك يمكن ملاحظتها عبر استخدام حكومة حماس للعديد من أساليب ومظاهر الإنفاق غير المبرر والعديد من المظاهر السلوكية الأخرى لكبار المسئولين، التي تتناقض مع خطاب حماس قبل وصولها إلى السلطة، وهي مظاهر تتداخل فيها العلاقة الاقتصادية مع رموز الكومبرادور ومهربي الأنفاق ورجال المصارف، والبورجوازية العقارية وكل ما ينتج عن هذه العلاقة من مصالح مالية أو اقتصادية طفيلية تنشأ حول هذه الظاهرة بطرق عديدة خارجة عن إطار الحكومة التي لا تستطيع بدورها وقف وملاحقة كل هذه المظاهر في ظل حصار محكم يشكل مناخاً مواتياً لمثل هذه الممارسات.

إن المرحلة الممتدة من 1994 حتى "مرحلة" الانقسام الراهن، تمثل مرحلة حافلة بالسمات الخاصة في تاريخ المجتمع الفلسطيني، فهي مرحلة اتسمت – ومازالت رغم الانقسام ومن خلال حكومتيه– بسرعة التحولات الطبقية غير الطبيعية أو الشاذة، إلى جانب صيرورة التحولات الاجتماعية التقليدية عبر الأنشطة الاقتصادية ورموزها الطبقية العليا، الأمر الذي يستوجب الرؤية المعمقة في طبيعة الجانب الاقتصادي للسلطة حتى لحظة الانقسام في حزيران 2007، وفي كل من حكومتي رام الله وغزة بعد الانقسام، ليس فقط باعتبار الجانب الاقتصادي تعبيراً عن علاقات اقتصادية كمية، وإنما باعتباره عاملاً رئيسياً في استمرار بقاء كل منهما وانفراد فتح في الضفة، وحماس في غزة ، إذ أن هذا العامل الاقتصادي هو المحدد الرئيسي للواقع السياسي الاجتماعي الذي يعكس حقائق التحولات في البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني الذي بات كما يبدو منقسماً إلى "مجتمعين" في الضفة والقطاع، كما يعكس أيضاً استمراراً لولادة "النخب" الاقتصادية والسياسية في الضفة، وبداية ولادة "نخب" جديدة، اقتصادية سياسية اجتماعية في قطاع غزة كنتيجة من نتائج الانقسام والتفرد، وهي في الحالتين (في الضفة والقطاع) تحتل مكانها وترسخ سلطتها على قمة الهرم السياسي، كما على قمة الهرم الاقتصادي

والاجتماعي، عبر تحالفات أو مصالح مشتركة بين رموز كل من الحكومتين من الشرائح البيروقراطية مع الشرائح العليا من البورجوازيات المتنوعة في مجتمعنا، (الصناعية والتجارية والزراعية والعقارية والمصرفية، المحكومة جميعاً بالطابع الطفيلي بدرجات متباينة) ، بما يعزز تكوين مجموعات اجتماعية غير متجانسة، تستحوذ وتملك قدراً من التأثير في جميع المجالات الحياتية والسياسية عبر المشاركة في السلطة أو بدونها.

لقد بات القسم الأكبر من جماهير الشعب الفلسطيني يعيش حالة من القلق والاحباط التي تقترب من اليأس بسبب استمرار الصراع الداخلي الأمر الذي يحتم صحوة واستنهاض القوى الوطنية والديمقراطية عموماً واليسارية خصوصاً للخروج من هذا المأزق. كمدخل يُمكِّن من الإسهام في فهم طبيعة هذه التحولات التي لم تتبلور محدداتها ومكوناتها الطبقية بصورة واضحة لأسباب تاريخية وتراثية واقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تعود إلى طبيعة النمط/الأسلوب الاقتصادي الاجتماعي السائد ، كنمط إنتاج ما قبل الرأسمالي مع تحولات رأسمالية محدودة ملحقة وتابعة للسوق الإسرائيلية، بل ويتعرض نمط الإنتاج والوطن والشعب بأسره لعنصرية كولونيالية إقصائية.

وبالتالي يتميز وضعنا الفلسطيني بالتخلف وإعادة إنتاج التخلف المتراكم والمتجدد، إلى جانب الركود أو البطء الشديد في مسار نموه، الذي يتصف بأنه نمو كمي محكوم لعوامل وضرورات التبعية، وشروط التطور المحتجز المطبقة على كافة المجتمعات العربية عموماً ، وعلى المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع خصوصاً، عبر نصوص ومحددات اتفاقيات أوسلو وبروتوكول باريس ، التي جعلت الاقتصاد الفلسطيني –في ظل الاحتلال– تابعا وملحقاً للاقتصاد الإسرائيلي ، الأمر الذي أدى إلى محاصرة التحولات الاجتماعية أو الطبقية الفلسطينية في ممر إجباري أو طريق أحادي ساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حصر وربط المصالح الطبقية للشرائح المتنفذه في سلطة الحكم الذاتي المحدود– بالمرجعيات الاقتصادية والسياسية الإسرائيلية، حيث وجدت تلك الشرائح –البيروقراطية[2] والبورجوازية الكومبرادورية– فرصتها في التحالف منذ تشكل وقيام السلطة عام 1994، ومن ثم توجيه نشاطها الاقتصادي ودورها الاجتماعي السياسي بل والأمني في إطار علاقات التبعية من خلال تعزيز المصالح والعلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية مع الأجهزة والشركات الإسرائيلية، التي حرصت بدورها على تشجيع رموز التحالف البيروقراطي والكومبرادوري الفلسطيني، عبر تقديم تسهيلات –وفق خطط مدروسة ومبرمجة– لهذه الرموز التي استحوذت على مصادر الثروة في زمن قياسي حققت لها الانتقال إلى مواقع طبقية عليا ضمن عملية تَرَكُّز الثروة والنفوذ لهذه الشريحة ، مع ادراكها أن وجودها في هذا الموقع الطبقي الجديد كان –وما زال – مرهوناً –بدرجات متفاوتة –بمواقفها السياسية المرتبطة مصلحيا باسرائيل، ولذلك لم يكن جشع وفساد هذه الرموز الطبقية او هبوطها السياسي في السلطة الفلسطينية أمراً غريباً أو مستنكراً من قبلها.

إن تفسير هيمنة تلك الشريحة من أصحاب الرساميل الطارئة أو المستحدثة عبر السلطة أو التمويل الأجنبي أو الفساد أو كل ذلك –في إطار التحالف مع أقطاب الرأسمالية المحلية الطفيلية الطابع– يعود الى انهم أصبحوا طبقة بالقوة (قوة بيروقراطية السلطة وأجهزتها الأمنية بالإضافة إلى الدعم المباشر من إسرائيل وغيرها)

رغم أنهم لا يمثلون طبقة رأسمالية موجودة بالفعل أو متبلورة (رغم حرص بعض أفرادها في القطاعات الإنتاجية، على التحول إلى طبقة بالفعل) كقوة اجتماعية في الواقع الفلسطيني اقتصادياً وسياسياً وأيديولوجياً ، وذلك يعود إلى هشاشة وضعف تغلغل أو انتشار علاقات الإنتاج الرأسمالية في التكوين الاجتماعي في الضفة والقطاع، إلى جانب دور السياسات الإسرائيلية ورأس المال الأجنبي على الصعيد الاقتصادي العام ، كما على صعيد العلاقة مع معظم منظمات NGO S ، في إضعاف البعد التنموي والإنتاجي الرأسمالي ، وتأطيره ضمن أشكال وممارسات إدارية وتدريبية واغاثية نجحت في إغراء وإغواء المئات من المثقفين الفلسطينيين الذين استجابوا للمغريات المالية (الدولار)، وأصبحوا أبواقا للممول الخارجي في صنع ثقافة الاستهلاك والهبوط والتطبيع مستخدمين في ذلك المفاهيم المصنعه لهم من العواصم الرأسمالية: الحكم الصالح، الجندر ، التنمية المستدامة ، حقوق الإنسان ، التصالح مع إسرائيل ، عبثية المقاومة ..الخ .

ولكن بالرغم من نفوذ أسلوب الإنتاج الرأسمالي على المستوى الاقتصادي الفلسطيني، إلا أننا لا نجد دلائل كافية تؤكد هيمنته على المستوى الأيديولوجي والسياسي، فليس ثمة ممارسات سياسية وأيديولوجية واضحة وملموسة تعكس بوضوح رؤية أو أفكار الطبقة الرأسمالية، وهذه المشكلة تمتد لتشمل بقية الطبقات الأساسية ، حيث نجد صعوبة كبيرة في رصد ممارساتها السياسية والأيديولوجية ، خاصة مع ضعف وجود تنظيمات سياسية تعبر عنها، مما يجعلنا نتفق مع د.عبد الباسط عبد المعطي[3] في أن التكوين الاجتماعي في بلادنا (فلسطين ومصر وبقية البلدان العربية) يبدو كما لو كان يعيش دون سياسة بالمعنى الدقيق والشامل للصراعات والتحالفات، وهذا الوضع، يفسر إلى حد كبير، تمايز وهيمنة رموز مالية أو رأسمالية وبعض رموز ال[4]NGO's في الحقل السياسي والاقتصادي للسلطة ودرجة تأثيرها تفوق قوى وتشكيلات سياسية ذات ارث نضالي تاريخي.

إن الفساد السياسي الذي انتشر وتعمق ببطء –وبصورة محدودة أو مغلقة– قبل أوسلو ، عبر تحالف قيادة م.ت.ف مع رموز رأس المال الفلسطيني المغترب ، الذين راكموا ثرواتهم ضمن شروط النظام الرأسمالي المعولم ، أدى إلى تمهيد الطريق صوب أوسلو وما تلاه من إقامة أشكال الائتلاف الاقتصادي والسياسي، والمشاركة بين رموز التحالف الطبقي في السلطة الجديدة من ناحية، وبين رموز رأس المال الفلسطيني المغترب من ناحية ثانية، للعمل معاً ضمن المصالح المشتركة في نفس المسار أو المرجعية الإسرائيلية الأحادية، التي حددت منذ البداية، طبيعة نمو واتجاهات حركة رأس المال والقطاعات الاقتصادية الفلسطينية، بحيث ارتهن أكثر من 80% من هذه القطاعات عموما والصادرات والواردات خصوصا لهذه المرجعية ، أما النسبة المتبقية فقد ارتهنت حركتها في الاستيراد والتصدير أو الاستثمار بموافقة المرجعية الإسرائيلية ، الامر الذي راكم بصورة متسارعة في ولادة المشهد الاجتماعي الجديد.

إن هذا المشهد الاجتماعي ألـ "جديد" شَكَّلَ – في معظمه– انعكاساً بصورة طبيعية أو بصورة إكراهية للمشهد السياسي– الاقتصادي المحكوم للمصالح الطبقية للتحالف البيروقراطي – الكومبرادوري الذي التحق في صفوفه معظم الشرائح الطبقية العليا القديمة ،التجارية والعقارية والصناعية والزراعية والمالية والخدماتية، ذات

العلاقة التاريخية الاقتصادية السياسية مع الاحتلال، منذ ما بعد عام 1967 حتى أوسلو وقيام السلطة، وبالتالي فإن المشهد الاجتماعي "الجديد" بمكوناته الطبقية المتنوعة، من العمال (في السوق الفلسطيني أو السوق الإسرائيلي) والفلاحين والبورجوازية الصغيرة بكل شرائحها، علاوة على الموظفين في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، لم يكن ممكناً أمامه سوى أن يرتبط حياتياً أو معيشياً بصورة مصلحية أو انتهازية، واعية أو عفوية، أو بصورة إكراهية ، بالإطار الاقتصادي الجديد ومحدداته الطبقية الاجتماعية والسياسية وتراكماتها، عبر مؤسسة الفساد الاقتصادي والسياسي والإداري في السلطة منذ عام 1994 حتى اليوم، ذلك الفساد الذي أسهم بصورة رئيسية، في تفاقم التراكمات الاجتماعية والسياسية الداخلية، التي أسهمت إلى جانب عوامل أخرى في تفجرالصراع الدموي بين فتح وحماس يوم 14/حزيران / 2007، وأدت إلى تفكك ما يسمى بالنظام السياسي الفلسطيني وانقسامه إلى كيانين "شرعيتين" في الضفة وقطاع غزة محكومتين للمصالح المتناقضة بينهما.

إن ما جرى من تكريس الانقسام والصراع على سلطة وهمية تحت الاحتلال بين قوى اليمين الفلسطيني في الضفة (فتح) وفي قطاع غزة حركة حماس ، (انطلاقا من مصالحهما الفئوية)، أدى ولأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ، إلى انقسام وصراع بين الهوية الوطنية ورؤيتها المستقبلية السياسية والمجتمعية العلمانية المستنيرة ، وبين هوية الإسلام السياسي القائمة على رؤية ماضوية، تنتمي إلى أوهام الأصولية الدينية في ما يسمى بدولة الخلافة الإسلامية، التي لا تملك أية مقومات قادرة على بلورتها أو ولادتها في الراهن أو المستقبل، ما يعني انها ستلجأ إلى أساليب الاستبداد والإكراه على الصعيد الاجتماعي بغطاء وخطاب ديماغوجي، ديني، ميتافيزيقي، موجه للجماهير الشعبية مستغلاً وعيها العفوي البسيط او حالة التدين الشعبي من ناحية، وبذريعة التمسك بالثوابت الوطنية او المقاومة من ناحية ثانية، حيث استطاعت "حماس" استثمار تراجع أو هبوط السلطة عن تلك الثوابت، وهي حقيقة لا يمكن إنكارها حتى اللحظة في سياق الصراع القائم بينهما، الأمر الذي كرس الانقسام، و فرض – على قطاع كبير من المجتمع الفلسطيني بكل مكوناته الطبقية– الاستقطاب في اطاره، بحكم عوامل واعتبارات دينية وثقافية وسياسية متنوعة، وبحكم المصالح المباشرة لهذه القطاعات، التي تشكل حكومة رام الله أو حكومة حماس، رب العمل الرئيسي أو مورد رزقها الوحيد ، باعتبار كل منهما الجهة المحتكرة لسوق العمل المسيطرة عليه، سواء عبر الوظيفة الرسمية في حكومة حماس أو السلطة أو عبر المصالح الاقتصادية المتنوعة في القطاعات الاقتصادية المختلفة (في الصناعة والتجارة والمقاولات والعقارات والصرافة والبنوك والخدمات ... إلخ) التي باتت في حالة شديدة من الضعف والتراجع على الصعيد الإنتاجي مقابل بروز السمات الطفيلية والمافيات أو أثرياء الحرب والحصار أو السوق السوداء وأمراء التهريب ، عبر الأنفاق وغير ذلك من المعاملات المالية والتجارية والاستثمار في الضفة أو القطاع ، وكلها لا يمكن أن تتم بمعزل عن أجهزة الحكومتين المتصارعتين رغم اختلاف الذرائع والأسباب، دون أن ننسى الدمار الذي حل بالطبقة العاملة حيث بات أكثر من 30% منها عاطلين عن العمل، ناهيكم عن 85% من النساء اللائي لا يعملن، الى جانب تفكك اطر الحركة النقابية العمالية و النسوية وتحولهما إلى مجرد مكاتب ومراكز ممولة من الأجنبي أو تحت هيمنة إحدى الكيانين .

فإذا كانت خطوة حماس قد أراحت قطاعاً واسعاً الفلسطينيين عبر شطبها الأجهزة الأمنية والطغمة البيروقراطية الفاسدة في قطاع غزة، لكنها أخذت تمارس نفس الأساليب السابقة، عبر القمع والاعتقال والترهيب وكبت الآراء، علاوة على تعبئتها ضد القوى العلمانية واليسارية، في محاولة منها لفرض شرعيتها الهادفة إلى تكريس أسلمة المجتمع بغض النظر عن التطمينات الصادرة في خطابها السياسي المعلن، وبالتالي تُكَرِّس السلطة ذاتها وإن بمسميات جديدة.

في مقابل حركة فتح التي لم تأخذ الدروس والعبر مما جرى في غزة، فعادت أجهزتها في رام الله الى ممارسة أساليبها السابقة، بل وتطوير تلك الأساليب عبر إعادة مأسسة السلطة ونهجها باتجاه التكيف مع الرؤى الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية ، ما يعني تكريس مسار الهبوط السياسي للأهداف الوطنية ، دون أن يعني ذلك تجاوز التيار الوطني العريض – غير المترابط – داخل حركة فتح وقاعدتها الاجتماعية .

إن قراءتنا الأولية لهذا المشهد وآثاره الاجتماعية تفرض على الباحثين والمثقفين اليساريين الفلسطينيين ، أعباء ثقيلة للإسهام في إنقاذ شعبنا وإخراجه من حالة الانقسام السياسي – الاجتماعي ، ومن حالة الهبوط السياسي والركود والتخلف[5]، باتجاه التمسك بالثوابت الوطنية والنضال التحرري والديمقراطي من منطلق الوعي العميق لمفهوم ورؤى وبرامج الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية .

[1] النومينكلاتورا : هي النواة المهيمنة على "الطبقة" البيروقراطية في السلطة أو الدولة أو النظام الحاكم ، وهي تتكون من : الوزراء وكبار المسئولين في الأجهزة الأمنية والعسكرية والسياسية والمالية والإدارية .

[2] حدد ماركس وانجلز وجرامشي ولينين ، –كما يقول نيكوس بولانتزاس في كتابه السلطة السياسية والطبقات– العلاقة الضرورية التي تربط "الظاهرة البيروقراطية" بالدولة الرأسمالية ، وبالتكوين الرأسمالي ، والطبيعة المتناقضة لهذه العلاقة . فالبيروقراطية بالذات –كموضوع للبحث النظري– لا تعني بحال ، نشاطا شاذا ، ومرضيا ، لجهاز الدولة الرأسمالي : انها سمة مميزة لطبيعة جهاز الدولة الرأسمالية ، ترتبط بالنموذج النظري لهذه الدولة . من هذا تتضح ضرورة البيروقراطية ، وعلاقاتها بالطبقات ، باعتبارها انعكاسا لتأثير نمط الدولة الرأسمالية في التكوين الاجتماعي الرأسمالي ، يختلف باختلاف صور تزاوج أسلوب الإنتاج الرأسمالي وأساليب الإنتاج الأخرى ، وما يولده من علاقات سياسية . أما علاقة البيروقراطية بطبقات أسلوب الإنتاج الصغير ، فما يعنينا منها ، هو عجز هذه الطبقات ، بحكم تكوينها ، عن تنظيم نفسها سياسيا . ومن هنا ، كان تقديسها للسلطة كما هو الحال في بلادنا هو في الواقع تقديس لمصالحها الطبقية الخاصة وانتهازيتها الشديدة التي تدفعها إلى استخدام السلطة لمراكمة الثروة الشخصية بدعم ومساندة المقرر الخارجي وخضوعها الكلي لسياساته على حساب القضايا الوطنية، ولذا فانني اطلق عليها بيروقراطية رثة، تابعة، ومشوهة كما هو حالها في فلسطين وبلدان الوطن العربي والبلدان التابعة والمتخلفة عموماً.

[3] د.عبد الباسط عبد المعطي–الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر–دار ميريت للنشر–القاهرة–2002–ص99 .

[4] والمعروف أن كبار الموظفين في المنظمات غير الحكومية يتقاضون راتباً شهرياً يصل في المتوسط إلى ما يزيد عن (3000 – 5000دولار) ما يعني أن كل واحد منهم يحصل على دخل شهري يعادل ثمانية أضعاف دخل الأسرة الفقيرة، التي تعيش عند خط الفقر (500 دولار شهرياً) ويعادل أكثر من ستة وعشرون ضعفاً للأسرة التي تعيش تحت خط الفقر المدقع (300 دولار شهرياً). وهي رواتب لا تدفع كاستحقاق موضوعي لجهود مبذولة ومتميزة أو لكفاءات غير اعتيادية ، بل إن معظم هذه الرواتب تدفع بصورة مبرمجة من الجهات الممولة لتحقيق اغراضها... (فمن يدفع للزمار يحدد النغمة).

[5] ولفظ " التخلف " يوحي لغوياً بمعنى القعود أو العجز عن مسايرة الركب. أي ان اللفظ يفيد معنى رحيل البعض وقعود البعض الآخر، وهو في المعنى الاصطلاحي أيضاً يعني التأخر الزمني المتخلف عن "ركب الحضار" وتحمل هذه الدلالة حكماً قيمياً سلبياً. فالمسافر لا يتخلف عن القافلة إلا نضعف بدني أو قصور همة، أي لعيب فيه.

وبالتالي يدفع المصطلح من يستخدمه تلقائياً نحو التفتيش عن سبب التخلف في المجتمعات المتخلفة ذاتها وليس في خارجها.

وقد حاول بعض الكتاب العنصريين من حيث لا يدرون تفسير التخلف بعوامل جغرافية أو فكرية، فزعموا أن البلاد الحارة يشيع في سكانها الكل وكأن حضارات مصر والهند وجنوب الصين والأوايم والأنكا لم تنشأ في مناطق مدارية. وقالوا إن الإسلام يحمل على التواكل ويقتل روح الإقدام والمغامرة. لذلك كان من المتعين على كتاب الغرب الذين أرادوا في الخمسينات تصغير تدني التنمية (أي التخلف) أن يردوه إلى أسباب اقتصادية ويكاد جهدهم ينحصر في مقولتين: الأولى هي نظرية الحلقة المفرغة، ضعف مستوى الدخل القوي يحد من القدرة على الإدخار والإستثمار، وضآلة معدل الاستثمار تعني تدني معدل نمو الدخل القومي. ولما كان عدد السكان يتزايد بمعدلات عالية، فإن متوسط دخل الفرد يظل متواضعاً جداً حتى ولو نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل كبير ولكنه لا يتجاوز جذرياً معدل زيادة السكان.

رؤية 2

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5198 – 2016 / 6 / 19

إن أية محاولة لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي، ينبغي أن تبدأ بنقد تجربتها سواء على صعيد النظرية أو الوعي الأيديولوجي ، أو على صعيد ممارستها لدورها طوال المرحلة الماضية، خاصة وأننا نعيش اليوم ، أمام نتيجة مفزعة تتجلى في هذه الهوة المتزايدة الاتساع بين الجماهير من ناحية وأحزاب اليسار العربي من ناحية ثانية في ظل استشراء هيمنة وعنصرية الكيان الصهيوني وعلاقته العضوية مع النظام الامبريالي، وهنا تتبدى الحاجة إلى إثارة وتفعيل عملية النقد الذاتي البناء ، الذي يستند إلى الحاجة الموضوعية الضاغطة، لتجديد وإعادة بناء قوى واحزاب وحركات اليسار العربي داخل كل قطر عربي أولا ،ووفق الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل قطر، والبدء باعادة تفاعلها وانتشارها في اوساط الجماهير الشعبية الفقيرة ووتوعيتها وتحريضها والتوسع في صفوفها من خلال رؤى وبرامج مطلبية ديمقراطية ، سياسية ومجتمعية تعبر وتجسد طموحات تلك الجماهير للخروج من واقعها الطبقي البائس صوب انعتاقها وتحررها وخلاصها من كل اشكال الظلم والاضطهاد والاستغلال ، لكن ذلك الدور المطلوب من كل حزب من احزاب اليسار العربي سيظل مرهونا ومشروطا بقدرة هذا الحزب او ذاك الخروج من عزلته وازماته الراهنه بما يمكنه من ان يصبح حزبا قادرا على التأثيروالانتشار في اوساط العمال والفلاحين الفقراء وكافة المضطهدين واثبات وجوده ومصداقيته

وفاعليته النضالية في بلده ومجتمعه كخطوة اولى وشرط رئيسي من شروط نجاح اي خطوة او رؤية صوب اقامة جبهة قومية تقدمية او يسارية ، وهذا يحتاج من كل حزب البدء الفوري وبوعي عميق بعملية التقييم والمراجعة المنهجية العلمية القاسية لكافة برامجه وسياساته ورؤاه الأيديولوجية في المرحلة او العقود الماضية للخروج من المأزق الراهن، وصولاً الى التطبيق الخلاق لهذه الأسس على ضوء المتطلبات والضرورات الراهنة والمستقبلية للواقع الخاص في كل بلد عربي على حدة، ارتباطاً بالبعد والاطار القومي الديمقراطي العربي كوحدة مجتمعية واقتصادية وسياسية واحدة،مرتبطة بالبعد الانساني الاممي ، انطلاقاً من الوعي والإحساس بأن المصلحة الطبقية في اطار فكرة الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية باتت جزءاً من المصلحة القومية، و أن النضال من اجل إنهاء النظم الاستبدادية والرجعية والكومبرادورية والرأسمالية التابعة الرثة الطفيلية هو جزء من النضال في مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، و أن تحسين أوضاع الطبقات الشعبية مرتبط بتحقيق التطوّر الاقتصادي التنموي الديمقراطي المستقل المعتمد على الذات، و التطوّر المجتمعي الذي يكفل العدالة الاجتماعية. و هما مرتبطان بتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية على طريق التوحيد القومي ، وهذا يعني بوضوح شديد ان دحر الكيان الصهيوني العنصري لا يمكن ان يتم الا في سياق دحر الوجود الامبريالي والانظمة التابعة له في الوطن العربي، أي في سياق انتصار الثورات الشعبية الديمقراطية العربية .

المشهد الاجتماعي الفلسطيني الراهن وتحولاته الطبقية

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5199 – 2016 / 6 / 20

من المهم أن ندرك أهمية الدور الذي لعبته المتغيرات في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، طوال المرحلة الممتدة منذ الاحتلال عام 1967، وترابطها، وصولاً إلى أوسلو وسلطة الحكم الذاتي المحدود عموماً، والتطورات التي صاحبت تلك الفترة، مع استمرار الصراع الفئوي على السلطة ومغانمها بين فتح وحماس، الذي أدى بدوره إلى هذا الانقسام غير المسبوق في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، والآثار الاجتماعية الضارة لقطبي الصراع وأدواتهما وبرامجهما، اللذان يدفعان – رغم اختلاف منطلقات كل منهما – إلى مزيد من عوامل الإحباط والقلق واليأس، ومن ثم انتشار ثقافة الاستسلام المجتمعي في صفوف شعباً وشرائحه الفقيرة، وهي حالة يتابع تطورها العدو الإسرائيلي/ الأمريكي بارتياح كبير، علاوة على حرصه الشديد على تغذية أطرافها أو تكييفهم لمشاريعه بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

أما المسألة الأخرى في هذا الجانب، فهي تتعلق بطبيعة فهم قوى اليسار للواقع السياسي والاجتماعي الفلسطيني بكل مكوناته القديمة والحديثة والمعاصرة، وهي مسألة أكثر من ملحة أو ضرورية، من اجل بلورة إستراتيجية سياسية اجتماعية اقتصادية تستهدف تنوير وتطوير مجتمعنا الفلسطيني في موازاة تطوير دوره على الصعيد النضالي التحرري في الصراع مع العدو الإسرائيلي، ذلك أن هذا الفهم، ومن ثم التحليل الموضوعي والتخطيط ورسم السياسات الوطنية والبرامج التي تتشابك، مع ضرورات تقديم البديل الديمقراطي، المرهون بدوره بذلك الفهم المعمق للواقع الاجتماعي بكل متغيراته وتراكماته، بالاستناد إلى الماركسية ومنهجها المادي الجدلي ومنهج التحليل الاجتماعي الطبقي، في إطار الصراع الطبقي والانحياز المعرفي والسياسي والاقتصادي للطبقات والشرائح الفقيرة والكادحة وكل المضطهدين في إطاره، مع تحليل ومتابعة تأثير القوى اليسارية في أوساط هذه الجماهير، إلى جانب متابعة وتطوير دورها – باستمرار– في إطار الصراع القائم على المصالح المادية والمعنوية، بما يعني استيعاب هذه القوى للتأثيرات المتبادلة بين البنيتين التحتية والفوقية معا، وكذلك متابعة دراسة تشكل الطبقات أو الشرائح الاجتماعية ومتغيراتها، وتأثير ذلك على الحراك الاجتماعي، ذلك ان قدرة هذه القوى على التقدم في هذا المسار الديمقراطي والمطلبي، إلى جانب تمسكها بأهداف وآليات النضال الوطني التحرري، سيكفل بالتأكيد تقدمها وانتشارها بصورة ملموسة بما يمكنها– أو يمكن بعضها– من امتلاك المقومات المطلوبة للحزب الماركسي الطليعي والجماهيري القادر على التأثير والفعل ليس على الصعيد السياسي فحسب بل على الصعيد الاجتماعي أيضا.

وفي هذا الجانب، لابد من أن نشير إلى أن امتلاكنا للفهم الموضوعي العميق لواقعنا الاجتماعي، لا يعني أن الطريق إلى هذا الفهم ممهدة وسهلة أو واضحة المعالم، إذ لابد لنا من الاعتراف بان الواقع الاجتماعي

الفلسطيني مملوء بالتعقيدات النظرية إلى جانب التعقيدات في مكوناته أو خارطته الطبقية، حيث نواجه بسؤال جوهري حول المجتمع الفلسطيني، وهل نحن مجتمع موحد، أم أننا مجتمعات موزعة في الضفة، في قطاع غزة، في المنافي أو اللجوء، وفي دولة العدو الإسرائيلي ؟ الجواب ان شعبنا الفلسطيني رغم كل ما لحق به من أشكال التشرد والمعاناة والحرمان واللجوء والتشتت، إلا انه اثبت في كل محطات الصراع، طوال الواحد وستين عاماً الماضية، انه أقوى من كل المخططات والممارسات العدوانية التي استهدفت تفكيكه وتشريده وتحطيم شعوره العميق بهويته الوطنية والقومية، وحرصه الدائم على حمايتها وامتدادها في كل الأجيال، إذ أن ما جرى لشعبنا وحركته الوطنية طوال التاريخ المعاصر من محاولات التصفية أو الطمس لهويته وأهدافه الوطنية المشروعة، في العودة وتقرير المصير والحرية والاستقلال، لم تنجح أبدا في تحطيم الإجماع الذاتي في أوساط شعبنا على الالتفاف الطوعي والعفوي حول الفكرة الوطنية التوحيدية المركزية في ذهنيته وممارساته السياسية، بل على العكس، فقد كان من أهم نتائج تلك الممارسات العدوانية، انها راكمت وبعمق مشاعر الحقد الوطني والطبقي في أذهان شعبنا ضد كل أشكال العدوان والاستبداد والاضطهاد والحرمان، التي تعرض لها من العدو الإسرائيلي، ومن مختلف المصادر والقوى العربية والدولية المعادية، بالرغم من توزع أبناء شعبنا، في الجغرافيا الفلسطينية والعربية والدولية، عبر مجتمعات وعلاقات اجتماعية تختلف باختلاف الجغرافيا أو أماكن اللجوء والشتات، ومن هذه الزاوية لا نستطيع القول ان هناك مجتمعاً موحداً ينضوي في إطاره كل أبناء شعبنا، بل هناك مجتمعات يتمايز كل منها على الآخر بسمات تعود إلى طبيعة وظروف تطور تلك المجتمعات والعلاقات الاجتماعية الخاصة بها، وهنا يمكن الإشارة إلى هذا التمايز بين الواقع الاجتماعي/ الاقتصادي للفلسطينيين في فلسطين 1948، ومن كل من الفلسطينيين في الضفة والقطاع والتجمعات الفلسطينية في البلدان العربية والأجنبية.

وفي هذا السياق نقول، ان التباين بين سمات وخصائص هذه التجمعات ومجتمع الضفة والقطاع لا يلغي حقيقة الوحدة السياسية والاجتماعية للشعب الفلسطيني بمدلوله السياسي، وبخاصة الفقراء والعمال والفلاحين، وكل الكادحين والمضطهدين، ومعظم الفئات الوسطى في الوطن والمنافي، الذين يشكلون اطاراً وطنياً – معنوياً – توحده الاهداف السياسية الكبرى من ناحية واطاراً لعلاقات وأوضاع اجتماعية متشابهة – رغم توزع وتشتت المكان – توحده عناصر واسباب المعاناة والقهر والاستغلال والاستبداد التي تمثل عاملاً توحيدياً معنويا وماديا مشتركاً لمعظم ابناء شعبنا، بما يشير بوضوح إلى توفر وحدة العوامل السياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية، ارتباطاً بتداخلهما وتشابكهما رغم كل المتغيرات في بنية هذه المجتمعات في الضفة والقطاع وفلسطين 48 أو الخارج، لأنها تصب في خدمة الفكرة التوحيدية الوطنية السياسية المجتمعية لشعبنا الفلسطيني، لكن هذه الفكرة تتعرض اليوم –بسبب عوامل داخلية فلسطينية – إلى نوع من التراجع والتفكك الذي يهدد بتكريس انقسامها إلى فكرتين "توحيديتين" أو هويتين متناقضتين، كما هو الحال في ظل الانقسام والصراع الراهن بين فتح وحماس، الذي أدى إلى هذه الحالة من تفكك وتراجع الفكرة الوطنية التوحيدية الجامعة لشعبنا بصورة غير مسبوقة في تاريخه الحديث والمعاصر.

وفي هذا الجانب، تتبدى الأهمية الموضوعية (بالمعنى النسبي) لدراسة التكوين الطبقي/الاجتماعي، خاصة ما تضمنته من الإشارة إلى الطابع الهش والضعيف غير المتبلور لهذا التكوين في المجتمع الفلسطيني، المحمول بتناقضات ومصالح ومكونات اقتصادية اجتماعية ثقافية غير معاصرة أو حداثية، بل هي اقرب إلى التشوه والتخلف، في الكثير من مستوياتها، الأمر الذي أسهم في عجز الشرائح أو "الطبقات" الاجتماعية عن وقف أو معالجة أسباب الهبوط السياسي والمجتمعي وتفاقم مظاهر الصراع الداخلي، ومن ثم إفساح المجال لقطبيه الرئيسيين، الاستمرار في الصراع والوصول إلى ذروته التي كرست الانقسام واستفراد حماس في غزة، وفتح في الضفة، دون أي دور ملموس للشرائح الطبقية الاجتماعية في أي منها. وهذه الظواهر ليست غريبة في سياق تحليلنا، إذ أن أي تغيرات مجتمعية لا تحدث متساوية "في لحظات واحدة، وإنما تأتي متفاوتة، سرعة وعمقاً، بتفاوت تبلور الطبقات الاجتماعية، ووعي كل طبقة لذاتها أو لمصالحها ووجودها، حيث ينعكس ذلك على التعامل مع تلك التناقضات، وعلى الأوضاع المتفاوتة للمواقع الطبقية"، فإذا لم تكن مستويات التكوين الاجتماعي المحدد مؤهلة للتغيير، فإنها لن تكون مؤهلة أو قادرة على التدخل لوقف الصراعات الداخلية، بل تنأى بنفسها عنها، كما حصل – ويحصل حتى اللحظة – في الضفة وقطاع غزة، بحيث تصبح قوة كل طرف من قطبي الصراع مرهونة بما يمتلكه من مقومات القوة الإكراهية الذاتية (المسلحة والسياسية بالمعنى التنظيمي) إلى جانب اجهزة سلطته وإمكاناتها او قدرتها على فرض السيطرة.

إن هذا المآل الذي وصل إليه شعبنا وقضيتنا ومجتمعنا، يفرض العمل على قطع كل طريق لإستمرار مهزلة التفاوض مع العدو من موقع الخضوع لشروطه، والانطلاق من أن ليس لدى الدولتين الأميركية والإسرائيلية أي حل للقضية الفلسطينية بل إن حلهما لها هو خارج فلسطين، وفي سياق إعادة صياغة الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية، وهكذا يمكن ان تصبح الحلول المشبوهة المقترحة مثل "الدولة القابلة للحياة"، او "الدولة المؤقتة"، او الحكم الذاتي الموسع أو الدويلة المسخ فاقدة السيادة، كما يريد نتينياهو وأوباما، كلها أدوات تخدير على هذا الطريق طالما بقي ميزان القوى (العربي والفلسطيني) مختلاً مع العدو الإسرائيلي.

وإذا كانت طغمة فتح قد أسست مصالح لها استناداً الى أنها هي التي شكّلت السلطة، (ورفضت او لم تعرف كيف تتعاطى مع السياسة من أرضية المعارضة) وبالتالي أصبح وجودها يقتضي الاستمرار في السلطة وتحت الاحتلال، فإن خطأ حماس هو أنها دخلت اللعبة ولم تتنبه الى المشكلات التي سوف تنتج عن ذلك، والنتيجة التي سوف توصل إليها. ويبدو أن العقل الأصولي (لدى حماس وقيادة الإخوان المسلمين) هو الذي أنتج ذلك، حيث بدا لهذا العقل، ومن ثم لحماس أنه يمكنها تحقيق مشروعها الاسلامي، وبالتالي تعميمه في المنطقة. لهذا تناست – أو قررت بحكم حسابات تخصها– أن السلطة هذه خاضعة للاحتلال وللدول المانحة، وتبدى لها انها قادرة على التكيف عبر الهدنة او غير ذلك من الشعارات، وهو ما يضع حماس في وضع صعب: فإما التوافق مع الشروط الأمريكية – الإسرائيلية– العربية في إطار ما يسمى بالحوار الثنائي أو العمل على تأسيس "إمارة" غزة، أو الاستفراد الاسرائيلي بها واستغلال سيطرتها على قطاع غزة لتصعيد الضغط

الاقتصادي والمعاشي، وتشديد الحصار، وأيضاً التدمير اليومي، ومن ثم العودة الى الاقتتال، بمعنى أن حركة حماس وضعت ذاتها في الرمال المتحركة أو هكذا تبدو الصورة كما هي اليوم.

ان المرحلة الراهنة، بكل محدداتها ومتغيراتها الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية، تشير بوضوح إلى أن آفاق النضال القطري الفلسطيني مسدودة، مهما كانت بطولة المناضلين وجدية القادة، فكيف إذا كانت البنية والنهج يعانيان من أزمات مستعصية مرتبطة اما باليمين السياسي/ فتح او باليمين الديني السياسي/ حماس او بكليهما معاً، الأمر الذي يفرض على القوى اليسارية ان تخرج من أوهام "الحل المرحلي" وتعيد صياغة الرؤية الإستراتيجية التي تستند على النضال من أجل تحقيق هدف إقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية وفق هذا المنظور .

الانتخابات البلدية ومستقبل الوحدة الوطنية

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5248 – 2016 / 8 / 8

الانتخابات البلدية ومستقبل الوحدة الوطنية

(ندوة مركز د. حيدر عبد الشافي الثقافي – قاعة جمعية الهلال الاحمر – غزة – 2016/8/8– المتحدثين د.احمد يوسف / د.فيصل ابو شهلا / غازي الصوراني)

- من أهم مظاهر عجز وفشل وتخلف وتبعية دول العالم الثالث ، عدم قدرتها على تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي فما بالنا بأوضاع ما يسمى بالنظام السياسي الفلسطيني في ظل الانقسام الذي ادى الى تفكك وحدة شعبنا السياسية والمجتمعية وانقسامه الى مجتمع في الضفة ومجتمع في غزة ومجتمع في فلسطين 48 ومجتمع في الشتات، بعد ان تراجع المشروع الوطني من مشروع لتحرير الوطن الفلسطيني الى مشروع الدولتين ثم الى سلطة الحكم الذاتي المحدود وصولا الى الانقسام حيث تحول المشروع الوطني الى مجرد صراع على السلطة بين فتح وحماس ، وهو وضع اكراهي تم فرضه طوال العشر سنوات العجاف الماضيه ، الى جانب اضافة تفاقم مظاهر الفقر والبطالة والاستبداد والاعتقال والتخلف وغياب مفاهيم المشاركة السياسية والديمقراطية والمواطنة والقانون في كل من الضفة والقطاع .
- لذلك فالانتخابات البلدية/الخدماتية التي يجري الحديث عنها اليوم – وهي انتخابات سياسيه بامتياز – لا بد لها ان تكون خطوة اولية على طريق انهاء الانقسام الكارثي واستعادة الوحدة الوطنية التعددية ، ولا بد من اعتبارها خطوة أولى تمهد للانتخابات التشريعية والرئاسة ، والمجلس الوطني ، التي يتطلع اليها شعبنا بشوق كبير للخلاص من أوضاع وتراكمات القلق والاحباط واليأس بسبب انسداد الأفق السياسي بالنسبة لحل الدولتين وتراجع مفهوم المشروع الوطني الذي بات صراعاً على السلطة والمصالح على حساب الوطن والدولة والاستقلال من ناحية ، وتفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبطالة والفقر وهجرة الشباب والجريمة من ناحية ثانية.
- وفي هذا السياق فانني لا استطيع تجاوز الاشارة إلى تحديات المخططات الامريكية الصهيونية والعربية والاقليمية المتحكمة بالقرار الفلسطيني وبالانتخابات لكي تكون طريقاً للتطبيع والاستسلام .
- وفي كل الاحوال اعتقد اننا ندخل اليوم في مرحلة جديدة ستسعى كل القوى الخارجية الدولية والاقليمية والعربية ان تفرض علينا مزيداً من الخضوع والاستسلام باتجاه التطبيع والاعتراف بدولة العدو الصهيوني تحت غطاء ما يسمى بالعملية السلمية.. السؤال كيف سنتعاطى معها ونتحداها ونفشل مخططاتها ونحافظ على مواقفنا ورؤانا الوطنية عبر نضالنا من اجل انهاء الانقسام ودفنه الى الابد، واستعادة وحدتنا الوطنية التعددية وفق كافة المواثيق التي وقعت عليها كافة الفصائل والقوى خاصة اتفاق ايار 2011.

- وبالتالي فاننا الموافقة على المشاركة في الانتخابات فلسطينياً ، يجب ان تنطلق من تلك الرؤى الوطنية الفلسطينية التحررية والديمقراطية ، القادرة على مجابهة دور العوامل الخارجية (الدولية والاقليمية) في ظروف عربية معقدة وتأثيرها في هذه العملية، آملين عبر هذه العملية الانتخابية ان تتغلب ارادة شعبنا وقواه الوطنية والاسلامية في استعادة وحدته ونظامه السياسي التحرري الديمقراطي التعددي انطلاقاً من الايمان الكامل بالفكرة الوطنية التوحيدية التي التف حولها شعبنا في انتفاضة 88/87 ، ذلك هو الطريق الوحيد لمراكمة عوامل الصمود ومواصلة النضال من اجل الاهداف الكبرى في التحرر الوطني والديمقراطي .
- لكن ، على الرغم من اقراري باهمية وبضرورة الانتخابات(البلدية والتشريعية والرئاسة والمجلس الوطني) للخروج من المأزق الراهن ، إلا أنني أشعر بالقلق من أن تتحول العملية الديمقراطية من مهد للتغيير السياسي والمجتمعي إلى لحد لهما كما جرى بعد انتخابات 2006 ، كما اخشى ايضا من احتمالات تأجيل أو تعطيل العملية الانتخابية بذرائع ومبررات من سلطة رام الله / فتح ، أو من حركة حماس ، او من كلاهما بذرائع ومبررات شكلية ارتباطا بازمة وحسابات كل منهما، الأمر الذي لن يكرس الانقسام فحسب ، بل ايضا سيغذي مشروع ما يسمى بدويلة غزة المسخ ، وترك الضفة الفلسطينية ساحة الصراع السياسي الرئيسية اليوم مع العدو الصهيوني لقمة سائغة لحساب الهيمنة الصهيونية او لحساب الكونفدرالية او التقاسم الوظيفي الاردني الاسرائيلي الفلسطيني عبر روابط قرى مستحدثة او عملاء جدد من اصحاب المصالح الطبقية الذين ينتظرون تلك اللحظة.
- وعلى الرغم من هذه الاحتمالات واثارها الكارثية ، الا انني اشير بوضوح شديد إلى أن كافة التحديات التي يواجهها شعبنا اليوم لن تدفعه الى اليأس او الاستسلام أو تثنيه عن المواجهة.. ....تحديات الانقسام والصراع الفئوي على السلطة والمصالح بين فتح وحماس.. .. تحديات الاستبداد والفساد والظلم وغياب الديمقراطية ....تحديات النضال من الحرية والتحرر الوطني ..تحديات وقف تراجع وهبوط م.ت.ف ومفاوضاتها العبثية ...تحديات اعادة بناء م.ت. ف .... .. تحديات كامب ديفيد وأسلو ووادي عربة ... تحديات اوضاع الوطن العربي الذي لم يعد وطناً بل عالماً افتراضياً.. تحديات التفكك والصراع الطائفي الدموي في البلدان العربية .. تحديات الاستسلام العربي الرسمي للصهاينة.. تحديات الإعمار والحصار في غزة أكبر سجن غير مسقوف في العالم.. تحديات معبر رفح والجدار العازل والحواجز .. وتحديات القدس والتواصل مع الاهل في الضفة والشتات تحديات البطالة وعمالة الاطفال.. تحديات المياه غير الصالحة للشرب.. تحديات الظلام والساعات الطويلة من انقطاع التيار الكهربائي.. تحديات العدوان الصهوني الذي تتحدث عنه صحف العدو في التلويح باحتلال غزة .
- رغم كل هذه التحديات .. فان شعبنا الفلسطيني يستعد بشوق كبير للمشاركة في الانتخابات البلدية.
- ذلك ان كل هذه التحديات تفرض على كل وطني مخلص من ابناء شعبنا في فتح وحماس وقوى اليسار وبقية الفصائل والمستقلين ان يعملوا جميعاً على توفير كل سبل النجاح لهذه العملية الانتخابية، كل حسب

برنامجه في اطار من المنافسة والتعدد، لكننا موحدين للنضال من أجل مجابهة هذه التحديات والخروج منها صوب نظام سياسي وطني ديمقراطي فلسطيني تعددي يقضي تدريجياً على ظلام اللحظة والمرحلة الراهنة ويفتح بوابات الامل لشعبنا وشبابنا وأطفالنا .. في دولة حرة ومستقلة كاملة السيادة.

- المهم هذه الانتخابات لابد أن تكون مقدمة –اذا لم يبادر العدو الصهيوني إلى افشالها بوسائل الحصار أو العدوان المباشر– لانهاء الانقسام ودفنه واستعادة الوحدة الوطنية التعددية في إطار النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني.
- في هذا الجانب يهمني التأكيد على أن هذه الانتخابات هي خدماتية وسياسية في آن معاً ولن تعزز الانقسام، بل قد تمهد لتفكيكه وتجاوزه صوب انتخابات تشريعيه ورئاسية ومجلس وطني، رغم ادراكنا لعمق الانقسام وجذوره وتناقضاته المرتبطة بالمصالح الفئوية لكل من فتح حماس.
- يبقى السؤال : هل ستتم الانتخابات البلدية في موعدها وتتواصل صوب التشريعي والرئاسي والوطني؟ أم أن العدو الصهيوني سيفشلها ونتوحد في مجابهته؟
- وبالتالي فإن الاحجية الكبرى هي: ما الذي ستفعله حكومة العدو الصهيوني وجيشها قبل الانتخابات أو في اليوم المحدد لها؟. هل سيبدأ بالاعتقالات واقتحام القرى والاحياء في الضفة، وهل ستباشر عدواناً جديداً على غزة؟
- لكن السؤال الأهم هل ستكون الانتخابات خطوة على طريق استعادة الوحدة الوطنية التعددية والنظام السياسي التحرري الديمقراطي، أم انها ستكون خطوة صوب مزيد من الانقسام والصراعات والمصالح الفئوية لأسباب ذاتية فلسطينية ارتباطاً بالانقسام والصراع على المصالح وبالتالي تكريس مزيداً من عوامل الاحباط واليأس في أوساط شعبنا.
- ليس لنا أن نتوقع نتائج كبيرة بعد هذه الانتخابات، لا على الصعيد السياسي ولا على صعيد الخدمات، فقد تكون هذه الانتخابات محطة لتأزيم المشهد بدلاً من أن تكون محطة لانهاء الانقسام، ففي حال فشلها، فإن هذا لا يعني سوى مراكمة مزيد من عوامل الاحباط واليأس وانسداد الافق ، لذلك لابد من تكاتف كل القوى الوطنية والشعبية لكي تكون هذه الانتخابات مقدمة لانهاء الانقسام والبدء بالانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني واستعادة وحدة النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني.
- بالطبع ، إننا ندرك أن العقدة الأساسية في المصالحة تكمن في الجوانب السياسية، وتحديداً ما يتعلق بالبرامج والرؤى السياسية المتناقضة بين كل من فتح وحماس ، لكن هذه العقدة بدأت في التفكك ، حيث يمكن لأي مراقب مشاهدة مساحة واسعة من التقاطع السياسي –في هذه اللحظة بالذات – بين فتح وحماس مع بقاء الصراع الرئيسي بينهما في اطار التنافس على السلطة والمصالح، لذا فإن التوافق حول الانتخابات البلدية قد يحُد من مظاهر الانقسام ويساعد على تهيئة الأجواء للانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني في إطار من الوحدة الوطنية التعددية التي تسمح بالتنافس والصراع الديمقراطي السياسي.

- على أي حال الانتخابات فرصة لأبناء شعبنا لكي يحددوا مواقفهم تجاه كل من حركة حماس وفتح وبقية الفصائل ، خاصة وأن الاستطلاعات تشير إلى ان أكثر من 40% من أبناء شعبنا فقدوا ثقتهم بالجميع، خاصة ممارسات فتح وحماس البعيدة عن تطلعات وهموم شعبنا.
- حتى يوم 7/30 الماضي ارتفعت نسبة المسجلين إلى حوالي 90% من مجموع السكان فوق سن 17 سنة .. هذا يعني اننا أمام شعب عظيم غامر بمظاهر العظمة والسمو.. ليس عظيماً في مقاومته للمحتل الغاصب وتضحيات ابنائه من أجل الحرية والاستقلال والعودة فحسب، بل عظيما أيضاً في تحدياته لأوضاعه الداخلية التي لم تعرف تراكمات الخلل والتراجع والتفكك والاحباط لحظة واحدة من السكون منذ عشر سنوات مضت على الانقسام .. لذلك ينظر الجميع بشوق لهذه الانتخابات للخلاص السياسي والاجتماعي والاقتصادي.. ويؤكدون استعدادهم ورغبتهم للمشاركة في هذه الانتخابات المحلية أو البلدية كمقدمة لما بعدها من انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني لإقامة نظام سياسي ديمقراطي فلسطيني موحد وتعددي في آن .
- مجموع المسجلين في الضفة والقطاع 280000 ألف، منهم في محافظات قطاع غزة 885198 ، نسبة الاناث حوالي 48% (عدد الاناث 424895، بنسبة 48% من المسجلين).
- محافظة غزة 299 ألف / الشمال 164 ألف / دير البلح 136 ألف / خانيونس 176 ألف / رفح 109 ألف.
- بالنسبة لنا في الجبهة الشعبية، فإننا نعتبر الانتخابات الديمقراطية للبلديات والتشريعي والرئاسة والمجلس الوطني استحقاق طالما التزمنا به وطالبنا بتحقيقه في خدمة أهدافنا التحررية والديمقراطية ، ومن اجل تكريس وحدة شعبنا في الوطن والشتات.
- كما أن هذه الانتخابات هي مقدمة لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس وطنية تحررية وديمقراطية تعزز الصمود والمقاومة من اجل تحقيق اهدافنا في الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس كحل مرحلي لا يلغي حقوقنا التاريخية.
- كما ننظر لهذه الانتخابات باعتبارها فرصة قد تمهد الطريق لإنهاء الانقسام وإجراء انتخابات شاملة خاصة انتخابات المجلسين الوطني والتشريعي والانتخابات الرئاسية .
- واستناداً لرؤيتنا هذه، المنبثقة من قرار مؤتمرنا الوطني السابع، فإننا بالجبهة نؤكد التزامنا بضرورة بلورة تيار ديمقراطي ثالث داخل النظام السياسي الفلسطيني قادر على كسر حالة الاستقطاب والاحتكار والتفرد من طرفي اليمين للمؤسسات الوطنية والديمقراطية في مجتمعنا الفلسطيني.
- لذلك ارتأينا في الجبهة الشعبية أن نخوض هذه الانتخابات بقائمة تحالف ديمقراطي واسع يضم كل الديمقراطيين الفلسطينيين اللذين ننسجم ونتوافق معهم على البرامج والرؤى السياسية والاجتماعية، وبالتالي فإن التيار الديمقراطي الذي اعلنا عنه مؤخراً يرتكز بصورة أساسية إلى القوى الديمقراطية الخمس، ويفتح

على الشخصيات الديمقراطية والمجتمعية، كخطوة على طريق تأسيس تيار وطني ديمقراطي فاعل ومؤثر في أوساط جماهير شعبنا.

- يوم الثامن من أكتوبر هو الامتحان الحقيقي للنوايا والإرادات من كافة القوى الوطنية والاسلامية في مجابهة الاحتلال والحصار الصهيوني من ناحية وفي مجابهة الانقسام والخروج منه من ناحية ثانية، لذلك لابد لنا جميعاً – في إطار القوى الوطنية والاسلامية– من أن نعتبر ذلك اليوم بداية حقيقة لاستعادة وحدتنا الوطنية التعددية في نظام سياسي وطني فلسطيني.

عدد المسجلين في محافظات قطاع غزة – كما في 2016/7/30

اسم الهيئة	عدد السكان كما في منتصف 2016	عدد المقاعد	عدد المسجلين (لغاية 2016/7/30)	النسبة المتوقعة 70% للمشاركة بالانتخابات من اجمالي عدد المسجلين	نسبة الحسم 8% على أساس مشاركة 70% من المسجلين
أولاً: محافظة غزة	645204	48	299440	209608	16769
مدينة غزة + مخيم الشاطئ	628903	15	291690	204183	16335
المغراقة	8496	11	4000	2800	224
جحر الديك	3795	11	1800	1260	101
مدينة الزهراء	4010	11	1950	1365	109
ثانياً: محافظة شمال غزة	377125	52	164273	114991	9199
ام النصر (القرية البدوية)	3923	11	2000	1400	112
بيت حانون	53094	13	22500	15750	1260
بيت لاهيا	89949	13	40000	28000	2240
جباليا (+المخيم)	230159	15	99773	69841	5587
ثالثاً: محافظة دير البلح	273380	89	136045	95232	7619
البريج	45031	13	21669	15168	1213
الزوايدة	22530	13	11841	8289	663
المصدر	2491	11	1470	1029	82
المغازي	30076	13	16844	11791	943
النصيرات	86135	13	41635	29145	2332
دير البلح	80972	15	39666	27766	2221

وادي السلقة	6145	11	2920	2044	165
رابعاً: محافظة خانيونس	351936	87	176072	123250	9860
الفخاري	7194	11	3495	2447	196
القرارة	25675	13	13118	9183	735
بني سهيلا	41174	13	20434	14304	1144
خانيونس + (المخيم)	234219	15	115713	80999	6480
خزاعة	11880	11	6307	4415	353
عبسان الجديدة	7878	11	4718	3301	264
عبسان الكبيرة	23914	13	12287	8601	688
خامساً: محافظة رفح	233489	37	109368	76558	6125
النصر	8495	11	3850	2695	216
رفح (+المخيم)	210541	15	98260	68782	5503
الشوكة	14453	11	7258	5081	406

المصدر: اعتمدت الدائرة الثقافية على الأرقام الاحصائية بالنسبة لعدد السكان وعدد المسجلين كما وردت في الصفحة الالكترونية للجنة الانتخابات المركزية، وقامت الدائرة باعداد الجدول أعلاه واحتساب نسبة 70% المتوقعة للناخبين ومن ثم استخراج نسبة الحسم 8% .

هل بات عنوان المرحلة الراهنة اليوم هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية ؟

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5330 - 2016 / 11 / 1

في ظل استمرار تراجع القوى الوطنية الفلسطينية والعربية (بمختلف الوانها واطيافها) ، وفي ظل استمرار الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس في ظروف دولية وعربية واقليمية أفقدت الفلسطينيين بوصلتهم وقدرتهم على فرض رؤيتهم وقرارهم الوطني من اجل الحرية والاستقلال والعودة ،ومن ثم تكرست الهيمنة الخارجية على راهن القضية الفلسطينية لإفراغها من مضامينها واهدافها النضالية التحررية ، تلك الهيمنة يتزعمها اليوم التحالف الامريكي الصهيوني والقوى الاقليمية خاصة تركيا ، الى جانب معظم بلدان النظام العربي الرسمي ودعوته الصريحة للاعتراف والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني .

ففي مثل هذه الحالة من الانحطاط والخضوع العربي الرسمي للمخططات الامبريالية الصهيونية، يبدو ان عنوان المرحلة الراهنة هو : الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية بالتعاون مع عدد من الفلسطينيين من اصحاب المصالح الانتهازية ، فقدوا وعيهم الوطني بذريعة ما يسمى بالتسوية او ما يسمى بالعملية السلمية او بذريعة الاعتدال ، وكلها ذرائع لا تخرج ولا تتناقض مع شروط العدو الصهيوني الامريكى وتركيا والسعودية ودويلات الخليج التي تتوزع الادوار المشبوهة فيما بينها .

ان هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية وبمجمل الاهداف التي ضحى مئات الالاف من ابناء شعبنا من اجلها ، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى– وخاصة الفلسطينية – التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها و مصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على ان الحلقة الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الانتهازي الفلسطيني المستسلم (بكل تلاوينه ومسمياته وافراده وجماعاته) هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها في ظل المأزق الفلسطيني الراهن.... دون الغاء وتجاوز الحديث او التخطيط لاقامة دويلة ممسوخة في قطاع غزة ....لذلك لا بد من المجابهة لانهاء وتجاوز الانقسام الكارثي لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والاهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل اشكاله من اجل الحرية والاستقلال والعودة ، ولا سبيل امامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية الوطنية ، فاما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على انهاء وتجاوز الانقسام والمأزق الراهن أو أن نتحول جميعا إلى عبيد أذلاء في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا ، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام ، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا

و طالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيليا بلا قيود، و في مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر و تنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل : لا تسألنا من أنتم ؟ وماذا تريدون مني ؟ فنحن أيضاً لا نعرف !!".

عن كوبا وقائد ثورتها الرفيق الراحل فيدل كاسترو

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5362 – 2016 / 12 / 5

عن كوبا[1] وقائد ثورتها الرفيق الراحل فيدل كاسترو[2]

لاشك بأن الملايين من اليساريين والوطنيين الديموقراطيين التقدميين المناهضين للإمبريالية حول العالم، شعروا بالحزن العميق بإعلان وفاة قائد الثورة الكوبية، الأمين العام للحزب الشيوعي الكوبي الرفيق فيدل كاسترو، وبادروا إلى رثائه عبر مهرجانات العزاء في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، أعلنوا فيها تأكيد وتجديد تضامنهم مع كوبا وقيادتها في مواصلة النضال ضد الامبريالية الأمريكية وكل أشكال ومظاهر العدوان والاستغلال الرأسمالي.

كما بادر إلى رثائه عدد من الاحزاب والفصائل الشيوعية والماركسية العربية عموماً وجبهتنا الشعبية على وجه الخصوص التي اكدت في خطابها على مآثر تجربة القائد الراحل ورفاقه في التضامن مع شعبنا الفلسطيني في نضاله ضد العدوان الصهيوني من أجل الحرية والاستقلال، بمثل ما أكدت على ثبات موقفنا الاممي الماركسي الراسخ في التضامن مع كوبا الثورة، وفي مواصلة النضال ضد الامبريالية الأمريكية والحفاظ على منجزات الثورة الكوبية والارتقاء بها.

كاسترو .. من الطفولة إلى الثورة:

ولد كاسترو في العام 1926، وتربى في حضن أمه "لينا روز" التي كانت خادمة لدى زوجة أبيه الأولى، ولم يعترف والده رسمياً ببنوته إلا بعد أن بلغ كاسترو سن السابعة عشر من عمره، وكانت قد بدأت تتراكم في عقله وروحه عوامل الحقد الشخصي والطبقي ضد ظلم السادة الاقطاعيين بفعل ممارسات والده الاقطاعي وموقفه الظالم تجاه والدته ورفضه الاعتراف بأبنائه الستة (كاسترو و راؤول و رامون وثلاث شقيقات) الذين انجبهم منها إلا بعد سنوات طويلة من المعاناة، الأمر الذي راكم في روح كل من كاسترو وشقيقه راؤول أقوى مشاعر الحقد الطبقي التي دفعت راؤول للالتحاق بالحزب الشيوعي الكوبي، ودفعت كاسترو إلى العمل الثوري لإسقاط النظام الاقطاعي كله.

التحق كاسترو في جامعة هافانا/ كلية الحقوق عام 1945، وسيصبح هذا المحامي الشاب المسكون بالحقد الطبقي الثوري من أكثر ثوار العالم شهرة، بعد أن أسس عام 1953 مع مجموعة من رفاقه أول نواة ثورية لإسقاط نظام الرئيس الكوبي آنذاك "باتيستا"[3]، الذي جعل من كوبا مرتعاً للفساد والاستغلال الطبقي والاستبداد والتبعية والخضوع للسياسات الأمريكية.

كان الشعب الكوبي[4] يعيش في بؤس مؤلم، وفقر مدقع في عهد حكومة باتيستا الفاسدة. وكانت كوبا عبارة عن مبغى ومجمع لنوادي القمار والجنس لأثرياء وسياح أمريكا. ورغم أن فيدل قد وُلِد ونشأ في عائلة ثرية، إلا

إنه لم يتحمل الوضع المزري للقسم الأعظم من الشعب الكوبي حيث الفرق الشاسع بين غالبية الشعب الفقيرة والأقلية جداً من الاثرياء الفاسدين، فانحاز إلى طبقة الفلاحين الفقراء المحرومين من نعيم بلادهم، أي أنه – بالتعبير الماركسي– انسلخ عن طبقته.

وفي مثل هذه الظروف، أواخر عام 1952 قام كاسترو بتأسيس النواه الثورية الأولى، التي استطاعت تنظيم مجموعات من الشباب، معظمهم من الطلاب والعمال، وبعد نحو عام من التدريب والتهيئة، اجتمع تحت قيادة كاسترو نحو 150 شاباً، انتقلوا من هافانا ليقوموا بهجومهم في 26 تموز 1953 على ثكنة المونكادا (معسكر للجيش الكوبي) في سنتياغو دي كوبا، مستهدفين الاستيلاء على السلاح واللجوء إلى الجبال للاحتماء بها ومن ثم الزحف على المدن، واشعال الثورة لإسقاط نظام باتيستا، ولكن الخطة فشلت ولوحق الثوار وتم اعتقال وسجن عدد منهم.

إن فشل الهجوم دفع البلاد إلى المزيد من القمع والملاحقة، وقد حكم على كاسترو و30 من رفاقه بالسجن لمدة 15 سنة، إلى أن حان موعد الانتخابات العامة التي فرضها الرأي العام على حكومة باتيستا، والتي أجريت العام 1955، حيث صوت المجلس الجديد بالعفو عن فيدل كاسترو ورفاقه، وعند خروجهم من السجن غادروا البلاد والتجأوا إلى المكسيك، حيث أسس كاسترو ورفاقه حركة 26 تموز (تخليداً للهجوم الأول على المونكادا).

وهناك – في المكسيك– تعرف إلى رفيق دربه القائد الأممي الثوري الخالد جيفارا، وبدأ كاسترو بالتعاون مع أحد رفاقه من ذوي الخبرة العسكرية في تدريب المجموعة الثورية الأولى المكونة من حوالي 85 ثائراً، وبتاريخ 25/نوفمبر/1956 بدأوا انطلاقتهم الثورية على ظهر المركب "غرانما" الذي حمل 82 ثائراً مع عتادهم وبنادقهم وأدويتهم وطعامهم، متجهين صوب شواطئ كوبا التي وصلوها بعد رحلة بحرية لمدة سبعة أيام من المعاناة القاسية في البحر، وفوجئوا عند وصولهم الشاطئ بهجوم طائرات "باتيستا" عليهم حيث استشهد وفقد معظمهم، ولم ينجُ سوى 12 ثائر من بينهم كاسترو وجيفارا، توجهوا – حسب الخطة– إلى جبال السييرا مايسترا، الشديدة الوعورة والمغطاه بالغابات التي يصعب اجتيازها[5].

بعد فترة وجيزة تجمع من تبقى من الثوار، وكانت فرحتهم غامرة حينما علموا أن رفيقهم كاسترو ما زال على قيد الحياة، ووصلوا إليه بواسطة بعض القرويين، وبعد ذلك اللقاء، خططوا لمعركة سريعة لتحسين المعنويات، وتحقق لهم ما ارادوا حين كسبوا معركة لابلاتا التي انتصرا فيها في 17 كانون الثاني (يناير) 1957 أي بعد ستة أسابيع من وصولهم إلى الشواطئ الكوبية، حيث هاجموا الثكنة الصغيرة التي تقع على مصب نهر لابلاتا في سيرامايسترا، تلك المعركة التي انتشرت أخبارها مثل النار في الهشيم، الأمر الذي عاظم من معنويات الثوار وزاد من ثقتهم بأنفسهم وعزز من قدراتهم.

"إن قصة الثورة الكوبية وزعيميها الرئيسيين، كاسترو وجيفارا، لهي قصة رومانسية وبطولية بالأساس. حيث أبحر فقط 82 من المقاتلين، بقيادة فيدل، في قارب صغير (الجرانما) من شرق المكسيك ليرسوا على ساحل كوبا في الثاني من ديسمبر 1956. وقد هوجم المقاتلون فورًا من جانب القوات الجوية الكوبية ليسقط أغلبهم ضحايا ويتفرق الباقون. وعندما تجمع الباقون منهم في جبال سييرا مايسترا كان عددهم قد انخفض إلى اثنى عشر

مقاتلًا. ولاحقًا انتصرت الثورة في يناير 1959 وهرب الديكتاتور الفاسد والوحشي باتيستا من كوبا ليسير جيش كاسترو الثوري منتصرًا في هافانا"[6].

في تلك المرحلة، كان فيدل يزداد اقتراباً من الشيوعية ومن أفكارها ومفاهيمها كلما كانت الثورة تتقدم، وكان للحزب الشيوعي دورا بارزا في ذلك. وتمثل ذلك الدور أولاً في إرسال عدد من كوادر الحزب للالتحاق مع فيدل في الثورة، وفي المرحلة الأخيرة من الثورة بالإضراب الذي أعلنه الحزب بقيادة أمينه العام بلاس روكا في العاصمة هافانا، تمهيداً لدخول الثوار إليها واستقبالاً شعبياً عامراً لها ولهم ولشعاراتها ولأفكارهم فيها"[7].

في البداية، "لم يكن فيدل حين أطلق ثورته في مطلع خمسينات القرن الماضي شيوعياً ملتزماً، ولكنه كان صديقاً للشيوعيين من بعيد. كان شقيقه راوول عضواً في الحزب الشيوعي، أما هو فكان مثقفاً يسارياً ديمقراطياً. كان كاسترو وحركته قوميين ديمقراطيين لا اشتراكيين ولا شيوعيين، لكن عناصر وقوى الثورة المضادة من الاقطاعيين والرأسماليين أرباب النظام البائد الذين هربوا إلى أمريكا، قاموا بتشكيل مجموعات عسكرية بالتعاون مع المخابرات الأمريكية CIA في محاولة لإسقاط النظام الثوري، فيما سمي بغزوة خليج الخنازير[8]، فكان رد فعل كاسترو ورفاقه التوجه نحو تأميم المصانع والمزارع الكبيرة، ونحو المعسكر السوفياتي، حيث أعلن كاسترو عام 1961 تحول الثورة الكوبية إلى ثورة اشتراكية.

كان أول إنجاز لفيديل كاسترو ورفاقه أنهم حوّلوا الى وطن مستعمرة أميركية تنتج المنتوج الأوحد: السُكّر، وتخدم كملهى ونادي قمار ومبغى للأثرياء وزعماء المافيات. هو وطن أراده فيديل قبل أي شيء آخر مستقلا كريماً في مواجهة العداء الاميركي السافر الذي واجه الثورة منذ أيامها الاولى بالحصار ومحاولات خنق أنفاسها التي الهبت جماهير أميركا اللاتينية وحجز تأثيرها في سائر العالم الثالث[9].

بادر كاسترو إلى الاتفاق مع الحزب الشيوعي ومع التنظيم الطلابي، لتشكيل نوع من الإتحاد بين تلك التنظيمات تمهيداً لإعادة تأسيس الحزب الذي سيقود كوبا الاشتراكية. وكان ذلك الحزب هو الحزب الشيوعي الجديد الذي أنتخب فيه الرفيق القائد الراحل فيدل كاسترو أميناً عاماً له في المؤتمر التأسيسي للحزب الذي عقد في عام 1965[10].

"كان كاسترو يحاول من موقعه في المسؤولية على رأس الحزب الشيوعي الكوبي والدولة الكوبية أن يجتهد في إعطاء أفكاره الماركسية سمتها الخاصة اللصيقة ببلده كوبا وبأمريكا اللاتينية، وبالشروط الخاصة لهذه المنطقة من العالم[11].

لقد تطورت المجابهة مع الولايات المتحدة بحيث دفعت وطنيين وديمقراطيين وتقدميين كوبين الى التجذّر فكرا وممارسة وصولا الى تبني الماركسية عبر الحزب الشيوعي الموحد الذي تم تأسيسه عام 1965.

أعطى النموذج الكوبي وجها جديدا للماركسية، وأسهم في إطلاق يسار عالمي جديد عبر العالم، فبالاشتراكية حرر فيديل كاسترو الكوبيين السود من التمييز العنصري، ومنح النساء حقوقا واسعة ودورا اكيدا في الحياة العامة، وأدخل شعباً بأكمله في المدارس بعد القضاء التام على الأمّية، وبنى أنجح أنظمة الرعاية الصحية في أميركا اللاتينية، مفاخرا بأن كوبا بلد يموت فيه الناس بسبب تقادم العمر لا بسبب المرض، وحقق اقتصاده

درجة الصفر في نسب البطالة، وأعاد توزيع الأرض والثروة، فيما تسجل له إحصائيات الامم المتحدة أدنى معدلات التفاوت الطبقي في العالم[12].

أعطت الثورة الكوبية للتضامن بين الشعوب أحد انبل معانيه: تضامن الفقراء مع الفقراء، والمناضلين من أجل الخبز والحرية مع أقرانهم، فاسهمت الوحدات الكوبية المقاتلة بدورها في غير ساحة من ساحات الحرية، في في الكونغو وغانا ونيكاراغوا وأنغولا وأثيوبيا واليمن، وذروة ذلك الدور الإسهام في إسقاط نظام التمييز العنصري في جنوب افريقيا. وفي السلم مارست الثورة الكوبية تضامنها من خلال الأطقم الطبية والتعليمية العاملة على مكافحة الأوبئة والأمراض والأمية في غير بلد من القارة الافريقية، إلى جانب دورها في مساندة كفاح الشعب الفلسطيني ضد الدولة الصهيونية، من أجل حريته وتقرير مصيره، وقدمت العديد من أشكال الدعم والتأييد لفصائل المقاومة الفلسطينية ومن بينها جبهتنا الشعبية التي حازت دوماً على احترام الرفيق القائد الراحل كاسترو والرفاق في قيادة الحزب الشيوعي الكوبي، علاوة على التقدير العالي من الرفيق الراحل كاسترو لرفيقنا المؤسس الراحل جورج حبش والقائد الوطني الراحل ياسر عرفات وغيرهما من الرفاق والأخوة في قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية.

كان فيدل كاسترو الرمز المثير للقلق بالنسبة للإمبريالية الأمريكية، فقررت أن تمارس إزاء فيدل وإزاء دولته الجديدة سياسة حازمة من خلال التدخل والتآمر والحصار من أجل خنق هذه البؤرة الثورية التي كانت تهدد بوهجها مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في القارة الأميركية، فقرر الإتحاد السوفياتي بالمقابل أن يقدم لها الدعم، حتى ولو على بُعد ألوف الأميال منها، فأرسل إليها، بالسفن الحربية في عام 1962، صواريخ لتحميها من أي غزو جديد لها بعد عدوان خليج الخنازير. فخلقت تلك الصواريخ بين موسكو وواشنطن أزمة كادت تشعل حرباً كونية، وانتهت الأزمة بإعادة الصواريخ السوفياتية إلى نقطة انطلاقها مقابل تعهد الإدارة الاميركية بعدم تكرار غزو كوبا[13].

تحول كاسترو إلى رمز ثوري كبير بالنسبة إلى الشعب الكوبي وإلى شعوب أميركا اللاتينية، بالنظر إلى كونه شكل تحدياً للإمبراطورية الأمريكية في عقر دارها بعد أن كانت مخابراتها قد عاثت فساداً في القارة على امتداد عقود طويلة وحولت بلدان أميركا اللاتينية إلى جمهوريات موز خاضعة لإرادة ومصالح الشركات الأميركية المدعومة من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة"[14].

كما كان كاسترو يتعامل مع قضايا بلدان العالم الثالث، المتمثل بالقارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فيما يشبه الأب الروحي لشعوبها. وكانت تلك القضايا، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، مصدر اهتمامه الدائم ومصدر همومه المتصلة بهموم دولته الكوبية وهموم شعبه. وكان يرى في الدول الرأسمالية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، المصدر الأساسي لمتاعب ولصعوبات ولخراب بلدان العالم الثالث.

وعلى أساس هذه القناعات بالماركسية والأفكار الاشتراكية وتجربتها في كوبا، "لم يقبل فيدل كاسترو أن يقلد غورباتشوف في مشروعه الذي حمل اسم البرسترويكا، أي إعادة البناء للتجربة الاشتراكية في الإتحاد السوفيتي وبلدان المنظومة الاشتراكية، التي كان الخلل البنيوي يراكم صعوباتها ويجعلها على حافة الانهيار.

أعلن كاسترو، بعد انهيار التجربة السوفياتية، أنه كان على حق في موقفه من خيارات غورباتشوف الفاشلة التي فتحت الباب أمام الاقتصاد الرأسمالي.. ولذلك نجد القائد الماركسي الثوري الراحل كاسترو يتعمد تغيير هتافه التقليدي في أحد الاحتفالات السنوية بالعيد الوطني لكوبا، من شعار "الوطن أو الموت" إلى شعار "الاشتراكية أو الموت"، انطلاقاً من إدراكه العميق للآثار الفكرية والسياسية الناجمة عن ارتداد جورباتشوف ويلتسين عن الاشتراكية صوب الليبرالية الجديدة باسم الديمقراطية الرأسمالية.

خاف كاسترو من أن تقود تلك الإصلاحات إلى خسارة التجربة الاشتراكية في بلاده، إذ أن هذا النوع من الإصلاحات، سواء في كوبا أم في سواها من البلدان المشابهة لها في المناطق الأخرى من العالم، يثير مسألة شديدة التعقيد تتعلق بجوهر تلك الإصلاحات وفي استهدافاتها وفي طرائق تحقيقها وفي الإجراءات المتصلة بها، ولا يستطيع أحد أن يقدم لأحد وصفة جاهزة لها. فالمسؤولون عن بلدانهم يستطيعون من مواقع السلطة في نظام ديمقراطي، إذا كانوا مهتمين بتحقيق تقدم بلدانهم، أن يحددوا طبيعة تلك الإصلاحات ووظيفتها، وأن يقدروا مدى قدرتهم على الوفاء بشروط تلك الإصلاحات وبمدى تحمل شعوبهم تبعاتها المباشرة بانتظار نتائجها الإيجابية المحتملة"[15].

"ولأن مسؤولياته كانت كبيرة ومرهقة بالنظر للثقة التي منحه إياها الكوبيون، فإنه كان شديد القلق وشديد الوجع إزاء ما كانت تواجهه كوبا من مفاعيل الحصار. لكنه كان شديد الإصرار في الآن ذاته على الاستمرار في نهجه من دون تنازلات خوفاً من أن يخسر تجربته وتاريخه وكل ما ارتبط بالوعود التي قدمها لشعبه باسم الثورة وباسم مرجعيتها الاشتراكية.

لكن أملاً كان قد بدأ يبرز في مطلع الألفية الثالثة تمثل في ما كانت تشهده أمريكا اللاتينية من تحولات، وهي تحولات جديدة غير مبسوقة تمثلت بتحرير العدد الأكبر من بلدان القارة الجنوبية من السيطرة المباشرة للولايات المتحدة الأميركية. كما بدأت –بمبادرة من كاسترو وشافيز– تتسارع الخطوات لإنشاء اتحاد يضم عدداً من بلدان أميركا اللاتينية شبيه بالإتحاد الأوروبي. وهي تحولات أنعشت الأمل بالنسبة إلى الكوبيين"[16].

لكن السؤال الذي يطرح نفسه، ويطرحه الكوبيون، ويطرحه الكثيرون من أصدقاء كوبا في العالم، هو السؤال التالي: ماذا بإمكان هذه التحولات الجارية في أميركا اللاتينية أن تقدم لكوبا في مواجهة صعوباتها، وفي التصدي للمؤامرات المتتالية عليها، خاصة بعد رحيل مؤسس الثورة وقائدها فيدل كاسترو؟

ربما ستكون المراهنة على التحولات الديمقراطية الثورية التي تشهدها أميركا اللاتينية، وإلى قوى مناهضة العولمة.

لكن العولمة البديلة، العولمة الإنسانية التي تسعى من خلالها قوى التقدم والديمقراطية في العالم لكي تضع حداً لعولمة الرأسمال الفالت من عقاله، هذه العولمة ستحتاج إلى زمن ليس بالقصير لكي تكون قادرة على جعل وحدة العالم وحدة إنسانية.

ستبقى المراهنة في كل الأحوال، بالنسبة للكوبيين وبالنسبة إلى جميع شعوب العالم، على النضال الطويل الذي لا بد منه ولا غنى عنه من أجل تحقيق المطامح العريقة لشعوب العالم في الحرية والتقدم والاشتراكية والديمقراطية في تلازمها كشرط أساسي وليس في الفصل بينها.

لكنه سيكون على القيادة الكوبية عموماً، والحزب الشيوعي بقيادة الرفيق راؤول كاسترو، أن يبحثوا عن الطريق الواقعي الثوري والديمقراطي الجديد، الذي يحفظ لكوبا حريتها ويحقق لها تقدمها ويحول دون أي احتمال، ولو كان مستبعداً، يمكن أن يقود إلى خسارة التجربة الاشتراكية وخسارة هذه الحرية.

وهذا يعني أن على الجيل الجديد في القيادة الكوبية أن يبادر إلى القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، ليس بالضرورة تقليداً للصين أو لسواها، بل انطلاقاً من واقع كوبا والحفاظ على مكتسبات تجربتها الاشتراكية بالذات، وتكريسها بصورة ديمقراطية تلتزم بالرؤية الاشتراكية وتطويرها والارتقاء بها عبر الالتحام بالجماهير الشعبية ذات المصلحة في العدالة الاجتماعية والاشتراكية الديمقراطية والحرية.

لا شك أن كوبا بقيادة القائد الثوري الراحل الرفيق كاسترو والرفاق في الحزب الشيوعي الكوبي، استطاعت – رغم ظروفها الاقتصادية[17] الصعبة – أن تحقيق نهضة كبيرة في ميادين العدالة الاجتماعية ومحو الأمية والتعليم والطب والرياضة وغيرها، لكن ذلك وحده غير كاف، إذا ما عرفنا حاجات الإنسان المادية والروحية، لاسيما ضرورات إشاعة الحريات، ودخول عالم الحداثة والتنمية، وخصوصاً في ظل العولمة وما بعدها... اذ يبدو أن معركة الحداثة والديمقراطية والحفاظ على التجربة الاشتراكية وتطويرها ستكون – بعد رحيل القائد فيدل كاسترو– المعركة أو الاختبار الأهم والأكثر صعوبة من كل معركة خاضتها كوبا طوال حياة القائد الراحل كاسترو، خاصة وأن قيم ومفاهيم الحداثة والتطور الديمقراطي باتت اليوم – إلى جانب العدالة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي– ضرورة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها أو تجاوزها في المرحلة الراهنة، ليس للشعب الكوبي فحسب، بل أيضاً لكل الحركات الثورية الماركسية في امريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا.

"لقد بنى فيديل كاسترو سلطة للحزب الأوحد في ظل حكم فردي ازداد اتكالا على الأمن والعسكرة والتسلّط البيرقراطي. وهذا تشوّيه كبير لمشروع تحرر وطني حاول تكريس تجربة جديدة في الديمقراطية التشاركية. ولكن الا تقع أية مسؤولية في ذلك على نحو نصف قرن من الحصار الخانق والتجويع والعزل والتحريك الذي لا ينقطع للتمرد الداخلي المسلّح لتأديب جزيرة رفض أهلها الاستمرار في لعب دور القاصر والتابع للإدارة الامبراطورية الأميركية؟".

"باكراً، التقط فيديل كاسترو الطور النيوليبرالي المتعولم الذي دخلته الرأسمالية. ونشر اكتشافه على العالم في خطاباته الشهيرة. وبعد تنحيّه عن السلطة لشقيقه راؤول[18]، ظل القائد المشاغب ينتقد حتى النظام الذي بناه

محذّراً من إعلاء السوق على الانسان وتنصيب الحقوق الفردية والشخصية في وجه الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ومحاربة الحق في المساواة باسم الحرية"[19].

إننا في الجبهة الشعبية، من منطلق العلاقات الرفاقية الدافئة، ومن حرصنا على تعزيز الدور الطليعي لكوبا وتجربتها الاشتراكية وتطوير مسيرتها باستلهام التراث الثوري للقائد الخالد الرفيق فيدل كاسترو، نعتقد أن المتغيرات الدولية عموماً، وفي امريكا اللاتينية خصوصاً، في ظل العولمة الامبريالية المتوحشة، تستدعي مراجعة التجربة الكوبية من موقع الحفاظ على مكتسباتها وانجازاتها، صوب تحقيق نقلة نوعية تدرجيه تتجاوز أوضاع النموذج السوفياتي البيروقراطي، بمثل ما تتجاوز الحالة الفردية الشعبوية البطولية التي ميزت تجربة القائد الراحل كاسترو، مع الحفاظ عليها في عقول ووجدان الشعب الكوبي، نبراساً ومرشداً يتم استلهامه في خلق كوبا الديمقراطية الاشتراكية الجديدة.

فبعد أن انتصرت القوى الاشتراكية واليسارية في الانتخابات في اكثر من خمس دول في القارة، التي عرفت موجة الكفاح المسلح في الستينيات والسبعينيات وبعض الثمانينيات، وعاشت تجربة لاهوت التحرير في الثمانينيات، وها هي تجرب الطريق الاشتراكي سلمياً في الألفية الثالثة، تحت شعار "الثورة في صندوق الاقتراع"، بتأثير رياح الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية والعدالة الاجتماعية التي لعبت دوراً كبيراً في ظروف العولمة الراهنة بعد انهيار التجربة السوفيتية، كما لعبت عبر العديد من مؤسسات المجتمع المدني دوراً كبيراً في نشر تلك المفاهيم .. على الرغم من وعينا بأن منطلقات وأهداف معظم تلك المؤسسات كانت – ومازالت– تستهدف الترويج والدعاية لمنطلقات وأسس الاقتصاد الحر والرأسمالية، لكن ذلك كله لا يلغي وعينا بضرورة استلهام القوى والحركات الثورية الماركسية في كوبا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، وكذلك في أوساط أحزاب وفصائل اليسار العربي، جوهر مفاهم الحداثة والديمقراطية بالترابط الجدلي مع مفاهيم ومنطلقات الفكر الماركسي ومنهجه المادي الجدلي بما يحمي ويكرس مفاهيم الثورة الاشتراكية، وبالتالي خوض التجربة الديمقراطية دون خوف أو قلق طالما أنها واثقة من تجسيدها – فكراً وممارسة – لمصالح وتطلعات جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين.

ولعل تجربة فوز اليسار في أميركا اللاتينية مدهشة ومثيرة وتستحق القراءة الدقيقة، لا سيما لجهة اصطفاف القوى والتحالفات الديمقراطية الجديدة، على الرغم من انحسار اليسار وتراجعه على المستوى العالمي. فقد استطاعت القوى اليسارية أن تحرز النصر عبر صندوق الاقتراع في كل من تشيلي بقيادة السيدة باشليه، وفي فنزويلا فاز القائد الراحل هوغو شافيز، ثم مادورا، وفي الإكوادور فازت القوى الاشتراكية اليسارية بقيادة موراليس، مثلما حازت على أغلبية المقاعد في البرلمان في باراغواي بقيادة لوغو.

ولعل تجربة نيكاراغوا مثيرة للجدل، فقد وصل دانيال أورتيغا، قائد الثورة الساندينية المسلحة سابقاً، إلى السلطة بعد غياب عنها 15 عاماً بواسطة صندوق الاقتراع[20] .

إن هذه التجارب الكبرى بحاجة إلى تأمل ودراسة، للاستفادة منها لاسيما من جانب فصائل وأحزاب وحركات اليسار في بلداننا العربية، للإجابة على سؤال: كيف تراجعت؟ ولماذا؟ وما هو أفقها؟

في رسالته بتاريخ 15 ديسمبر 2015 إلى الرفيق القائد مادورو (رئيس فنزويلا المنتخب بعد رحيل الرفيق القائد شافيز)، يقول الرفيق القائد فيدل كاسترو:

في تاريخ العالم، إن أعلى مستوى من المجد السياسي الذي يمكن لثوري أن يصل إليه، هو ذلك الذي وصل إليه المقاتل الفنزويلي اللامع، محرر أمريكا، سيمون بوليفار، واسمه الآن لا ينتمي فقط إلى هذا البلد الشقيق، بل إلى جميع شعوب أمريكا اللاتينية[21].

والمسؤول الفنزويلي الآتي من إرث الشرفاء، هوغو شافيز، فهم بوليفار وناضل لأفكاره حتى آخر لحظة من حياته. عندما كان صبياً، حضر المدرسة الابتدائية في البلاد، حيث أطفال بوليفار الفقراء اضطروا للعمل من أجل المساعدة في إعالة أسرهم.

الملايين من الأطفال والشباب الذين يحضرون اليوم في أكبر وأحدث نظام مدارس عامة في العالم هم فنزويليون. والأكثر يمكن أن يقال عن شبكة مراكز الرعاية الطبية في البلاد التي اهتمت بصحة شعبها، شجعان ولكن فقراء نتيجة لقرون من النهب الاستعماري الإسباني، وبعد ذلك من الشركات الضخمة متعددة الجنسيات. إنها البلاد التي استخرجت من أحشائها احتياطيات هائلة من النفط الأفضل..

والتاريخ يشهد أن العمال حافظوا على مكانتهم، وجعلوا من الممكن التمتع بالطعام المغذي والطب والتعليم والامن والإسكان والتضامن العالمي. يمكنك أن تسأل الأوليغارشية، إذا أردت: هل تعرفون كل هذا؟

الثوار الكوبيون– على بعد أميال فقط من الولايات المتحدة، التي حلمت دائماً بالاستيلاء على كوبا، وجعلها كازينو دعارة هجين، وتقديمه كنموذج لحياة أطفال خوسيه مارتي– سوف لن يتخلوا عن استقلالهم التام واحترامهم لكرامتهم.

أنا متأكد من أن الحياة الإنسانية على الأرض ممكن الحفاظ عليها فقط مع السلام بين شعوب الأرض جميعها، والإقرار بالحق في جعل الموارد الطبيعية على هذا الكوكب ملكية مشتركة، فضلاً عن العلوم والتكنولوجيات التي تم إنشاؤها من قبل البشر لتعم الفائدة جميع سكان الكوكب.

أيها الرفيقات .. أيها الرفاق ..

رحل فيدل كاسترو.. لكن أفكاره وسيرته النضالية ستظل باقية في عقول وقلوب رفاقنا بحيث يبقى حاضراً فينا رغم غيابه، فالانتماء الى فيدل كاسترو ليس شعورا وجدانيا بقدر ما هو التزام ثوري، بأعمق معاني الاممية ومناهضة الامبريالية وزعانفها الصهيونية والرجعية أينما كانت، ما يعني مواصلة النضال التحرري والاجتماعي الطبقي على طريق بناء البديل الثوري الاشتراكي ولو من قلب الحصار المتواصل من جيل الى جيل، وعلى ابواب مغارة الوحش الامبريالي الجشع.

رحل فيدل كاسترو عن عالمنا .. لكن أفكاره الماركسية الثورية ، وتجربته المميزة بقيت خلفه تنير الطريق للملايين من الذين يتوقون لغد تسوده الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية تحت راية الاشتراكية.

وداعاً كاسترو.. انت في قلوب وعقول رفاقك الجبهاويين كما في قلوب وعقول رفاقك الماركسيين الثوريين في كوكبنا عموماً وفي بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا خصوصاً.

[1] (جمهورية كوبا) دولة تقع في منطقة الكاريبي في مدخل خليج المكسيك، تتكون من جزيرة كوبا وجزيرة لا جوفنتود التي تبلغ مساحتهما الإجمالية 110,886 كم2، وعدة أرخبيلات. هافانا عاصمة البلاد وأكبر مدنها، وسانتياغو دي كوبا ثاني أكبر مدن البلاد. ويبلغ عدد سكان الجزيرة 13 مليون نسمة عام 2015، غالبيتهم من أصول إسبانية.

يعود اسم "كوبا" للغة تاينو، وعلى الرغم من أن المعنى الدقيق للكلمة غير واضح، إلا أنه يمكن ترجمتها على أنها إما: " الأراضي الخصبة الوفيرة" (كوباو) أو "المكان العظيم" (كوابانا). كما يعتقد بعض العلماء أن كريستوفر كولمبوس أطلق عليها اسم "كوبا" نسبة إلى البلدة كوبا القديمة في منطقة بيجا في البرتغال.

[2] ولد فيدل أليخاندرو كاسترو روز على 13 أغسطس 1926، بالقرب من بيران ، في مقاطعة أورينت شرق كوبا، وكان فيدل كاسترو هو الطفل الثالث من ستة أطفال، بما في ذلك شقيقيه وراؤول ورامون، وثلاث شقيقات : Angelita وإيما و Augustina . وكان والده انجيل من الأثرياء وصاحب مزرعة للسكر، وكانت والدته لينا روز غونزاليس خادمة لزوجته الأولى ماريا لويزا ارجوت، و في سن 17 اعترف بفيدل رسميا من قبل والده وتم تغيير اسمه من روز لكاسترو .

تلقى تعليمه في مدارس اليسوعية الداخلية الخاصة ، ونمي كاسترو في أسره غنية وسط فقر الشعب الكوبي، وكان من الموهوبين فكريا ولكن كان اهتمامه بالألعاب الرياضية أكثر من الدراسات، وبعد تخرجه في أواخر عام 1945 ألتحق كاسترو بكلية الحقوق في جامعة هافانا.

توفي مساء الجمعة 2016/11/25، القائد الثوري، الشيوعي الذي كرس حياته لخدمة شعبه والبشرية جمعاء، فيدل كاسترو، زعيم الثورة الكوبية، ورئيس حكومتها لما يقارب نصف قرن، منذ عام 1959. حتى تسليمه السلطة لأخيه راؤول عام 2006، بسبب مرضه.

[3] تولى رئاسة الجمهورية عام 1944.

[4] منذ عام 1950 سيطرت الولايات المتحدة على 80 % من المرافق الكوبية و 90 % من كوبا وعلى 100 في المئة من مصافي النفط في البلاد و 90 في المئة من مزارع الماشية و 40٪ من صناعة السكر. وسياحيا استغلت هافان كوجهة للأجانب الأمريكيين بنوادي للعب القمار والدعارة. فحينها لم يعرف العالم عن الدكتاتورية في كوبا بل لم تدخل كوبا التاريخ العالمي الحديث .

[5] يقول القائد الشهيد الرفيق جيفارا في وصفه لتلك الرحلة: "كنا جيشاً من الظلال والأشباح التي تتقدم كأنها مدفوعة بقوة بدنية غامضة، حيث تعرضنا للجوع وودوار البحر لمدة 7 أيام، ثم لمدة ثلاثة أيام مريعة على الأرض، في بعض المستنقعات"، لاسيما بعد هجوم قوات باتيستا عليهم وحصدها أرواح العشرات منهم لدرجة أن من تبقى على قيد الحياة، كادت قواه أن تخور، وبعضهم كان جريحاً، لدرجة أن جيفارا الذي أصيب بجراح أيضاً، فكر بالموت وبأن يترك نفسه عند جذع شجرة ويستعد لإنهاء حياته بكل كبرياء، مثل بطل جاك لندن الذي عرف أنه محكوم عليه بالموت متجمداً وسط ثلوج آلاسكا، فاختار طريقاً آخر أقرب منه.

[6] جون مولينو – لكن .. من هو فيدل كاسترو – الحوار المتمدن – 2016/11/27.

[7] كتاب : قادة تاريخيون كبار في ثورات القرن العشرين – الجزء الثاني – كريم مروة – الدار العربية للعلوم ناشرون – ط1–2012م .

[8] عملية غزو خليج الخنازير عام 1961 التي حاولت إسقاط الحكومة الكوبية من خلال القوة التي دربتها الولايات المتحدة من المنفيين الكوبيين مع دعم عسكري أمريكي. بدأت العملية في نيسان / أبريل عام 1961، أي بعد أقل من ثلاثة أشهر من تنصيب جون كينيدي رئيسًا للولايات المتحدة. هزمت القوات الكوبية المسلحة المدربة من قبل دول الكتلة الشرقية، قوات المنفيين في ثلاثة أيام. كما ازداد تدهور العلاقات الأمريكية الكوبية السيئة أصلاً في العام التالي مع أزمة الصواريخ الكوبية.

[9] فواز طرابلسي – فيدل كاسترو في التاريخ – موقع: الحزب الشيوعي اللبناني – 29 نوفمبر 2016 .

[10] في عام 1965، دمج كاسترو منظمته الثورية بالحزب الشيوعي الذي أصبح سكرتيره الأول، وأصبح بلاس روكا سكرتيره الثاني. خلف روكا بعد ذلك، راؤول كاسترو الذي كان وزير الدفاع وأكثر الأشخاص قربًا من أخيه فيدل، وأصبح ثاني أقوى شخصية في كوبا.

[11] كريم مروة– مصدر سبق ذكر.

[12] فواز طرابلسي – مصدر سبق ذكر.

[13] كتاب : قادة تاريخيون كبار في ثورات القرن العشرين – الجزء الثاني – كريم مروة – الدار العربية للعلوم ناشرون – ط1–2012م .

[14] المصدر السابق – كريم مروة.

[15] المصدر السابق – كريم مروة.

[16] المصدر السابق – كريم مروة.

[17] بلغ الناتج المحلي الإجمالي لكوبا عام 2010 114.1 مليار دولار ، وبلغت حصة الفرد من الناتج الإجمالي حوالي 9 آلاف دولار، وفي هذا السياق، نشير إلى التزام كوبا بالمبادئ الاشتراكية والاسس الماركسية في تنظيم اقتصادها، خاصة في التخطيط للمؤسسات التي تسيطر عليها الدولة. تعود ملكية معظم وسائل الإنتاج للدولة وتديرها الحكومة، كما أن معظم القوى العاملة موظّفة من قبل الدولة، وقد شهدت السنوات الأخيرة اتجاهًا نحو المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص. وبحلول عام 2006 شكّل العمل في القطاع العام 78 ٪ والقطاع الخاص 22 ٪، مقارنة بنسبة 91.8 ٪ إلى 8.2 ٪ في عام 1981.

[18] في يوم 31 يوليو/ تموز 2006، سلّم فيدل كاسترو –بسبب مرضه– مهامه الرئاسية مؤقتاً لأخيه، النائب الأول للرئيس، راؤول كاسترو، وفي شباط / فبراير 2008، استقال من منصبه كرئيس لكوبا، وتولى أخوه راؤول كاسترو في 24 فبراير/شباط مهام الرئاسة كرئيس جديد لكوبا. وفي خطاب القبول، وعد راؤول بأن تتم إزالة بعض القيود التي تحد من حياة الكوبيين اليومية. وفي آذار / مارس 2009، عزل راؤول بعض المسؤولين في فترة فيدل.

[19] فواز طرابلسي – مصدر سبق ذكر.

[20] كتاب: كوبا الحلم الغامض – تأليف: عبد الحسين شعبان – دار الفارابي – بيروت – الطبعة الأولى 2011 .

[21] فيدل كاسترو – رسالة إلى مادورو – الحوار المتمدن – 2016/11/27